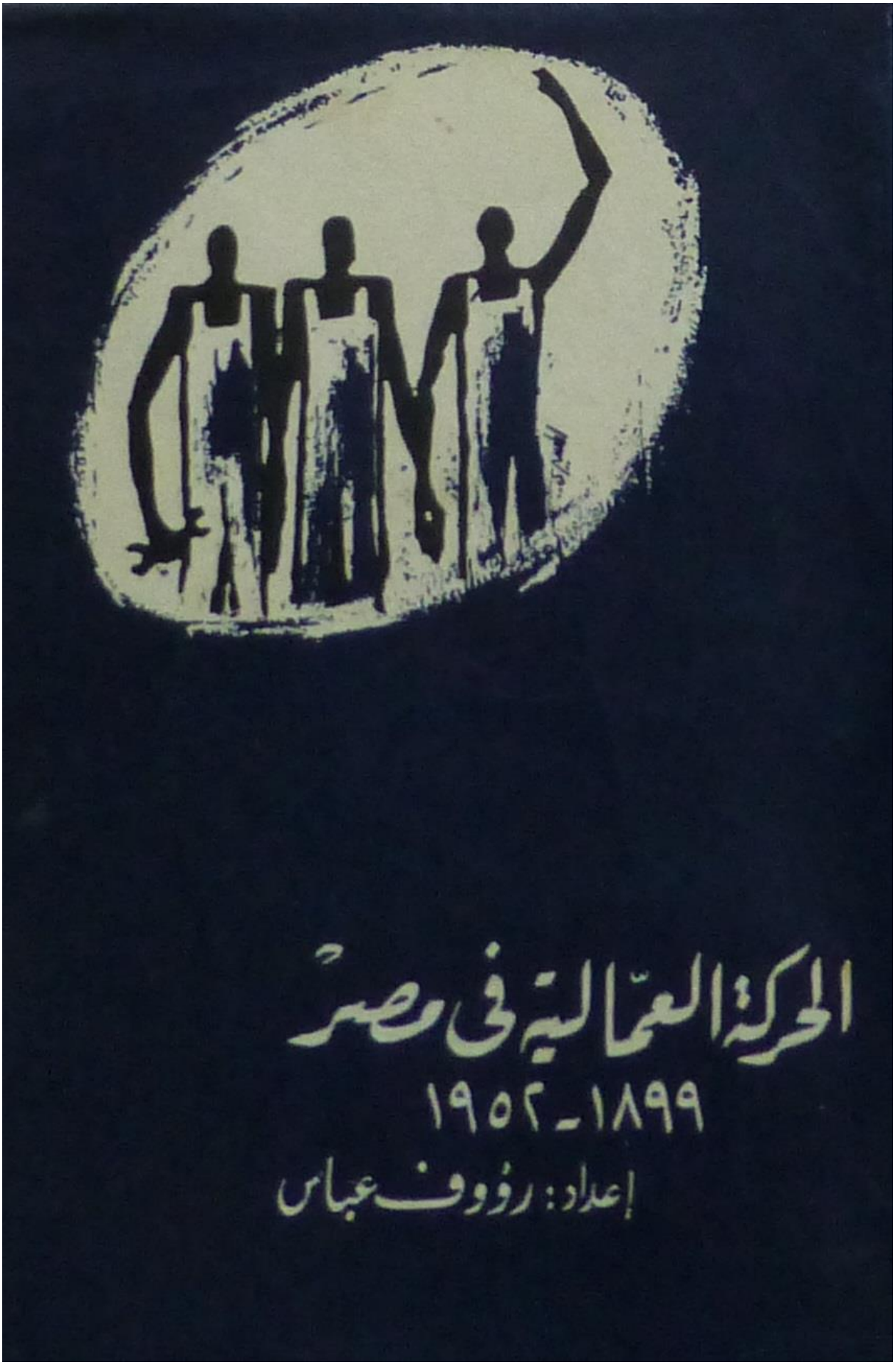
الحركة العمالية في مصر
١٨٩٩ - ١٩٥٢
إعداد: رؤوف عباس

الحركة العمالية في مصر

1899 –1952

تأليف: رءوف عباس حامد محمد

تقديم: الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

الطبعة الأولى 1967

الطبعة الثانية 2009

الطبعة الثالثة 2014

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا العمل أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حاليًا أو تستحدث مستقبلاً باللغة العربية أو مترجما إلى اللغات الأجنبية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية. للإتصال: info@RaoufAbbas.org

المحتويات

المحتويات 4
مقدمة بقلم الأستاذ الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم 5
تقديم 8
الفصل الأول - نشأة الحركة العمالية (1899 – 1914) 10
طوائف الحرف فى مصر 10
تطور الصناعة فى مصر فى القرن التاسع عشر 14
الإستثمارات الأجنبية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر 16
نشوء الطبقة العاملة المصرية 18
نشوء النقابات 20
الفصل الثانى - ظهور اتحادات النقابات (1914 – 1939) 25
العمال وثورة 1919 25
تطور الصناعة بعد الحرب الأولى 26
النشاط النقابى فى أعقاب ثورة 1919 28
الإتحادات العمالية الأولى 30
الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى 31
هيئة تنظيم الحركة العمالية وتأسيس الإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية 37
الفصل الثالث - مؤتمرات نقابات العمال (1944 -1952) 39
مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية 40
مؤتمر نقابات عمال مصر 42
اللجنة التحضيرية للإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى 45
الفصل الرابع - النضال فى سبيل التشريعات العمالية 48
تطور تشريع العمل 55
الفصل الخامس - جهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية 60
محاولات الوفد المصرى للسيطرة على الحركة العمالية 60
الإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى عام (1924 – 1925) 60
إتحاد عام النقابات عام (1930) 63
المجلس الأعلى للعمال (1935 – 1936) 64
رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها (1943 – 1944) 65
محاولة الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية 66
محاولة القصر الملكى للسيطرة على الحركة العمالية 67
محاولة الإخوان المسلمين للسيطرة على الحركة 68
الفصل السادس - حزب العمال المصرى 69
الفصل السابع - التيارات اليسارية العمالية فى مصر 76
اليسار العمالى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (1921 – 1939) 76
اليسار العمالى خلال الحرب الثانية وما بعدها 1939 – 1952 86
اليسار العمالى والحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية 89
الفصل الثامن - العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية 94
علاقة عمال مصر بالمنظمات العمالية العالمية 94
علاقة عمال مصر بعمال السودان 98
خاتمة 100
الملاحق 103
مراجع البحث 118
أولاً – الوثائق 118
ثانياً – المصادر العربية 118
ثالثاً – الدوريات 119
رابعاً – المصادر الأجنبية 119

مقدمة بقلم الأستاذ الدكتور/ أحمد عزت عبد الكريم

إزداد الإهتمام فى السنوات الأخيرة بالتاريخ الإجتماعى والإقتصادى لمصر الحديثة، بعد أن طغى الإهتمام بالتاريخ السياسى على ماعداه، وخاصة تاريخ الأمراء والحاكمين أو تاريخ الحركات السياسية بصفة عامة، ثم إتجه الإهتمام إلى دراسة البناء الإجتماعى للأمة المصرية فى مختلف عصورها وخاصة فى عصرها الحديث. ويتضمن هذا البناء الإجتماعى الخلايا التى يتكون منها المجتمع، كالفلاحين والعمال والجنود وغيرهم من الطوائف العاملة.

وهذه الرسالة التى يسعدنى أن اقدمها اليوم إلى جمهور القارئين ثمرة لهذا الإتجاه الحديث فى كتابة التاريخ المصرى.

والحق أنى حمدت لتلميذى رءوف عباس حامد إختياره "تاريخ الحركة العمالية فى مصر" موضوعا لرسالته. وإن كنت أشفقت عليه فى الوقت نفسه. حمدت له هذا الاختيار لأنه يتمشى مع هذا الاتجاه الحديث الذى أشرت إليه، والذى تحرص مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس على دعمه، ولأن توفيقه فى بحثه لابد مضيف إلى تاريخ البناء الإجتماعى لبلادنا لبنة جديدة، بل ركنا هاما يدعم هذا التاريخ وينير جوانبه.

وأشفقت فى الوقت نفسه على تلميذى رءوف لأنى أعلم الصعوبات والعقبات التى تكتنف مثل هذه البحوث، وقد أشار صاحب الرسالة إلى نماذج منها فلا أعود إليها هنا. وكنت ألقى رءوفا من وقت لآخر فيحدثنى عن بعض هذه الصعوبات والعقبات وأساليبه فى مواجهتها أو الإلتفاف حولها، فأمضى فى تشجيعه وأنا أراه متنقلا بين القاهرة وكفر الزيات والأسكندرية منقبا باحثا عن المادة (الحية) الماثلة فيمن بقى على قيد الحياة من الشخصيات التى عاصرت الحركة العمالية وخاصة فى أطوارها الأخيرة، أو عن المادة المسطورة فى مختلف المراجع والدوريات والنشرات، حتى إستوى له طريق البحث فبدأ بتحديد بدايته ونهايته فجعله يقع بين عام 1899 وهو العام الذى شكل فيه العمال المصريون أول نقابة لهم وعام 1952 وهو العام الذى قامت فيه الثورة التى عملت - ولا زالت تعمل- على إعادة البناء الإجتماعى لمصر على أسس جديدة من التخطيط الإشتراكى.

على أنى حرصت على أن أوجه الباحث إلى دراسة الحركة العمالية فى مصر قبل نشؤ التنظيم "النقابى" الحديث لا إعتقادا منى أن التنظيم "النقابى" الحديث يستمد أصوله من التنظيم "الطائفى" القديم، ولكن لتتضح أمام الباحث – ثم أمام القارئ– أوجه الإختلاف بين التنظيمين، وهو الإختلاف الذى يرجع – قبل كل شئ– إلى التطور الخطير الذى بدأ المجتمع المصرى يشهده منذ القرن التاسع عشر نتيجة للمؤثرات الثقافية والإقتصادية والسياسية التى بدأت تفعل فعلها فى هذا المجتمع.

إن التنظيم الطائفى القديم – كما نراه حتى القرن التاسع عشر– قد جعل فى المجتمع المصرى- وخاصة فى المدن- خلايا حية قادرة على الحركة والتأثير، واستخدمت هذه الخلايا قدرتها هذه للدفاع عن نفسها وصيانة مصالحها، كما إستخدمتها لخدمة المجتمع المصرى- بصفة عامة- فى وجه الغضب والعدوان. وتاريخ الجبرتى حافل بأنباء الثورات فى أحياء القاهرة – وتتزعمها طوائف الحرف– أيام سطوة العثمانيين ثم الفرنسيين فى مصر.

وتولى محمد على، وكانت توليته هو نفسه نتيجة لحركة شعبية لعب الدور الأكبر فيها بعض طوائف الحرف فى القاهرة. ولعل هذه الحركة الشعبية بهذا الوصف كانت آخر الحركات الشعبية التى شهدتها القاهرة من هذا القبيل. ذلك لأن الحاكم الجديد مضى يحكم البلاد نحو نصف قرن بأسلوب جديد يقوم على جمع شتات السلطان والقضاء على العصبيات والطوائف وتركيز السلطة فى يد الدولة، حتى أصبح المواطنون أمامها (آحادا) بعد أن تحللت طوائفهم وذابت فى سلطان الدولة.وحرم المجتمع المصرى بذلك من قواه الذاتية التى طالما مكنته من الحركة والتأثير لتحل محلها سلطة الحكم المطلق للدولة بأجهزتها وأنظمتها الحديثة فى التعليم والتصنيع والفلاحة وغيرها من المرافق.

ولكن المأساة الحقيقية فى تاريخنا أن سلطة الحكم المطلق فى القرن التاسع عشر كما تمثلت فى محمد على وإسماعيل خاصة -على نجاحها فى كثير من مشروعات التنمية الإقتصادية التى قامت بها وفى توضيح جوانب كثيرة من رسالة مصر السياسية فى هذا الركن من العالم – عجزت عن تحقيق "العدل" الاجتماعى لجمهور "المواطنين"، وأنكى من هذا أنها عجزت عن الإحتفاظ لنفسها بحقيقة الحكم المطلق -وإن ظلت تحتفظ بمظاهره- وإضطرت أن تتنازل عنه للقوى الإستعمارية التى بدأت موجاتها الأولى تصاحب اليقظة المصرية منذ بدأت فى القرن التاسع عشر.

وعجز المجتمع المصرى بدوره عن مواجهة الحكم المطلق والإمبريالية الغربية، إذ فقد خلاياه الحية بفقدان تنظيمه الطائفى القديم ولم يكن قد إستكمل بعد تنظيمه (النقابى) الحديث. الذى يعد الباحث بدايته تشكيل أول نقابة للعمال فى مصر عام 1899.

وبذلك ألقت ظروف المجتمع المصرى على الحركة العمالية فى مصر الحديثة مسئولية مزدوجة: الدفاع عن مصالح العمال أنفسهم، والدفاع عن مصالح الوطن عامة فى مواجهة السلطان المطلق والإمبريالية الغربية. ومضت الحركة العمالية تحمل هذا العبء المزدوج ومن هنا جاء إرتباطها بالحركات السياسية والحزبية فى مصر حتى قيام ثورة 1952.

وقد تتبع المؤلف فصول هذه الحركة فى تكوينها ومشكلاتها ومؤثراتها كما تتبع كفاحها النقابى والسياسى فى صبر وأناة يذكران له بالتقدير. ولعل أوضح ما يخرج به قارئ هذه الرسالة هو قدرة الباحث على التحليل والعرض فى موضوعية وتجرد، فتحلى بذلك بما

ينبغى للمؤرخ من صفات وقدم للمكتبة التاريخية هذا البحث القيم الذى أعتز بتقديمه داعياً المؤلف إلى مواصلة أبحاثه فى تاريخ البناء الإجتماعى فى مصر الحديثة.

أحمد عزت عبدالكريم

الإهداء

إلى العمال المصريين

تقديم

فى تاريخ بلادنا جوانب مازالت بعيدة عن إهتمام الباحثين الذين إقتصر إهتمامهم على الجانب السياسى وحده فى تطور مصر، وأولوا الجانب الإقتصادى بعض إهتمامهم، وأهملوا الجانب الإجتماعى فلم يحاولوا –إلا فيما ندر– التنقيب فيه وتقديم الدراسات التى تجلو ما غمض من أحداثه، وتفسر ظواهره وتعللها، لتكون دروس الماضى عبرة يستفاد منها فى تطور بلادنا فى الحاضر والمستقبل.

وتاريخ الحركة العمالية المصرية واحد من الموضوعات التى تستحق عن جدارة إهتمام الباحثين فإذا كان العمال يشكلون اليوم ركيزة البناء الإشتراكى فى عصر الثورة، فمن واجبنا أن نتتبع حركتهم وتطورها الذى يكمن فيه كثير من الظواهر الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التى برزت فى تاريخ مصر على مدى ما يزيد على نصف قرن من الزمان. ومن هنا وقع إختيارى على تاريخ "الحركة العمالية فى مصر" كموضوع لهذه الرسالة، وحددت عام 1899 بداية لهذه الدراسة بإعتباره تاريخ تأسيس أول نقابة عمالية فى مصر، ووقفت بهذه الدراسة عند عام 1952 الذى شهد وقوع ثورة 23 يوليو ومولد عهد جديد، كما شهد بداية مرحلة جديدة من تاريخ الحركة العمالية المصرية.

وهناك بعض الدراسات التى وضعها الباحثون فى القانون وتناولوا فيها موضوعات تمس تشريع العمل، تعرضوا من خلالها للحركة العمالية، ويأتى فى مقدمة هؤلاء الأستاذ الدكتور حسين خلاف الذى ألف كتاباً بعنوان " نقابات العمال فى مصر، بحث فى تشريع العمل المقارن" نشر فى عام 1946 وتناول فيه بالدراسة قانون الإعتراف بالنقابات مع تحليل شائق لأحوال النقابات وتكوينها الداخلى وعلاقاتها القانونية، كما كتب الدكتور أحمد زكى بدوى رسالة عن "مشاكل العمل والمنظنات العمالية فى مصر" نشرت بالفرنسية فى عام 1948، وتناول فيها تطور تشريعات العمل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وعقد بها فصلا ممتعا عن تطور الحركة العمالية فى مصرمنذ نشأتها فى مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب الثانية. وألف سعد عبد السلام حبيب المحامى كتابا عن "مشاكل العمل والعمال" مس فيه الحركة العمالية المصرية مسا طفيفا. كما ألف الأستاذ إبراهيم الغطريفى كتابا عن " تطور تشريع العمل" نشر فى عام 1965 تعرض فيه لتطور تشريعات العمل قبل الثورة وبعدها. وفيما عدا هذا نشرت مقالات متفرقة بقلم المرحوم محمد حلمى إبراهيم فى مجلة التأمينات الإجتماعية فى غضون عام 1963 تناول فيها بالدراسة مرحلة نشأة الحركة النقابية فى مصر، كذلك نشر بمجلة الطليعة مقالان فى غضون عام 1964 بقلم أمين عزالدين عن " نشأة الطبقة العاملة المصرية"، و"فجر الحركة النقابية" وهى دراسة رائدة فى مجالها.

كذلك أصدر بعض النقابيين كتيبات تناولوا فيها جوانب من تاريخ الحركة، ويأتى فى مقدمة هذه الكتيبات دراسة المرحوم سيد قنديل -الرئيس السابق للنقابة العامة لعمال الطباعة- التى نشرت تحت عنوان "نقابيتى، الرسالة العمالية الأولى" وهى قريبة الشبه بالمذكرات وقد تعرض فيها لفترة مشاركته فى العمل النقابى فيما بين أوائل العشرينيات ومتصف الثلاثينيات (وهو تاريخ نشرها)، فلها من هذه الناحية أهميتها بإعتباره كان شاهد عيان لما سجله من أحداث ومشاركاً فى بعضها. وهناك كتيب آخر كتبه محمد يوسف المدرّك – النقابى اليسارى والسكرتير العام السابق للجنة العمال للتحرير القومى– تحدث فيه عن علاقة عمال مصر بعمال العالم، ونشر تحت عنوان "عمال مصر مع عمال العالم"(1957)، وترجع أهمية هذا الكتيب إلى أن كاتبه لعب دوراً بارزاً فى هذا المجال خلال النصف الثانى من الأربعينيات. كما كتب إثنان من النقابيين اليساريين هما يس مصطفى ومحمد فتحى كتيبا أسمياه "النصيحة إلى العمال فى مصر" نشر عام 1950، أشارا فيه إلى ما بلغته أحوال العمال من السؤ وناشدا العمال توحيد صفوفهم للمطالبة بحق تكوين الإتحاد العام والإلتفاف حول البرنامج الذى تضمنه الكتيب، وقد أصبح هذا البرنامج فيما بعد أساساً لبرنامج اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال فى مصر (1950-1950). وأخيرا أصدرت مجموعة من النقابيين اليساريين فى غضون عام 1965 كتيبا بعنوان " الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى المشترك"، وقد تعرض هذا الكتيب للعلاقات التى كانت تربط الإتحاد العام للعمال بالسودان باللجنة التحضيرية للإتحاد العام لنقابات العمال فى مصر. ومعظم هذه الكتيبات إن لم يكن كلها صدر لخدمة أغراض معينة سياسية كانت أم نقابية.

ودراسة موضوع كتاريخ الحركة العمالية فى مصر من الصعوبة بمكان، لأن معظم أوراق النقابات ضاعت نتيجة مطاردة السلطات لها، ولأن معظم النقابات لم تستمر لفترات زمنية طويلة تسمح لها بالمحافظة على أوراقها، كما لم يكن فى مصر حتى عام 1942 نظام لتسجيل النقابات يحفظ لنا لوائحها ونظمها الأساسية وسجلاتها. وكانت السلطات عند مهاجمتها لدور النقابات والإتحادات العمالية تستولى على ما بها من أوراق، كما أن قادة النقابات كانوا يتخلصون مما قد يكون لديهم من أوراق حتى لاتتخذ كأدلة إتهام ضدهم حين يقعون فى أيدى رجال الأمن. ولا نعرف كيف كانت سلطات الأمن تتصرف فيما تستولى عليه من أوراق النقابات، وقد حاولت الإطلاع على هذه المضبوطات فكتبت إلى السيد وزير الداخلية فى مايو عام 1964 طالبا السماح لى بالإطلاع على أرشيف القسم المخصوص. كما كتبت إلى السيد النائب العام فى نفس الوقت ملتمساً التصريح لى بالإطلاع على ملفات تحقيقات القضايا العمالية، وكذلك كتبت إلى السيد وزير الثقافة والإرشاد القومى راجيا مساعدتى فى الوصول إلى أوراق النقابات من مضبوطات القسم المخصوص، ولكن لم أتلق حتى الآن ردا على أى من تلك الطلبات.

لذلك قمت بمحاولة الإتصال بقدامى النقابيين على أمل العثور لديهم على بعض ما يفيد البحث من أوراق، فوجدت منهم فريقين: فريقاً مازالت تعلق بأذهانه ذكريات المطاردة والسجن والتشريد إمتنع عن تقديم أية مساعدة لى، وفريقا كان أكثر وعيا وإدراكا لما طرأ على مصر من تغيير شامل بعد الثورة فرحب بمساعدتى وتقديم العون لى، ولكن لم أجد لدى هذا الفريق من النقابيين إلا النذر اليسير من الأوراق التى تمكنوا من المحافظة عليها وإنقاذها من الضياع. وأهم هذه الأوراق ما وجدته لدى محمد حسن عمارة – السكرتير العام السابق لإتحاد نقابات عمال القطر المصرى 1931 -1935- وقد إشترك فى قيادة معظم المنظمات العمالية التى ظهرت منذ نهاية العشرينيات حتى منتصف الخمسينيات. وعثرت لديه على بعض الأوراق الخاصة بإتحاد نقابات عمال القطر المصرى وحزب العمال المصرى، كما سمح لى بالإطلاع على دفتر محاضر جلسات حزب العمال الإشتراكى (الذى كان سكرتيرا عاما له) وهو يقع فى 133 صفحة من الحجم المتوسط ويسجل أعمال 45 جلسة من جلسات مجلس الإدارة، وكذلك أطلعنى على مذكراته الخاصة عن النشاط النقابى الذى ساهم فيه، وهو مخطوط يقع فى حوالى 50 صفحة بعنوان "40 عاما فى الحركة العمالية، مذكرات نقابى مخضرم".

كذلك إتصلت بمحمد يوسف المدرّك الذى كان له دور كبير فى النشاط النقابى عامة واليسارى خاصة على مر الفترة ما بين منتصف الثلاثينيات وأواخر الأربعينيات، وقد عثرت لديه على بعض النشرات والأوراق التى تتعلق بمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية عام 1944 – 1945، ومؤتمر نقابات عمال مصر عام 1945، ولجنة العمال للتحرير القومى عام 1944 – 1945. وقد حصلت على أعداد مجلة الضمير لسان حالة اللجنة الأخيرة من السيد محمود العسكرى.

وإستكمالا لبعض النواحى التى كانت فى حاجة إلى إيضاح، أجريت عدة مقابلات شخصية مع بعض الشخصيات التى إشتركت فى قيادة وتوجيه الإتحادات العمالية، فتمت بينى وبين النبيل السابق عباس حليم أربع مقابلات خلال صيف عام 1964 بقصره الكائن برمل الإسكندرية، وعثرت لديه على بعض الأوراق الخاصة وأعداد الصحف التى سجلت نشاط الإتحادات التى تزعمها. كما قابلت المرحوم حسنى الشنتناوى بمنزله بالدقى فى يوليو 1964، والأستاذ شوكت التونى المحامى بمكتبه بشارع الساحة خلال خريف عام 1964.

وإتجهت فى دراستى للحركة العمالية فى مصر إلى إستخدام التقسيم الزمنى والتقسيم الموضوعى فى نفس الوقت، فقمت بدراسة تطور النقابات فى الفصول الثلاثة الأولى، وخصصت كل فصل منها لدراسة فترة زمنية ذات طابع معين فى تاريخ النقابات، ثم إنتقلت إلى دراسة قضايا معينة تشكل كل منها جزءا من تاريخ الحركة العمالية، كالنضال فى سبيل التشريعات العمالية، وجهود الأحزاب والمنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية وحزب العمال المصرى، والتيارات اليسارية العمالية، والعلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية، ثم أنهيت دراستى بكلمة عن طبيعة الحركة العمالية المصرية. وقد ركزت إهتمامى على الإتجاهات العامة دون التفاصيل حتى أتمكن من إبراز مظاهر تاريخ الحركة والعوامل التى تأثر بها هذا التاريخ.

ورجعت فى هذه الدراسة إلى الأوراق التى وقعت فى يدى، وإلى الأبحاث والمقالات التى تعرضت لمشاكل العمل والعمال فى مصر، وكذلك رجعت إلى الكتيبات التى أصدرها النقابيون، وإلى الدوريات العامة والدوريات التى قامت الإتحادات العمالية بإصدارها كما إستفدت من المؤلفات التى تعالج تطور مصر الإقصادى والسياسى بصفة عامة.

ولا أستطيع أن أقول إننى قد غطيت كل جوانب تاريخ الحركة العمالية المصرية فى هذه الدراسة، فالفترة الزمنية التى يعالجها هذا البحث طويلة، ومازالت معظم الوثائق بعيدة عن متناول أيدى الباحثين، وتجميع هذه الوثائق وإتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع عليها سيكون –بلاريب- نقطة إنطلاق لأبحاث جديدة تجلو ما غمض من تاريخ الحركة.

وإن هذا البحث ليدين بالكثير لكل من تفضلوا بتقديم العون لى، ولا أملك إلا إسداء الشكر إليهم عرفانا بالجميل. وقد جاء هذا البحث ثمرة الجهود المضنية التى بذلها أستاذنا الكبير الدكتور أحمد عزت عبدالكريم معى معينا ومرشدا وموجها بسديد رأيه وغزير علمه، فأقال من عثرات القلم بالقدر الذى يجعلنى أعتبر هذا العمل ثمرة من غرس يديه.

كما يسعدنى أن أتقدم بالشكر الخالص إلى اللجنة التى ناقشت هذا البحث، وتشكلت من أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبدالكريم رئيسا، والأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس، والدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى أعضاء، لما أبدوه من ملاحظات قيمة كانت نبراسا أمامى عند إعداد البحث للطبع، ولتفضلهم بمنحى درجة الماجستير فى التاريخ الحديث بتقدير ممتاز .

وعلى الله قصد السبيل.

رءوف عباس حامد

الفصل الأول ـ نشأة الحركة العمالية (1899 – 1914)

ظهرت الحركات العمالية –بصفة عامة– كنتيجة طبيعية لنشأة النقابات العمالية ونموها وتطلعها لإيجاد حلول إقتصادية وسياسية لمشاكل الطبقة العاملة. وترجع نشأة النقابات إلى ما طرأ على علاقات الإنتاج من تغيير نتيجة وقوع الإنقلاب الصناعى فى القرن الثامن عشر –فى إنجلترا أولا– مما ترتب عليه من تحول أوضاع العمال تحولا خطيرا فى مظهرها وفى نتائجها الإقتصادية والإجتماعية، فإختفى نظام الطوائف guilds وأوجدت الحاجة إلى العمال طبقتين متباينتين، إحداهما طبقة الرأسماليين، والأخرى طبقة العمال، وأصبح العمل سلعة رخيصة فى سوق الصناعة، وأدى إختراع الآلات التى تدار بقوة المياه الجارية والتى تدار بقوة البخار إلى الإقلال من شأن المجهود العضلى للعامل مما مهد السبيل لدخول الأطفال والنساء ميدان العمل، فتدهورت الأجور لدرجة لم تكن تكفى لتغطية نفقات القوت الضرورى، فقد فاق العرض الطلب فى سوق العمل، وحشر الآف العمال فى مناطق صناعية وفى أماكن عمل لاتتوافر فيها الشروط الصحية، فلا تدخلها الشمس أو الهواء، ويقضون فى العمل ساعات بلا حدود.

وعاش العمال هذه الظروف فى عصر ساد فيه –حتى القرن التاسع عشر– المذهب الحر[1] فى الإقتصاد، ذلك المذهب الذى حمل لواءه آدم سميث وإعتبر كتابه "ثروة الأمم" أساسا له زمنا طويلا، وقد نادى فيه بضرورة إطلاق حرية الأفراد فى مجال النشاط الإقتصادى Laissez faire، Laissez Passer فهو يعارض تدخل الدولة فى المسائل الإقتصادية لأن القوانين الطبيعية تحكم الظواهر الإقتصادية وتدخل الدولة يعوق سير هذه القوانين ويعرقله[2].

وهكذا برز إلى الوجود نظام الصناعة الحديث Factory System فى ظل الإقتصاد الحر، حيث يقوم الإنفصال التام بين العمل ورأس المال، وتنشأ علاقة العمل على أساس التعاقد الحر. وبدأت التنظيمات النقابية فى الظهور لتأكيد كيان العامل الذى رفض الإستسلام للأوضاع الجديدة التى كادت تسلبه كرامته وحريته. ولذلك إنحصر نشاط التنظيمات النقابية الأولى –فى إنجلترا– فى تأسيس "جمعيات الصداقة" التى كانت تمنح بعض المميزات والمساعدات لأعضائها فى حالات العوز وفى مواجهة النكبات.

لكن سرعان ما بدلت هذه الجمعيات نشاطها، وبدأت تعالج المشاكل الإجتماعية المترتبة على الثورة الصناعية من جذورها محاولة إنتزاع نصيب عادل للعمل من عائد التصنيع الذى حاولت الرأسمالية إحتجازه إستبقاء لقيمة رأس المال، وبدأت النقابات تستخدم نفس أساليب العرض والطلب للتحكم فى سوق العمل "وثمنه" وهو الأجر، فما الإضراب إلا نوع من تقييد العرض للحصول على شروط أسخى أو أجر أعلى. ومن هنا تعرضت الحركة النقابية لبطش الحكومات وتنكيلها بزعمائها بالسجن والنفى والإعدام، كما إستخدمت الرأسمالية ضدهم أساليب الرشوة وشراء الذمم وأعمال العصابات.

لذلك إنحصرت مطالب النقابين فى البداية فى الإعتراف بحق التنظيم النقابى، بمعنى الإعترف بحقهم فى المطالبة الجماعية بحقوقهم قبل الرأسمالية فى ظل القانون دون أن تكون تصرفاتهم الجماعية هذه محل مخالفة طالما كانت نفس التصرفات مشروعة إذا قام بها الفرد. وبدأ العمال -من ناحية أخرى- فى تلمس فهم حقيقة التنظيم السياسى والإجتماعى الجديد، ولذلك إنحصر جزء من نشاطهم فى العمل السياسى، إما للإشتراك فى الحكم أو للتأثير عليه بهدف إصدار تشريعات لحماية مصالحهم أو لتوفير حياة هادئة مستقرة لهم، أو بهدف تغيير النظام الرأسمالى من أساسه كى يحل محله نظام لا يقوم على إستغلال طبقة لإخرى ويمنع الإحتكارات الرأسمالية، أو فرض سيطرة العمال كطبقة على الدولة[3]

طوائف الحرف فى مصر

لقد سبق ظهور الصناعة الحديثة فى مصر نظام طوائف الحرف التى كانت تعكس تنظيما إجتماعيا كانت تسير عليه فئات الشعب، فكان الأفراد الذين تجمعهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو حتى إتجاه دينى واحد ينظمون أنفسهم فى شكل طوائف لرعاية مصالحهم الذاتية، وأصبحت الطائفة فى العصر العثمانى هى السمة المميزة لنظام المجتمع المصرى حينئذ، فكانت على قدر كبير من الأهمية حتى شبهها البعض بأنها كانت اللبنات التى أقيم منها بناء المجتمع الإسلامى وقتئذ[4]

ونتناول بالدراسة هنا طوائف الحرف بإعتبارها مظهراً من مظاهر التجمعات العمالية الأولى فى مصر التى سبقت النقابات العمالية الحديثة. وقد عرفت مصر نظام طوائف الحرف منذ نشأته فى العصر الإسلامى، وإستمر بها بعد سقوطها فى يد العثمانيين، ولم يتأثر إلا قليلاً بعادات السادة الجدد، لأن الحكام الأتراك قنعوا بترك العادات القديمة فى البلاد المفتوحة تسير سيرها الطبيعى دون تدخل منهم إلا فيما يختص بجمع المال.

---

[1] وضع كناى Quesney (1694-1774) نواة هذا المذهب بتكوين مدرسة الطبيعيين Les physiocrates الذين قالوا بوجود نظام يحكم الحياة الإقتصادية، وقد إتصل آدم سميث ببعض الطبيعيين وبترجو Turgot بصفة خاصة وتأثر بهم. (إنظر/ مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة 1957، ص 202 وما بعدها).

[2] سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، النهضة المصرية 1951، ص 42-43.

[3] محمد حلمى إبراهيم، النقابات العمالية، العوامل التى أدت إلى ظهورها، (مجلة التأمينات الإجتماعية، العدد 16، يناير 1963).

[4] Gibb & Bowen, Islamic Society and the West, Part1, Oxford 1957, P. 277.

وكانت بعض الطوائف تصنف بحسب عقيدة أفرادها، فكان أفراد الحرفة الذين يعتنقون ديانة واحدة يكونون طوائف خاصة بهم، كما أن التجار كونوا طوائف تبعا للبلاد التى ينتمون إليها، ففى عام 1802 دعيت طوائف الحرف بالقاهرة إلى الإشتراك فى بناء دار الباشا تبعا للقوائم التى كانت قد أعدتها الحملة الفرنسية، ويروى لنا الجبرتى أن الطوائف القبطية دعيت أولا، ثم تلتها الطوائف المسيحية الأخرى، وأخيرا دعيت طوائف المسلمين "فأول ما بدءوا بالنصارى الأقباط، ولما إنقضت طوائف الأقباط حضر النصارى الشوام والأروام، ثم طلبوا أرباب الحرف من المسلمين"[5] وكما كان البزازون من المسلمين، كانت هناك طوائف عدة تضم المسلمين وحدهم، بينما كانت طائفة تجار الخمور فى مجموعها تضم غير المسلمين، وكانت طائفة الجلابة (تجار العبيد) تقتصر على أبناء الواحات وأسوان وإبريم، وإقتصرت طائفة الصاغة كذلك على المسيحين واليهود، كما كان معظم تجار الحمزاوى من السوريين المسيحيين على وجه الخصوص[6].

وكانت التفرقة بين الطوائف من حيث المنزلة الإجتماعية واضحة، ففى المناسبات الخاصة كمناسبة زواج ابن محمد على (ديسمبر عام 1814) منح الباشا شيوخ الطوائف خلعا ونقودا تبعا لمكانة طوائفهم "على قدر الصنعة وأهلها". [7] وكانت الحرف ذات المنزلة الدنيا "الحرف الدنيئة" تضم باعة الحلوى وطهاة الأطعمة وباعة الأسماك المملحة والخمارين،[8] بينما كان التجار المتخصصون فى تجارة الأقمشة والحرير وتجار الغورية ينتمون إلى الحرف ذات المكانة العالية "الحرف المعتبرة"[9].

وقد وقعت طوائف الحرف فى القرن السابع عشر تحت سيطرة الحكومة وأصبحت أداة إدارية فى يدها، وتأثر تصنيفها بالحاجات الإدارية الثابتة وبالتغييرات التى طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة، فكانت كل طائفة تخضع لضابط معين وكان هؤلاء الضباط يتولون مهمة حماية طوائفهم وجباية ضرائبها.

وفى القرن الثامن عشر كانت هناك ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف فى القاهرة خضعت كل منها لإشراف ضابط معين:

1. **أمين الخردة** الذى كان من حقه أن يدير دفة أمور الطوائف التابعة له ويجبى ضرائبها. وكانت هذه الطوائف تضم المغنين والخبازين وسوق الجمال وصباغى الحرير والحدادين وباعة الخردة.
2. **المحتسب** وكان يتولى أمور الأسواق ويفتش على الموازين والمقاييس والأسعار وكانت له سلطة عليا تمتد إلى جمع الضرائب من طوائف الباعة والتجار.
3. **المعمار باشى** وكان بمثابة كبير المهندسين، وتولى الإشراف على طوائف البنائين وصانعى الطوب والنجارين وغيرهم من الطوائف المشتغلة بأعمال البناء وتولى جمع ضرائبهم.

وفى القرن التاسع عشر بقيت مجموعتان من هذه المجموعات الثلاث، فقد ألغيت وظيفة المحتسب بعد عصر محمد على، وتحولت إختصاصاته إلى حكمدار الشرطة، وكونت طوائف السقائين وباعة الخشب والوقود مجموعة خاصة بها فى خلال ذلك القرن، وكان شيوخهم يختارون بمعرفة المحتسب أولا، ثم بمعرفة حكمدار الشرطة حين ألغيت وظيفة المحتسب. أما المجموعة الأخرى التى تكونت فى القرن التاسع عشر فكانت تضم البنائين وسائر طوائف المعمار، فاشتملت على الحفارين، وقاطعى الأحجار، وضاربى الطوب، ونحاتى الرخام والأحجار، والنجارين والنقاشين وغيرهم، وكان شيوخهم يختارون بمعرفة محافظ القاهرة وكانت الطوائف تصنف على إختلافها إلى ثلاثة أنواع: طوائف أصحاب الحرف، وطوائف التجار، وطوائف الأعمال المتعلقة بالنقل والخدمات، وكان الجميع يخضعون لنظام واحد. فلم يكن تاريخ الطوائف فى القرن التاسع عشر هو تاريخ الطوائف الحرفية بمعناها الضيق، ولكنه كان نظاما عاما يضم سكان المدن بما فيهم من الموظفين كالكتبة وجباة الضرائب بينما بقيت البيروقراطية الكبرى خارج النظام وكذلك العلماء، برغم أن الأزهر كان يستعمل مصطلحات الطوائف (طائفة، شيخ، نقيب)[10].

وكان للطوائف تقاليد معينة يلتزم بها أفراد الطائفة جميعا، فكان أول عهد الصبى بالطائفة حفل "الإلتحام" الذى كان يتم بحضور أعضاء الطائفة التى يريد الصبى الإنضمام إليها، ويبدأ عادة بقراءة الفاتحة ويصبح فى ختامه الطفل "صبيا" لدى "الأسطى"، وبذلك يكون قد مر بأولى مراحل الإلتحاق بالطائفة، وبعد فترة من التدريب يدخل الصبى المرحلة الثانية بأخذ "العهد" على معلمه، فيقام حفل آخر لهذا الغرض يحضره أفراد الطائفة، ويبدأ بقراءة الفاتحة، ثم يلقى المعلم على الصبى بعض الأسئلة التى يتولى الأخير الإجابة عليها، ثم يتلو القسم ويقوم المعلم بعد ذلك بإسداء النصح إليه، وينتهى الحفل بتلاوة بعض آيات الذكر الحكيم والصلاة على النبى. وبدخول المرحلة الثالثة يقتحم الصبى "سياج" الطائفة ويصبح عاملاً أو "صنايعيا" أو "مشدودا" حيث يمر بحفل الشد الذى يتمنطق فيه بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ، وفى هذا الحفل يقوم "الكبير" أى المعلم بتقريظ تلميذه أمام شيخ الطائفة مبيناً مدى مهارته فى إتقان الصنعة، ثم يليه "الجد" وهو كبير الكبير، ثم يقوم النقيب والطالب بعقد حلقات مع العمال من زملاءالأخير لتصفية ما قد يكون بينهم وبين الطالب من منازعات، وبعد ذلك يعقد إجتماع كبير للطائفة تولم فيه وليمة، ويفتتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة لكبيره، ويهدى كل منهم إلى الشيخ –عودا أخضر- ثم يقوم الطالب بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لكبيره ويلحقه بحمايته ويقبله عضوا بالطائفة، فإذا إعترض أحد الحاضرين كان على الطالب مصالحته .وبعد ذلك يشمل

[5] الجبرتى، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج 3، ص 225-226، طبعة بولاق.
[6] Gabriel Baer, Egyptian Guilds in modern times, p. 30.
[7] الجبرتى، المرجع السابق، ج 4، ص 169.
[8] المصدر السابق، ج 1، ص 174.
[9] المصدر السابق، ج3، ص 148.
[10] Gabriel Baer, op. cit., pp. 42-47.

الصمت الجميع، ويقوم الطالب فيتوضأ ثم يعقد فى حزامه أربعة عقد، إحداها لكبيره، والثانية للجد، والثالثة للطائفة، والأخيرة لإمام العلوم (على بن أبى طالب). ثم ينصح الحاضرون المشدود بأن يكون عفيفاً خيرا وألا يقدم على فعل ما يغضب الله، وأن يتمسك بالشريعة. أما الخطوة التالية لعضو الطائفة فهى ترقيته إلى مرتبه "الأسطى" أو المعلم، فيقام حفل "الإذن" أو "الإجازة" وهو المرحلة الرابعة والأخيرة لدخول الطائفة، وتعد بمثابة ترخيص بمزاولة تعليم الحرفة، ولكن الإجازة لم تكن لتصح إذا منحها الوالد لإبنه لإحتمال وقوعه تحت تأثير عاطفة الأبوة[11].

وكان الأسطوات يمرون بأربع مراحل للترقية إلى أعلى مراتب الطائفة، فكانت المرحلة الأولى هى درجة "البيشرويش" أو "البيشرويش الصغير"، أما الثانية فكانت "النقيب الثانى" أو "النقيب الوسطانى"، وأما الثالثة فكانت مرتبة "النقيب" أو "النقيب الكبير"، وأما الأخيرة فكانت درجة "الشيخ". وكانت الترقية من مرتبة إلى أخرى تتم عن طريق حفلات شد وعهد خاصة.

وكان حق فتح حانوت لمزاولة أية حرفة صناعية أو تجارية يسمى "الجدك"، وبرغم أن المحل نفسه لم يكن ملكا للمعلم بل كان يدفع ايجارا سنويا له، فقد كان "الجدك" نفسة نوعا من الملكية يمكن التصرف فيه بالبيع والرهن، وينتقل بعد وفاة الأسطى إلى الورثة، ويستطيع الإبن أن يحل محل أبيه فى التمتع بالجدك" إذا كان قد تلقى التدريب الكافى على الحرفة نفسها، وإلا باع الورثة "الجدك" إلى أحد أفراد الطائفة. وكان "الجدك" نوعين: نوعا يبيح لصاحبه ممارسة المهنة فى أى مكان يريد، ونوعا آخر يربط صاحبه بمكان معين، وكان النوع الأول نادرا، وإزداد ندرة مع الأيام لأن الدولة كانت تفضل أن تجمع أبناء الحرفة فى مكان معين حتى يمكنها تحميلهم إلتزامات الطائفة متضامنين فى أية ناحية من النواحى[12].

وكان الشيخ يتمتع بسلطة واسعة على أعضاء الطائفة، فهو الذى يتولى توزيع الضرائب المفروضة على الطائفة على أعضائها، كما كان له حق توقيع العقوبات على المخالفين من أفراد الطائفة. وبرغم أن سلطته القضائية لم يؤكدها القانون، فإنها كانت محترمة من الجميع، وكانت تلك السلطة تمتد إلى الحكم بالسجن أو الغرامة أو إغلاق المحل أو حرمان المذنب من عضوية الطائفة [13]. وقد ذكر البعض[14] أن سلطة الشيوخ القضائية ألغيت فى عهد سعيد حين حرمت الحكومة على شيوخ الطوائف توقيع العقوبات أو فرض الغرامات على أفرادها. وذكر البعض الآخر[15] أن سطلة الشيوخ القضائية إنتزعت منهم بإنشاء المحاكم الأهلية (1883) ولكننا لم نعثر فى مجموعة القوانين والقرارات المصرية على ما يشير إلى أن سعيدا قد أصدر أمرا أو تعليمات لتنظيم أو تحديد السلطة القضائية لشيوخ الطوائف، ولم يرد ذكر الطوائف إلا فى قانونه الخاص بالعقوبات التى توقع على المخالفين من القصابين والخبازين والبقالين فقط، ولم يشر قانون عام 1883 الخاص بتأسيس المحاكم الأهلية من قريب أو بعيد إلى الطوائف وشيوخها.

وهناك إختلاف أساسى بين سلطة الشيوخ الإدارية وسلطتهم القضائية، فالأولى نتاج رغبة الحكومة فى أن تنفذ تعليماتها بوساطة جميع القاطنين فى المدن حين لم يكن باستطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فاستخدمت المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية الموجودة كحلقة اتصال بينها وبين المحكومين، بينما إحتفظت لنفسها بحق إستخدام القوة. ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة فإن الشيوخ يزدادون قوة، ولما كانت تلك القوة لا سند لها من القانون فلم يكن هناك ضرورة لإلغاء سلطة الشيوخ القضائية عن طريق التشريع، فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[16].

ولما كان جانب كبير من سكان المدينة فى العصر العثمانى مندرجين فى الطرق الصوفية وينتمون إلى الطوائف، فإنه كان ثمة علاقة بين النظامين. ويبدو أن هذه العلاقة كانت قائمة على النطاق المحلى، فقد كان بعض شيوخ الطوائف يقيمون الزوايا أو يتولون الإشراف عليها، كما أن طقوس الإلتحاق بالطائفة شبيهة بطقوس الإلتحاق بالطريقة. وليس صحيحا أنه كان من الضرورى أن تكون ثمة علاقة تربط كل طائفة بطريقة معينة، فلم يكن من الضرورى أن يكون جميع أعضاء الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين، وطوائف تضم أناسا من المسلمين وآخرين من غير المسلمين، كما أنه كان هناك إختلاف بين النظامين، فالطائفة نظام إدارى له طابع إقتصادى، بينما الطريقة الصوفية تهدف إلى الإشباع الروحى، فهى ذات طابع دينى. وكانت الصلات بين النظامين تقوم على مستويات مختلفة، فكان معظم الناس ينتمون إلى النظامين معا إذ أن أعضاء الطريقة كان معظمهم من أعضاء الطائفة ولما كانت الطوائف تضم معظم سكان المدينة (فيما عدا الحكام والعلماء) على ما بينهم من تباين فى المستوى المادى والإجتماعى فإنه لم يكن ضروريا أن يكون كل أفراد الطوائف أعضاء فى الطرق الصوفية[17].

وساهمت طوائف الحرف فى الإحتفالات العامة والخاصة، فكانت كل طائفة تشترك فى المواكب بعربة تحمل نموذجا من صناعتها. وكان أبرز هذه الإحتفالات موكب المحمل، ووصلة الحج، وإحتفال الرؤية (رؤية هلال شهر رمضان)، ووفاء النيل. وإقتصر الإشتراك فى كل إحتفال على الطوائف المرتبطة به، فمثلا فى إحتفال الرؤية كانت تشترك طوائف التجار والباعة الخاضعة لإشراف المحتسب بإعتباره المسئول عن توفير المواد الغذائية فى شهر رمضان. بينما كانت الطوائف التابعة للمعمارباشى تشترك فى

---

[11] Ibid, pp. 50-53.

[12] Gibb & Bowen, op. cit., p. 282.

[13] Gabriel Baer, op. cit. p.82.

[14] Germain Martin, Les bazars du Caire et les petits métiers arabes, Le Caire 1910, pp. 30, 46.

[15] Vallet, Contribution a l'etude de la condition des ouvriers de la grande industrie au Caire, Valence 1911, pp.139-140.

[16] Gabriel Baer, op. cit., p. 82.

[17] Ibid., pp. 125-126.

الإحتفال بوفاء النيل لأن المعمارباشى كان يرأس ذلك الإحتفال الذى كانت تمثل فيه طوائف المهن المتعلقة بالبناء[18]. وهذه الصلة توضح لنا مدى إرتباط الطوائف بالأداة الإدارية الحكومية وخضوعها لها.

إختلفت الآراء حول عوامل إنهيار نظام طوائف الحرف، فهناك من يذهب[19] إلى أن النظام الجديد الذى أقامه محمد على للصناعة أدى إلى إنهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذى يمتاز بمجموعات الإجراء، وتحطم نظام الطائفة وفقدت من بقيت منها ما كان لها من نفوذ قديم، وفى عهد سعيد ألغى حق الشيخ فى فرض الغرامات على أعضاء الطائفة، وأخيرا تم إلغاء ما بقى من الطوائف فى عام 1882. ونفى مؤرخ آخر[20] صدور قرار بإلغاء الطوائف فى عام 1882، ولكنه إتجه إتجاها خاطئا حين ذكر أن سلطة الشيوخ القضائية قد سقطت بتأسيس المحاكم الأهلية فى عام 1883، وأن الدكريتو الصادر فى 9 يناير عام 1890 "بتقرير عوائد رخص على الصنائع" والذى نص فيه على ضرورة الحصول على ترخيص بمزاولة أيه مهنة لم يعلن فقط حرية الأفراد فى إحتراف أيه مهنة، ولكنه حطم نظام الصبية بما يترتب عليه من طقوس الطائفة التقليدية وهو ما لم يشر إليه القرار من قريب أو بعيد.

لكن ما من شك أن الطوائف كانت موجودة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأن تجربة محمد على الصناعية لم تقض عليها، ولم توجه إليها ضربة قاضية. ويحق لنا أن نتساءل: كيف بقيت هذه الطوائف على الرغم من التطور الجزئى الحديث الذى طرأ على المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر، وكيف إختفت الطوائف كلية إذا لم يكن قد لحقها الضرر من جراء قوانين سعيد وإسماعيل أو قوانين عام 1882 أو عام 1883 أو عام 1890 التى لم تتضمن أيه إشارة إلى الطوائف ؟

لقد بدأت الطوائف تفقد إستقلالها تحت الحكم العثمانى لمصر بوقوعها تحت إشراف أمين الخردة والمحتسب والمعمارباشى، ولم يغير الغزو الفرنسى كثيرا من وضعها لأن عهد الحملة الفرنسية كان قصيرا بالدرجة التى لم تكن تسمح لها بإدخال تغيير ملحوظ على النشاط الإقتصادى، ولذلك لجأ الفرنسيون إلى المؤسسات القديمة للإستعانة بها فى حكم البلاد، وكانت طوائف الحرف واحدة منها، فأعطاها بونابرت أهمية سياسية حين أشرك شيوخها فى الديوان، كما أن نشاط الطوائف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ينفى ما ذهب إليه البعض من أن محمد على قد وجه إليها ضربة قاضية، لأن عدد أفراد الطوائف ظل أكثر بكثير من عدد العمال الذين إلتحقوا بالمصانع الجديدة، كما أن الأخيرة كانت تختص بأنواع من الإنتاج لم يسبق إدخالها إلى مصر، ولذلك لم يتوافر لأعضاء الطوائف المران الكافى عليها، ولكن هذا لايعنى أن مصانع محمد على لم تضم أفرادا من طوائف الحرف، ففى بعض الحالات أستفيد بالطوائف فى المصانع الجديدة وخاصة طائفة البنائين، ولكن صناعة النسيج التى أدخلها محمد على أدت إلى إلحاق الضرر بطوائف النساجين فى مختلف أنحاء البلاد نتيجة إتباع الحكومة لنظام الإحتكار .. وإذا كان التطور الذى أدخله محمد على على وسائل الإنتاج قد أثر على طوائف الصناعات اليدوية، فإنه كان أقل تأثيرا على طوائف التجار والطوائف التى كانت تعمل بالنقل والخدمات، وكان هؤلاء وأولئك يحتلون غالبية الطوائف ويضمون معظم أفرادها، فلم يلجأ محمد على إلى تسخير طوائف النقل فى خدمة الجيش وإكتفى باستخدام الفلاحين لهذا الغرض، كما أنه إهتم بصفة خاصة بإحتكار التجارة الخارجية، كذلك لم تعمر تجربة محمد على طويلا، وبذلك لم يقدر لها أن تغير كثيرا من أسلوب الحياة فى مجتمع المدينة، كما أن نظام الطائفة إستمر فى العمل فى ظل حكومة محمد على، فألزم الشيوخ بالإشراف على أفراد طوائفهم والتأكد من أن تعليمات الحكومة تنفذ على الوجه المطلوب، فلم يكن بإستطاعة محمد على أن يقيم جهازا إداريا يحل محل الطوائف فى وقت لم يكن فيه بمصر موظفون على درجة من القدرة والكفاية تؤهلهم للحلول محل شيوخ الطوائف، وإقامة إدارة حكومية تتولى أمورها، ولهذا لم يكن بإستطاعة محمد على الإستغناء كلية عن الطوائف.

ولاريب أن الطوائف ظلت باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على أن تحل النظام الإدارى الحديث محلها، ولذلك ظل شيوخ الطوائف يتولون الإشراف على نشاط الأعضاء ومراقبة تنفيذ تعليمات الحكومة، كما كانوا مسئولين عما يقع من أخطاء أفراد طوائفهم. وظل شيوخ الطوائف حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مسئولين عن جمع الضرائب من أفراد طوائفهم، وظل رأيهم يؤخذ فى الإعتبار عند فرض الضرائب حتى عام 1880، كما أنهم ساعدوا الحكومة فى تحديد الأسعار حتى الستينيات من القرن التاسع عشر[21].

وعلى الرغم من عدم قيام صناعة حديثة لتنافس الحرف التقليدية فإن الأخيرة تأثرت إلى حد بعيد بالتغييرات التى طرأت على عادات الإستهلاك كما تأثرت بالتدفق المستمر للبضائع الأوروبية على الأسواق المصرية، وقد بدأت هذه الظاهرة فى الظهور فى منتصف القرن التاسع عشر، ثم أخذت فى إحتلال مركز الأهمية تدريجيا، وبينما أدى تدهور الحرف التقليدية إلى إختفاء معظم طوائف الحرف اليدوية، فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغيير الذى طرأ على النظام التجارى المصرى على مر القرن التاسع عشر، فمن ناحية بدأ نظام السوق ينحل تدريجيا لتنتشر التجارة فى المدن، وليعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل وقفا على التجار المصريين دون غيرهم، ومن ناحية أخرى تحولت التجارة الخارجية تحولا كاملا، فبعد أن كانت مصر تتجر بالبضائع السودانية والعربية والشرقية فكانت القاهرة مركزا من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الإتجاه الرئيسى للتجارة الخارجية فى القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوروبا وإستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوروبيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسيين.

---

[18] Ibid., pp.118-122.

[19] Germain Martin, op. cit., pp.45-46. Crouchley, The economic development of modern Egypt, 1st ed., p.76.

[20] J. Vallet, op.cit., pp. 139-140.

[21] Gabriel Baer, op. cit., pp. 129-133.

وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يعفون منها بحكم الإمتيازات الأجنبية[22].

كما أعيد تنظيم الإدارة المصرية حوالى نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة، وأخذ عدد الموظفين المدربين فى الإزدياد، وأصبحت الدولة –تدريجيا– قادرة على حكم الشعب مباشرة. وأجرى فى عام 1897 أول إحصاء رسمى للسكان، ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الإعتماد على الطوائف. وشيئا فشيئا أخذت طوائف الحرف فى الضعف وتداعى نفوذها المالى والإقتصادى، وإختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[23].

ولا يمكن أن نعتبر طوائف الحرف بأى حال من الأحوال الأصل التاريخى لنقابات العمال الحديثة فى مصر، لأن الطوائف كانت تضم العمال وأصحاب الأعمال، وكان نظامها يكفل إنتقال هؤلاء إلى مرتبة أولئك إذا بلغوا حدا معينا من الكفاية والمقدرة وفق تقاليد الطائفة، لذلك لم يكن هناك إنفصال بين العمل ورأس المال يتيح الفرصة لإبراز التناقض بينهما، كما أن العلاقة بين العامل ورب العمل كانت قائمة –فى ظل نظام الطائفة– على ما يشبه العلاقة بين التلميذ وأستاذه. وإن كان هذا لا يعنى –بالطبع– عدم وجود مستغلين من المراتب العالية فى الطائفة، ولكن تقاليد الطائفة ونظامها كانا كفيلين بالحد من نفوذ مثل هؤلاء الأفراد. كما أن نظام الطائفة يرمى إلى حماية تقاليد الصناعة أو التجارة وتحديد مواصفاتها وأسعارها وصون حقوق أفراد الطائفة، فهو نظام إدارى له طابع إقتصادى إجتماعى، بينما يقتصر عمل النقابة العمالية بالمفهوم الحديث على الدفاع عن مصالح العمال قبل أصحاب الأعمال، والنضال فى سبيل الحصول على أفضل شروط التعاقد الحر، والمطالبة بالتشريعات التى تحمى العمال من جور أصحاب الأعمال وتنظم علاقات العمل، ولذلك فهى إتحاد دائم بين العمال الذين يشتغلون فى صناعة معينة بغرض الدفاع عن مصالحهم المشتركة.

ولما كان ظهور النقابات فى مصر الحديثة يرجع إلى قيام نظام الصناعة الحديث حيث قام الإنفصال التام بين العمل ورأس المال، وأصبحت علاقات العمل قائمة على أساس التعاقد الحر، فإنه يتحتم علينا أن نعرف كيف نشأت الصناعة الحديثة فى مصر، وكيف تطورت علاقات العمل على النحو الذى مهد السبيل لنشوء الطبقة العاملة المصرية وظهور النقابات العمالية.

تطور الصناعة فى مصر فى القرن التاسع عشر

لم تكن فى مصر صناعات تحويلية –فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر– تتطلب الآت ميكانيكية أو قوى محركة سوى القوى البشرية والحيوانية، وكاد يقتصر إستخدام قوة الهواء فى إدارة الطواحين على الإسكندرية، حيث كان يوجد منها القليل الذى جلبه الأجانب المهاجرون،[24] وكانت الصناعات الموجودة حينذاك تنتشر مراكزها فى مختلف أنحاء البلاد، فقامت صناعة الصوف فى الفيوم والقاهرة، وإقتصر إنتاج الحرير على شمال الدلتا، وتركزت صناعة الأوانى الفخارية فى جنوب الصعيد. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك صناعة الحصير وعصر الزيوت، والسكر الذى تركزت صناعته فى الوجه القبلى، والنبيذ وماء الورد حول الفيوم[25].

وبرغم أن النظام الصناعى السائد –فى القرن الثامن عشر- كان نظام الوحدات الإنتاجية الصغيرة التى تنتج على حسب الطلب ويزودها عملاؤها بالمواد الأولية، فقد بدأت عناصر النظام (الرأسمالى) تتسرب إلى الصناعة المصرية، فقد إعتاد كبار التجار فى المدن تمويل الصناع فى الريف، وتشغيلهم لحسابهم الخاص مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات، ويخرج الإنتاج طبقا للمواصفات التى يحددونها. وكانت هناك مصانع (كبيرة) –إلى حد ما– تنتج السلع الكمالية للسوق المحلى والسوق الخارجى، ينتظم فيها العمال تحت إشراف رب العمل الذى يعمل –أحيانا– جنبا إلى جنب مع عماله، وكان يكتفى أحيانا بالإشراف والتوجيه ومراقبة الصنف وتصريف الإنتاج[26].

أما طرق الإنتاج فكانت بدائية –إلى حد كبير- وإقتصرت المصانع على إستخدام قش الذرة والأرز وروث البهائم كوقود، وكانت صناعة السكر تستخدم آلآت بدائية تديرها الثيران. وبقيت طرق الإنتاج فى صناعة الغزل والنسيج عتيقة، بينما كانت معاصر الزيوت بدائية فى أغلب الأحيان، وكان بعض المعاصر يستعمل الآت معقدة غالية الثمن.

وكان هناك إرتباط وثيق بين الزراعة والصناعة، فكان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج فى أوقات الفراغ من الفلاحة، ويقبلون على العمل فى الصناعات الموسمية فى الشتاء حين يقل الطلب على العمال فى الزراعة، وكان الدخل من الصناعات اليدوية التى يمارسها النساء والأطفال يؤلف جزءا كبيرا من دخل الأسرة[27].

وتطورت الصناعة تطورا ملحوظا فى عهد محمد على الذى بدأ فى تنفيذ برنامج التصنيع عام 1816 عقب محاولته تكوين الجيش النظامى، وسار سيرا حثيثا بعد الفراغ من حملة الوهابيين ومن غزو السودان. فقد إقتضى ذلك النظام الإقتصادى الذى أدخله محمد على وأحكم تطبيقه فى مصر أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة فى البلاد منذ زمن بعيد، وأن يكثر من إقامة منشآت صناعية جديدة حتى يحقق فكرتين: الأولى فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل فى صالح دولته، والثانية فكرة الإكتفاء الذاتى. وقد ترتب على

[22] Ibid., pp. 138-139.
[23] Ibid., p.144.
[24] Girard, Description de L'Egypte, Tome 17,p.198.
[25] Ibid., p. 207.
[26] على الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص 20.
[27] المصدر السابق، ص 22.

إستقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا تطبيق الإحتكار على الصناعات الصغيرة القائمة بمصر من قديم الزمن والإكثار من الصناعات الكبيرة الجديدة[28] التى كان للإنتاج الحربى فيها القدح المعلى، فأنشأ الترسانة لتزويد الأسطول بالسفن وقام حولها عدد من الصناعات الفرعية الملحقة. وكان إنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة فى القاهرة سببا فى إنشاء المسابك، وتوسعت صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول. وكان توسيع صناعة الغزل والنسيج ضرورة ملحة لإزدياد حاجة القوات المحاربة من الملابس القطنية والصوفية والأغطية. وكان الجزء الأكبر من إنتاج " فابريقة" الطرابيش بقوة يخصص للإستعمال العسكرى، كما ألحق بها مصنع ومصبغة للعباءات اللازمة للعسكر. وكانت المدابغ تكلف بصنع حقائب الجنود. ولاريب أن الإنتاج كان مرتبطا بالطلب الحربى فيزداد معدله فى فترات الحرب والإستعداد لها، يتناقص معدله فى أعقاب الحروب. وقد كان بعض المصانع تابعا فى إدارته مباشرة لديوان الجهادية، كما عهد إلى كبار ضباط الجيش بإدارة الكثير من المصانع، وفى أواخر عهده تناقص عدد القوات المحاربة تناقصا كبيرا، وإختفى الطلب الحربى فجأة، ومن ثم أفل نجم الصناعة وسارت فى طريق الإضمحلال .[29]

وقد سيطر محمد على على الصناعات التى كانت قائمة حين ولى الحكم، ففرض الضرائب على المشتغلين بها والمتجرين فيها بعد أن جمعهم فى مكان واحد تحت إشراف مندوب الوالى الذى كان يمدهم بالمواد الأولية بالسعر المحدد، ومن ثم تحتكر الحكومة بيع الإنتاج بثمن تحدده مع حظر إنتاج السلعة بدون ترخيص، وفرض حصص معينة من الإنتاج على مشايخ القرى لشرائها، وقد تناول الجبرتى [30] نظام الإحتكار أو التحجير (كما كان يسميه) بإسهاب فى مناسبات مختلفة، فيذكر أن "بعض المتصدرين من نصارى الأروام أنهى إلى كتخدا بك أمر النشوق وكثرة المستعملين له والدقاقين والباعة وأنه إذا جمع دقاقوه وصناعه فى مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلتزم به ويضبط رجاله ويجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرا وقيما عليه كغيره من أقلام المكوس التى يعبرون عنها بالجمارك فإنه يحصل من ذلك مال له صورة، فلما سمع كتخدا بك بذلك أنهاه إلى مخدومه (محمد على) فأمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك، وإختار الذى جعلوه ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصورين، ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة، والقيم على ذلك يشترى الدخان المعد لذلك من تجاره بثمن معلوم حدده لايزيد على ذلك ولايشتريه سواه، وهو يبيعه على صناع النشوق بثمن حدده ولا ينقص عنه، ومن وجده باع شيئا من الدخان أو إشتراه أو سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالا وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من ذلك الدخان، فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرا موزونا ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذى بيدهم فإن أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين بالمرسوم ثم كراء طريق المعينين" وفى عام 1833 كانت معاصر الزيوت المختلفة تعمل لحساب الحكومة وكان لابد من الحصول على تصريح قبل إنشاء مصنع جديد، كما منع الفلاحون من صناعة الحصر لحسابهم الخاص، وأبطلت مصانع السكر الأهلية عندما شرعت الحكومة فى صنعه[31].

وقد أدى نظام الإحتكار إلى تقييد حرية الصناع، وتعرض الصناع لعنت المخبرين الذين إستقدمتهم الحكومة للتجسس على الصناع والتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط، كما تعرض الصناع لظلم رجال الإدارة وتعسفهم فى إستعمال السلطة، وحرم الصناع من أرباحهم الكاملة ومن حق التصرف فى ثمرة كدهم، مما أضعف رغبتهم فى الإنتاج، وحمل بعضهم على ترك العمل، فأضر ذلك بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل لإضمحلالها. كما تعرض صغار الصناع لتلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين والمقاييس والمكاييل بالتواطؤ مع الكتبه فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع. وكانت الحكومة لا تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الحرف فى المواعيد المقررة فأضر بهم ذلك التسويف، كذلك أدى نظام الإحتكار إلى قتل روح الإبتكار لدى الصناع إذ كانت الحكومة تمنع إتباع طرق جديدة للإنتاج، ولذلك لم يحدث تغيير ملموس فى طرق الإنتاج البدائية فى الصناعات الصغيرة، كما حال إحتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نمو الإستثمار الفردى، وكذلك أدى نظام الإحتكار إلى إرتفاع أسعار المنتجات الصناعية مما أدى إلى زيادة نفقات المعيشة والإضرار بالمستهلك[32]

لجأ الوالى إلى تجنيد العمال من الزراعة والمهن الحقيرة للعمل فى المصانع الجديدة قسرا، فيذكر الجبرتى[33] أن الباشا طلب إلى مشايخ الحارات فى القاهرة أن "يجمعوا أربعة الآف غلام من أولاد البلد ليشتغلوا تحت أيدى الصناع ويأخذوا أجرة يومية، فمنهم من يكون له القرش والقرشان والثلاثة بحسب الصناعة وما يناسبها ويرجعون إلى أهاليهم آخر النهار". كما قام الوالى بجمع المتسولين للعمل فى المصانع الجديدة، وقد كانت سياسة القسر هذه تؤدى إلى إضعاف الحافز على العمل وإلى حمل العمال على الهرب من المصانع، مؤثرين عليها العمل فى الزراعة، لأن الفرق فى معدلات الأجور بين المجالين لم يكن مغريا، ولذلك كان يطلب من العمال تقديم كفيل يمكن الرجوع إليه إذا ماهربوا.[34] وكانت ترجع المساوئ البادية فى معاملة العمال إلى قسوة مديرى المصانع، ورجال الإدارة، الذين كانوا يختارون من بين العسكريين الذين جبلوا على القسوة فى معاملة الجند[35].

لقد كان محمد على يهدف من إدخال الصناعات المختلفة الحديثة إلى إجتناء ربح عاجل، ومن ثم فإنه فقد إهتمامه بها عندما لم يتحقق له ما أراد، ولاسيما بعد تخفيض الجيش والأسطول، فإنتفت الحاجة إلى الكثير من المصانع، فقل شأنها وتناقص عدد المشتغلين بها،

[28] محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة، مصر محمد على، ط1، القاهرة 1948، ص 80.
[29] الجرتلى، المرجع السابق، ص 36-37.
[30] الجبرتى، عجائب الآثار، ج4، ص 68، 174.
[31] الجرتلى، المرجع السابق، ص 69.
[32] أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر، ط2، ص 156-157.
[33] الجبرتى، عجائب الآثار، ج4، ص292.
[34] الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص 112-113.
[35] المصدر السابق، ص 138

وبعد أن أرغم الباشا على تسريح معظم الجند والإكتفاء بقوة عسكرية تتناسب والموارد الإقتصادية للبلاد فقد إهتمامه بالصناعة مما أدى إلى تدهورها.[36]

وبعد سقوط تجربة محمد على الصناعية لم تتح الفرصة لإيجاد تطور صناعى جديد لعشرات السنين، فقد أغلق عباس وسعيد جزءا من مصانع محمد على، وباع سعيد بعض هذه المصانع، وأعطى بعضها الآخر كالتزام لأشخاص بعينهم، ولكن هؤلاء لم يستطيعوا الإستمرار فى إدارة هذه المصانع لوقوع عبء الضرائب على عاتقهم، بينما كان منافسوهم الأوروبيون يعفون عنها. [37]

وحاول إسماعيل أن يعيد التجربة الصناعية عن طريق إقامة المصانع وإيفاد البعثات إلى الخارج، وإستطاع أن يحقق بعض النجاح، فعندما نشبت الحرب الأهلية الأمريكية عام (1861 – 1865) إزداد الطلب على القطن المصرى فإرتفعت أسعاره، ولم تكن طريقة حلج القطن التى يستعملها الفلاح لتكفى حلج المحصول فأنشئت تدريجيا محالج فى أهم مدن الوجه البحرى حلت محل العمل اليدوى والالآت البدائية التى كانت قليلة العدد بطيئة الإنتاج، وأنشأ بعض التجار الذين كانوا يحتكرون تجارة القطن فى بعض المناطق محالج للأقطان التى تسلم إليهم، وبلغ مجموع عدد المحالج بما فيها محالج الدائرة السنية مائة محلج كانت جميعها مجهزة على طريقة بلات الإنجليزية، وتتراوح قوة آلآتها ما بين 20 و 50 حصانا.[38] كما أقيم مصنعان للنسيج ببولاق كانا يستهلكان سنويا 3700 قنطار من القطن، وبلغ إنتاجها 34700 مقطع من القماش الذى كان يستخدم فى أشرعة المراكب وملابس الجنود. وبلغ عدد مصانع السكر التابعة للدائرة السنية 17 مصنعا، كانت تنتج 2,350,000 قنطار من السكر سنويا، بالإضافة إلى خمسة مصانع آخرى حديثة كانت تنتج 900 ألف قنطار فى السنة، كما إستقدم الخديوى خبيرا إيطاليا فى تربية دودة القز وصناعة الحرير ليتولى زراعة أشجار التوت فى أراضيه بالبحيرة ويؤسس محلجا فى دسونس، وقد تكلف المشروع 15 ألف جنيه إسترلينى[39]. وكان مصنع الطرابيش ينتج خمسين ألفا من الطرابيش سنويا، كان يوزع معظمها على رجال الجيش، كما أنشأ الخديوى فى عام 1870 مصنعا للورق بالقرب من المطبعة الأهلية ببولاق، وكان يعمل له 220 عاملا ينتجون 70 ألف رزمة من ورق الطباعة، و18 طنا من ورق اللف الذى يستعمل فى مصانع السكر. وشيدت الحكومة مصنعا لصب المدافع وآخر لصناعة البنادق وثالثا لإنتاج الذخيرة. وأقيم أيضا مصنع للطوب بقليوب كان ينتج أربعة ملايين و700 ألف طوبة سنويا.[40] وإزدهرت صناعة الجلود وصناعة الزجاج، هذا بالإضافة إلى المشروعات الصناعية الخاصة التى قامت على رأس المال الأجنبى.

لقد إستطاع إسماعيل أن يحقق بعض النجاح فى إحياء التجربة الصناعية التى بدأها محمد على، ولكن الإنتاج لم يكن إقتصاديا ولهذا أغلقت بعض المصانع فى عام 1875، وبقى فرعان من هذه الصناعات على طريق الإزدهار، هما صناعة السكر التى كانت تديرها الحكومة ومحالج القطن التى أسس الأجانب معظمها[41].

وكانت حركة التصنيع هذه بما إمتازت به من إدخال الآلات البخارية الحديثة، حافزا لإبراز مواهب بعض المصريين من الشباب المشتغل بالصناعة، فيذكر محمد فريد [42] أنه فى عام 1893 إخترع مهندس مصرى يدعى أحمد بك صبرى، محركا آليا يدار بتبخر نفط البترول بحرارة الشرارة الكهربية، ويدير آلة رافعة للماء، وحجرا لطحن الحبوب، وينير فانوسا كهربيا فى نفس الوقت "وقد حضر الخديوى (عباس حلمى الثانى) تجربة ذلك الإختراع التى تمت بنجاح. كما يذكر محمد فريد أن شابا مصريا آخر إخترع آلة رافعة حلزونية الشكل، يديرها بهيم واحد، وتكفى لرى أربعة وعشرين فدانا".

الإستثمارات الأجنبية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

أخذ رأس المال الأجنبى يعمل فى بعض الإستثمارات الصناعية فى البلاد، وخاصة بعد تأسيس المحاكم المختلطة فى عام 1876، وقيام الضمانات التشريعية التى تؤمن نشاطه.[43] ولنشاط الإستثمارات الأجنبية أهمية خاصة فى تطور الصناعة فى مصر، فقد إتسعت نواحى إستغلاله وتشعبت، وهيأت الفرصة لقيام نظام صناعة حديثة بالمفهوم الغربى يقوم على أساس الإنتاج الواسع، ويرتكز على مبدأ حرية العمل. وقد كانت الغلبة لهذه الإستثمارات الأجنبية فى ثلاثة ميادين هى: المرافق العامة، والصناعة، والتجارة.

ففى ميدان المرافق العامة، منح سعيد عام 1865 إمتيازا للمسيو كورديه CORDIER -وهو مهندس فرنسى- لمد مدينة الإسكندرية بالماء النقى، فأسس "الشركة الأهلية لمياه الإسكندرية" التى سجلت بفرنسا، وإستمرت فى إستغلال إمتيازها حتى عام 1867 حين إشتراها الخديوى إسماعيل بثمانية ملايين وستمائة ألف فرنك، وفى عام 1876 سلمت إلى الإتحاد الكبير بباريس كضمان لقرض، وبيعت فى عام 1879 إلى" شركة مياه الإسكندرية"، وكانت شركة إنجليزية تكونت فى لندن برأس مال مدفوع قدره 400 ألف جنيه إسترلينى. كما منح كورديه إمتياز مياه القاهرة عام 1865 لمدة 99 عاما أيضا.

---

[36] المصدر السابق، ص 171-172.

[37] Gabriel Baer, EgYptian guilds in modern times, p. 137.

[38] جورج جندى وآخر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص 137

[39] المصدر السابق،ص 176.

[40] المصدر السابق، ص174-179

[41] Gabriel Baer, op. cit., p. 137.

[42] محمد فريد، تار يخ مصر من 1891، مخطوط مكون من خمس كراسات بالإصافة إلى كراستين. مقدمة تاريخية، حصلت عليه دار الوثائق التاريخية القومية أخيرا، الكراسة 2، ص 14.

[43] Alfred Bonne, State and economics in the Middle East, P. 261.

وفى عام 1860 أعطت الحكومة إمتيازا آخر لمد خط الترام من الإسكندرية إلى الرملة، ثم إنتقل الإمتياز إلى "شركة سكك حديد الإسكندرية – الرملة"، وهى شركة إنجليزية سجلت بلندن برأس مال قدره مائة وعشرة الآف جنيه إسترلينى.[44]

كما منح مسيو ليبون LEBON عام 1865 إمتيازا لإقامة شركة لإنتاج الغاز بمدينة القاهرة، وكانت هناك صعوبات جمة أمام المشروع أخدتها الحكومة فى الإعتبار، فمنحته حق إحتكار هذه الصناعة لمدة 75 عاما حتى توسع الشركة نطاق خدماتها. وكان لنفس الشركة حق إنتاج الغاز بالإسكندرية أيضا، أما شركة الغاز ببورسعيد فقد كانت إمتيازاً شخصياً منح لرجل فرنسى آخر قام بتحويل مؤسسته فيما بعد إلى شركة محدودة، وفى عام 1899 إشتراها ليبون وبذلك أصبح إنتاج وتوزيع الغاز فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وقفا على ليبون وشركاه. ولم تلبث الشركة أن قامت بتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى الغاز، وكان رأس مالها يستغل فى مصر أما أرباحها فلم يكن هناك بيان بها، فقد كانت تستغل فى أعمال الشركة بفرنسا، شأنها فى ذلك شأن المؤسسات الأجنبية فى مصر التى لم تكن إلا فروعاً لشركات فى الخارج، ولذلك لم تكن هناك أرقام محددة تبين مدى نشاطها فى مصر.

وبعد ذلك مرت الإستثمارات الأجنبية فى المرافق العامة بفترة ركود من عام 1875 إلى عام 1894، حيث لم يمنح إلا إمتياز واحد لأحد الأمريكيين لمد الخط التليفونى الأول بين القاهرة والأسكندرية، ثم نقل هذا الإمتياز فى نفس السنة إلى "شركة التليفونات الشرقية" بلندن. وفى عام 1883 سمح للشركة بمد خطوطها إلى بورسعيد والإسماعيلية والسويس والزقازيق والمنصورة وطنطا، وتحولت خطوط الشركة بمصر إلى شركة خاصة هى "شركة تليفونات مصر" عام 1885. ومنذ ذلك الوقت إتسع نطاق نشاطها، فمدت خطا إلى أسيوط عام 1889، وآخر إلى الفيوم عام 1908، ثم تلتها خطوط أخرى إلى مختلف الأقاليم، ولم يبلغ عام 1911 نهايته حتى كانت جميع الأقاليم مرتبطة ببعضها البعض تليفونيا، وفى عام 1918 نقل الإمتياز إلى الحكومة[45].

ولم يدخل أى تطور على ميدان المرافق العامة لعدة سنوات بعد عام 1880, بسبب القلاقل المالية والسياسية الداخلية، ولكن تحسنت الأحوال نتيجة الإهتمام بالرى وإلغاء السخرة مما جلب رخاء نسبيا، كما ترتب على تقوية القناطر فى عام 1890 رخاء إقتصادى، وزيادة ملحوظة فى الدخل فى أقاليم الدلتا، وكنتيجة لهذا أصبح الإهتمام بوسائل المواصلات ضروريا سواء السكك الحديدية أو النيل أو السكك الحديدية الضيقة، وأصبحت الحاجة ماسة إلى المزيد من المرافق العامة، ولكن الحكومة وقفت مكتوفة الأيدى [46].

أما عن الإستثمارات الأجنبية فى التجارة والصناعة، فقد تأسست شركة مطاحن مصر برأس مال فرنسى فى عام 1857، فقامت بإنشاء عدد من المطاحن الآلية. وفى عام 1863 أسس بيت باسترى PASTRE المصرفى مطحنا بطنطا، وحين تولى مسيو بلنيير BLIGNIERES وزارة الأشغال العمومية فى ظل الرقابة الثنائية كون شركة للأشغال العامة برأس مال فرنسى، وحين ألغيت الرقابة الثنائية بعد الإحتلال البريطانى حلت الشركة.

وآلت مصانع السكر التى أسسها سعيد وإسماعيل إلى الفرنسيين فى عام 1881، فضمت وحدات الإنتاج المتناثرة فى شركة واحدة سميت "شركة السكر والتقطير المصرية" تأسست فى عام 1892 برأس مال مدفوع بلغ فى عام 1901 أربعة وخمسون مليونا وخمسمائة ألف فرنك، كان معظمه فرنسي[47].

كما أدى الرخاء المفاجئ فى نهاية القرن التاسع عشر إلى تأسيس عدد من شركات النقل، والبنك الأهلى المصرى، وشركات الأراضى، وزاد عدد الشركات التجارية والصناعية، فأسست شركات جديدة وتحولت المؤسسات الخاصة إلى شركات تبعا لإتساع أعمالها.

وكان إنشاء غرفة التجارة الإنجليزية بالإسكندرية فى عام 1897 دليلا على إزدياد المصالح الإنجليزية فى مصر، وفى عام 1899 أعدت هذه الغرفة قائمة بالشركات التى كانت تعمل فى مصر عام 1898 فبلغ عددها 67 شركة برأس مال أجنبى فى معظمه، وكان مديرو هذه الشركات من الأجانب. ومثل المصالح الوطنية فى الغرفة مجموعة من رجال البنوك اليهود بالإسكندرية والقاهرة، وبعض التجار الأجانب كان معظمهم من تجار القطن بالإسكندرية، بالإضافة إلى عدد من شركات المبانى بالثغر. وبلغ عدد شركات الغرفة عند نهاية القرن 78 شركة[48].

وكونت مصانع السجاير فى مصر طبقة فريدة من المستثمرين الأجانب، كما يتضح من أسماء مؤسسيها: جانا كليس وكريازى وأجاتوس وماتوسيان وسانوسيان وسيمون آزرت، وهم من اليونانيين والأرمن[49].

لقد فضل رأس المال الأجنبى إقتحام ميدان المرافق العامة مركزا عليه كل جهوده وإستثماراته، مفضلا إياه على الصناعة التى لم يولها نفس الإهتمام. وقد حال بين رأس المال المحلى وبين إقتحام ميدان التصنيع عاملان: أولهما ما إرتسم فى الأذهان من إخفاق محاولات التصنيع التى قامت على النطاق الرسمى فى عهد محمد على وإسماعيل، وثانيهما الإعتقاد بأن الإستثمار الصناعى يحقق

[44] Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, p. 35.
[45] Ibid., p.36.
[46] Ibid., p37.
[47] Ibid., pp. 41, 42.
[48] Ibid., pp 42-43.
[49] Alfred Bonne, State and economics in the Middle East, p. 262.

خسارة كبيرة لرأس المال بسبب ضيق السوق المحلية، ولمنافسة المنتجات الأوروبية، كما أنه لا يمكن مقارنته بالعائد الضخم الذى يعود من وراء إستثمار هذه الأموال فى الأراضى الزراعية. وبرغم أن الإحتلال البريطانى قام برفع بعض الضرائب الجائرة، فإن كرومر عارض التصنيع، وكان يرى أن قيام الصناعة فى مصر أمر محال مالم تتبعه حماية جمركية، وأخذ يدافع عن حرية التجارة متعللا بأن مصر ستفقد جزءا كبيرا من دخلها من الضرائب التى تفرضها على التجار الأجانب إذا ما تحولت رؤس أموالهم إلى التصنيع.

نشوء الطبقة العاملة المصرية

ترتب على تأسيس هذه الشركات والمصانع، إزدياد الطلب على الأيدى العاملة التى وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين، وإلى جانب هؤلاء بعض أرباب الحرف الذين كانوا يقدمون خدماتهم لكل من يستطيع الإستفادة بما لديهم من خبرات فنية بعد أن أخذ الوهن يدب فى نظام الطوائف فى أواخر القرن التاسع عشر، ولما كانت تلك الشركات والمصانع تعمل بآلآت حديثة على نظام الإنتاج الواسع LARGE SCALE PRODUCTION كانت فى حاجة إلى عمال من ذوى الكفاية الفنية العالية ووجدت ضالتها المنشودة فى العمال الفنيين من أبناء دول البحر المتوسط الذين ضاقوا ذرعا بالبطالة فى بلادهم فقدموا إلى مصر سعيا وراء الرزق فى حماية الإمتيازات الأجنبية.

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة فى مصر من هذه العناصر الثلاثة: الفلاحين الذين هجروا الريف والتحقوا بالمصانع، وأصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم مع تقدم أساليب الصناعة حين ضعفت الطوائف، والعمال الفنيين الأجانب الذين قدموا من بلاد إضطرم فيها الصراع بين رأس المال والعمل من أجل الحصول على أحسن شروط التعاقد الحر. ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجماعى الذى بدت تباشيره عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته.

تجاوزت الطبقة العاملة المصرية المرحلة الجنينية –إذن– فى نهاية القرن التاسع عشر، وخرجت إلى عالم الوجود.. وإذا كانت تلك الطبقة قد أخذت شكلا معينا فى ظل نظام المصانع الكبيرة التى أنشأها محمد على، فلماذا لم تستطع تنظيم صفوفها للعمل على تحسين شروط العمل ؟ ولماذا لم تتجمع فى "نقابات" للدفاع عن مصالحها؟

ذهب روبرت هوكسى ROBERT HOXIE [50] فى نظريته عن نشؤ النقابات إلى أن النقابة تنشأ نتيجة للظروف الإجتماعية للعمال، فالعمال الذين يواجهون ظروفاً إجتماعية وإقتصادية متشهابة، ولا يختلفون إختلافاً بينا فى الميول والمهارة يضعون حلاً موحداً لمشاكل الحياة اليومية.

وإذا طبقنا هذه النظرية على عمال مصانع محمد على، وجدنا أنهم كانوا يعيشون تحت ظروف إجتماعية وإقتصادية متشابهة، فكانوا يساقون من الريف وأحياء القاهرة للعمل بالمصانع مجبرين، ويعملون تحت رياسة مديرين عسكريين عرفوا بغلظتهم وقسوتهم ولذلك وطنوا أنفسهم على إلتماس سبيل الفرار كلما سنحت الفرصة لذلك، وبذلك لم يكن العمال مرتبطين بالمصانع، بل عدوا العمل فيها ضرباً من ضروب التجنيد العسكرى، يستوى فى ذلك الفلاحون وأصحاب الحرف الذين أجبروا على ترك دكاكينهم، فلم تكن حرية العمل مكفولة حيث تلعب حركات الأجور دوراً هاماً فى توجيه العمال إلى نواحى الإنتاج التى يكثر فيها الطلب على خدماتهم. ولم تكن الأجور التى يتقاضونها ذات بال. كما كان مديرو المصانع يخفضون الأجور لضغط النفقات، كما كانوا يؤخرون للعمال أجر عدة شهور حتى يثنيهم ذلك عن التفكير فى ترك العمل[51].

وإختلف عمال هذه المصانع فى الميول والمهارة، فكان الفلاحون منهم تسيطر عليهم فكرة الإرتباط بالأرض، ومن ثم كانت محاولتهم الهرب إلى قراهم. وكان أصحاب الحرف منهم يرسخ فى أعماقهم الولاء لطوائفهم، ونعتقد أن نظام المصنع كان بدعة ليس من السهل عليهم الإقتناع بها، وهم الذين ألفوا ما كان للطوائف من نظام وتقاليد. أما العمال الأجانب الذين إستعان بهم محمد على فكانوا قليلى العدد –نسبيا– وكان الباشا يتخلص منهم بمجرد إكتساب أبناء البلاد للمهارة الفنية اللازمة، بل كان التخلص منهم يتم فى أغلب الأحيان قبل التأكد من قدرة المصريين على الحلول محلهم.[52] ومن ثم لم يكن لهم تأثير على عمال تلك المصانع من أبناء البلاد.

فلم يكن من الممكن –إذن– أن يخرج من وسط هذا الحشد المتنافر الذى يعيش فى جو يخيم عليه القهر والعنف، عمل جماعى منظم يكون إرهاصاً لحركة عمالية لها غايات محددة، وأبعاد مرسومة برغم تجمعهم فى أعداد كبيرة داخل المصانع، فقد بلغ عدد العمال فى كل من مصنعى بولاق والخرنفش 800 عامل، وفى ترسانة القلعة 600 عامل، وكان يعمل بمصنع المدافع 1500 عامل، وفى مصنع الأسلحة الصغيرة 900 عامل، وفى مصنع الحوض المرصود 1200 عامل، وفى ترسانة الإسكندرية 1700 عامل، كما كانت مصانع الغزل والنسيج تضم أعدادا كبيرة نسبيا.[53]

وبدد تدهور الصناعة فى أواخر عهد محمد على وعودة العمال الحرفيين إلى طوائفهم والفلاحين إلى قراهم، الأمل فى تنظيم هؤلاء العمال لصفوفهم، إذا ما قيض لحركة التصنيع تلك أن تستمر إلى غاياتها المنشودة.

---

[50] Butler, A. D., Labor economics and institutions, p. 133.
[51] على الجرتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص 115-134.
[52] المصدر السابق، ص 128.
[53] المصدر السابق، ص93.

نشأت الطبقة العاملة إذن فى ظل المصانع والشركات الحديثة والمرافق العامة التى أقامتها رءوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى عمال السكك الحديدية وهو المرفق الذى كان منذ نشأته حكوميا قحا. وتميزت أحوال العمل فى تلك المؤسسات بأجورها المنخفضة، وساعات العمل الطويلة. فالأجر اليومى للعامل غير الفنى لم يكن يتعدى ثلاثة قروش، بينما كان أجر الحدث فى محالج القطن قرشا واحدا أو قرشا ونصف قرش، وأجر العامل الفنى ثمانية قروش. وكان متوسط ساعات العمل اليومية ثلاث عشرة ساعة فى معظم المرافق وخاصة النقل، وهناك ما يؤكد أن ساعات العمل فى محالج القطن كانت تصل إلى سبع عشرة ساعة يوميا، وقد ظل مطلب تحديد ساعات العمل بعشر ساعات مطلبا عاما للعمال طوال تلك الفترة، لم تظفر به إلا فئات محدودة من عمال المرافق.[54] وبلغ عدد ساعات العمل اليومية فى المحال التجارية ست ساعات فى الصباح وتسعة فى المساء، وكانت هذه تصل فى بعض الأحيان إلى عشر ساعات أو إحدى عشر ساعة.[55] وتميزت الأجور بالتفاوت الكبير بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب، كما إستأثر الأخيرون بالأعمال والوظائف الإشرافية، ولم تسنح الفرصة للعمال المصريين لتولى هذه الأعمال حتى لو كانوا متساوين معهم فى الخبرة والإنتاج، وقد لعبت هذه الظاهرة دورا هاما فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية. وكانت التشريعات فى تلك الفترة خلوا من قوانين العمل التى تكفل تنظيم العلاقات بين رأس المال والعمل، وتضمن للعمال حقوقهم الأساسية مثل مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن إصابة العمل.

لذلك لم يكن غريبا أن يقع عدد من الإضرابات فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان بشيرا بمولد الحركة العمالية المصرية. ونظرا لندرة ما لدينا من أخبار عن تلك الإضرابات من حيث بداية ظهورها وظروفها والنتائج التى أدت إليها نظرا لما يحيط بداية الحركة من الغموض، لذا سنعتمد فى دراسة مرحلة مولد الحركة على إستقراء ما نعرفه من أحداث.

ولا نعرف على وجه التحديد متى بدأ أول إضراب فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية، وقد إصطلح كل من تناولوا هذه المرحلة بالدارسة، على إعتبار إضراب لفافى السجاير فى القاهرة الذى وقع عام 1899 تاريخا لميلاد الحركة العمالية فى مصر. غير أننا نعتقد أن إضراب لفافى السجاير قد سبقته عدة إضرابات محدودة النطاق، قليلة الشأن، ولكنها ضربت فى مهدها بصورة جعلت أخبارها تتوارى عن أنظارنا، لأن طول مدة إضراب لفافى السجاير (الذى إستمر من ديسمبر عام 1899 إلى فبراير 1900) يؤكد أن عملا جماعيا كهذا لابد أن يكون مسبوقا بتجارب صغيرة تلقى فيها العمال دروس تنظيم العمل الجماعى الأولى. فقد سجل محمد فريد.[56] فى أحداث إبريل عام 1894 أنه قد "وردت تلغرافات من بورسعيد تفيد إعتصام عمال نقل القمح طلبا لزيادة الأجرة"، ثم يذكر أن هؤلاء العمال ضربوا من خرج على إجماعهم من زملائهم وإستمر فى العمل، وأن الحكومة قد تدخلت وألقى القبض على كثير من العمال. ويعلق محمد فريد على هذا الحادث بقوله: "وهذا داء أوربى قد سرى لمصر"، وفى هذه العبارة ما يرجح أن الإضرابات كانت معروفة فى مصر فى أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر.

وإذا كان إحساس العمال بالحاجة إلى تنظيم صفوفهم فى شكل نقابات قد ينشأ نتيجة تطور تدريجى لعلاقة التعاقد الحر، أو قد يحدث نتيجة أزمة تمس إحدى النواحى الهامة عند العمال، بشكل يدفعهم إلى التضامن درءا للخطر[57]، فإننا نعتقد أن إستخدام الآلات فى لف السجاير فى أواخر القرن التاسع عشر، وما ترتب عليه من لجوء أصحاب المصانع إلى الإستغناء عن عدد كبير من لفافى السجاير، أو تخفيض أجورهم، كان الدافع لوقوع إضراب لفافى السجاير، يمثل تلك الصورة التى حدث بها من حيث الإتساع، فقد شمل عمال معظم مصانع السجاير بالقاهرة، وطول المدة إذ إستمر أكثر من شهرين، وما أسفر عنه من تأسيس أول نقابة للعمال بمصر عام1899.[58]

فقد كان لف السجاير حتى اواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر يتم بطريقة يدوية، ويتطلب عمالا على درجة كبيرة من الدقة والمهارة كان معظمهم من اليونانيين والأرمن بالإضافة إلى قليل من المصريين الذين برعوا فى هذا العمل، وإمتازات أجور من إشتغلوا فى هذه المهنة بإرتفاع نسبى، وحين إستخدمت الآلآت فى لف السجاير أصبح بإمكان أى عامل يتلقى تدريبا سريعا أن يدير الآلة الجديدة التى كانت تنتج أضعاف الإنتاج اليدوى، مقابل أجر أقل من ذلك الذى يتقاضاه عامل اللف اليدوى. ومن ثم لم تعد هناك حاجة للإحتفاظ باللفافين إذا لم يقبلوا تخفيض أجورهم، ومن ثم كان إنفجار إضرابهم الكبير فى ديسمبر عام 1899.

كان العمال الأجانب من لفافى السجاير هم المحركين لهذا الإضراب بحكم خميرة العمل النقابى التى حملوها معهم من بلاد علا فيها غبار المعارك بين العمال ورأس المال، وقطع فيها العمل النقابى شوطا بعيدا من ناحية التنظيم وأساليب النضال الجماعى وبحكم وجودهم كأغلبية فى تلك المصانع، وإستنادهم إلى الحماية القنصلية والإمتيازات الأجنبية.

وقد شمل ذلك الإضراب عددا من "معامل السجاير" بالقاهرة، وكان المضربون يهدفون إلى الضغط على أصحاب المعامل لدفعهم إلى المفاوضة وإجابة مطالبهم، وذلك بوسيلتين: أولاهما إطالة مدة الإضراب إلى أن تشح السجاير من السوق، وثانيتهما إستخدام

[54] أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، مقال بمجلة الطليعة نوفمبر عام 1965، ص 75.
[55] Marcel Colombe, L' evolution de l'Egypte 1924-1950, p.,186.
[56] محمد فريد، تاريخ مصر من 1891، مخطوط، الكراسة 4، ص 79.
[57] Butler, A.D., Labor Economics and Institutions, p. 132.
[58] J. Vallet, Contribution a l'etude de la condition des ouvriers, p. 141.

القوة لمنع أصحاب الأعمال من إستخدام عمال جدد ليحلوا محلهم، فكانوا يعتدون عليهم ويمنعونهم من دخول المصانع.[59] وبلغ عدد المضربين –على حسب تقدير جريدة اللواء– 900 عامل كانوا موزعين على مختلف المصانع[60].

نجح هذا الإضراب لأنه كان مفاجأة لأصحاب الأعمال مما دعاهم إلى إجابة مطالب العمال، فإجتمع القنصل اليونانى بقادة المعتصمين، ووافقوا على إنهاء إعتصامهم لقاء زيادة أجورهم، ولكن كل صاحب عمل توصل إلى إتفاق خاص بعماله، مما أدى إلى تفاوت الشروط والإمتيازات التى حصل عليها العمال من مصنع إلى آخر[61].

وقد حفل العقد الأول من القرن العشرين بالإضرابات التى نظمها العمال الأجانب وقادوها، وساهم فيها العمال المصريون بنصيب يتوقف على ماكان لهم من عدد فى المؤسسات التى كانت تقع فيها تلك الإضرابات، ومن هذه الإضرابات إضراب العمال الإيطاليين الذين كانوا يشتغلون فى أعمال خزان اسوان (مارس 1899) بهدف تقليل ساعات العمل، وإضراب عمال شحن وتفريغ الفحم بجمرك الاسكندرية لرفع أجورهم وتحديد ساعات العمل، وعمال الترام المصريين بالثغر الذين جأروا بالشكوى من سيطرة الأجانب من الرؤساء وغطرستهم، وكثرة العقوبات والجزاءات، كما طالبوا بتخفيض ساعات العمل التى كانت تصل إلى 13 ساعة يوميا[62].

وفى ديسمبر 1900 عاد الإيطاليون إلى الإضراب مطالبين بوقف قرار الشركة (التى كانت تتولى تنفيذ خزان أسوان) الذى نص على تخفيض الأجر من 30 إلى 15 قرشا فى اليوم، ومحتجين على سوء المعاملة، كما أضرب عمال الترزية الأجانب والمصريون فى (نوفمبر عام 1901) مطالبين بتنظيم أجور القطعة وخفض ساعات العمل، وإعتبار يوم الأحد أجازة أسبوعية بعد الظهر، وتحديد وقت للراحة والغداء، وفى يناير عام 1902 أضرب العمال المصريون والاجانب بشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجور، وفى مارس عام 1902 أضرب عمال مطبعة الكوريرى إجبسيانو بالقاهرة لزيادة أجورهم، وكانت غالبيتهم من الأجانب، وفى نفس الشهر أضرب لفافو السجاير الأجانب والمصريون بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجور.[63] وفى ديسمبر عام 1903 أضرب لفافو السجاير بالقاهرة للمرة الثانية مطالبين بزيادة الأجور، وكانت غالبيتهم من اليونانين بالإضافة إلى قليل من العمال المصريين، وكانت نتيجة هذا الإضراب تأسيس النقابة المختلطة لعمال الدخان، التى أسسها عمال شركة ماتوسيان. وحققت تلك النقابة بعض النجاح بفضل تآزر أعضائها[64].

وكانت تلك الإضرابات –ولا ريب– حدثا فريدا فى حياة الطبقة العاملة المصرية، أتاحت لها فرصة الوقوف على أساليب العمل الجماعى فى مواجهة رأس المال المستحكم، من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه. ولاشك أن ما حققته بعض تلك الإضرابات من مكاسب ضئيلة جعلهم يشعرون بمزايا إتحادهم وترابط مصالحهم.

ولا نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه البعض[65] من أن إشتراك العمال المصريين جنبا إلى جنب مع العمال الأجانب فى تلك الإضرابات كان دليلا على أن عمال العالم "أخوة لايفرق بينهم وطن أو دين" لأن دور العمال المصريين فى تلك الإضرابات كان ثانوياً، لأنهم لم يكونوا على درجة من الدراية بأساليب العمل الجماعى تجعلهم شركاء على قدم المساواة مع العمال الأجانب، فضلا عن نظرتهم إلى هؤلاء كفئة متعالية ممتازة فى المعاملة والأجور عن أبناء البلاد.

نشوء النقابات

لم يكن تحقيق المطالب الإقتصادية هو كل ما أسفرت عنه حركة الإضرابات، فقد لمس العمال ضرورة المحافظة على مظهر تجمعهم فى شكل تنظيم دائم يجمع شملهم ويمثل مصالحهم، ومن ثم كان تأسيس النقابات أو "الجمعيات" (كما كانت تسمى فى ذلك الحين)، فتكونت جمعية لفافى السجاير بالقاهرة فى عام 1899، وإستمرت قائمة حتى عام 1901، وكان رئيسها يونانيا يدعى دكتور كريازى، وجمعية إتحاد الخياطين بالقاهرة عام 1901 وكان رئيسها دكتور بستس يونانيا كذلك، وتأسست فى نفس السنة جمعية الحلاقين، وجمعية عمال المطابع. أما جمعيات عمال الأدوات المنزلية وعمال السجاير بالإسكندرية وكتبة المحامين بالقاهرة فقد تأسست فى عام 1902. ويبدو أن هذه الجمعيات كانت تخضع لقيادة وتوجيه المثقفين، كما يتضح من أسماء من تولوا قيادة بعضها، وهذا دليل على أن العناصر العمالية الأجنبية التى أسست الجمعيات لم تكن قد بلورت نشاطها بالصورة التى تسمح للعمال أنفسهم بإدارة شئون منظماتهم.

وليس لدينا معلومات كافية عن الجمعيات التى تأسست فى مطلع هذا القرن تعطينا صورة واضحة عن أسلوب العمل فيها، ومستوى تنظيمها، ومدى ما حققت من نجاح، ولعل فيما وصلنا من أنباء "إعتصام الخياطين"[66] فى (4 من نوفمبر عام 1901) ما يلقى الضوء على أسلوب العمل النقابى فى تلك الحقبة من الزمان، فقد إحتشد الخياطون فى أحد المقاهى، وإنضم إليهم بعض أعضاء جمعية لفافى السجاير، والكثير من أعضاء الجمعيات العمالية الأخرى، فبلغ عددهم ما يربو على 1500 عامل، ورأس الإجتماع

[59] اللواء، 1900/2/6.
[60] المصدر السابق، 1900/1/7.
[61] المصدر السابق، 1900/2/21.
[62] محمد حلمى إلراهيم، فجر الحركة النقابية المصرية، مجلة التأمينات الإجتماعية، العدد 18 مارس 1963.
[63] أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر عام 1965، ص77.
[64] Zaki Badaoui, Les problemes du travail et les organisations ouvriers en Egypte, p.21.
[65] سيد قنديل، نقابتى، الرسالة العمالية الأولى، ص 10.
[66] المقطم، 1901/11/5.

دكتور بستس رئيس جمعية الخياطين والخواجا نقولا ديانو سكرتيرها، وأحمد أفندى على أمين الصندوق، وتحدث رئيس جمعية لفافى السجاير فى هذا الإجتماع عن واجبات العمال نحو صاحب العمل، وحقوق العامل طرف صاحب العمل، وطالب بأن يقتسم العمال الأرباح مع أصحاب الأعمال مراعاة للعدالة والذمة. وإنفض الإجتماع بعد أن ألقيت عدة خطب، ثم عاد العمال إلى التجمع مرة أخرى فى المساء، فساروا فى مظاهرة منظمة تتقدمها فرق الموسيقى البلدية وعلم الجمعية الذى كان يحمل اسمها مكتوبا بالعربية والإيطالية واليونانية والعبرية والأرمنية.

ونتبين من دراستنا لهذا الإعتصام أن الجمعيات العمالية الأولى التى تأسست فى مطلع القرن العشرين كانت على درجة لا بأس بها من التنظيم، وأنه كانت ثمة رابطة تجمع هذه الجمعيات بدليل إشتراك لفافى السجاير وغيرهم من العمال فى إعتصام الخياطين، كما أن العناصر الأجنبية كانت تكون الغالبية فى هذه الجمعيات وتوجه عملها وتزودها بالأفكار التى نقلتها من مواطنها الأصلية بالقدر الذى كان من الممكن أن تستوعبه الأذهان فى ذلك الحين.

وبرغم النجاح النسبى الذى حققته حركة الإضرابات فى مطلع القرن العشرين، فإن السلطات -سواء كانت القنصلية أو المصرية– كانت تتدخل للقضاء على ثمار تلك الحركة ووأد تلك الجمعيات الوليدة فى مهدها، فقضى عليها ولم تعمر طويلا.[67]

وكان لإنتعاش الحركة الوطنية خلال العقد الأول من القرن العشرين على يد مصطفى كامل ومحمد فريد، وعلو مدها نتيجة للأحداث التى مرت بالبلاد فى تلك الحقبة، وما تبعها من بث روح الوطنية فى نفوس أبناء البلاد، والتطلع إلى التخلص من الإحتلال الأجنبى، والإرتفاع المستمر فى تكاليف المعيشة إلى الحد الذى جعل البعض يوجه نداء إلى مجلس شورى القوانين مطالبين بالنظر فى موجة الغلاء التى غمرت البلاد رأفة بالفقراء،[68] كان لهذا كله أثر كبير فى تحريك الطبقة العاملة المصرية لممارسة النضال الجماعى للظفر ببعض المكاسب الإقتصادية الملحة، يشد أزرهم ما إضطرم فى النفوس من حقد دفين على الأجانب والمستغلين ممثلين فى أصحاب المصانع والشركات الأجنبية.

ففى 2 من أغسطس عام 1908، أضرب جميع عمال السجاير مطالبين بزيادة الأجور، وخفض ساعات العمل، وإحتساب الأجازة المرضية بأجر، ولكن هذا الإضراب فشل نتيجة تدخل البوليس، ثم عادوا إلى الإضراب فى 17 من أكتوبر، وأسفر إضرابهم عن إعادة تشكيل نقابة عمال الدخان[69].

وقدم عمال شركة ترام القاهرة (فى أكتوبر عام 1908) إلى الشركة قائمة بمطالبهم التى كانت تدور حول خفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات بدلا من 13 ساعة، وزيادة الأجور بنسبة 40% لمواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة، وتنظيم الغرامات والأجازات السنوية والمرضية وصرف الملابس وإعادة العمال المفصولين، كما طالبوا بإعتراف الشركة باللجنة التى يشكلها العمال من أربعة مندوبين يكون من بينهم أحد المحامين لبحث شكاوى العمال فى المستقبل، ومنع ضرب الموظفين (وكان معظمهم من الأجانب) للعمال، وإهانتهم وشتمهم، وفتح باب الترقى للعمال المصريين إلى وظائف المفتشين، وهى الوظائف التى كانت وقفا على الأجانب.

وقد فطن أمين عزالدين[70] إلى ما لهذه المطالب من دلالة وطنية ونقابية، فقد هدف العمال إلى تأكيد ضرورة المحافظة على كرامة العامل المصرى، وعدم تعرضه للإهانة على يد رؤسائه من الأجانب، كما رمت إلى تحطيم الفوارق بين أبناء البلاد والأجانب ما داموا يخدمون مؤسسة واحدة، وعبروا عن مطلب العمال الذى ينحصر فى الإعتراف بالتنظيم النقابى الدائم لهم.

رفضت الشركة الإستجابة لهذه المطالب، فأعلن العمال الإضراب فى 18 من أكتوبر عام 1908، وطافوا بشوارع القاهرة فى شكل مظاهرة تعرضت للصدام مع البوليس، وكان العمال يبيتون ليلا ومعهم مستشارهم (محمد كامل حسين المحامى) على قضبان الترام فى الشوارع حتى لاتتمكن الشركة من تسيير قطاراتها بعمال آخرين[71].

وكان الحزب الوطنى وجريدة اللواء يؤيدان العمال فى مطالبهم، فقالت اللواء فى عددها الصادر فى 18 من أكتوبر عام 1908: "أن المتأمل فى المطالب التى عرضها هؤلاء العمال على الشركة يعرف مبلغ عدلها وصوابها، فإنهم لم يفتاتوا على الشركة ولم يطلبوا منها المستحيل، وإنما طلبوا أن يحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات، وأن يأخذوا الكفالة الكافية لهم، وألا يضاموا ولا يرهقوا، وأن يكون الأمر مقصورا على العمل، وللعمل وقت محدود. هذه الروح التى سرت فى أولئك العمال فأشعرتهم أن لهم حقوقا ضائعة وجمعت صفوفهم لطلبها بطريقة عادلة، روح تبشر بدخول طوائف العمال عندنا فى عهد جديد من الحياة الحية والتضامن الإجتماعى".

وإنتهى الأمر بالقضاء على هذا الإضراب ومحاكمة مائة وثمانية من العمال، وجهت إليهم تهمة الإخلال بالأمن والنظام وتعطيل عمل الشركة والإضرار المادى بها، وأسفرت المحاكمة عن إدانتهم. وبرغم أن العمال لم يجنوا من وراء هذا الإضراب مغنما إقتصاديا فإنه أتيحت لهم فرصة تأسيس نقابة خلت –لأول مرة– من العنصر الأجنبى[72].

---

[67] M. Colombe, L'evolution de l'Egypte 1924-1950, p. 187.

[68] الأهرام، 1907/2/4.

[69] Badaoui, Les problemes du travail, p.22.

[70] أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر 1965، ص 80.

[71] سيد قنديل، نقابتى، الرسالة العمالية الأولى، ص 12.

لم يكن عطف الحزب الوطنى على إضراب عمال الترام فى عام 1908 وليد الصدفة، بل كان –فى رأينا– جزءا من مخطط عريض وضعه الحزب منذ إنتقلت رياسته إلى محمد فريد، حين توفى مصطفى كامل ولم يمض على تأسيس الحزب –رسميا- أكثرمن شهرين، وكان هذا المخطط يرمى إلى تنظيم (صفوف) الطبقة الدنيا من أبناء الشعب ممثلة فى العمال والفلاحين، لتكون ركيزة العمل الوطنى، إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة، ومن ثم كان مشروع الحزب لتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية عام 1908، وكان يطلق عليها فى ذلك الحين "نقابات التعاون"، بقصد حماية الفلاحين من المرابين الأجانب والمصريين على السواء، و"لتعلم الفلاح معنى التضامن"، وما تلا ذلك من تأسيس مدارس الشعب الليلية فى نفس السنة لتبصير العمال بما لهم وما عليهم، وما ترتب عليها من تأسيس "نقابة عمال الصنائع اليدوية" فى أوائل عام 1908.

ويؤكد صحة ما تذهب إليه من أن إهتمام الحزب بتنظيم العمال كان جزءا من مخططه هذا، ما أبداه محمد فريد من عطف على العمال فى مقالة له نشرت فى جريدة الديلى نيوز فى يوليو عام 1908[73] جاء فيها أنه "إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحدد سنهم، ولا عدد الساعات التى يجب أن يقضوها فى العمل، فتجد العمال مثقلى الكواهل بلا رحمة، وخصوصا فى معامل الدخان ومعامل حلج الأقطان، حيث يشتغل العمال ذكورا وإناثا فى وسط من أردأ الأوساط من الوجهة الصحية والأدبية". ونعى على الحكومة عدم قيامها بعمل إيجابى فى هذه الناحية.

ولهذا لسنا فى حاجة إلى أن نقول مع بعض الباحثين[74] أن إلتقاء محمد فريد بالزعيم العمالى البريطانى كيرهاردى[75] Keir Hardie فى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف (سبتمبر عام 1909) كان له أثر كبير فى إقتناع الزعيم المصرى بأهمية النقابات ودورها فى العمل السياسى، وفى حركات الإستقلال الوطنى، مستندين فى هذا إلى خطبة ألقاها محمد فريد فى المؤتمر الوطنى الثانى فى (7 من يناير 1910)، أشاد فيها بدور النقابات فى النضال الوطنى، وأهمية حزب العمال البريطانى، وجهود كيرهاردى "وإخوانه"، ووجه الشكر إلى كيرهاردى وزملائه من الإنجليز والأيرلنديين الذين حضروا المؤتمر المصرى بجنيف وعضدوا الحزب الوطنى فى "جميع الإقتراحات والطلبات التى قررها المؤتمر المذكور".

وعندنا أن إقامة الحزب الوطنى لنقابة الصنائع اليدوية -التى تمت فى مطلع عام 1908- لم تكن نتيجة تأثير خارجى من كيرهاردى أو غيره، ولكنها كانت ضرورة فرضتها ظروف النضال الوطنى، رمى الحزب من ورائها إلى بث روح التضامن بين طوائف العمال، وتبصيرهم بقضية بلادهم، كما أن هذا الإتجاه كان جزءا من مخطط واسع -كما قدمنا- هدفه تنظيم الطبقة الدنيا التى تتكون من سواد الشعب، لتكون سندا للطبقة المتوسطة من المثقفين الذين تصدوا لقيادة الحركة الوطنية، هذا ولم نجد فى مذكرات محمد فريد ما يشير إلى أنه قد تحدث إلى كيرهاردى أو تناقش معه فى أمر من أمور النقابات سواء فى مصر أو الخارج، وإذا كان الزعيم المصرى قد أثنى – فى الفقرة التى أوردها الكاتب من خطابه– على كيرهاردى وإخوانه، فإنما كان يؤدى واجب العرفان بالجميل لإناس أيدوا المصريين فى مطالبهم العادلة.

وتوافر عدد من شباب الحزب الوطنى على دراسة لوائح النقابات فى الخارج، وإنتهت دراساتهم إلى وضع القانون الأساسى لنقابة الصنائع اليدوية الذى نشر بجريدة اللواء فى عددى 11 و12 من يناير عام 1910. فحدد الغرض الذى أقيمت النقابة من أجله بالعمل على "تحسين حالة أعضائها المادية والأدبية، وترقية الصناعة، وإيجاد روابط ودية بينهم"، ولكى تحقق النقابة هذا الغرض "أنشأت قلما طبيا، وقلما للاستشارة القضائية، وقلما للإعانات المالية، وصندوقا للتوفير والتقاعد، وإلقاء محاضرات، وإنشاء أندية، وتأسيس شركات تعاون على شراء ضروريات الحياة." وبرغم أن المادة الرابعة من ذلك القانون نصت على حظر المناقشة فى المسائل السياسية والإجتماعية فى إجتماعات النقابة، فإننا نؤيد ما ذهب إليه جمهرة الباحثين من أن هذه النقابة كانت تؤدى نشاطا سياسيا مستترا بحكم وقوعها تحت إشراف رجال الحزب الوطنى.

وقد إنقسم مجلس إدارة النقابة إلى أربع لجان هى: لجنة الإسعاف الطبى، ولجنة الإسعاف المالى، ولجنة المالية وصندوق التقاعد، ولجنة الأبحاث والنشر. وكانت كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء.

ويعد قانون نقابة الصنائع اليدوية أقدم ما وصلنا من لوائح النقابات، وهو يعكس أثر العناصر السياسية المثقفة فى صياغة تلك اللائحة، ويتجلى فيه بوضوح أثر الإطلاع على لوائح النقابات الغربية المماثلة. ويتضح من المبادئ الأساسية التى وردت بذلك القانون أن النقابة كانت ذات إطار إجتماعى، بالإضافة إلى إهتمامها بالعمل النضالى من أجل تحسين ظروف العمل.

وإتخذ الحزب ناديا للنقابة بالسبتية تجاه مدرسة عباس، وكان أول رئيس لهذه النقابة على بك ثروت (ناظر مدرسة الصنايع بالمنصورة سابقا)، وحفل ذلك النادى بالمحاضرات القيمة، فألقى عمر لطفى محاضرة عن "أسباب إرتقاء العمال فى أوربا، وكيف يرتقى العامل فى مصر"، وألقى حافظ عفيفى محاضرة عن "صحة الأطفال فى فصل الصيف".

---

[72] Zaki Badaoui, op.cit., p. 22.

[73] عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط 3، ص110.

[74] أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، مجلة الطليعة، نوفمبرعام 1965، ص 85.

[75] كان كير هاردى يتزعم حزب "العمال المستقلين"، وكان إشتراكيا يعتقد أن الإشتراكية سوف تعم أوروبا ثم تنتقل إلى سائر الأقطار، وأن الإستعمار البريطانى يجب أن يزول من مصر والهند، وأن واجب المصريين الوطنى الأول هو إخراج الإنجليز، ثم إيجاد الإصلاحات الإجتماعية فى المجتمع المصرى. (سلامة موسى، تربية سلامة موسى، ص 163).

وقد إنتشرت فكرة تأسيس النقابات من القاهرة إلى الأقاليم، فأنشئت نقابة بالإسكندرية وأخرى بالمنصورة وثالثة بطنطا، ويرجع الفضل فى ذلك إلى رجال الحزب، وخاصة محمد فريد الذى طفق يدعو إلى "العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم، والدفاع عن حقوقهم، وإستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكفف عند الشيخوخة، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب"، إذ أنه "لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات، فتعالجه إذا مرض وتصرف له الأدوية مجانا أو بثمن قليل، وإذا مات ساعدت على تربية أولاده، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت له ما يقيه ذل السؤال، مقابل قليل من المال يدفعه شهري"[76].

كانت النقابة تشترط فى العضو العامل أن يكون صانعا يشتغل بالأعمال اليدوية، ولذلك كانت تضم أعضاء من مختلف المهن والحرف، وكان هناك إلى جانب الأعضاء العاملين أعضاء شرفيون ممن ساعدوا النقابة بنفوذهم أو عضدوها ماديا من غير العمال. وتعتبر نقابة عمال الصنائع اليدوية التنظيم العمالى البارز فى مصر طوال السنوات التى سبقت إعلان الحرب الأولى، وإمتازت بطابعها المصرى القح، والوطنى الخالص.

ويتضح من الإحصاء التالى[77] مدى ما بلغته نقابة عمال الصنائع اليدوية –فى القاهرة– من إتساع وإنكماش على مر السنين:

اسم النقابة	1909	1910	1912	1919	1921
نجارون	130	335	378	95	83
حدادون	250	670	739	209	188
ميكانيكيون	100	289	276	105	90
سروجيون	87	137	218	90	77
عمال سجاير	36	167	560	110	85
نقاشون	95	139	158	112	65
طباخون	18	121	91	75	4
معماريون	65	65	193	105	75
حلاقون	-	-	49	45	79
حياكون	58	95	193	101	79
عمال السكة الحديد	60	64	87	18	9
حرف أخرى	80	283	197	148	209
المجموع	979	2365	3139	1213	1043

وواضح أن عمال المرافق العامة والنقل، ونعنى بها شركات المياه والكهرباء والغاز والترام وعمال السكك الحديدية (فيما عدا ذوى المهن اليدوية منهم) لم يكونوا ضمن أعضاء تلك النقابة التى إقتصرت على عمال المهن اليدوية، كما يتضح من إسمها، وإن إتسع ناديها لإستقبال العمال من كل حدب وصوب.

ولعل الحزب الوطنى كان يرمى من وراء تأسيس نقابة الصنائع اليدوية إلى النهوض بأرباب الحرف اليدوية والعمل على تحسين أحوالهم التى كانت قد ساءت نتيجة تدفق المصنوعات الأجنبية على الأسواق المصرية بأسعار جعلتها تجذب أنظار الناس، مما كان له أسوأ الأثر على المصنوعات اليدوية المحلية وعلى العاملين بها.

أما عمال المرافق العامة فقد بقيت لهم نقاباتهم المستقلة، وإن كنا نعتقد أنها كانت تعمل فى تناسق مع نقابة الصنائع اليدوية والحزب الوطنى، وأن مدارس الشعب كانت همزة الوصل بين هذه النقابات ونقابة الصنائع اليدوية.

فقد أنشئت أول مدرسة من تلك المدارس ببولاق، وبدأت الدراسة فيها فى نوفمبر عام 1908، والتحق بها عند تأسيسها 600 عامل، وألقى احمد لطفى أول درس بها، وكان موضوعه "الشئون الاجتماعية". وكان برنامج هذه المدارس يتناول تعليم القراءة والكتابة ودروس الدين وقانون الصحة والإحتياطات الصحية والعناية بتربية الأطفال والقوانين الخاصة بالمعاملات اليدوية والشئون الاجتماعية ودروس الأشياء والحساب وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامى وجغرافية مصر ودروسا فى الأخلاق والآداب.

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لإلقاء الدروس على العمال، وبلغ عدد المدارس التى أنشأها عام 1909 لتعليم الصناع مجانا أربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، كانت تضم كل منها نحو مائة وعشرين تلميذا من مختلف الحرف، وإنتشرت هذه المدارس فى عواصم القطر، وساهم نادى المدارس العليا فى تلك الحركة، فألف لجنة نشر مدارس الشعب، وتولى أعضاؤها التدريس فيها.[78] وحث محمد فريد أعضاء الحزب على الإهتمام بهذه المدارس لأنها "من أفيد الوسائل وأنجعها لتهذيب (العامل) وتنويره" ولأن التجارب قد دلت "على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات"، وطلب من الأعضاء أن

[76] عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص 110، 318.
[77] مليكة عريان، مركز مصر الإقتصادى، ص 88.
[78] عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص 179.

يكثروا من تأسيسها فى المدن والقرى ليعلموا المساكين ما لهم وما عليهم، وليخرجوهم من الظلمات إلى النور، وأوصاهم أن يشرحوا للعامل "حالة إخوانه فى أوربا، وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل الإتحاد وبفضل التضامن"[79].

غير أن الحكومة لم تكن لتقف مكتوفة الأيدى إزاء هذا النشاط الذى أخذ يضرب جذوره فى أعماق المجتمع بإتجاهه إلى العمال والفلاحين، فكانت سلسلة المتاعب التى دفعت محمد فريد إلى الخروج من مصر سرا وتشتيت أعضاء الحزب، ثم ما تلا ذلك من بث الفرقة بين أبناء الشعب نتيجة موجة التعصب الدينى. وبقيت الحركة الوطنية حركة مثقفين أساسا، ولم تنجح فى تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة، كما لم تمتد جذورها بين الفلاحين، ولم تتابع قيادة المثقفين المكون منهم الحزب الوطنى صلاتها بالعمال[80] بنفس العمق والإتساع الذى كان عليه نشاطها فى السنوات من عام 1908 الى عام 1912.

وإستمرت النقابات متناثرة ضعيفة مطاردة، حتى أعلنت الأحكام العرفية نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، بعد إعلان الحماية الإنجليزية على مصر، وما تلا ذلك من حظر مزاولة كل نشاط إجتماعى وسياسى، ومن ثم أغلقت دور النقابات، وتوقف النشاط النقابى.

تمكنت الطبقة العاملة –إذن– من تحقيق وجودها –كطبقة– خلال الفترة من عام 1899 إلى عام 1914، وإستفادت من دروس النضال الجماعى التى تلقتها على يد العمال الأجانب الذين قادوا الإضرابات المبكرة فى تاريخ الحركة العمالية المصرية، فأستطاعت أن تؤسس نقابات مصرية خالصة، وإتسم كفاحها فى تلك الحقبة بالطابع الإقتصادى البحت من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، وزيادة الأجور، ثم إلتحمت بالحركة الوطنية، وإتخذ نضالها إطارا إجتماعيا يخفى مضمونا سياسيا كان من الممكن أن يؤتى أكله لو هيئت له سبل الحياة. ثم ما لبثت الحرب أن قطعت مرحلة النشؤ هذه، ولكن حين وضعت الحرب أوزارها دخلت الحركة العمالية فى طور جديد.

[79] المصدر السابق، ص 311.
[80] شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية فى مصر 1882-1956، ص 26.

الفصل الثانى - ظهور اتحادات النقابات (1914 – 1939)

شب أوار الحرب العالمية الأولى، وأعلن الإنجليز الحماية على مصر فى (ديسمبر 1914)، فقيدت حرية المنظمات الشعبية والعامة بإعلان الأحكام العرفية، مما ترتب عليه إغلاق دور النقابات وتوقفت الحركة العمالية توقفا تاما فى خلال الحرب.[81]

أخذت السلطات منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع جمعه من العمال والفلاحين بالإكراه، وتسوقهم إلى مختلف الجبهات فى سيناء والعراق وفلسطين والدردنيل وفرنسا، للعمل فى خدمة القوات المحاربة، وكانت عملية جمع العمال تتم تحت ستار التطوع الإختيارى، ولكنهم كانوا فى الحقيقة مكرهين، يؤخذون بطريق التجنيد، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية، فكان رجال الإدارة يجندون الرجال قسرا، وإغتنم كثير من العمد هذه الفرصة لسوق خصومهم إلى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفى والتعرض للأخطار، وإتخذ الكثيرون الدعوة إلى التطوع سبيلا للرشوة وإبتزاز أموال الأهالى بإعفائهم من هذا التجنيد، وقد بلغ عدد العمال والفلاحين والهجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بتلك الوسيلة حتى نهاية الحرب نيفا ومليون عامل مات كثير منهم فى الحرب[82].

ولم يقف الأمر عند حد إستغلال طاقة العمل فى خدمة بريطانيا ولكن تعدتها إلى الإستيلاء على الدواب والحبوب والمؤن وعلف المواشى بأبخس الأسعار حتى أن الناس لم يجدوا ما يلزمهم لقوتهم الضرورى. وإضطرت مصر إلى إنقاص مساحة الأرض المزروعة قطنا لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب، وذلك لتموين القوات المحاربة، وأخذت الحكومة تعمل على تقديم المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية حتى أن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل وأهملت شئون وظيفتها الأصلية، ووقع على السكك الحديدية المصرية عبء النقل الحربى، وأدى ذلك إلى إستهلاك عدد كبير من القاطرات والمهمات.[83]

العمال وثورة 1919

وما أن وضعت الحرب أوزارها فى (نوفمبر عام 1918)، حتى تألف الوفد المصرى من سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية برياسة سعد زغلول بهدف "السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى إستقلال مصر إستقلالا تاما"، وشرع الوفد يجمع التوكيلات التى تخوله حق التحدث عن الأمة، ثم طلب الوفد من قيادة الجيش الإنجليزى السماح له بالسفر إلى بريطانيا للمفاوضة بشأن مستقبل مصر، ولكن طلب من الوفد أن يقدم ما لديه من مقترحات إلى المندوب السامى فى مصر على أن تكون مقصورة على نظام الحكم فى حدود الحماية، وإحتج الوفد على هذا القرار لدى معتمدى الدول، فأنذرت السطلة العسكرية الوفد بسوء العاقبة، ونفذت فى مارس تهديدها فألقت القبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد ونقلتهم إلى مالطة فى اليوم التالى.وكان إنتقال زعماء الوفد ونفيهم هو الشرارة التى أشعلت نيران الثورة، وهو ما لم يكن فى حسبان أحد.

ولا يدخل فى نطاق هذا البحث دراسة الثورة من حيث المقدمات والنتائج، وإنما نعنى هنا بإبراز دوافع إشتراك العمال فى الثورة ودورهم فيها وما أسفر عنه من إعادة النشاط النقابى وظهور إتحادات النقابات.

لقد نتج عن الحرب العالمية الأولى أمران هامان بالنسبة للطبقة العاملة، فقد زاد عددها نتيجة للنشاط الصناعى الذى تطلبته الحرب، ونتيجة –أيضا– للعمل فى السلطة العسكرية. ففى إحصاء عام 1907 كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ 356,425 وذلك بالإضافة إلى 101,026 كانوا يعملون فى النقل بمجموع قدره 457,451 عاملا. وقد إرتفع هذا الرقم فى عام 1917 إلى 489,296 بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها) الذين بلغ عددهم 150,633 عاملا، فيكون المجموع 639,929 عاملا.أما الأمر الثانى فهو إنتكاس الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العاملة، بسبب الأحكام العرفية مما أدى إلى زيادة تعرض العمال للظلم والإستغلال حتى أصبحت ساعات العمل تصل إلى إثنتى عشرة ساعة على وجه العموم دون أن يستطيعوا إبداء أى نوع من المقاومة[84]. فإذا أخذنا فى الإعتبار أن الرخاء النسبى الذى جلبته الحرب لم يستفد منه إلا طبقات التجار وملاك الأراضى الزراعية، أما العمال فلم تزد دخولهم برغم إرتفاع تكاليف المعيشة التى ربت فى بعض الأحيان على 100% مما كانت عليه قبل الحرب[85] ومن ثم كان إشتراك العمال فى الثورة ضرورة فرضتها ظروفهم وأوضاعهم.

إشترك العمال فى الثورة منذ يومها الثانى، وكان عمال النقل أول المضربين، ونسج على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، حتى أصبحت المواصلات معطلة فى جميع أنحاء العاصمة [86] وأضرب عمال العنابر فى 15 مارس عام 1919، وكان عددهم يزيد على أربعة الآف عامل يقومون بأعمال الصيانة اللازمة للقطارات، وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح القضبان الحديدية، ثم قطعوا الخط

[81] Zaki Badaoui, Op. cit., p. 24.
[82] عبد الحمن الرافعى، ثورة 1919، ج 1، ص 40.
[83] المصدر السابق، ص 41.
[84] عبد العظيم محمد إبراهيم، تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918- 1936، بحث للماجستير غير منشور، ص 38.
[85] National Bank of Egypt 1898-1948, p. 50.
[86] عبد العظيم إبراهيم، المرجع السابق، ص 71.

الحديدى بالقرب من امبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلى. وكان مما عجل بهذا الإضراب أن الحكومة ألحقت بعض الجنود الإنجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات، فإعتقد العمال أن الحكومة تهدف إلى إحلال هؤلاء الجنود محلهم، فهاجوا وأضربوا وحاولت السلطات تهدئتهم، ولكن دون جدوى، فأرسلت السطلة العسكرية قواتها إلى حى السبتية حيث العنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات، ومنعت الإتصال بين العمال والمتظاهرين فى الأحياء الأخرى.[87]

وفى يوم 16 من مارس إعتصم عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك، وأخذت المظاهرات التى تسير ليلا تحمل المشاعل. وقد إنضم الحرفيون إلى الحركة فإنخرطوا فى المظاهرات الصاخبة التى كانت تجوب شوارع القاهرة كل يوم. وفى 18 من مارس إجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شاربع بولاق، ثم ساروا رافعى الأعلام، قاصدين الأزهر للإنضمام إلى المتظاهرين فيه، فأعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلاء وحدث إشتباك سقط فيه كثير من القتلى والجرحى[88].

وبعد إعلان الجنرال اللنبى الإفراج عن سعد ورفاقه، قامت مظاهرات إبتهاج يومى 7 و 8 من أبريل، وكانت مظاهرة 8 من أبريل أعظمها شأنا إذ إشتركت فيها طبقات الشعب كافة من العلماء والقسس والقضاه والمحامين والأطباء والأعيان والموظفين والطلبة وطوائف العمال والصناع، ومع كل فريق علمه الخاص، وسارت المظاهرات فى شوارع القاهرة مارة بقصر عابدين وبيت الأمة، وتعرض لها الإنجليز عند الأزبكية فأطلقوا عليها نيرانهم، فأصيب البعض وقتل البعض الآخر[89].

أدى إشتراك العمال فى الثورة إلى إحياء روح النضال الجماعى فى نفوسهم تلك الروح التى خبت جذوتها حين نشبت الحرب، فعاد العمال إلى تنظيم صفوفهم، وبعثت النقابات من جديد، وأخذت ترفع شعار التضامن والإتحاد لتحقيق نضال موحد من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، ومن ثم كان ظهور الاتحادات العمالية التى كانت تشكل المحاولات الأولى فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية، لغرض وجودها كتجمع للعمل فى مواجهة رأس المال الذى أخذ يعلو مدارج النمو فى شتى نواحى إستغلاله سواء فى الصناعة أو التجارة إلى جانب الزراعة، حيث بدأت البرجوازية المصرية تنمو ويعلو كعبها فى إقتصاديات البلاد.

ولما كان نمو الحركة العمالية مرهونا بتطور الصناعة وما يتبعه من إتساع الطبقة العاملة، فلابد أن نقوم بدراسة تطور الصناعة بعد الحرب الأولى قبل أن نتناول النشاط العمالى –فى تلك الحقبة– بالدراسة.

تطور الصناعة بعد الحرب الأولى

منعت ظروف الحرب إستيراد المواد الصناعية، مما أدى إلى إزدهار بعض الصناعات فى مصر. كما أدت متطلبات الحرب إلى إقامة عدد من الصناعات الصغيرة التى تخدم جيوش بريطانيا، وكان طبيعى أن تؤدى هذه الظروف إلى بعث بعض الصناعات القديمة. وفى عام 1917 تشكلت لجنة حكومية لدراسة أحوال التجارة والصناعة، فقدمت تقريرا أوصت فيه الحكومة بتشجيع الصناعة وحمياتها.[90] ومن الصناعات التى إزدهرت خلال الحرب صناعة الأثاث على إختلاف أنواعه والمصنوعات الخشبية عموما، والمصنوعات الجلدية وبخاصة الأحذية، وصناعة الأسمنت والصابون والزيوت والكحول، ومطاحن الغلال التى تدار بالآلات، وصناعة السجاد والأكلمة، والمصنوعات الزجاجية والخزفية، ومنسوجات التريكو والملابس، والأسرة المعدنية، والأدوات المنزلية[91].

وكان من أثر هذا الإنتعاش الذى أصاب الصناعة أن إستفاد الكثير من أهل الحرف التى كاد يقضى عليها تماما فى فترة ما قبل الحرب بسبب إتباع سياسة " الباب المفتوح" كما أن الشركات التى كانت موجودة منذ أوائل القرن العشرين والتى كثيرا ما هددها الإفلاس إستطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وافرة بسبب إحتكارها الفعلى للسوق المحلية، فكأن الحرب كانت بمثابة تعريفة مؤقتة حمت السلع التى كانت تنتجها البلاد على نطاق ضيق.

هكذا كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول بالغة الأهمية فى تاريخ الصناعة المصرية، فقد أخذت الصناعة الحديثة تجد لقدمها موضعا مع مرور الزمن، ولا أدل على ذلك من الإنكماش النسبى لحجم الواردات فى تلك الحقبة. وأدت موجة المطالبة بالإستقلال السياسى إلى إثارة فكرة تدعيم هذا الإستقلال بقيام صناعة مصرية صميمة، ومن ثم كانت فكرة تأسيس بنك مصر التى نفذت فى مايو عام 1920. وحدد طلعت حرب برنامج البنك الذى إنحصر فى تأدية الخدمات المالية بأجر مناسب، والعمل على تنظيم الحالة التجارية، وإنشاء الغرف التجارية وشركات التعاون اللازمة لأصحاب المزارع والمصانع، والعمل على بث روح العمل والتعاون والتضامن والنظام فى الشبيبية، وإنماء ملكة الإقتصاد والتجارة فيهم، وألحت على وضع أساس التربية الإقتصادية العملية فى البلاد، وجعل تعليم النظام الحسابى أساسا فى مناهج التعليم فيها[92].

وقد بدأ بنك مصر برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه، وإشترط فى عقد تأسيسه أن يكون حملة الأسهم من المصريين، فكفل له الصبغة القومية، وأخذ البنك يؤدى رسالته وينمو مع الأيام، فأنشأ فروعا له فى معظم مدن القطر الهامة وتضاعف رأس ماله،

[87] عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص 183-184.
[88] عبد العظيم إبراهيم، المرجع السابق، ص 71.
[89] عبد الحمن الرافعى، المرجع السابق، ج 2، ص 6.
[90] Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 140.
[91] عبد الرحمن الرتفعى، فى أعقاب الثورة، ج1، ص 265.
[92] مجموعة خطب طلعت حرب، من خطبته فى حفل تأسيس البنك فى (7 من مايو عام1920)، ص 58، 59.

وإتسعت معاملاته على مر السنين، فبلغ رأس ماله وإحتياطيه فى آخر ام 1944 مليونين و 148,410 من الجنيهات، بعد أن كان 175,108 جنيهات فى آخر عام 1920. وبلغت قيمة الودائع والحسابات الدائنة فيه 33 مليونا من الجنيهات ونيفاً فى عام 1944 بعد أن كانت 209,940 فى نهاية عام 1920.

وأصبح البنك النواة الإقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية، فقد أنشأ شركات مساهمة مصرية كان لها أداة تمويل وتوجيه منها: شركة مصر للطباعة عام 1922، وشركة مصر لحليج الأقطان عام 1924، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية عام 1925، وشركة مصر للتمثيل والسينما عام 1925، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة عام 1927، وفى نفس السنة أنشئت شركة مصرلمصايد الأسماك وشركة مصر للكتان، كما أسس البنك شركة بيع المصنوعات المصرية عام (1932)، وشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بكفر الدوار عام(1938)، وشركة مصر لتصدير الأقطان عام (1930)، وشركة مصر للتأمين عام (1934)، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت عام (1937) وفى نفس السنة أنشئت شركة مصر للمناجم والمحاجر، كما أسس البنك شركات أخرى للمستحضرات الطبية ودباغة الجلود والأسمنت والملاحة النهرية[93].

وأدى نجاح تلك الشركات إلى تشجيع المصريين على إستثمار أموالهم فى الصناعة والتجارة فأسسوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية أصابت قدرا من النجاح، بعد أن كانت الأرض وحدها مجالا لإستثمار أموال المصريين وخاصة فيما بين عام 1919 والعشرينيات الأولى حين إرتفعت أسعار القطن إرتفاعاً أدى إلى إتجاه أصحاب رؤوس الأموال إلى إستثمار أموالهم فى الزراعة التى كانت مركزا لتجمع رأس المال بلا حدود[94].

ونتج عن الأزمة الإقتصادية العالمية، وما تبعها من تدهور أسعار القطن بالإضافة إلى تزايد عدد السكان بالصورة التى جعلت الأرض عاجزة عن تحمل أعباء الحياة، ظهور موجة شعبية ورسمية لتشجيع الصناعات الوطنية. فعلى النطاق الشعبى أسس بعض الوطنيين "جمعية المصرى للمصرى" التى كان قانونها يشترط على الأعضاء ألا يشتروا سلعة أجنبية مادام هناك ما يقابها من السلع المصرية، وأن يقاطعوا المصنوعات الإنجليزية، وأن يتجروا مع التجار المصريين دون الأجانب، حتى يمكن أن "نحقق إستقلالنا ونجعل مصر ملتقى للمصريين"[95]. وقد نظمت هذه الجمعية حملة بالصحف أدت إلى نشر الوعى الإقتصادى بين أفراد الشعب، فأقبلوا على تشجيع المصنوعات الوطنية. وعلى الصعيد الرسمى كانت الحكومة تساير الرغبة القومية فى تشجيع الصناعة، فأنشأت مصلحة للتجارة والصناعة عام 1922 وقررت الحكومة مبدأ التسليف الصناعى الحكومى، وأصدرت التعليمات المتعاقبة فى سنوات 1922، 1928، 1930 إلى مصالحها المختلفة بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية فى الجودة والمتانة ولو زاد ثمنها بنسبة معينة، (10% على حسب القرار الصادر فى 31 مارس عام 1930)[96].

ولكن تعديل التعريفة الجمركية فى عام 1930 بما يكفل حماية الصناعة المحية، كان أهم عمل أقدمت عليه الحكومة لتشجيع الصناعة الوطنية فقد كانت الحكومة مرتبطة بإتفاقيات دولية تتعلق بالرسوم الجمركية، ومن ثم لم تكن تملك حق تعديل الرسوم الجمركية التى ثبتت عند 8% من قيمة البضاعة المستوردة، ولكن بإنتهاء العمل بهذه الإتفاقيات فى عام 1930 أصبح من الممكن تعديل التعريفة الجمركية فقامت الحكومة بزيادة العوائد الجمركية على البضائع المستوردة، وكان هذا بمثابة إنطلاق للصناعة المصرية على أساس نظام الإنتاج الواسع بالمفهوم الحديث[97].

ونظرا لعدم وجود إحصائيات عن النشاط الصناعى فى تلك الفترة، وكذلك عن حركة العمالة، فإنه من الصعوبة بمكان أن نحدد مدى ما بلغته الصناعة من تقدم فى تلك الحقبة تحديدا دقيقا. ومن بين الصناعات التى دعمت: صناعة السكر الذى إزداد إنتاجه من 79 ألف طن فى عام 1917 إلى 109 ألف طن فى عام 1928، و 159 ألف طن فى عام 1939، أما الأسمنت فقد بلغ إنتاجه 24 ألف طن ثم 61 ألف طن. والنسيج الميكانيكى بلغ إنتاجه من 9 ملايين ياردة مربعة إلى 20 مليونا فى عام 1931 و 109 ملايين فى عام 1939. وهنا إحصائيات متفرقة تلقى الضؤ على إزدياد كميات الزيوت المعدنية والشحومات المستوردة فى عام 1938 بما يقدر بأربعة عشر ضعفا مما كان عليه حجم المستورد منها عام 1913، ولهذا دلالة كبيرة على الزيادة المطردة للمصانع الآلية .بينما قلت كمية البضائع المستوردة عنها فى عام 1913 بما يوازى 6%، وبالنسبة للأحذية 13% وللطرابيش 22% والجلود المدبوغة 24% والأسمنت 29% وغزل القطن 45% والزجاج 51% والصابون 58%. ويتضح من هذا مدى ما بلغته فروع الصناعة المختلفة من تطور فى عام 1939 بالنسب المئوية، فقد زادت صناعة السكر والكحول والسجاير والملح عما كانت عليه قبل الحرب بـــ 100% وطحن الغلال وصناعة الزجاج 99% والأحذية والأسمنت والصابون والأثاث 90% والكبريت 80% وصناعة البيرة والزيوت النباتية 60% والصودا الكاوية 50% ونسج القطن 40%.[98]

[93] عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص 226-267.
[94] Charles Issawi, op. cit., p. 140.
[95] سلامة موسى، تقويم المصرى للمصرى، ص 6.
[96] الجراوى وعليش، التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص 197.
[97] Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 141.
[98] Ibid., p. 141.

وقد ترتب على هذا النشاط الصناعى الواسع زيادة الطلب على الأيدى العاملة وأدى هذا إلى نمو الطبقة العاملة عما كانت عليه قبل الحرب، وليس بين أيدينا إحصائيات دقيقة تبين مدى ما بلغته الطبقة العاملة من نمو، فيما عدا إحصاء سنة 1927. ويبين الإحصاء التالى[99] عدد العمال فى مدينتى القاهرة والإسكندرية:

المدينة	الصناعة	التجارة	النقل	الخدمات
القاهرة	90395	422913	35861	57203
الإسكندرية	46114	32594	28480	23910
المجموع	**136509**	**455507**	**64341**	**81113**

ويتضح من هذا الإحصاء أن عدد العمال فى المدينتين يبلغ 737,470 عاملا، فإذا علمنا أنه كان يوجد بالقاهرة والإسكندرية 36% من المصانع والمتاجر الموجودة بالقطر، أدركنا أن هذا العدد كان يمثل نصف عدد عمال القطر تقريبا، وأن عدد العمال وقتئذ كان يربو على المليون.

ومع النمو المطرد للصناعة والإتساع المفاجئ للطبقة العاملة، يحتدم الصراع بين العمل ورأس المال، ويمارس العمال نضالهم الجماعى من أجل الحصول على أحسن شروط التعاقد الحر، فيطالبون بالتشريعات التى تحفظ لهم حقوقهم قبل رأس المال، والتى كان التشريع المصرى خلوا منها حتى ذلك الحين، فأخذ الشعور بضرورة التعاون والتضامن يسرى بين العمال، وأدركوا ما لجهودهم المشتركة من الآثار البالغة فى إنتاج المؤسسات التى يعملون بها، ومن ثم ضرورة رفع أجورهم وتحسين أحوالهم وظروف عملهم، فكان أن أخذت نقابات المؤسسات فى مزاولة نشاطها.

النشاط النقابى فى أعقاب ثورة 1919

أخذ العمال ينظمون نقاباتهم فى أعقاب الثورة، بعدما زودتهم الأحداث التى شاركوا فيها بقدر كبير من الإعتداد بالنفس والثقة بها، كما أن ما وصلت إليه أحوالهم من سوء كان حافزا على التكتل وإعادة نشاط النقابات، بالإضافة إلى زيادة عددهم نتيجة المشروعات الصناعية التى قامت خلال الحرب، ونتيجة إستخدام السلطة العسكرية لمئات الألوف منهم.

لقد كانت أحوال العمال فى أعقاب الحرب –كما قدمنا– بالغة السوء، فقد سرحت السلطة العسكرية العمال المصريين الذين كانوا فى خدمتها خلال الحرب ولم تكن الأعمال الموجودة فى ذلك الحين تتحمل هذا الجيش الزاحف من العاطلين، فتفاقمت مشكلة البطالة وفاق المعروض المطلوب فى سوق العمل، فإنخفضت الأجور إنخفاضا كبيراً برغم إرتفاع تكاليف المعيشة إرتفاعا مفاجئاً إلى الحد الذى جعل دخول العمال لا تكاد تفى بما يسد الرمق.

فقد إرتفعت معدلات الأسعار عما كانت عليه فى عام 1913- 1914 على النحو التالى:[100]

تكاليف المعيشة (1913– 1914 = 100)%

السنة	النسبة
1919	%202
1920	%237
1921	%196
1922	%176
1923	%162

وبذلك تحالفت البطالة وتدهور مستوى الأجور وإرتفاع تكاليف المعيشة على العمال، وجعلتهم يواجهون أسوأ ظروف العمل، ويقبلون –على مضض– أشد شروطه إجحافا لهم.

وهكذا كانت الضرورة تفرض على العمال مواجهة تحدى هذه الظروف، ومن ثم كان إقبالهم على تأسيس النقابات بهمة كبيرة. فأعادت بعض النقابات القديمة نشاطها، وظهرت نقابات أخرى جديدة، وكان المظهر السائد للنقابة فى أعقاب الحرب هو نقابة المؤسسة، أى النقابة التى تضم عمال شركة واحدة أو مصنع واحد. فتألفت النقابات الخاصة بعمال الطباعة والدخان والسيارات

[99] عبد المنعم الشافعى، بعض مشاكل العمل فى مصر، ص 8.
[100] National Bank of Egypt 1898-1948, p. 51.

والترام والترسانة والعنابر، كذلك تأسست نقابات لعمال هليوبوليس وعمال النقش والزخرفة وعمال البناء والترزية والنجارين، كما أقيمت نقابة لمستخدمى الحكومة الخارجين عن الهيئة.[101]

وعادت نقابة عمال الصنائع اليدوية إلى مزاولة نشاطها تحت زعامة الدكتور محجوب ثابت، على نفس النمط الذى كانت عليه قبل الحرب. وإقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الإجتماعية والإقتصادية لأعضائها، فأسست جمعية تعاونية لبيع المواد الغذائية وحاجات المنازل العادية بأسعار معتدلة، وتكون رأس مالها من أسهم قيمة السهم الواحد منها عشرون قرشا، وإقتصر الإشتراك فيها على أعضاء النقابة وحدهم. وأنشأت النقابة فروعا لها فى بورسعيد والإسماعيلية والإسكندرية[102].

إنتشرت النقابات فى مختلف أنحاء البلاد، فقام عدد كبير منها بالإسكندرية ومدن القناة والبحر الأحمر (مال السويس والغردقة والزيتية) وطنطا. ووضعت لوائح لتلك النقابات لاتخرج فى مضمونها عن قانون نقابة الصنائع اليدوية، وأدخل عليها منصب "المستشار" أو "الرئيس الفخرى"، وخصص هذا المنصب ليشغله إما محامى النقابة أو أحد مشاهير رجال المجتمع الذين يسدون إلى النقابة خدمات ممتازة، أو الذين تلتمس النقابة الحماية فى ظل ما يتمتعون به من جاه.[103] ولقد كان هذا المركز سببا فى وثوب بعض رجالات الأحزاب إلى قيادة بعض النقابات وتوجيهها وفقا لمصالح أحزابهم السياسية.

وكانت النقابات تشترط فى أعضائها شروطا خاصة بالأخلاق والسلوك والخضوع لقانون النقابة وقراراتها، والإنتظام فى دفع الإشتراكات. وكانت لا تهتم عادة بإضافة شروط أخرى إلى ما تقدم فلم تكن تفرق فى العادة بين العمال بحسب العمل الذى يتولونه فى المشروع أو بحسب جنسيتهم أو سنهم، وبرغم ذلك كان معظم المنضمين إلى النقابات من العمال اليدويين، وكان إشتراك مستخدمى الإدارة والفنيين قليلا نسبياً، وربما رجع ذلك إلى قرب هؤلاء المستخدمين من رب العمل، وإرتفاع مستواهم الإقتصادى والثقافى عادة عن مستوى العمال اليدويين، أما النساء العاملات فلم يؤلفن نقابات خاصة بهن، كما لم يشتركن إلا نادرا مع العمال فى نقاباتهم، وربما كان ذلك نتيجة قلة عددهن ورغبتهن فى الإبتعاد عن حياة النقابات التى لا تتميز بالهدوء والسكينة، فضلا عن وقوف التقاليد حائلا –إلى حد كبير– دون إشتراكهن بدرجة فعالة فى الحياة العامة. وضمت النقابات فى عضويتها فريقا من الأحداث المشتغلين بالصناعة أو ببعض الحرف، على أن إنضمام الأحداث إلى النقابات كان مقصورا- فى الغالب– على دفعهم الإشتراك للنقابة، فلم يكونوا يساهمون فعلا فى تسيير أمورها.

وكانت لائحة كل نقابة تتناول بيان الأحكام الخاصة بتكوينها وإدارتها وحلها، وإلى جانب ذكر الشروط الخاصة بالعضوية كانت تحدد أغراض النقابة، وكانت تلك الأغراض تنحصر فى الدفاع عن مصالح العمال المشروعة أمام رب العمل والسلطات العامة، وتحسين حال الأعضاء ماديا وأدبيا بكل الوسائل الممكنة، وأخصها إنشاء بعض المنشآت الإجتماعية التعاونية كصناديق التوفير وجمعيات التعاون ... الخ. وكثيرا ما كانت لوائح النقابات تنص صراحة على تجنب الإشتغال بالأعمال السياسية الحزبية أو الدينية، وبرغم ذلك فإن النقابات التى إنصرفت إلى خدمة الأغراض النقابية وحدها كانت لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع النقابات[104].

تحركت هذه النقابات للعمل بدافع من ظروف العمال الإقتصادية، فوقعت عدة إضرابات قام بها عمال الترام بالقاهرة والإسكندرية وعمال المياه وعمال التنظيم وعمال الدخان وعمال المطابع بما فيهم عمال المطبعة الأميرية وعمال الترسانة والعنابر وعمال شركة النور. وإنحصرت مطالب العمال فى تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، والإعتراف بحقهم فى الحصول على أجازات مدفوعة الأجر، وتخصيص يوم للراحة الأسبوعية.

وكانت أبرز نتيجة لهذه الإضرابات، صدور قانون لجان التوفيق والتحكيم فى 18 من أغسطس عام 1919 التى كان إختصاصها فحص وتحقيق الشكاوى بين العمال وأصحاب الأعمال وإستطاعت هذه اللجان –فى بعض الأحيان– أن تجعل النقابات تجنى ثمار مفاوضتها الجماعية بوضع البذرة الأولى لعقود العمل المشتركة التى تشكل ركنا أساسيا من نشاط النقابات، مما أدى إلى تعضيد النقابات وتدعيمها وزيادة الإقبال على الإنضمام إليها.[105] لذلك عمدت الشركات إلى مناهضة تلك الحركة عن طريق فصل رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إداراتها وشراء ذمم من أبدوا إستعدادهم للتفاهم معها على حساب زملائهم، برفع أجورهم أو إغداق المناصب عليهم.

وقد سجلت العشرينات الأولى إحتدام الصراع بين العمل ورأس المال –على وجه العموم– فقد شهدت مولد الحزب الإشتراكى المصرى فى عام 1920، وإرتفع على صفحات الجرائد غبار المعارك بين مؤيدى الحزب ومعارضيه، ثم ما تلا ذلك من وقوع الإنشقاق فى صفوفه وتحوله إلى حزب شيوعى عام 1921. وساعدت هذه الظروف على إنماء الوعى النقابى بين العمال، وخلق الإحساس بينهم بضرورة تأسيس إتحادات تجمع شمل النقابات لتقوى جبهة العمل فى مواجهة رأس المال.

---

[101] من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى فى يوليو عام 1946، رسالة شخصية تقع فى تسع صفحات خطية، محفوظة لدى الدكتور زكى بدوى.

[102] مليكة عريان، مركز مصر الإقتصادى، ص 87.

[103] من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى، الرسالة السابقة.

[104] حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص 38-39.

[105] إبراهيم الغطريفى، نشأة نقابات العمال، مجلة المجتمع الجديد، عدد أغسطس 1947.

الإتحادات العمالية الأولى

قام أول إتحاد لنقابات العمال فى مصر عام 1921، بفضل جهود رجال الحزب الإشتراكى المصرى، وكان الإتحاد يضم ثلاثة الآف عامل عند بداية تأسيسه فى القاهرة ثم إنتقل إلى الإسكندرية بإنتقال الحزب إليها بعد تحوله إلى حزب شيوعى، وكان لنشاط المنظمين الشيوعيين أثر كبير فى تقوية النقابات وتنظيم عملها، وبلغ الإتحاد أقصى درجات قوته عام 1923، حيث كانت تضم تحت لوائه نقابات عدة بالقاهرة والإسكندرية والمنصورة وطنطا وشبين الكوم، فنظم عددا من الإضرابات لتحقيق المطالب الإقتصادية للعمال، كان أخطرها إضراب عمال "معمل الخواجات أبى شنب" بالإسكندرية وإحتلالهم المصنع بعد مناوشات وقعت بينهم وبين البوليس، وقيامهم بطرد أصحاب المصنع منه [106]

وشهد عام 1924 سلسلة من الإضرابات التى وقعت بالقاهرة والإسكندرية بتأثير الدعاية الشيوعية وتحت ضغط سوء الأحوال التى كان يعانى منها العمال، كان أبرزها إضراب عمال شركة الملح والصودا وعمال شركة زيت فاكوم وعمال الغزل بالإسكندرية وعمال التليفونات وعمال هليوبوليس وعمال الترام بالقاهرة.

فقد تقدم عمال شركة الملح والصودا إلى إدارة شركتهم بمطالب لتحسين أحوالهم، فردت الشركة على مطالبهم بفصل أربعين من زملائهم، فأضرب العمال إحتجاجا على تصرف الشركة، وطالبوا بإجابة مطالبهم، وإستمر الإضراب مدة ثلاثة وعشرين يوما، فقامت إدارة الشركة بإحضار عمال جدد بدلا من عمالها المضربين، ودخلوا المصنع تحت حراسة البوليس فحاول العمال إحتلال المصنع لمنع الشركة من تشغيل غيرهم بالقوة، ولكن البوليس تصدى لهم وأحبط تدبيرهم، وأخيرا تدخل محافظ الإسكندرية ووفق بين العمال المضربين وشركتهم، فعادوا إلى العمل بعد أن عدلت الشركة عن فصل زملائهم.[107] كما حدثت نفس الظروف مع عمال شركة الزيت بالإسكندرية الذين كان يوجههم زعماء الحزب الشيوعى.

وقدم عمال التليفونات بالقاهرة إلى وزير المواصلات مطالبهم التى كانت تنحصر فى تعديل درجاتهم وتحسين أحوالهم، وحددوا مدة 21 يوما يضربون بعدها إذا لم تجب مطالبهم، وبعد مرور المهلة المحددة أضربوا عن العمل مدة ساعة فى مكاتبهم، فذهب وزير المواصلات إليهم ونصحهم بالعدول عن الإضراب مؤكدا لهم أن الوزارة تعمل لمصلحة الأمة لا لمصلحة الأشخاص، ومهمتها شاقة جدا، وهى تعطف على مطالب العمال، وطلب منهم أن يمهلوه مدة شهر لبحث مطالبهم، وطلب العمال منه أن يعطيهم وعدا كتابيا بهذا فأبى، وعدل العمال عن إضرابهم بعد أن توقفت المواصلات التليفونية مدة ساعة كاملة[108].

ويعكس إضراب عمال التليفونات موقف حكومة سعد زغلول من مطالب العمال، فهى حكومة الطبقة الوسطى تلك الطبقة التى تزعمت ثورة 1919 وجنت مكاسبها، ولذلك كانت تعتبر أن أمامها من المهام ما هو أجدر بإهتمامها، وإعتبرت مسائل العمال مشاكل ثانوية لا تستحق الإهتمام، فلم تعن بإصدار تشريع للعمل ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل ويحفظ للعامل حقه ويحميه من عسف رأس المال. وكانت سلبية الحكومة هذه سببا فى أن وجد نشاط الحزب الشيوعى ونقاباته مرتعا خصبا للعمل، وأن تبلغ مشكلة العمال ذروتها فى عام 1924، إلى الحد الذى دفع الحكومة إلى إلقاء القبض على أعضاء الحزب وتصفيته وحل إتحاد النقابات.

ولم يكن من الحكمة أن تترك حكومة الوفد العمال فى فراغ لا تؤمن عواقبه، فسارعت إلى تأسيس إتحاد تزعمه عبدالرحمن فهمى – أحد رجالات الوفد– تحت إسم " إتحاد نقابات عمال وادى النيل"، وكان نواة هذا الإتحاد "النقابة العامة للعمال" التى أسسها بعض الأعضاء الذين خرجوا على نقابة عمال الصنائع اليدوية[109] بعد أن أثبتت عدم قدرتها على القيام بالمهمة التى كانت تفرضها عليها ظروف أعضائها إكتفاء بمنهجها التقليدى الذى لا يخرج عن تقديم الرعاية الإجتماعية والمعونات المالية لأعضائها، وبعد تلاشى دروها النضالى فى الحركة الوطنية حين فقدت إهتمام الحزب الوطنى بها، لم تقم بتنظيم عمل جماعى من أجل تحسين أحوال أعضائها، ولم تساهم فى حركة الإضرابات التى وقعت فى العشرينيات الأولى.

ولكن لم تلبث حكومة الوفد أن إضطرت إلى الإستقالة أثر حادث مقتل السردار، وآلت مقاليد الأمور إلى زيور باشا، فحلت وزارته مجلس النواب، وأسس حزب الإتحاد لتأييد الحكومة وشرع البوليس يطارد رؤساء النقابات وزعماء العمال بحجة تدخلهم فى الأمور السياسية، كما أخذ البوليس يدس أنفه فى أمور النقابات ويصادر إجتماعاتها. وقد عمت إضرابات العمال البلاد مطالبة بعودة الدستور والبرلمان. ثم أعقبت وزارة زيور قيام وزارة محمد محمود فى (يونيو عام 1928) التى عصفت للمرة الثانية بالدستور[110].

وبلغت النقابات فى عهد الوزارتين حدا كبيرا من السوء، فوثب ذوو الأطماع الحزبية إلى مراكز القيادة فيها، وتزعم محجوب ثابت فكرة إقامة إتحاد جديد للعمال ينأى بهم عن النشاط الحزبى، فوجه الدعوة فى (2 من أكتوبر عام 1927) بإسم " نقابة العمال المتحدين" – التى كانت تضم عمال السكة الحديد والترسانة والعنابر، وكان رئيسا لها– لعقد إجتماع لبحث تكوين إتحاد عام لنقابات العمال. وعقدت بالفعل عدة إجتماعات لذلك الغرض لم تسفر عن نتيجة ما لسببين: أولهما، مطاردة الحكومة للنقابات وعدم إرتياحها

[106] الأهرام، 1924/3/5.
[107] المصدر السابق، 18، 1924/2/25.
[108] المصدر السابق، 1924/3/6.
[109] سيد قنديل، نقابتى، الرسالة العمالية الأولى، ص 18.
[110] Zaki Badaoui, Les problemes du travail, p. 82.

لفكرة إعادة تكوين إتحاد يجمع شملها، وثانيهما، تباين الأغراض والمشارب السياسية لبعض المحامين الذين كانوا على رأس بعض النقابات، فكان لكل منهم مطامعه التى كانت إنعكاساً لمطامع حزبه، فماتت دعوة محجوب ثابت فى مهدها.[111]

ونجح بعض المشتغلين بالحركة النقابية فى تأسيس إتحاد من بعض النقابات فى عام 1928 تحت إسم " الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى". وكانت بعض أموال النقابات المنضمة للإتحاد فى ذمة مستشاريها، فلجأ الإتحاد الجديد إلى القضاء وإسترد اموال نقابة السيارات التى كانت كافية لشراء ثلاث سيارات أجرة ليعمل عليها المتعطلون من أعضاء النقابة، كما إسترد أموال "النقابة العامة لعمال القطر المصرى" وإشترى بها قطعة أرض بالسبتية بنى عليها دارا للنقابة، وناديا رياضيا لأعضائها، وهذا يوضح لنا كيف كان مستشارو النقابات يسيئون إستغلال سلطتهم ويسطون على أموال النقابات.

ويعتبر هذا الإتحاد أول تنظيم عمال مصرى تمكن من إقامة علاقات مع منظمات العمال فى الخارج، فقد عقدت أواصر الصلات بينه وبين حزب العمال المستقل فى بريطانيا، كما كان على صلة بالإتحاد الدولى لنقابات العمال بأمستردام ومكتب العمل الدولى بجنيف، وقام احمد إسماعيل –سكرتير الإتحاد– بزيارة نقابات أوربا للدرس والتحصيل وتطبيق ما يمكن تطبيقه من نظمها فى نقابات مصر، فزار المنظمات العمالية فى اليونان وتركيا ورومانيا والمجر والنمسا.[112]

وليس لدينا بيان عن عدد النقابات المنضمة للإتحاد، ومدى ما بلغه الإتحاد من نفوذ، ولكن يتضح من القليل الذى عثرنا عليه أن هذا الإتحاد كان محدود الأثر محدود النشاط، ولا نعرف تفاصيل وافية عن فحوى إتصالاته الخارجية وأهدافها، ولكن نستطيع أن نقطع أن هذه الصلات كانت سطحية، فلم يكد سكرتير الإتحاد يعود من رحلته الإستطلاعية لشرق أوروبا حتى إستغنى الإتحاد عن خدماته، وشب النزاع بين أعضاء الإتحاد فتقرر إيقاف نشاطه بصفة مؤقتة.

وبقى الميدان النقابى خلوا من إتحاد ينظم النقابات التى كا نت موجودة فى ذلك الحين حتى أبريل عام 1930، حين قامت محاولة وفدية تزعمها عزيز ميرهم –عضو مجلس الشيوخ الوفدى– لإقامة مكتب لتنظيم حركة العمال يكون نواة تأسيس إتحاد للنقابات. وإستجاب لنداء عزيز ميرهم عدد من النقابات الهامة فى تلك الحقبة، أبرزها نقابة عمال ورش ترام مصر الجديدة ونقابة عمال المطابع المصرية وجمعية رقى العمال ونقابة خريجى المدارس الصناعية وعمال ورش النجارة الميكانيكية وعمال السيارات والنقابة العامة للعمال وعمال الدخان وعمال ترام القاهرة. وعقدت عدة إجتماعات لهذا الغرض أسفرت عن تأسيس "إتحاد عام النقابات" برياسة أحمد محمد أغا المحامى –أحد رجالات الوفد– ونصب حسنى الشنتناوى (وهو وفدى كذلك) مستشارا للإتحاد، وإتخذ الإتحاد من دار نقابة عمال ترام القاهرة مقرا له.[113]

الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى

وفى أوائل عام 1930 أعاد بعض مؤسسى الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (القديم) نشاطه من جديد، ولكن بدلا من أن يكون الإتحاد نابعا من تجمع النقابات قام الإتحاد –هذه المرة– بأعضائه فقط الذين كانوا من عشر مهن، وقام هؤلاء بتأسيس النقابات، ولم تسفر جهودهم إلا عن إقامة ثلاث نقابات هى: النقل الميكانيكى والتنظيم والحلاقين. وأسندت رياسة الإتحاد إلى داود راتب –عضو الأحرار الدستوريين- ومن ثم ما إتسم به الإتحاد من محاولة خلق سند شعبى للحزب، ولكن لم يقدر له النجاح، إذ ما لبث بعض أعضاء الإتحاد أن قاموا بحركة (إنقلابية) على رئيس الإتحاد، فعزلوه فى (ديسمبر عام 1930) ونادوا بعباس حليم زعيما للعمال.[114]

كانت البلاد فى تلك الحقبة تمر بظروف سياسية عصيبة، فقد أقدمت وزارة إسماعيل صدقى –التى أعقبت وزارة النحاس فى يونيو عام 1930– على تأجيل إنعقاد البرلمان شهرا إبتداء من 21 من يونيو عام 1930، ولكن أعضاء البرلمان صمموا على الإجتماع يوم 23 لتلاوة مرسوم التأجيل، لكن الحكومة فرضت الحراسة على المجلس، وبرغم هذا تمكن البرلمان من الإنعقاد، وإحتج على ما إرتكبته الحكومة من مخالفات للدستور. ثم تقرر – فيما بعد- مبدأ عدم التعاون مع الوزارة.

وتزعم الوفد حركة مقاومة الحكومة، مما أدى إلى وقوع عدة إضطرابات فى جبهات متعددة، واجهتها حكومة صدقى بالعنف الذى بلغ ذروته فى حوادث الإسكندرية (فى 15 من يوليو عام 1930) والقاهرة، فإستغلت بريطانيا هذا الموقف وأرسلت بارجتين إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب، وأبلغت صدقى بأنه يعد مسئولا عن حماية أرواح الأجانب ومصالحهم فى مصر، كما أبلغ النحاس أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر.

وتمادت وزارة صدقى فى إعتدائها على الدستور، ففضت الدورة البرلمانية، ثم ألغت دستور عام 1923 (فى 25 من أكتوبر عام 1930)، وإستبدلته بدستور جديد، ثم أصدرت قانونا للإنتخاب إشترط أن تكون سن الناخب 25 سنة، وإشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنا فى منزل لايقل إيجاره السنوى عن إثنى عشر جنيها، أو مستأجرا لأرض زراعية لاتقل ضريبتها عن جنيهين سنويا، أو حائزا على الشهادة الإبتدائية أو مايعادلها. وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون

[111] مذكرات محمد حسن عمارة (السكرتير العام السابق لإتحاد نقابات عمال القطر المصرى).مخطوط فى حوالى50 صفحة من الحجم المتوسط، ص 10.
[112] مقال بعنوان"حركة العمال فى مصر" بدون توقيع، الباشكاتب، مجلة سياسية أسبوعية، عدد 1934/7/9.
[113] العامل المصرى، 1930/5/26.
[114] سيد قنديل، المرجع السابق، ص 19.

أعضاء البرلمان. وكان معنى هذا حرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من إنتخاب أعضاء البرلمان، ومن ثم ضمان عدم وصول الوفد إلى الحكم، لأن الوفد كان يعتمد على الطبقة الكادحة فى الوصول إلى الحكم، وكانت الفكرة التى إستقرت فى أذهان الشعب أن الوفد هو الأمة، وبذلك تمتع الوفد بشعبية واسعة بين العمال والفلاحين.

ووسط موجة السخط التى عمت البلاد على تصرفات وزارة صدقى، وقف بعض أمراء البيت المالك فى صف الشعب، وكان أبرزهم عمر طوسون وعباس حليم. وركزت الأضواء فى صحف الوفد على عباس حليم بالذات، وكان فى شرخ الشباب له نشاط رياضى واسع، وعلى علاقة طيبة بالوفد حتى أنه صرح فى أثناء الأزمة الدستورية أنه يتخذ الوفدية "دينا ثانيا له بعد الإسلام"[115] وكان موقف كهذا من الحزب الذى يناضل من أجل حقوق الأمة الدستورية، كفيلا بأن يكسب صاحبه شعبية واسعة، وهو ماحدث بالنسبة لعباس حليم، الذى زاد من شعبيته تجريد السراى له من لقب" نبيل" وحرمانه من إمتيازات أبناء أسرة محمد على، حتى أن البرلمان الوفدى منحه –بإسم الأمة– لقب "حضرة صاحب الشرف الرفيع"، وذلك فى إجتماعه بالنادى السعدى (فى 21 من يوليو عام 1930)، بعد صدور مرسوم فض الدورة البرلمانية[116] فأصبح اسم عباس حليم يتردد على كل لسان.

ولاريب أن شهرة النبيل الشاب وشعبيته التى إكتسبها بعد موقفه السياسى وحرمانه من اللقب الملكى، جعل أعضاء الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى يفكرون فى إسناد الرياسة إليه لإنقاذ الإتحاد من الوقوع بين براثن حزب الأحرار الدستوريين، بعد ما إتضحت نيات داود راتب رئيس الإتحاد، ولإعتقادهم أن وجود عباس حليم على رأس الإتحاد سيدعم نفوذه، ويجمع النقابات حوله، وخاصة أنه كان معروفا أن عباس حليم يعمل بإتساق تام مع الوفد، ومن ثم كان عرضهم الرياسة عليه فقبلها، وأعلنوا فصل داود راتب من الإتحاد وإسناد الزعامة إلى عباس حليم فى (17 من ديسمبر عام 1930)[117].

ولم تكن رياسة عباس حليم للإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى هى المرة الأولى التى يرأس فيها منظمة عمالية، فقد كان رئيسا شرفيا للإتحاد الوطنى لنقابات العمال المصرية الذى تألف نتيجة لإتحاد نقابتى سائقى السيارات والميكانيكين عام 1922 وإستمر حتى عام 1928،[118] ولكنه لم يكن مهتما فى تلك الفترة بالتوجيه الإيجابى لهذا الإتحاد الذى كان محدود الأثر، كما أن صلته بالمنظمات العمالية إنقطعت بإنفراط عقد ذلك الإتحاد الصغير.

ولم يمض شهر على رياسة عباس حليم للإتحاد حتى أعلن إندماج "إتحاد عام النقابات" الوفدى –الذى كان يرأسه عزيز ميرهم بعد تنحية أحمد أغا عن رياسته– فى إتحاد عباس حليم، ولعل هذا يلقى المزيد من الضوء على دور الوفد فى مساندة عباس حليم ويكشف عن سياسة الوفاق التى قامت فى تلك الفترة بين الوفد والنبيل، وبرغم حرص الوفد على الإستفادة من عباس حليم فى تنظيم الحركة العمالية، على أن يكون وجوده فى الإتحاد واجهة يعمل من ورائها رجال الحزب، فإن طموح عباس حليم دفعه إلى الحرص على أن تكون له السيطرة التامة على الإتحاد، فرفض السماح بتسلل الوفديين إلى مجلس إدارته.[119]

وضع قانون الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، وأعلن فى أبريل عام 1931 بجريدة "الصفاء" لسان حال الإتحاد وكان ذلك القانون ثمرة دراسة واسعة لقوانين إتحادات النقابات فى أوربا، فقد أرسل الإتحاد إلى جميع إتحادات العمال بإنجلترا وفرنسا والمانيا وإيطاليا، يطلب نسخا من قوانينها لدراستها، وقد أرسلت إتحادات العمال الشيوعية قوانينها للإتحاد ليسترشد بها عند وضع قانونه، ولكنها أهملت ولم تؤخذ مبادؤها فى الإعتبار عند وضع قانون الإتحاد الذى أستفيد فيه كثيرا بالمبادئ التى جاءت بقوانين الإتحاد فى أوربا.[120]

حدد القانون أغراض الإتحاد فى النواحى الإقتصادية بالعمل على تأليف النقابات لمختلف المهن، وتنظيم حركة المطالبة بتشريعات العمل، والسعى لتمثيل العمال بمكتب العمل، والعمل على تحسين حال الطبقة العاملة المادية والفكرية والإجتماعية، ومساواة العمال المصريين بزملائهم الأجانب الذين يعملون معهم فى مهنة واحدة فى الأجور والإمتيازات على ألا تقل نسبة عدد العمال المصريين بالمؤسسات عن 80%، وحق العامل فى الراحة الأسبوعية وتحديد ساعات العمل بالقدر المعقول، وتحديد الحد الأدنى للأجور فى جميع المهن على أن يكون الأجر مناسبا مع متطلبات الحياة للعامل وأسرته، وإعداد المساكن الصحية بوساطة الحكومات والبلديات وأصحاب الأعمال، وإنشاء بورصات للعمل لتشغيل العمال العاطلين، وإقامة شركات للتعاون.

وفى النواحى الثقافية نص القانون على أن من أهداف الإتحاد، العمل على "توحيد الدرجة الأولى من التعليم (الإلزامى - الأولى– الإبتدائى) وجعله إبجاريا مجانيا لجميع المصريين بنين وبنات"، وأن ينشر الإتحاد مدارس ليلية لمحو الأمية ومدارس آخر الأسبوع Weekend على نحو المدارس التى ينشئها إتحاد عمال إنجلترا وإتحاد عمال ألمانيا وغيرها، وإنشاء جامعة ليلية لنشر الثقافة العامة بين الطبقة العاملة، وتأسيس جريدة تنطق بلسان الإتحاد يشرف عليها العمال ويحررونها بأنفسهم لتعبر عن مصالحهم وتعمل على تنويرهم، كما يؤسس الإتحاد أندية لإجتماعات العمال، وينظم فيها دورا للكتب وغرفا للمطالعة، وفيها تلقى المحاضرات، وتعرض وسائل التسلية البريئة على إختلافها، كما أن الإتحاد يعنى بنشر الثقافة الرياضية بين الطبقة العاملة.

---

[115] كوكب الشرق،1930/12/5.
[116] المصدر السابق، 1930/7/22.
[117] مذكرات عمارة، ص 13.
[118] The Egyptian Gazette, 5.2.1931.
[119] شوكت التونى المحامى (مستشار إتحاد نقابات عمال القطر المصرى سابقا) مقابلة شخصية فى 1964/10/4.
[120] عباس حليم، مقابلة شخصية فى 1964/6/26.

وفى مجال العلاقات الخارجية نص قانون الإتحاد على أن تنظم العلاقات بين الإتحاد والإتحاد الدولى للنقابات بأوربا .I.F.T.U ومكتب العمل بجنيف، وإتحادات الدول الشرقية، وإرسال مندوبين سنويا لحضور مؤتمرات العمال لدرس حالاتهم ونظمهم وقوانينهم.

وفى مجال التنظيم، نص القانون على تأليف نقابة من العمال الذين لا توجد لهم نقابة تمثلهم بإسم " نقابة العمال المختلطة" إلى أن يصل عدد كل طائفة من مشتركيها إلى خمسين، فيعلنوا تأليف نقابة بإسم طائفتهم. وأن يؤلف الإتحاد العام إتحادات مركزية فى كل مركز من مراكز القطر المصرى به ثلاث نقابات أو أكثر خاضعة للإتحاد العام.

وحرص القانون على تأكيد أن الإتحاد العام والإتحادات المركزية والنقابات لايتدخلون فى الشئون السياسية والدينية، وأن الإتحاد سيقوم بحماية كل عامل يفصل من عمله بسبب إشتغاله بالنقابات.[121]

ومن الواضح أن لهذا القانون مصدرين: أحدهما، قوانين إتحادات العمال فى الخارج وثانيهما، قانون نقابة عمال الصنائع اليدوية الذى يبدو أثره واضحا فى النص على قيام الإتحاد بتأدية الخدمات الثقافية والرياضية للأعضاء وإقامة شركات للتعاون.

ولم تكن حكومة صدقى لتدع الإتحاد يشب عن الطوق، وتعظم قوته بإزدياد عدد النقابات المنضمة إليه، وخاصة أن كل الشواهد كانت تدل على أن هناك صلة وثيقة تربط الإتحاد بالوفد بما يشبه التحالف، فأسرعت الحكومة على إغلاق دار الإتحاد فى 15 من مارس عام 1931، وشنت على النقابيين حربا فى أرزاقهم، فكانت تفصلهم وتلقى القبض عليهم بين وقت وآخر، وتزج بهم فى سجون الأقسام بمختلف أنحاء القاهرة .[122]

وقد وجه رئيس الإتحاد إنذاراً[123] إلى إسماعيل صدقى قدم إلى محكمة السيدة زينب فى 30 من مارس عام 1931، طالبه فيه برد أموال الإتحاد التى كانت قد صودرت، وسحب رجال البوليس من أمام دار الإتحاد، وألا يكون ملزما بدفع 25 جنيها كتعويض عن كل يوم من الأيام التى تعطل فيها الإتحاد عن العمل. ولكن القاضى رفض قبول هذا الإنذار، فكتب الإتحاد مذكرة إلى رئيس الحكومة ناشده فيها العدول عن مطاردة الإتحاد، ولكن دون جدوى، فجأر الإتحاد بالشكوى إلى الإتحاد العام لنقابات العمال البريطانيين طالبا التدخل لدى الحكومة الإنجليزية للضغط على الحكومة المصرية حتى تعدل عن مناهضتها للإتحاد. فتقرر حضور وفد من الإتحاد الإنجليزى مكون من ثلاثة أعضاء برياسة مستر بين السكرتير العام لدراسة أحوال النقابات المصرية،[124] ولكن حكومة صدقى عملت على منع وصوله.

وحين عقد مؤتمر إتحاد النقابات العالمى بمدريد (فى أواخر يوليو عام 1931)، أوفد إتحاد نقابات عمال القطر المصرى سكرتيره العام (إبراهيم زين الدين) لحضور المؤتمر وتقديم شكوى عمال مصر من تكبيل الحرية النقابية، وكان من نتيجة ذلك أن إتخذ المؤتمر قرارا بالإحتجاج[125]، على ما تتخذه الحكومة المصرية من وسائل القمع ضد الإتحاد العام، وناشد حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات بذل مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال، كما قرر المؤتمر إيفاد سكرتير الإتحاد الدولى إلى مصر لعمل تقرير عن أحوال العمال المصريين ونقاباتهم.

وفى خريف عام 1931 وصل والتر سكفنلز Walter Scavenlis سكرتير الإتحاد الدولى للعمال إلى القاهرة، وحاولت الحكومة أن تحول بينه وبين لقاء العمال، ولكن الإتحاد نجح فى إقامة مؤتمر بالمعادى حضره ممثلون عن 33 نقابة من نقابات الإتحاد، وإستمر الإجتماع ثلاث ساعات[126]. وقف خلالها سكفنلز على أحوال العمال المصريين ورفع مذكرة إلى الإتحاد الدولى ذهب فيها إلى ضرورة تحسين أحوال عمال مصر ورفع الإضطهاد عنهم.

وكان لهذا النشاط الدعائى المضاد للحكومة على مستوى المنظمات العمالية فى الخارج أثره الكبير فى إقدام الحكومة على محاولة إصدار تشريعات للعمل، وإستعانت فى هذا بخبير أجنبى من مكتب العمل الدولى وضع مشروعا لتشريع العمل، كما أنشأت الحكومة مكتب العمل، وجعلته ملحقا بوزارة الداخلية لأن مسائل العمل كانت تعد عندئذ من إختصاص جهاز الأمن العام. ولم تعن الحكومة بإصدار التشريع.

لذلك أصدر الإتحاد بيانا فى ديسمبر عام 1932 حمل فيه على الحكومة وإتهمها بحرمان العمال من تمثيلهم بالمجلس الإستشارى الأعلى للعمل والعمال، والإعتداء على الحرية النقابية بإغلاق دور النقابات والإتحاد العام، وإهمال معالجة أزمة البطالة، وطالب الإتحاد فى ختام بيانه بإطلاق الحرية النقابية[127].

---

[121] الصفاء، 1931/4/3.
[122] مذكرات عمارة، ص 15.
[123] مصر، 1931/3/31.
[124] أبو الهول، 1931/6/12.
[125] Zaki Badaoui, op. cit., p. 29.
[126] البلاغ، 1031/10/7.
[127] الوادى، 1932/12/28.

ولكن الحكومة لم تعدل عن خطتها فى مطاردة الإتحاد وغلق دوره، وإلقاء القبض على أعضائه، حتى أصبح وجوده فى حكم العدم من أواخر عام 1932 حتى أوائل عام 1934 إلا ما كان يصدره رئيسه من حين لآخر من بيانات الإحتجاج على تصرفات الحكومة فى المسائل العمالية.

وعمرت تلك الفترة بالإضطرابات والقضايا السياسية وخاصة قضية القنابل المشهورة وما تبعها من تشديد الإجراءات البوليسية، وعلو مد العنف فى مواجهة النشاط العمالى، مما أدى إلى توقف النشاط العمالى العلنى، وبقى للنقابات دورها البارز فى المقاومة السياسية التى كان يوجهها الوفد[128] .

وفى أوائل عام 1934 أعاد الإتحاد العام لنقبات عمال القطر المصرى نشاطه متخذا من دار عباس حليم بقصر الدوبارة مقرا له ووضع الإتحاد برنامجا جديدا للعمل هدفه تحسين ظروف العمل ورفع مستوى الأجور، وتقديم خدمات ثقافية ورياضية وعلاجية لأعضائه، وإلحاق العاطلين منهم بالعمل، والتدخل فى المنازعات التى تنشب بين النقابات المنضمة إلى الإتحاد وأصحاب الأعمال لمحاولة الوصول إلى مايشبه نظام عقود العمل المشتركة، هذا بالإضافة إلى العمل على تجميع العمال فى نقابات لبث الوعى النقابى بينهم[129].

وقد بلغ عدد النقابات المنضمة للإتحاد حدا أثار مخاوف الحكومة، وخاصة بعد ما بدا أثر توجيهات الإتحاد واضحا فى إضراب عمال المدابغ وعمال الفواخير والجزارين، كما أن إنضمام نقابات عمال السكك الحديدية من سائقى القطارات وعمال المناورة والحركة وكذلك عمال الترام وثورتيكروفت، أعطى الإتحاد قوة لا يستهان بها إذا ما لجأ إلى تنظيم عمل جماعى ضد رأس المال، خاصة أن عدد أعضاء الإتحاد وفروعه (الإتحادات المركزية) فى الجيزة والفيوم والمنيا وأسوان وطنطا والمنصورة ودمنهور والإسكندرية وحلوان ومنوف وبنها بلغ حوالى 300 ألف عامل[130] .

وقد وضع الإتحاد برنامجه الإجتماعى موضع التنفيذ، فأقم نظاما للعلاج الطبى، وإهتم بالرياضة البدنية، ومحو الأمية. كما خصص زيا موحدا للأعضاء وكان هذا الزى يتكون من قميص وبنطلون وغطاء للرأس أطلق عليه إسم "المصرية"، كما كان الأعضاء يحيون بعضهم البعض برفع اليد على الطريقة النازية[131]. وكان رئيس الإتحاد على علاقة ودية بالمستر "جريفز" مدير مكتب العمل الحكومى، فقد بارك الأخير جهود الإتحاد فى التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، مما جنب المكتب الحكومى مواجهة المشاكل، ونجح الإتحاد فى عقد إتفاقات جماعية بإسم العمال مع أصحاب الأعمال قريبة الشبه بعقود العمل المشتركة، كان أهمها ذلك الذى عقد بين أصحاب الفواخير والعمال، فقد تعرضت تجارة الفخار فى أوائل الثلاثينيات للكساد، مما دفع أصحاب الفواخير إلى تخفيض أجور العمال وتوفير عدد كبير منهم، فقام العمال بإضرابات عدة أسفرت عن تدخل الإتحاد بين المضربين وأرباب العمل والتوصل إلى إتفاق يقضى بأن تتوقف مصانع الفخار مدة شهر حتى يتم بيع الإنتاج المتراكم فى مخازنها، على أن تدفع المصانع 10% من قيمة مبيعات الإنتاج للعمال، ثم تستأنف عملها بعد مرور الشهر دون المساس بأجور العمال. ووقع على ذلك الإتفاق أصحاب 32 مصنعا للفخار، وأبلغ الإتحاد صورته إلى مكتب العمل، ولكن أحد أصحاب الفواخير خرج على الإتفاق وطلب من البوليس حمايته، فتدخل البوليس وإستخدم العنف مع العمال، ففشل الإتفاق وعاد العمال إلى الإضراب[132] .

ومع مرور الأيام أخذ الإتحاد يزداد نفوذا بزيادة عدد النقابات المنضمة إليه، وعنى بتنظيم الإضرابات المتفرقة التى قام بها العمال للمطالبة بتحسين أجورهم وخاصة أن الأزمة الإقتصادية أدت إلى الإستغناء عن عدد كبير من العمال مما خلق مشكلة بطالة عجزت الحكومة عن حلها. وكانت دار الإتحاد ملتقى العمال من كل حدب وصوب لتدارس شئونهم. ورأت الحكومة أن تضع لهذا النشاط حدا، فأصدر كين بويد مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية أوامره بمنع العمال من دخول دار الإتحاد، فضرب البوليس حصارا حول الدار (فى 20 من يونيو عام 1934). فإجتمعت الهيئة التنفيذية للإتحاد فى مقهى بالخازندار، وقررت تنظيم زحف من العمال لدخول الدار عنوة [133].

وصل العمال إلى دار الإتحاد متفرقين فى صباح اليوم التالى، ثم تجمعوا أمامها وكان عددهم يربو على المائتين، فأحاطوا بالقوة التى التى كانت تحاصر الدار وإشتبكوا معها فى معركة إستعملت فيها العصى من الجنود والحجارة والزجاجات من العمال، وإضطر أفراد القوة أن ينجوا بأنفسهم أمام تكاثر العمال، وإستنجدوا بالداخلية وفى تلك الأثناء تمكن الكثير من العمال من الدخول إلى حديقة دار الإتحاد وإستمرت المعركة بينهم وبين رجال القوة الذين حاصروهم داخل الدار، إستخدم فيها العمال الحجارة وأصص الزرع، ورد عليهم البوليس -الذى كان قد وصلته نجدة كبيرة- بإطلاق الرصاص حتى تمكن من إقتحام الدار وإلقاء القبض على 95 عاملا

---

[128] مذكرات عمارة، ص 20.

[129] عباس حليم، مقابلة شخصية فى 1964/6/26.

[130] The Egyptian Gazette, 22. 6.1934

[131] ويعكس هذا النظام طموح عباس حليم السياسي، فقد كان شغوفا بالنازية، وكان يهدف إلى إيجاد تنظيم سياسى شعبى يمكن أن يكون له ثقل سياسى فى حياة البلاد، يتيح له المشاركة فى الحكم، حتى تسنح الفرصة لخلع الملك فؤاد وإقامة نظام حكم يسمح بنقل العرش إلىفرع حليم(حديث شخصى مع عباس حليم فى 1964/7/1)، ولكن الأيام أقنعته بالعدول عن أحلامه السياسية.

[132] The Egyptian Gazette, 22.6.1934.

[133] مذكرات عمارة، ص 22.

من مختلف النقابات. وأسفر الحادث عن إصابة سبعة من العمال بطلقات الرصاص كانت إصابات بعضهم خطيرة، كما أصيب عدد من رجال البوليس بجروح[134] .

قد أثار هذا الحادث عطف الرأى العام على العمال، وشرعت الصحف تتناول الحادث كل من وجهة نظرها الخاصة فذرفت صحف الوفد المداد بسخاء على ضحايا الحكومة، بينما رمت الصحف المؤيدة للحكومة العمال بتهمة إشاعة الفوضى وإنتهاج سبل البلشفية. ونظر فريق ثالث من الصحف إلى المشكلة نظرة موضوعية فطالب بضرورة إصدار تشريع يحمى العمال من عسف أصحاب الأعمال وإطلاق الحرية النقابية من عقالها.

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث مات أحد العمال[135] الذين جرحوا برصاص البوليس فشيعت جنازته فى شبه مظاهرة سياسية وعمالية، وتقدم المشيعين كبار رجال الوفد وعباس حليم، وقام عمال النقل بعدة إضرابات إحتجاجا على إعتقال إخوانهم العمال المتهمين، كان أبرزها إضراب سائقى التاكسى وسائقى وعمال ثورتيكروفت. وأصدر الإتحاد بيانا ناشد فيه العمال إلتزام الهدوء والسكينة إنتظارا لكلمة القضاء[136].

وفى 29 من يونيو ألقى القبض على عباس حليم، ولكن لم يلبث أن أطلق سراحه بتدخل السفير البريطانى –نتيجة لمساعى الأمير محمد على– دون أن توجه إليه تهمة معينة. وتمت محاكمة العمال المتهمين فى الحادث وكان معظمهم من قادة النقابات البارزين، فحكم على البعض مددا متفاوته، وأطلق سراح البعض الآخر. وتوقف نشاط الإتحاد ونقاباته نتيجة لوجود المنظمين البارزين فى السجن.

إن مسئولية الدم العمالى الذى أريق فى 21 من يونيو عام 1934 تقع –فى رأينا- على عاتق المنظمين النقابيين الذين قادوا زحف العمال على دار الإتحاد، فوضعوا أنفسهم أمام البوليس وجها لوجه فى معركة يعلمون جيدا لمن سيكون النصر فيها، فلم يكن مجديا أن يدخل العمال دار الإتحاد عنوة، ولكن كان الأجدى أن يعمد الإتحاد ممثلا فى نقاباته إلى إعلان الإضراب العام فى جميع أنحاء البلاد –وقد كان فى مركز يسمح له بهذا– لإجبار الحكومة على إطلاق الحرية النقابية والإعتراف بالإتحاد. لقد كانت العناصر القيادية التى نظمت هذا الزحف محدودة الخبرة بالتنظيم وتوجيه النضال الجماعى، برغم أنها تضمنت أناسا من الرعيل الأول الذى خدم الحركة بإخلاص طيلة ربع قرن من الزمان.

ومهما يكن من أمر، فقد أظهر هذا الحادث الإتحاد بمظهر بطولى بين صفوف العمال وحين إستأنف نشاطه بعد خروج أعضاء الهيئة التنفيذية من السجن فى ديسمبر عام 1934 إنضم إليه عدد كبير من النقابات، وكان العمال يتسابقون لتسديد الإشتراكات وحمل بطاقات العضوية[137].

وقام الإتحاد فى تلك المرحلة بتأسيس شركة تعاونية للسجاير، بقصد تشجيع العمال على المساهمة فى المشروعات الإقتصادية، ومن ثم كانت فكرة تأسيس الشركة برأس مال عمالى خالص، تعود أرباحه على العمال وحدهم. فوزعت الأسهم على العمال بالتقسيط المريح، ولكن إنتشارها كان محدودا لوقوع العمال تحت ظروف إقتصادية سيئة فى وقت كان فيه الإنخفاض هو الطابع المميز للأجور، ولذلك بدأت الشركة عملها برأس مال مدفوع قدره ثلاثون ألف جنيه دفعها عباس حليم بصفة سلفة للشركة. ونميل إلى الإعتقاد أن عباس حليم إستغل إسم الإتحاد فى تأسيس هذه الشركة، فهو يعلم جيدا أن أحوال العمال أسوأ من أن تسمح بجمع رأس المال اللازم للمشروع، وأن إستغلال إسم الإتحاد فى شركة تنتج السجاير الشعبية كان من شأنه أن يضمن إستثمارا مربحا لرأس المال الذى دفعه عباس حليم نظرا لما كان متوقعا من إقبال العمال على شراء إنتاج الشركة التى تحمل إسم إتحادهم.

وقد تحقق هذا بالفعل –فى بداية الأمر- فحقق المشروع نجاحا ملحوظا، وأقبل العمال على تشجيع إنتاج الشركة، ولكنها تعرضت لحرب ضروس شنتها الحكومة وشركات الدخان الإحتكارية. وقاومت الحكومة عملية بيع الأسهم، وشن الوفد فى صحفه حملة على الشركة، وحرض العمال على عدم تسديد بقية أقساط الأسهم. وتدهور المركز المالى للشركة، مما ترتب عليه تصفيتها فى عام 1936.[138]

على أن أقوى ضربة وجهت إلى الإتحاد العام لنقابات العمال هى تلك التى سددها الوفد فى فبراير عام 1935، حين أقام "المجلس الأعلى للعمال" فى شكل إتحاد للنقابات نجح فى إقتناص عدد كبير من النقابات التى كانت منضمة إلى الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، فكان "المجلس الأعلى للعمال" إسفينا شق الحركة العمالية إلى قسمين، شايع أحدهما الوفد، وإنضم الآخر إلى عباس حليم. فكانت فرصة ذهبية إقتنصها البوليس السياسى للقضاء على الإثنين معا.

ولكن إنقسام الحركة العمالية لم يمنع العمال من تلبية داعى النضال الوطنى حين تمس مصالح البلاد. فقد بقيت النقابة هى الخلية الأولى التى تجمع عمال المؤسسة وتبرز دورهم السياسى حين ينفجر سخط الشعب. وكان للعمال دور بارز فى المظاهرات التى

[134] البلاغ، 1934/6/21.
[135] هو إبراهيم محمد أحمد سكرتير نقابة الحلاقين.
[136] البلاغ، 1934/7/2.
[137] سيد قنديل، نقابتى ،ص 25.
[138] مذكرات عمارة، ص 24.

قامت فى نواحى القاهرة وبعض المدن الكبرى فى نوفمبر عام 1935 إحتجاجا على تصريح صمويل هور[139] وزير خارجية بريطانيا المتعلق بالدستور، ولمطالبة زعماء الأحزاب السياسية بالإتحاد للحفاظ على الحقوق الدستورية للأمة. وأصيب كثير من العمال فى هذه المظاهرات وسقط أحدهم قتيلا برصاص البوليس، كما قتل عدد من الطلبة كذلك، وقام إضراب عام فتوقفت الحياة الإقتصادية فى القاهرة، وإحتجبت الصحف، وعطلت الأعمال حدادا على الشهداء.

وقد أدت هذه الحوادث إلى إتفاق الأحزاب على إقامة جبهة وطنية على أساس إعادة دستور 1923، وإجراء إنتخابات حرة والعمل على عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا طبقا لنصوص المشروع الذى إنتهت إليه مفاوضات النحاس – هندرسن فى ربيع عام 1930- وكللت مساعى الجبهة بالنجاح، وأسفرت عن تأسيس "الجبهة الوطنية" من الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الإتحاد والحزب الوطنى وبعض المستقلين .وكتبت الجبهة للملك وللحكومة البريطانية، فإستجاب الملك فؤاد لطلب الجبهة وأصدر أمرا ملكيا فى 12 ديسمبر عام 1935 بإعادة العمل بدستور 1923، ووافقت الحكومة البريطانية على عقد معاهدة على شرط أن تتباحث الحكومتان -بمساعدة مستشاريهما العسكريين- بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة 1930 على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل[140].

وكانت هذه الأحداث فرصة مناسبة لترميم الصدع الذى أصاب الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بعد تأسيس الوفد للمجلس الأعلى للعمال، فدعا الإتحاد إلى عقد مؤتمر لنقابات العمال لبحث موضوع إشتراك العمال فى الجبهة الوطنية. وإجتمع المؤتمر فى 22 من ديسمبر عام 1935 وقرر تأليف "كتلة برلمانية" عمالية، بغرض تمثيل الطبقة العاملة ببعض أفرادها وبمن تأنس فيهم التوفر على مبادئها فى البرلمان الذى تسفر عنه الإنتخابات، وتأييد مبادئ الجبهة الوطنية والعمل على دوامها وإستمرارها[141] ولكن أحدا لم يعر إهتماما لقرارات المؤتمر.

وحين صدر القانون بتحديد ساعات العمل فى الصناعات الخطرة، إجتمع ممثلو النقابات المنضمة للمجلس الأعلى للعمال فى 11 من يناير عام 1936 لدراسة القانون، ثم قرروا الإحتجاج عليه، وطالبوا الحكومة بإعادة النظر فيه، وتكوين لجنة لإستطلاع رأى العمال، وعرض القانون المعدل فى الدورة البرلمانية التالية[142].

ولكن حين دعا الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى إلى عقد مؤتمر مماثل فى 12 من يناير عام 1935 لمناقشة مشروع قانون عقد العمل الذى وضعه المجلس الأعلى للعمل والعمال،[143] فقام البوليس بمنع العمال من دخول دار الإتحاد حيث مكان إنعقاد المؤتمر فنظم العمال مظاهرة طافت شوارع القاهرة ومرت بوزارة التجارة والصناعة وبمجلس الوزراء والبرلمان، وإجتمعت لجنة تنظيم المؤتمر فى مقر نقابة موظفى المحال التجارية، وأصدرت قرارا بالإحتجاج على مشروع قانون عقد العمل وتحديد ساعات العمل فى المحال الخطرة بتسع ساعات، وطالبوا بجعل الأعضاء الذين ينوبون عن العمال فى المجلس الأعلى للعمل يتساوون فى العدد مع مندوبى أصحاب الأعمال، وأن يكون إختيار مندوبى العمال لمدة سنتين، كما طالبوا بتحديد ساعات العمل فى المحال التجارية والصناعية بحيث لاتزيد على ثمانى ساعات، ومطالبة الحكومة بالإنضمام إلى مكتب العمل الدولى، والإحتجاج على عدم السماح بعقد مؤتمر العمال لدى رئيس الوزراء ووزير الحقانية ووزير التجارة والصناعة، وإبلاغ الإحتجاج إلى سفراء الدول فى مصر، ومكتب العمل الدولى بجنيف، وإتحاد نقابات العمال بباريس[144].

وقد حمل عام 1936 نذر إضمحلال شأن إتحاد نقابات عمال القطر المصرى، فقد ألغى الملك فاروق مرسوم حرمان عباس حليم من إمتيازات أفراد أسرة محمد على وأعاد له لقب "النبيل"، فإنصرف عباس حليم عن الإهتمام بشئون العمال، وأخذ يتنصل من تبعاته، وخاصة أن النحاس كان على رأس الوزارة التى شكلت لمفاوضة الإنجليز، وكان وجود عباس حليم على رأس الإتحاد بعدما ساءت علاقته بالوفد من شأنه أن يظهره بمظهر المناوئ للحكومة الوطنية، والذى يضع العقبات فى طريق تحقيق أمل الشعب، كما أن إهتمامه بالعمال لم يعد له ما يبرره بعد أن إستنفذ أغراضه، ولم تبد فى الأفق بشائر تحقيق مطامعه السياسية.

وهكذا أخذ الإتحاد يتداعى، وطارد رجال القلم المخصوص البارزين من أعضائه وزج بهم فى السجن، وحررت لهم محاضر التحرى، وحرض البوليس الشركات والمصانع على فصل المنظمين النقابيين من أعضاء الإتحاد، كما تعقب دور النقابات التى أسستها جهود رجال الإتحاد فأغلقها وإستولى على أموال وأوراق الإتحاد المركزى بالإسكندرية الذى إستنجد سكرتيره بالإتحاد العام وهدد بحل الإتحاد المركزى بالإسكندرية إذا لم يقم الإتحاد العام ببذل الجهود لحماية أعضائه[145]. ولكن ما من مجيب فقد إنفرط عقد الإتحاد، وعادت النقابات تناضل منفردة من أجل تحسين أحوال أعضائها وظروف عملهم.

---

[139] صرح هور فى 9 نوفمبر عام 1935 أن الحكومة البريطانية نصحت بألا يعاد دستور 1923 ولا دستور 1930 إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل، وأن الآخر لا ينطبق مع رغبات الأمة. (إنظر/ عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 200).

[140] عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 202-212.

[141] الأهرام، 1935/12/29.

[142] البلاغ، 1936/1/12.

[143] كان المجلس الأعلى للعمل والعمال يتكون من ممثلين لإتحاد الصناعات والحكومات والعمال، تختارهم الحكومة، ويختص بالنظر فى شئون العمال ووضع مشروعات القوانين المتعلقة بالعمل والعمال. وقد تأسس هذا المجلس فى 31 من ديسمبر عام 1932.

[144] البلاغ، 1936/1/12.

[145] من زكى أبو العلا إلى محمد حسن عمارة فى يونيو عام 1936 (إنظر/ملحق 1).

وكما شهد عام 1936 توقف نشاط الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، شهد أيضا موجة عارمة من الإضرابات العمالية إجتاحت البلاد وكانت أبرزها إضرابات عمال النسيج والسكر النقل، وقد قامت تلك الإضرابات بدافع من سوء الأحوال الإقتصادية التى كان يعيش العمال فى ظلها .. فلقد شهدت تلك الفترة نوعا من التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية، فتأسست مجموعة من المؤسسات والشركات، وخاصة فى صناعة النسيج برأس مال مشترك، وأدى صدور قانون عقد العمل فى عام 1935 وتحديد مكافأة تمنح للعامل عند تركه الخدمة بعد مرور سنوات معينة حددها القانون إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى فصل العمال ثم إعادة تعيينهم كل بضعة شهور، وبذلك لا يكون للعامل مدة خدمة يستحق عنها مكافأة، كما إتجه معدل الأجور إلى الإنخفاض برغم أن الأسعار كانت آخذة فى الإرتفاع وبقيت ساعات العمل لا تعرف حدودا، ومن ثم كان إنفجار السخط العمالى على هذه الأوضاع السيئة الذى إتخذ مظهرا عنيفا بعكس سوء تنظيم هذه الإضرابات، فقد لجأ العمال إلى تحطيم الآلات والمرافق، وأدى هذا إلى إتباع الحكومة الشدة معهم فأطلق الرصاص على العمال فى مصانع السكر بالحوامدية، وعلى عمال الترام بالإسكندرية، ورفض رئيس الوزراء النحاس باشا مقابلة وفد عمال وسائقى السيارات قدم لرفع مطالب العمال وأهان رئيسه[146]. وقبض على زعماء تلك الإضرابات ووجهت إليهم تهمة الشيوعية.

هيئة تنظيم الحركة العمالية وتأسيس الإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية

كان من أثر المطامع الحزبية والشخصية التى وجهت مصير الحركة العمالية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى منتصف الثلاثينيات، أن إتجه بعض قادة العمال ممن تربوا فى حجر إتحادات العمال فى تلك الحقبة وتمرسوا بالعمل النقابى، إلى ضرورة إيجاد حل عمالى للأزمة التى مرت بها الحركة نتيجة تصارع الأطماع الحزبية والشخصية، ومن ثم أسسوا "هيئة تنظيم الحركة العمالية" فى 12 من سبتمبر عام 1937 بهدف إعادة نشاط النقابات وتنظيمها وبث الدعاية لإعادة حزب العمال كهيئة سياسية تحمى العمال من الوقوع بين براثن الأحزاب السياسية، وأخيرا تحذير العمال من الأشخاص والجماعات التى تعمل بإسمهم لغايات خاصة[147].

وشرعت هذه الهيئة فى التمهيد لإقامة إتحاد عام للنقابات فأخذ مندوبو النقابات يجتمعون للتشاور، وبدأت الهيئة تجمع شمل النقابات وتعيد تنظيمها برغم الصعوبات المادية التى كانت تعترض طريقها.

لكن لم يكد يمضى شهر ونصف الشهر على قيام الهيئة حتى عاد عباس حليم فى الثانى من نوفمبر عام 1937 من رحلة كان قد قام بها إلى أوربا فى أغسطس، وظهر إتجاه بين أعضاء الهيئة للعودة إلى العمل مع عباس حليم الذى كان قد صرح[148] قبل سفره بأنه يعتزم إستئناف رياسته للحركة العمالية بعد أن كان قد أوقف نشاطه مدة ثمانية عشر شهرا "حتى يتمكن الوفد من عقد معاهدة الصداقة مع إنجلترا، وللحصول على قرار بإلغاء الإمتيازات الأجنبية فى جو مفعم بالسلام". فنظم مؤيدوه إستقبالاً عمالياً حافلاً له بالإسكندرية والقاهرة، وأصبحت الهيئة تعقد إجتماعاتها برياسته.

وفى الأول من مارس عام 1938 أعلن تأسيس الإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية من 32 نقابة برياسة عباس حليم، وبعد شهر أجرى تعديل على رياسة الإتحاد فأسندت إلى محمد الدمرداش الشندى، وكان عاملاً فنياً من عمال النسيج بالإسكندرية فاز بعضوية مجلس النواب ووجه سؤالين إلى وزير التجارة والصناعة، أحدهما عن إستطلاع رأى الحكومة فى إصدار قانون للاعتراف بالنقابات، والآخر عن نشاط المجلس الإستشارى للعمل والعمال. وكانت هذه هى المرة الأولى التى يرتفع فيها صوت واحد من العمال داخل قاعة مجلس النواب بمطالب عمالية.[149] ومن ثم كان إختيار النائب العمالى الأول رئيسا للاتحاد، وإختار مجلس الاتحاد لعباس حليم مركز "الزعيم"!.. والحق أن عباس حليم لم يكن له أى نفوذ يذكر على هذا الإتحاد، فقد كانت العناصر العمالية النشيطة هى التى توجه اموره.

وكان لهذا الإتحاد نشاط كبير فى المطالبة بإصدار تشريعات العمل، فنظم مظاهرة 8 من مايو عام 1938 للمطالبة بالإعتراف بالنقابات، و٧عادة النظر فى قانون إصابات العمل، وتخفيض ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وحل مشكلة البطالة، [150] فوعدت الحكومة بإجابة مطالب العمال، وحين أغفلت الحكومة إجابة تلك المطالب لجأ الإتحاد إلى تنظيم الإضراب عن الطعام حتى تصدر تشريعات العمل فى (13 من يونيو عام 1939) ونجح هذا الإضراب فى إرغام الحكومة على إدراج مشروع قانون الإعتراف بالنقابات فى جدول أعمال مجلس النواب بإحدى جلسات دورة الإنعقاد، ونوقش المشروع بمجلس النواب، وظل موضع نقاش طويل حتى عام 1940 ثم إتخذ فيه قرار فى فبراير عام 1940، لكن مجلس الشيوخ إعترض عليه فتوقف صدوره[151].

وقد أدى هذا النضال من أجل إصدار تشريعات العمل إلى إلتفاف العمال حوله، بقدر ما أدى إلى جلب سخط الحكومة عليه ونُحت العناصر التى كانت على رأس الاتحاد -وجميعها من العمال- بالاتحاد نحو الاستقلال التام عن الهيئات السياسية للأفراد، فقررالإتحاد أن يتحمل أعباءه بنفسه حتى يتمكن من تنظيم صفوف العمال تنظيما صحيحا يعود بالخير عليهم ويحقق أمانيهم، ولم يجد الإتجاه

---

[146] سيد قنديل، نقابتى، ص 31.
[147] مذكرات عمارة، ص 27.
[148] The Egyptian Gazette, 11.8.1937.
[149] سيد قنديل، نقابيتى، ص 37.
[150] البلاغ، 1938/5/8.
[151] Zaki Badaoui, op. cit., p.42.

الذى نادى به البعض بجعل عباس حليم رئيسا شرفيا للاتحاد أذنا صاغية بل أعلن الاتحاد تنصله من كل علاقة بعباس حليم وبغيره من السياسين، وشرع الاتحاد يعد نظاما إداريا جديدا ولائحة جديدة[152].

ولكن ظروف قيام الحرب العالمية الثانية كانت فرصة هيأت للحكومة سبيل القضاء على الاتحاد بمطاردة قادته وإلقاء القبض عليهم بحجة خطورتهم وقيامهم بنشاط هدام. وبذلك لم يقدر للمحاولة الأولى لإستقلال الحركة العمالية عن الساسة أن تعمر طويلا.

لقد كانت فترة ما بين الحربين مهدا لإتحادات النقابات التى ولدت فى أوائل العشرينيات ثم نمت وترعرت حتى وصلت إلى درجة كبيرة من القوة والتنظيم فى الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى. وكان أبرز ما يميز تلك الحقبة من تاريخ الحركة العمالية أنها كانت تعمر بالجهود التى بذلتها الأحزاب والمنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية، كما إمتازت بذلك النوع من الإتحادات ذى النشأة المعكوسة، فمن المعروف ان النقابات هى نواة الإتحاد العمالى إذ أن الإتحاد العام يمثل تجمع المصالح العمالية فى مواجهة رأس المال، ولكن منذ أواخر العشرينات أصبحت الإتحادات تنشأ أولا بعدد قليل من النقابات، ثم تأخذ على عاتقها مهمة تأسيس النقابات ووضع لوائحها، وكانت تلك النقابات تتخذ من دار الاتحاد مقرا لها، ولذلك لم يكن هذا النوع من النقابات يعمر طويلا فسرعان ما كان يتداعى بمجرد إنهيار الإتحاد.

وبرغم تعاقب الإتحادات، ووجود أكثر من إتحاد للنقابات فى وقت واحد، فقد بقيت "النقابة" هى بؤرة النضال الجماعى من أجل تحسين ظروف العمل، وقد نجحت بعض النقابات فى الحصول على إتفاق مع أصحاب الأعمال تشبه عقود العمل المشتركة. كما أن دور النقابة فى العمل السياسى كان واضحا، فكانت تغذى حركة المطالبة بالدستور.

وثمة ظاهرة أخرى حكمت مصير النقابات فى تلك الفترة هى عدم وجود وعى نقابى تام بين العمال، ولا أدل على هذا من سيطرة أفراد بعينهم على عدد من النقابات، فكان بإستطاعة كل منهم أن يؤلف نقابة تجمع عمال مهنته متى شاء ويحلها متى أراد، ويناصر هذا الحزب أو ذاك. وقد أدى هذا إلى عدم وجود تربية نقابية سليمة تخلق العناصر القيادية التى تستطيع متابعة برنامج النقابة، ومن ثم ما كان يحدث من إنهيار النقابة بمجرد فصل أعضاء مجلس إدارتها من عملهم أو إعتقالهم.

وبقى أسلوب العمل النقابى ينحصر فى تقديم الخدمات الإجتماعية للعمال من أعضاء النقابة وكذلك الإعانات المالية، ولم يكن هناك رباط بين أعضاء النقابة أوثق من سوء أحوال وظروف العمل فى المؤسسة التى يعمل بها أعضاء النقابة، فعندئذ كان العمل النقابى يرقى إلى مرتبة المساومة الجماعية، فكانت تقوم النقابة بتنظيم الإضرابات وتفاوض أرباب العمل للوصول إلى أحسن شروط التعاقد الحر، ولكن شاب معظم تلك الإضرابات ما إتسمت به أحيانا من اللجوء إلى العنف والتخريب، وقد كان هذا الأسلوب يؤدى إلى فشل الإضرابات، وإلى تبديد وجود النقابة ذاتها.

وقد ظلت الحركة موزعة بين الأحزاب، منقسمة على نفسها حتى بداية النصف الثانى من الثلاثينيات فنمت الروح الاستقلالية وأثمرت عملا نضاليا على درجة فائقة من التنظيم.

[152] محضر جلسة الإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية، 1939/7/8، مدون بخط اليد على صفحة بحجم الفولسكاب ومحفوظ لدى محمد حسن عمارة.

الفصل الثالث ـ مؤتمرات نقابات العمال (1944 -1952)

واجهت الحركة العمالية أعنف الضربات حين نشبت الحرب فى عام 1939، فطارد البوليس النقابيين، وإعتقل البارزين من زعمائهم، وناءت الأحكام العرفية بكلكلها على العمال فحظرت النشاط العمالى بمنعها للإضرابات، وكان أن تفرقت النقابات -كما رأينا فى الفصل السابق- من جديد بتداعى إتحاد نقابات عمال المملكة المصربة وإغلاق دورها.

وكما كانت الحرب وبالاً على حركة العمال من حيث تقييد الحرية النقابية فإنها أدت الى زيادة حجم الطبقة العاملة، ونال العمال - فى أثنائها– الإعتراف القانونى بنقاباتهم.

ولما كان نمو الحركة العمالية وإزدهارها مرتبطا بنمو الصناعة وما يتبعه من إتساع الطبقة العاملة، وتعقد العلاقات بين العمل ورأس المال، لذلك نعرض فيما يلى تطور الصناعة فى أثناء الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها، لنقف على ظروف العمل وأحوال العمال فى تلك الحقبة.

أفادت الحرب العالمية الثانية الصناعة المصرية كثيرا، فلم تؤد ظروف الحرب إلى نقص الواردات فحسب بل أدت ظروف وجود حوالى 25% من قوات الحلفاء المحاربة فى مصر إلى إزدياد الطلب على المنتجات الصناعية، فألحق 200 ألف عامل مصرى بورش الصيانة والمصانع الحربية التابعة للقوات البريطانية، كان من بينهم ثمانون ألفا من العمال المهرة، وساعد "مركز إمدادات الشرق الأوسط" بعض الصناعات بتزويدها بالمواصفات الفنية ويسر لها سبيل الحصول على قطع الغيار والمواد الخام، ووجدت بعض المنتجات المصرية طريقها الى الأقطار المجاورة، حيث كانت المنتجات الصناعية شحيحة لتعذر الإستيراد من الخارج، وأدت هذه الظروف الى إزدهار بعض الصناعات، وبصفة خاصة النسيج والأغذية المحفوظة والكيماويات والزجاج والجلود والأسمنت ومواد البناء الأخرى، والبترول والصناعات الميكانيكية، بينما تأسست صناعات جديدة مثل حفظ وتعليب الخضروات، وصناعة المطاط (الإطارات) وصناعة قطع الغيار والأدوات المختلفة، كما تنوعت الصناعات الكيماوية والدوائية، وقامت صناعة الجوت كذلك[153] .

وكانت السنوات الثلاث الأولى من الحرب سنوات رخاء بالنسبة للصناعة المصرية، ولكن بعض الصناعات التى كانت وليدة الحرب لم تلبث أن تداعت أمام المنافسة الأجنبية، غير أن الواردات الأجنبية أصبحت محدودة –نسبيا- نظرا لقيام الصناعات المحلية بمواجهة متطلبات السوق المحلية، فاستوردت مصانع جديدة، وتأسس العديد من المصانع.

وقد شجع نجاح مصانع المحلة وكفر الدوار الكثيرين على إنشاء مصانع أخرى للغزل والنسيج تدار بالآلات الميكانيكية حتى بلغ عدد مصانع الغزل فى عام 1948 تسعة عشر مصنعاً، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع، وبلغ إنتاج مصانع غزل القطن فى عام 1946 نحو 40432 طنا من الخيوط القطنية بعد أن كان نحو ثلاثين ألف طن فى عام 1938، وبلغ إنتاج مصانع المنسوجات القطنية فى عام 1946 نحو 203,673,656 مترا من الأقمشة بعد أن كان نحو 130 مليون متر فى عام 1938، وكان إنتاج تلك المصانع يسد 80% من حاجة الإستهلاك المحلى. أما مصانع غزل الصوف ونسجه فكانت تسد 20% من حاجة الإستهلاك المحلى، ونمت صناعة غزل الحرير و نسجه، وصناعة التريكو الكتان، والخشب المضغوط والخزف، ونشأت صناعة الورق والأوانى المنزلية وأدوات الكهرباء و البلاستيك و الألمنيوم والنحاس و الحديد[154] .

وحين حل عام 1949 زادت وطأة المنافسة الأجنبية على جميع قطاعات الصناعة وتراكمت البضائع المخزونة وأغلقت بعض المصانع ثم أتاحت الحرب الكورية للصناعة المصرية فرصة التنفس من جديد لإرتفاع أسعار القطن، مما أدى الى تزايد القوة الشرائية المحلية، ومقاومة المنافسة الأجنبية. وفى عام 1951 واجهت الصناعات المصرية -وبخاصة النسيج- الكثير من الصعاب نتيجة للصراع الإنجليزى- المصرى وما تبعه من إضطراب الأحوال الداخلية فى البلاد [155] .

لقد ترتب على زيادة الطلب على الأيدى العاملة لخدمة جيوش الحلفاء فى أثناء الحرب ونتيجة لزيادة النشاط الصناعى، تدفق المهاجرين من الريف الى المدن جريا وراء فرص العمل التى كانت متاحة، وسبل الكسب الميسرة.

وكان من المتوقع أن تغلق المصانع الحربية -التى أقامها الحلفاء- أبوابها بمجرد إنتهاء الحرب، وكان معنى هذا أن يصبح العمال الذين يعملون فى تلك المصانع بلا عمل، وقد حاولت الحكومة إيجاد حل للمشكلة المنتظرة حين أشرفت الحرب على نهايتها عام 1944، ودارت مفاوضات بين وزارة الشئون الإجتماعية وممثلين لإتحاد الصناعات وللسلطة العسكرية البريطانية إقترح فيها أن

[153] Charles Issawi. Egypt at mid-century, pp141-142.
[154] عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج 1، ص 275- 276.
[155] Charles Issawi, op. cit., p. 142.

تبيع السلطة العسكرية البريطانية هذه المنشآت للحكومة المصرية[156]. ولكن يبدو أن الصعوبات المالية قد إعترضت سبيل هذا الإقتراح فلم تتم الصفقة.

وما لبثت تلك المصانع أن أغلقت أبوابها بمجرد إنتهاء الحرب كما توقفت معظم الصناعات التى نشأت نتيجة لظروف الحرب. فتفاقمت مشكلة البطالة، وأدى وجود جيش العاطلين إلى إنخفاض مستوى الأجور برغم الإرتفاع المطرد للأسعار وإزدياد تكاليف المعيشة على النحو الذى يبينه الاحصاء التالى[157]:

(يونيو / أغسطس 1939 = 100%)

نهاية السنة	سعر الجملة	تكاليف المعيشة
1939	%122	%108
1940	%143	%122
1941	%183	%156
1942	%251	%215
1943	%292.7	%257.2
1944	%330.3	%292.2
1945	%333.4	%290.5

وهكذا كانت الطبقة العاملة -فى نهاية الحرب- ترزح تحت أقسى الظروف، وزاد الأمر سوءاً إكتظاظ المدن بمن هاجروا من الريف وعدم عودتهم إلى قراهم.

وكانت حكومة الوفد قد أصدرت قانون الإعتراف بالنقابات فى عام 1942، وتشكلت نقابات لعمال المؤسسات فى ظل القانون، وشرعت تلك النقابات تنظم النضال من أجل المطالبة بإيجاد حل للأزمة، فوقع عدد من الإضرابات التى لقيت مقاومة الحكومة، وإستطاعت النقابات –أحيانا- أن تحقق بعض المطالب كما حدث حين هدد عمال شركة مياة القاهرة بالإضراب إذا لم تستجب الشركة لمطالبهم الخاصة بتحسين الأجور وتخفيض ساعات العمل، فتدخل وزير الشئون الإجتماعية فى الأمر وهدد بإستيلاء الحكومة على الشركة إذا لم تستجب لما يكون عادلا من مطالب العمال[158]، فسلمت الشركة ببعض المطالب وتغاضت عن الأخرى .

وإضطرت حكومة أحمد ماهر أمام ضغط العمال وإتساع إضراباتهم إلى إصدار كادر عمال الحكومة الذى ينظم الأجور وقواعد منح العلاوات وغيرها، وقد أدى إصدار هذا الكادر إلى قيام موجة من السخط بين العمال الذين يعملون بالشركات والمؤسسات الأهلية، فهبوا يطالبون بتطبيق كادر عمال الحكومة عليهم، وبدأت النقابات تتصل ببعضها البعض بغرض تكوين جبهة لتوحيد النضال من أجل هذه الغاية، وقد أثمرت هذه الإتصالات تأسيس "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية".

مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية

لم يكن قانون الإعتراف بنقابات العمال (القانون 85 لسنة) 1942 يسمح بإقامة إتحاد عام لنقابات العمال حتى لا تجر الحكومة -التى كانت تمثل المصالح الرأسمالية- على نفسها المتاعب حين يتجمع العمال كطبقة فى تنظيم قوى يتمتع بشخصية إعتبارية تستند إلى القانون. وسمح القانون بإقامة إتحادات مهنية تجمع نقابات عمال المهنة الواحدة بشروط معينة حددها القانون.

ولكن التحايل على القانون كان ميسورا، وضربت حكومة الوفد بنفسها -التى أصدرت القانون- أول مثل للتحايل عليه حين أسست إتحادا لنقابات العمال الموالية للوفد تحت إسم "رابطة النقابات". وسار العمال على نفس الدرب، فحين أرادوا تأسيس إتحاد لنقاباتهم إختاروا إسم "مؤتمر" وأطلقوه على إتحادهم ليكون واجهة تحمى وجوده ولا توقعه تحت طائلة القانون. فكان أول تجمع لنقابات العمال بعد صدور قانون الإعتراف بالنقابات تحت هذا الإسم هو "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية".

ترجع نشأة هذا المؤتمر إلى عام 1944، عندما أعلن مشروع كادر عمال الحكومة فى نوفمبر متضمنا مقدمة تشير إلى ما يعانيه العمال من حرمان فى معيشتهم، وطالب بالقضاء على هذه المتاعب بتيسير سبل الحياة لهم. وقد إسترعى هذا المشروع ومقدمته أنظار العمال ودفعهم إلى التفكير فى تطبيق هذا الكادر على عمال المؤسسات الأهلية، لذا أجرت النقابات إتصالات فيما بينها، وتم الإتفاق على عقد إجتماع فى 9 من ديسمبر عام 1944 بدار نقابة عمال مطبعة مصر، وعقد الإجتماع فى الموعد المحدد، وتناقش ممثلو النقابات فى مشروع الكادر وفى الطريقة التى يتقدمون بها إلى أولى الأمر طالبين تطبيقه عليهم، وإعداد المذكرات اللازمة فى مثل هذه الحالة، وحددوا يوم 16 من ديسمبر موعدا لإجتماعهم التالى.

[156] محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج 2، ص 300.
[157] National Bank of Egypt, 1898-1948, p. 75.
[158] محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص 296.

وفى نفس الوقت كان أعضاء مجلس إدارة نقابة شركة مصر الجديدة يفكرون فى نفس الموضوع، ووجهوا الدعوة بالفعل إلى بعض النقابات للإجتماع بدار نقابتهم بمصر الجديدة، وكان ذلك فى اليوم التالى للإجتماع الذى عقد بدار نقابة عمال مطبعة مصر، وعندما علم المجتمعون بما دار فى الإجتماع السابق، رأوا ضرورة توحيد الجهود بتشكيل جبهة واحدة تتقدم بمطالب العمال، ومن ثم قرروا الإشتراك فى إجتماع 16 من ديسمبر.

حضر ذلك الإجتماع ستون مندوبا يمثلون ثلاثين نقابة من أكبر النقابات فى مصر، وتم الإتفاق على إطلاق إسم "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية" على الجبهة التى تكونت من إتحاد عمال تلك النقابات، ووافق المجتمعون على صيغة المذكرة المزمع تقديمها إلى الجهات المختصة وإلى القصر الملكى للمطالبة بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع عمال البلاد، دون تفرقة بين عامل الحكومة وعامل المؤسسة الأهلية [159] .

إستمر المؤتمر ينظم نضال النقابات المنضمة إليه، وينطق بإسمها، وكان يضم فى عام 1945، 25 نقابة من نقابات القاهرة هى نقابات عمال النقل والمرافق (الترام – مصرالجديدة – ثورنيكروفت – الأتوبيس – النور– المياة – الطيران) ونقابات الشركات الصناعية (مطبعة مصر – السكر بالحوامدية – سيجوارت – أسمنت طرة – الميكانيكا والكهرباء – الحرير بحلوان – الكاوتشوك الأفريقية – التطريز والرسم – مصر للسينما والتمثيل)، بالإضافة إلى نقابات عمال ومستخدمى المحال التجارية، ومستخدمى دور السينما، وعمال كوتسيكا، وشركة أراضى الدلتا. وكانت تؤيد المؤتمر سبعون نقابة من نقابات الأقاليم، وبلغ عدد أعضاء نقابات المؤتمر بالقاهرة وحدها خمسة عشر ألفا من العمال[160] .

وفى سبتمبر عام 1945 وردت أنباء عن عقد المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى بباريس، فأوفد مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى المؤتمر العالمى ثلاثة مندوبين، وإعتمدهم المؤتمر العالمى كأعضاء، وبذلك إكتسب مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية صفة شبه رسمية. وفى 28 من نوفمبر 1945 عقد إجتماع عام لنقابات القاهرة والأقاليم أدلى فيه المندوبون بتفاصيل أبحاث وقرارات مؤتمر باريس، وإستقر رأى المجتمعين على الكفاح المنظم المستمر فى سبيل حياة أفضل، وأن يكون المؤتمر هو المحرك والموجه لهذا الكفاح، ومن ثم كان إتجاههم إلى إعداد دستور للمؤتمر، وتشكيل لجان لبحث القوانين ووضع الإقتراحات الخاصة بتعديلها.

وإنحصرت أهداف المؤتمر فى تنظيم العمال المصريين على أسس ديموقراطية دون تفرقة فى الجنس أو الدين داخل "مؤتمر نقابات عمال مصر"، وتمثيل العمال المصريين فى الإتحاد العالمى لنقابات العمال وجميع المؤتمرات الدولية، وإثبات حق المؤتمر الطبيعى فى الإشتراك الفعلى فى وضع القوانين العمالية وإقرارها، وكذا الدفاع عن مصالح العمال أمام الهيئات الرسمية وأمام أصحاب الأعمال والقضاء، وأخيرا تنظيم كفاح العمال ضد الإعتداءات التى تقع عليهم، وفى سبيل التحرر الوطنى وتوطيد أركان الديموقراطية وتدعيم أسس الأمن الدولى.

اما وسائل تحقيق هذه الأهداف فقد حددها المؤتمر على النحو التالى:[161]

1. الديموقراطية الكاملة داخل النقابات المنضمة إليه والتعاون الوثيق بينها.
2. التبادل المنظم للمعلومات والخبرة فى العمل النقابى لدعم تنظيم الحركة العمالية.
3. القضاء على كل ما يعرقل النضال النقابى والنضال فى سبيل أهداف المؤتمر وذلك بإتخاذ جميع الوسائل لحماية المناضلين عن العمال ضد الفصل والتهديد والإرهاب والإعتقال وإعانة أسرهم فى أثناء إعتقالهم، وكفايتهم ماديا فى أثناء فصلهم.
4. إستخدام جميع الطرق لتفسير أهداف وغايات المؤتمر بالمحاضرات والنشرات والإجتماعات العامة وإصدار جريدة عمالية تنطق بإسمه وتعبر عن آرائه.

ويتضح من هذا الطابع التنظيمى الهادف الذى إكتسبه المؤتمر بعد إتصاله بالمنظمات العمالية فى الخارج من خلال المؤتمر التأسيسى لإتحاد العمال الدولى، ومن ثم حرصه على الإعداد لتكوين تنظيم عمالى كبير يجمع نقابات العمال فى البلاد تحت رايته ويكون بمثابة تجمع للطبقة العاملة فى مواجهة رأس المال، ونعنى به "مؤتمر نقابات عمال مصر" الذى بدأ مؤتمر المؤسسات والشركات الأهلية يعد العدة لكى يكون نواة له، وحرصه أيضا على تأكيد التمسك بالديموقراطية داخل المؤتمر والنقابات المنضمة إليه، وكذلك إهتمامه بتنظيم كفاح العمال من أجل التحرر الوطنى وتوطيد دعائم الديموقراطية وتدعيم السلام العالمى.

وكما شهد عام 1946 دخول مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات فى مرحلة تنظيمية جديدة، شهد أيضا إلتحامه بالعمل الوطنى للمطالبة بالجلاء.

فقد تقدمت حكومة النقراشى (24من فبراير عام 1945 – 15 من فبراير عام 1946) بمذكرة إلى الحكومة البريطانية فى 20 من ديسمبر 1945 تطلب فيها فتح باب المفاوضات من أجل إعادة النظر فى معاهدة 1936، وإستبدالها بإتفاق للدفاع المشترك، فردت الحكومة البريطانية مؤكدة تمسكها بالقواعد الجوهرية التى قامت عليها المعاهدة، مما أدى إلى إثارة الرأى العام فى البلاد. ففى 9 من فبراير خرجت مظاهرة ضخمة من طلبة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) ولكنها إصطدمت بالبوليس عند كوبرى عباس،

[159] نشرة نقابة مستخدمى المحال التجارية بالقاهرة، أول مايو عام 1946، ص 6، 7.
[160] نفس النشرة، نفس التاريخ، ص 8.
[161] النشرة السابقة، نفس التاريخ، ص 7،8.

وأصيب 84 من الطلبة بإصابات جسيمة، كما قامت عدة مظاهرات فى الأقاليم كان البوليس يقمعها بالعنف، وكان رد الفعل شديدا فى البلاد مما إضطر وزارة النقراشى إلى الإستقالة (15 من فبراير عام 1946).

وأسندت الوزارة إلى إسماعيل صدقى الذى كسب الرأى العام -فى البداية- بسماحه بقيام المظاهرات مع الإحتياط لحفظ الأمن[162]. وتألفت لجنة مشتركة من الطلبة فى 17 من فبراير أصدرت ميثاقا وطنيا يرتكز على ثلاثة مبادىء: الجلاء – ودولية القضية المصرية – والتحرر من العبودية الإقتصادية، ولكن الطلبة أحسوا أنهم فى حاجة إلى قوة تدعم الكفاح من أجل الجلاء فبدءوا يتصلون بالعمال، وأثمرت هذه الإتصالات عن تكوين "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" التى نظمت إضرابا عاما يوم 21 من فبراير بإعتباره يوم الجلاء[163] .

وكان مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية عضوا باللجنة الوطنية للعمال والطلبة ومن ثم إشتراكه فى تنظيم هذا الإضراب وما تبعه من نضال وطنى من أجل الجلاء .

وقد حدد المؤتمر موقفه من الحركة الوطنية فى بيان نشر بالنشرة التى كان يصدرها تحت إسم "المؤتمر"، فذكر أن الهيئات السياسية القائمة أنكرت قضية الوطن وتآمرت مع المستعمر، ووقفت فى وجه الكفاح الشعبى، ولذلك وقعت على عاتق العمال "مسئولية قيادة الشعب لتحقيق أهدافه الوطنية"، لتحقيق الجلاء عن وادى النيل عسكريا بطرد جيوش الإحتلال من البلاد، وإقتصاديا بنزع سيطرته المالية عليها، وإداريا بطرد الموظفين الإنجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية، فالعمال يكافحون من أجل التحرر التام من الاستعمار لأن فيه تحقيقا لرفع الأجور، وإنخفاض ساعات العمل، وتمتع العمال بمستوى معيشة أحسن، وأن على العمال أن ينظموا صفوف الشعب المناضل ولا يسلموا قيادته لأيدى أعداء الحركة الوطنية الذين خانوها فى الماضى ويخونوها فى الحاضر. ففى إنتصار قضية الوطن إنتصار لقضية العمال [164].

وأصدر المؤتمر بيانا هاجم فيه جماعة الإخوان المسلمين لقيامها بتأليف لجنة للطلبة والعمال قامت بنشر بيانات هاجمت فيها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، ولإشتباك أعضاء الجماعة فى معارك مع العمال بشبرا الخيمة إستخدمت فيها العصى، وطالب المؤتمر الحكومة بإتخاذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الاعتداءات[165].

مؤتمر نقابات عمال مصر

أدى قيام مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية بدور فعال فى النضال الوطنى عام 1946 إلى علو شأنه وإتساع نفوذه وزيادة إلتفاف النقابات حوله، ومن ثم سعى للخروج عن نطاقه المحدود ليضم جميع نقابات العمال فى مصر فى منظمة جديدة تحمل إسم "مؤتمر نقابات عمال مصر" وزود النقابات بمشروع لائحة النظام الأساسى للمؤتمر المزمع تأسيسه لدراسته وإبداء الرأى فيه.

وقد حدد مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر أهدافه بالعمل على تنظيم العمال المصريين، النقابيين منهم والمحرومين من حق تأليف النقابات، على أسس ديموقراطية دون تفريق بينهم على أساس الجنس أو الدين أو القومية أو العقيدة السياسية، داخل مؤتمر نقابات عمال مصر الذى يعتبر بذلك الهيئة التى تضم العمال جميعا وتنظمهم وتقود كفاحهم، كما يقوم المؤتمر بتمثيل العمال المصريين فى الإتحاد العالمى لنقابات العمال وفى جميع المؤتمرات الدولية. ويتمسك المؤتمر بحقه الطبيعى فى الإشتراك الفعلى مع الهيئات التشريعية فى وضع القوانين العمالية وإقرارها والدفاع عن مصالح العمال إزاء الهيئات الرسمية وأمام أصحاب الأعمال والقضاء، وكذلك تنظيم كفاح العمال ضد الإعتداء الذى يقع على حقوقهم، وتنظيم كفاحهم فى سبيل التحرر الوطنى، وتصنيع البلاد، وتوطيد أركان الديموقراطية وتدعيم أسس السلام الدولى[166].

ولم تخرج الوسائل التى حددها النظام الأساسى للمؤتمر الجديد على ما جاء بقانون مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وبدت فى مشروع اللائحة ظاهرة جديدة، فقد نصت المادة الثامنة على أن المؤتمر يعمل على تنظيم العاملات فى رابطات توجههن إلى الكفاح النقابى والوطنى[167].

ووضع مشروع لائحة للجان الإقليمية التى تضم النقابات التابعة للمؤتمر بالأقاليم حددت فيه أغراضها بالعمل على تقوية النقابات، وضم العمال غير النقابيين إلى نقاباتهم أو مساعدتهم على تكوين نقابات لهم إذا لم تكن لهم نقابات، وإيجاد إتصال فعلى بين النقابات المماثلة فى المنطقة وبين النقابات المماثلة لها فى المناطق الأخرى، وبحث حالة العمل والمستوى الإجتماعى فى المنطقة والسعى بجميع الوسائل لتحسينها، ودراسة القوانين ومشروعات القوانين لإبداء وجهة نظر العمال فيها. وأخيرا تنظيم ثقافة عمالية لعمال الأقاليم بإقامة المكتبات وإلقاء المحاضرات وإصدار النشرات.

---

[162] عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية،ج 3، ص 184.
[163] شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية 1882-1956، ص 98.
[164] المؤتمر، نشرة غير دورية تصدر عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، رقم 5، 4/25،1946.
[165] نفس النشرة، نفس التاريخ.
[166] مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر، ص5،6.
[167] المصدر السابق،ص9.

وقد إتخذ مشروع اللائحة من قانون إتحاد النقابات الدولى نموذجا له، وإستفاد منه إلى أبعد الحدود وخاصة فى الناحية التنظيمية، وتمثيل النقابات فى المؤتمر بنسبة عدد أعضائها، كما إقتبس الكثير من قانون مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية.

وما أن تم وضع الأساس القانونى والتنظيمى للمؤتمر المزمع تأسيسه حتى وجه مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الدعوة إلى جميع نقابات العمال لحضور الإحتفال بعيد أول مايو عام 1946 بناء على توصية إتحاد النقابات العالمى بباريس ومشاركة لعمال العالم فى الإحتفال بعيدهم، ولإعلان مولد "مؤتمر نقابات عمال مصر" [168].

وفى اليوم المحدد للإجتماع فوجئ العمال -الذين وفدوا من جميع أنحاء البلاد- بمحاصرة البوليس لمقر المؤتمر ولمكان الإجتماع، ولكنهم نجحوا فى عقد إجتماعهم فى مكان آخر حيث أُعلن تأسيس "مؤتمر نقابات عمال مصر"، وتمت الموافقة على لائحته الأساسية وإتخذ المجتمعون قرار بالإجماع بتقديم مذكرة إلى إسماعيل صدقى يحددون فيها مطالب العمال الإقتصادية و السياسية [169].

وبدت فى هذا الإجتماع أولى ثمرات جهود المؤتمر لتنظيم العاملات، فإنضمت "رابطة العاملات بالقاهرة" إلى عضوية المؤتمر، ودعيت لحضور الإجتماع التأسيسى، فحضرت الإجتماع مندوبات عن الرابطة، وألقت إحداهن (حكمت الغزالى) كلمة الرابطة، فشرحت أغراضها التى إنحصرت فى بث روح الوعى والإدراك لمن يعوزه حتى تتحد العاملات مع العمال كقوة لنجاح الحركة العمالية، إذ أن "هدف الرابطة الأول دخول العاملات النقابات ليشعرن بأن لا فرق بينهن وبين العمال، فمصلحتهم واحدة، وآمالهم واحدة، وعدوهم واحد"، كما أن من أغراض الرابطة تكتيل العاملات فى وحدة تدافع عن حقوقهن كنساء، والعمل على تحقيق المساواة مع الرجل فى النواحى الإقتصادية والإجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية، المطالبة بحق العمل ومساواة الأجور أى أجر مماثل لعمل مماثل، ومن الناحية السياسية المطالبة بحق الإنتخاب مثل الرجل تماما، حتى لا يسرى على المرأة قانون لم تشترك فى وضعه. أما من الناحية الإجتماعية، فيجب العمل على تسهيل الحياة أمام المرأة بفتح دور الحضانة، وبيوت الأمومة ورياض الأطفال، وإقامة مطاعم شعبية، وتعميم الوحدات الصحية، هذا عدا حق التعليم المجانى بجميع مراحله، كما يجب أن تعطى المرأة نفس الحقوق على الأطفال مثل الرجل تماما، وأن تمنح أجازة مدة شهر قبل الوضع وشهر بعد الوضع، بالاضافة إلى التأمين الإجتماعى. "فالرابطة تعمل على التخلص من إستغلال أصحاب الأعمال للمرأة العاملة من ناحية، وإستغلال الرجل لها من ناحية أخرى"[170].

ولعل إهتمام مؤتمر نقابات عمال مصر بتنظيم العاملات هو أول إهتمام من نوعه بالمرأة العاملة، فيما عدا المحاولة التى قام بها "اتحاد نقابات عمال وادى النيل" -الذى أقامه الوفد فى 1924- فقد أفردت جريدته الأسبوعية "اتحاد العمال" صفحة للمرأة العاملة كان يدعو الإتحاد من خلالها إلى تنظيم صفوف العاملات، وكان هذا أمرا طبيعيا بعدما حدث من إشتراك المرأة فى ثورة 1919، وإثباتها لوجودها كقوة لها وزنها فى النضال الوطنى، ولكن تلك المحاولة لم تتجاوز نطاق الدعوة، ولم يترتب عليها قيام تشكيل نقابى نسائى.

وليس لدينا معلومات عن النشاط النقابى النسائى فى مصر على الإطلاق، فلم نسمع عن وجود نقابة للعاملات حتى فى أكثر الفترات نشاطا، ولم تضع إتحادات العمال التى ظهرت فيما بين الحربين فى برامجها الإهتمام بتنظيم العاملات، وربما كان مرد هذا إلى قلة عدد العاملات فى الصناعة بوجه عام، وكان المجال الوحيد لإستخدام المرأة ينحصر فى صناعة حلج القطن وصناعة النسيج، وعلى وجه العموم كن يعملن فى أعمال ثانوية لا تجعل لهن وزنا يغرى المنظمين النقابيين بتنظيمهن فى نقابات خاصة بهن، كما وقفت التقاليد حائلا بينهن وبين الاشتراك فى النقابات مع العمال جنبا الى جنب.

الواقع أن سوء الاحوال الإقتصادية التى كان يعانى منها العمال فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كان الدافع الأول لتجمعهم وإتحاد نقاباتهم، فقد لجأت المصانع التى دعت ظروف الحرب الى إنشائها، وكذلك المصانع التى وسعت نشاطها نتيجة زيادة الطلب على إنتاجها فى أثناء الحرب، إلى إغلاق أبوابها أو تخفيض أجور عمالها أو الإستغناء عن بعضهم، حين عجزت عن الصمود أمام المنافسة الأجنبية. وكانت مشكلة عمال النسيج بشبرا الخيمة هى المثال البارز لهذه الحالة.

فقد أغلقت مصانع النيل (وكانت من أكبر مصانع النسيج بالمنطقة) أبوابها، ونتج عن هذا تعطيل آلاف العمال، كما أنذرت مجموعة من المصانع عمالها برغبتها فى إيقاف نشاطها وتخفيض أجور من يرغب فى الإستمرار فى العمل من عمالها، وأدى هذا الى وقوع إضطرابات من جانب العمال واجهتها الحكومة بالعنف، فألقت القبض على عدد كبير منهم، وتدخل مؤتمر نقابات عمال مصر فى الأمر، فأجرى مفاوضات مع وزارة الشئون الإجتماعية من أجل الوصول إلى حل للمشكلة، ولكن الحكومة لم تفعل أكثر من إطلاق سراح من كانت قد إعتقلتهم من العمال مقابل أخذ تعهد كتابى على كل منهم بإطاعة القانون ونظام المصنع الذى يعمل به، وعدم الإشتراك فى أى إضراب مهما كان نوعه وإلا تعرض للوقوع تحت طائلة القانون[171] .

ولكن العمال لم يذعنوا لقرار الحكومة، وإمتنعوا عن العمل إلا إذا سمح لهم بالعودة إلى أعمالهم بدون قيد أو شرط مع عدم المساس بأجورهم، وأدى هذا الموقف من جانب العمال إلى زيادة الأمر سوءا، فإن أحدا لم يعرهم إلتفاتا، وطحنتهم البطالة، وعانت أسرهم من جراء ذلك الكثير .

---

[168] من حسين كاظم إلى رئيس نقابة عمال صناعة الزجاج بالقاهرة وضواحيها، رسالة رسمية فى 1946/4/25. (إنظر/ ملحق 3).
[169] مقال بعنوان "صفحة من كفاح العمال فى مصر" بدون توقيع، مجلة رابطة الشباب، العدد 160.
[170] المؤتمر، نشرة غير دورية، رقم 6، 1946/5/18.
[171] الوفد المصرى، 1946/6/8.

وتباين موقف الصحف إزاء هذه المشكلة، فوقفت الصحف اليسارية فى جانب عمال شبرا الخيمة تدعو إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلتهم، وكان "الوفد المصرى" فى مقدمة تلك الصحف وشنت جريدة الإخوان المسلمين حملة على العمال إتهمتهم بأنهم يستجيبون لذوى المبادئ الهدامة، وأن هدفهم "الهدم الفوضوى"، وكانت تشير بهذا إلى إتهام العمال بالخضوع لتوجيه الشيوعيين [172].

ولم تكن ظروف عمال النسيج بالإسكندرية بأفضل من ظروف إخوانهم عمال شبرا الخيمة، فقد قامت مصانع "شركة النزهة" وبعض مصانع النسيج الأخرى بتوفير أعداد كبيرة من العمال فأضرب العمال إحتجاجا على ذلك، وقامت الحكومة بإلقاء القبض على عدد منهم، وأضرب بعضهم عن الطعام، وحين ذهب وفد من العمال إلى مكتب العمل يطلبون النظر فى مشكلتهم والإفراج عن المسجونين من زملائهم لم يعرهم أحد إلتفاتا، فأصدرت "الجبهة المتحدة لنقابات عمال الإسكندرية" بيانا إحتجت فيه على تصرفات أصحاب الأعمال، وطالبت بحل مشكلة العمال المفصولين، وهددت بإعلان الإضراب العام إذا لم تحل مشكلتهم[173].

وكانت هذه الظروف هى المحور الذى دارت حوله المذكرة التى رفعها مؤتمر نقابات عمال مصر إلى رئيس الوزراء فى 10 مايو والتى إفتتحت بالإحتجاج على ما أقدمت عليه الحكومة من مصادرة للإجتماع الذى عقد فى أول مايو، ومنع الإحتفال بالعيد العالمى للعمال، وعرضت المطالب التى ينادى بها المؤتمر بإعتباره الهيئة التى تمثل جميع النقابات، وحددت مدة شهر لإجابة هذه المطالب يعلن بعدها الإضراب العام إذا لم تتحقق. وكان أول هذه المطالب سياسيا وهو تحقيق الجلاء التام سياسيا وإقتصاديا وعسكريا عن وادى النيل فورا، أما المطالب الأخرى فكانت إقتصادية، فطالبوا بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع العمال لتحسين أحوالهم وما يترتب على ذلك من زيادة قدرتهم الشرائية فتحل الأزمة الاقتصادية، ومكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من إغلاقها، وإستيلاء الحكومة على كل مصنع يحاول إغلاق أبوابه، وشراء الحكومة لورش الجيش الأمريكى والبريطانى، وعلى الحكومة أن تقوم بإصدار قانون التأمين ضد البطالة، وطالبوا بالإفراج عن القادة النقابيين[174] الذين قبض عليهم بسبب نشاطهم النقابى والوطنى، وتحديد ساعات العمل لجميع العمال المصريين بما لا يزيد عن أربعين ساعة فى الأسبوع مع عدم المساس بالأجور، وإعتبار الأول من مايو من كل عام عيدا عاما لجميع العمال المصريين بأجازة مدفوعة الأجر[175] .

ولكن مرت عشرة أيام دون أن تحرك الحكومة ساكنا، أو تهتم بالإتصال بزعماء المؤتمر فأنفذ المؤتمر الرسائل إلى النقابات يحثها على إرسال برقيات إلى رئيس الوزراء لتأييد مطالب المؤتمر وإعلان تضامنها معه، وأن يُرسل نص البرقية إلى إحدى الصحف اليومية فى صبيحة 25 مايو، وتقوم كل نقابة بطبع نص مذكرة المؤتمر إلى رئيس الوزراء وتوزيعه على العمال سواء كانوا مشتركين فيها أو غير مشتركين[176] .

إنهالت البرقيات على الحكومة، وبدأت خطورة الحركة تبدو واضحة. وقبل موعد تنفيذ الإضراب العام بأربعة أيام (5 من يونيو) إتصل بالمؤتمر أحد رجال صدقى، وطلب إيفاد مندوبين من أعضاء المؤتمر لمقابلة وزير الشئون الإجتماعية والتفاهم معه حول مطالبهم، وحين إلتقى المندوبون بالوزير إتفق الطرفان على تأجيل موعد الإضراب على أن يقوم الوزير بعرض الأمر على إتحاد الصناعات للنظر فى تحقيق المطالب، ولكن إتحاد الصناعات رفض الموافقة على هذه المطالب، ومن ثم قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر تحديد يوم 25 من يونيو عام 1946 لتنفيذ الإضراب العام إذا لم تحقق المطالب قبل يوم 20 من يونيو. وإنهالت برقيات النقابات على الحكومة من جديد لتأييد مطالب المؤتمر[177] .

واستطاعت الحكومة أن تدق إسفينا شق وحدة العمال، فلما كان عمال النقل هم ركيزة التأثير فى الرأى العام -حين تتوقف المواصلات عند قيام الإضراب وتتعطل مصالح الناس- فيضغط الرأى العام على الحكومة لإجابة مطالب تلك الفئة المظلومة، ومن ثم يكون نجاح الإضراب مؤكدا..فقد جمعت الحكومة مندوبين من نقابات عمال النقل بالقاهرة -بوسيلة أو بأخرى- وعقد إجتماع فى وزارة الشئون الإجتماعية قرر فيه عمال النقل إلتزامهم بعدم تنفيذ قرار الإضراب على أن يتم تشكيل لجنة وزارية عليا من العمال وأصحاب الأعمال ومندوبين عن الحكومة وممثلين لمجلس الشيوخ والنواب، وعقدت اللجنة أول إجتماع لها فى 9 من يوليو .

وأسقط فى يد مؤتمر نقابات عمال مصر بخروج القوة المؤثرة فى نجاح الإضراب على قراره، ولم يتم تنفيذ الإضراب، وفى ليلة 11 من يوليو قضى المؤتمر نحبه، فقد ألقى القبض على زعمائه، وعلى البارزين من النقابيين ضمن موجة الإعتقالات العارمة التى قضت بها حكومة صدقى على الأصوات التى إرتفعت لمعارضة مشروع معاهدة صدقى – بيفن، وقد قبض فى تلك الليلة على بعض الكتاب والصحفيين وطلبة الجامعة، ووجهت إلى الجميع تهمة العمل على قلب نظام الحكم والترويج للشيوعية، فكانت حركة الإعتقالات هذه حلا ضمنيا لمؤتمر نقابات عمال مصر .

يتضح من دراستنا لمؤتمر نقابات عمال مصر أنه قد نشأ فى البداية على نطاق محدود جمع عمال الشركات والمؤسسات الأهلية لغرض إقتصادى، ثم ما لبث أن أدرك القائمون على أموره ما لإتحاد النقابات من قدرة على فرض مطالب العمال على الحكومة وأصحاب الأعمال، فشرعوا يعدون العدة لإقامة (إتحاد عام) للنقابات، وساعدت الظروف على تقوية هذا الإتجاه فكان إلتحام ذلك

---

[172] الإخوان المسلمين، 1946/6/20.

[173] الوفد المصرى، 1946/6/21.

[174] كانوا ثلاثة هم: محمد يوسف المدرّك، محمود العسكرى، طه سعد عثمان، وجميعهم من النقابيين الشيوعيين، وقد قبض عليهم بتهمة الحض على كراهية الرأسمالية.

[175] المؤتمر، نشرة غير دورية، رقم 6، 1946/5/18.

[176] من حسين كاظم إلى رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحلات التجارية، فى 1946/5/21، (إنظر/ ملحق 4).

[177] مجلة رابطة الشباب، العدد 160، 1947/5/1.

التنظيم النقابى بالعمل الوطنى من أجل الجلاء، وإحتكاكه بالتشكيلات النقابية فى الخارج من خلال المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى، كفيلا بخلق الإحساس بالقدرة على إبراز الشخصية العمالية المتكاملة فى شكل جبهة تجمع شمل نقابات العمال فى مصر.

وكان للشيوعيين نصيب الأسد فى قيادة كل من المؤتمرين، فقد عمرت تلك الفترة بنشاط المنظمات الشيوعية الذى إتجه إلى محاولة السيطرة على نقابات العمال بوسيلتين، إحداهما؛ محاولة العمال الشيوعيين الوصول إلى مراكز القيادة فيها، ومن ثم توجيهها، وثانيتهما؛ محاولة جذب قادة النقابات إلى المنظمات الشيوعية، ومن ثم إخضاعهم لتوجيهها.

ويبدو أثر المنظمين الشيوعيين واضحا فى البيانات التى صدرت عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وفى لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر، الذى نص فى مقدمته على أن المؤتمر سيكافح كفرقة من جيش العمال العالمى، جيش السلام والعدل والحرية، كما رفع المؤتمر شعار"يا عمال مصر إتحدوا"[178].

ولعل وجود نسبة كبيرة من الشيوعيين فى قيادة المؤتمر كان السبب فى محاربة الحكومة له بضراوة، فمن مصادرة الإجتماعات إلى إعتقال القادة ورؤساء النقابات المنضمة إليه.

ولكن مسئولية وأد مؤتمر نقابات عمال مصر، وهو لا يزال فى المهد، تقع على عاتق قادته ومنظميه، بقدر ما تقع على عاتق الحكومة، فقد إشتط المؤتمر فى مطالبه بصورة تدل على عدم النضج السياسى، وعدم الفهم لحقيقة الاوضاع الإقتصادية حينئذ، فلم يكن معقولا أن تقوم الحكومة (فى عام 1946) بتحقيق "الجلاء التام عن وادى النيل سياسيا وإقتصاديا وعسكريا" فى مدة شهر، كما لم يكن من الممكن أن تسلم الرأسمالية المصرية بتحقيق المطالب الإقتصادية - التى تقدم بها المؤتمر- فى الوقت الذى كانت تعانى فيه أزمة شديدة بسبب ضعف القدرة الشرائية فى السوق المحلية، وتداعى الكثير من الصناعات أمام المنافسة الأجنبية بعد أن زالت ظروف الحرب. وبذلك مهد القائمون على أمور المؤتمر الطريق أمام الحكومة – بقصد أو بدون قصد–[179] لتوجيه ضربة قاضية إلى المؤتمر.

اللجنة التحضيرية للإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى

أعقب القضاء على "مؤتمر نقابات عمال مصر" موجة إرهابية وجهت إلى العمال الذين زاد تذمرهم بتفاقم مشكلة البطالة، وبارتفاع الأسعار إرتفاعا جنونيا، وضربت الحكومة كل محاولة تنشأ للمطالبة بإيجاد حل للحالة السيئة التى تردى فيها العمال.

وكان لعمال شركة مياه القاهرة مطالب قِبَل الشركة ظلوا يطالبون بها فترة ليست بالقصيرة دون جدوى، وحين يئسوا من إجابة مطالبهم أعلنوا الإضراب عن العمل، فتدخلت السلطات فى الأمر، ووجهت إدارة الشركة إلى مجلس إدارة النقابة تهمة التحريض على الإضراب وألقى القبض على زوجات العمال لإرغام أزواجهن على العودة للعمل، وبرغم تبرئة القضاء لأعضاء مجلس إدارة النقابة، فقد قررت الشركة فصلهم على ما فى ذلك من مخالفة لحكم القضاء وقانون النقابات، كما قامت شركة أتوبيس القاهرة بفصل حوالى سبعين عاملا من بينهم رئيس وسكرتير النقابة لإرهاب باقى العمال، وحلت الحكومة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة بسبب نشاطها الموجه ضد إغلاق المصانع وتشريد العمال، وحين قام بعض النقابيين ببورسعيد والفيوم والقاهرة بمحاولة تكوين إتحادات مهنية وفقا لأحكام قانون النقابات، صادرت الحكومة إجتماعاتهم، كما صادرت إجتماعات الجمعيات العمومية للنقابات، ومنعت عقد إجتماع دعت إليه نقابات القاهرة عام (1947) للتشاور فى المطالب القومية[180].

وإزاء هذه الظروف تعذرت إقامة جبهة - فى أواخر الأربعينيات- تجمع نقابات العمال على نحو ما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبلور النشاط العمالى فى تلك الحقبة حول نقابة المؤسسة، فدخلت كل نقابة فى صراع مع الشركة التى يعمل بها أعضاؤها، ولكن كان من النادر أن تصل إلى تحقيق مكاسب ذات بال، فيما عدا النقابات التى كانت على درجة من القوة تسمح لها بتوجيه ضربة تضر بمصالح الشركة، كعمال ترام القاهرة الذين نجحوا- تحت التهديد بالإضراب- فى إنتزاع كادر لعمال الترام من بين براثن الشركة عام 1949، وعمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية الذين تمكنوا من إبرام عقد عمل مشترك مع الشركة فى نفس الفترة.

وبحلول عام 1950 بدأت النقابات تتحرك لمحاولة تكوين(إتحاد) يجمع شملها فجرت إتصالات بين النقابات بعضها البعض لتحقيق هذه الغاية، وكان للنقابيين الشيوعيين دور بارز فى هذه الناحية، وأصدر إثنان من هؤلاء المنظمين النقابيين كتيبا بغرض الدعوة لتوحيد النقابات فى حركة نقابية واحدة حول برنامج محدد، ودعا الكاتبان النقابات إلى التمسك بذلك البرنامج والعمل من أجل تحقيقه، وتقوية الإتصال بين النقابات[181].

---

[178] مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر، ص4.

[179] أدى هذا الموقف إلى جعل محمد يوسف المدرّك (أحد مندوبى عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى للإتحاد العالمى للنقابات) يذهب إلى إتهام زعماء مؤتمر نقابات عمال مصر بالتواطؤ مع الحكومة للقضاء على المؤتمر، فقدموا تلك المطالب وهم يعلمون تماما أنه لا يمكن تحقيقها ليتيحوا للحكومة فرصة القضاء على المؤتمر بعد أن كاد يحقق وجود جبهة عمالية قوية فى البلاد.(مقابلة شخصيةفى 1965/1/2).

[180] مذكرات عمارة، ص 38، 39.

[181] يس مصطفى ومحمد فتحى، النصيحة إلى العمال فى مصر، ص 22.

وأصبح البرنامج الذى تضمنه الكتيب أساسا لبرنامج "اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى" التى تشكلت فى عام 1951-1952 من قادة النقابات البارزين ودخلتها عناصر جديدة من النقابيين الذين تربوا فى حجر"مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية"، وكان هذا البرنامج يدور حول المطالبة بوضع حد أدنى للأجور، وسن قانون للتأمين ضد البطالة والشيخوخة والعجز، وتعديل قانون عقد العمل الفردى على أساس تقييد سلطة أرباب الأعمال فى فصل العمال، والإعتراف بحق العامل فى الحصول على مكافأة عن مدة عمله فى حالة استقالته، وتخفيض ساعات العمل بحيث لا تتجاوز ثمانى ساعات يوميا وست ساعات بالنسبة للاعمال الشاقة الخطيرة، والمساواة فى الأجور بين الجنسين ومنح النقابات حق الاشتراك فى وضع مشروعات القوانين قبل إصدارها، والإعتراف بحق الإضراب العام بإعتباره حقا مشروعا، وأخيرا الإعتراف بحق العمال فى إقامة إتحاد عام يجمع شمل النقابات ويدافع عن مصالحهم[182].

وقد دأبت اللجنة التحضيرية على توجيه الدعوة إلى أكبر عدد من النقابات للإنضمام إليها والمساهمة فى أعمالها، فإضم إليها أكثر من مائة نقابة، وكان هذا دليلا على إدراك العمال لأهمية قيام الإتحاد العام بالنسبة لحل مشاكلهم الإقتصادية المتفاقمة، وقامت اللجنة بإصدار عدد من البيانات وجهتها إلى العمال ودعتهم فيها إلى الإشتراك فى أعمال اللجنة، كما أوفدت اللجنة مندوبين عنها إلى الإتحاد العالمى للنقابات، وإلى مؤتمر الإتحاد العام لنقابات العمال فى السودان.

وعقدت اللجنة عدة جلسات إشترك فيها أغلب النقابات المنضمة إليها من مختلف أنحاء القطر، وإستقر الرأى -كخطوة أولى- على توجيه الدعوة إلى جميع نقابات العمال فى مصر لحضور مؤتمر عام يعقد بمقر نقابة عمال ترام القاهرة (حيث كانت سكرتارية المؤتمر) فى مساء الأحد 27 من يناير 1952 لتبادل وجهات النظر وتحديد الخطوات الواجب إتباعها، كما وجهت الدعوة إلى الإتحاد العالمى للنقابات، والإتحاد العام لنقابات العمال بالسودان لإيفاد مندوبين لحضور هذا المؤتمر، وكانت النية متجهة إلى إعلان تأسيس "الإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى".

وكانت الأحداث تخبئ ما لم يكن فى الحسبان، فقد شب حريق القاهرة فى صباح السبت 26 من يناير عام 1952، وأعلنت الأحكام العرفية، وبذلك كان من المتعذر عقد المؤتمر، وخاصة أن السلطات ألقت القبض على معظم زعماء النقابات وقادة اللجنة التحضيرية، وكانت اللجنة أول هيئة تصدر بيانا تستنكر فيه حريق القاهرة، فقد أصدرت فى مساء اليوم نفسه بيانا وجهته إلى "الشعب المصرى عامة والعمال خاصة"، ذكرت فيه أن أعمال التخريب والشغب لا تخدم إلا الإستعمار وأنه "لاسبيل إلى إجلاء الإستعمار إلا بالكفاح الإيجابى المنظم والمحدد الأهداف وبتوحيد الصفوف".

وفى مايو أعيد تشكيل اللجنة تحت إسم" اللجنة التأسيسية لإتحاد نقابات العمال المصرية"، ووضعت لائحة النظام الأساسى للإتحاد، فحددت أغراضه بالدفاع عن المصالح النقابية فردية كانت أو مشتركة، والعمل على تحسين العلاقات بين النقابات وأصحاب الأعمال، وتدعيم الروابط بين النقابات، ورفع مستواها التنظيمى والثقافى والإقتصادى، وتنظيم العلاقات بين الحركة العمالية المصرية والحركة العمالية الدولية[183].

ونوقش موضوع الإتحاد بمؤتمر العمل الدولى بجنيف، وإتصل الإتحاد العالمى للنقابات ببروكسل بالمفوضية المصرية وطلب منها الإتصال بالحكومة المصرية للعمل على تأليف إتحاد مصرى للعمال، لما لتأليفه من أثر طيب فى المحافل الدولية[184].

وتقرر عقد مؤتمر من نقابات العمال لبحث اللائحة وتبادل وجهات النظر بشأن نظام الإتحاد ثم إعلان تأسيسه، وتحدد لعقد المؤتمر أيام 16,15,14 من سبتمبر عام 1952[185] ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من شهر ونصف، وكانت الأحوال الداخلية غير مستقرة، فرفضت السلطات السماح بعقد المؤتمر لدواعى المحافظة على الأمن.

وبإنفضاض اللجنة التأسيسية للإتحاد العام لنقابات العمال المصرية، طويت صفحة من تاريخ النقابات فى مصر، لتفتح صفحة جديدة تخرج عن نطاق هذا البحث.

إن أبرز ما يميز النشاط النقابى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية هو تخلص النقابات من سيطرة الأحزاب والهيئات السياسية على قياداتها وتوجيهها، فقد كانت تلك المرحلة تمتاز بإستقلال الحركة النقابية بأمورها فتصدت للقيادة والتوجيه عناصر من العمال أنفسهم ممن تمرسوا بالعمل النقابى على جميع المستويات، كما إمتازت بالنضال من أجل تأسيس (إتحاد عام) لنقابات العمال، وثمة ظاهرة ثالثة هى عودة العناصر الشيوعية إلى محاولة توجيه النقابات بقدر كبير من النجاح -أحيانا- بصورة تختلف عما حدث فى عام 1924، فبينما كان الحزب الشيوعى المصرى يقوم بتوجيه النقابات عن طريق قادة من المثقفين، كانت المنظمات الشيوعية- فى أعقاب الحرب الثانية- تحرص على أن يحمل النقابيون من أعضائها عبء توجيه النقابات، ومثلت النقابة العامة للنسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة بؤرة هذا النشاط.

وإذا كان صدور قانون الإعتراف بالنقابات فى عام 1942، حدثا فريدا فى تلك المرحلة، فإنه تقع على عاتق القانون نفسه مسئولية تمزيق أوصال الحركة النقابية فى تلك الفترة، فقد حرم تأسيس إتحاد عام للنقابات وإبتدع الإتحادات المهنية التى تجمع نقابات المهنة

[182] المصدر السابق، ص 14.
[183] لائحة النظام الأساسى للإتحاد العام للنقابات المصرية، ص 3.
[184] الأهرام، 1952/6/9.
[185] المصرى، 1952/8/25.

الواحدة، وحتى هذا النوع من الإتحادات لم يستطع تحقيق إتحاد واسع يجمع كل نقابات المهنة، فلم يكن إتحاد النقل المشترك يضم فى عام 1951-على سبيل المثال- أكثر من ثمانى نقابات كانت جميعا بالقاهرة فى حين أن عدد النقابات الخاصة بعمال النقل بلغ 144 نقابة فى نفس السنة[186] .

[186] الأهرام، 1952/6/9.

الفصل الرابع ـ النضال فى سبيل التشريعات العمالية

رأينا كيف ظهرت الطبقة العاملة المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وحققت وجودها بتأسيس النقابات العمالية، وبتحرك تلك النقابات للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه. ولكن الحكومة وقفت بمنأى عن التدخل فى شئون العمل وعلاقاته، ولعل هذا الموقف كان راجعا إلى سببين: أولهما أن أكثر الإضرابات التى وقعت فى تلك الحقبة كانت تتم من جانب العمال الأجانب أو بقيادتهم، ولم تكن الحكومة المصرية تملك الولاية القضائية على هؤلاء العمال، كما لم تكن تملك التدخل الفعال فى شئونهم إلا بالإتفاق مع قناصل دولهم الذين كانوا يتولون التحقيق فى مطالب العمال ومحاكمة المسئولين منهم عن الشغب، أما العمال المصريون فكان أمرهم هينا عند الحكومة فالبوليس يتولى ذلك بمعرفته ووسائله، وثانيهما أن سلطات الإحتلال وعلى رأسها كرومر كانت تعلن إلتزامها -بصورة ما- بمفاهيم الحرية الإقتصادية فيما يتصل بعلاقات العمل وبضرورة الحد من التدخل فيها من جانب الحكومة، ولم تكن هذه السياسة إلا ساترا لموقف الحكومة ضد إصدار تشريعات تنظم علاقات العمل وتحمى العمال من جور أصحاب الأعمال، ولعلها كانت تجد فى صدور التشريعات عبئا على رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى البلاد [187] .

وكان أول عمل جدى قامت به الحكومة لتنظيم شئون العمل بمصر هو إصدار القانون رقم 13 لسنة 1904 الخاص بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة، ثم القانون رقم 14 لسنة 1909 الخاص بتشغيل الأحداث فى محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان[188]. وحين تفاقمت مشاكل العمل بعد الحرب العالمية الأولى، وقامت النقابات التى عادت لمزاولة نشاطها بعد الحرب بتنظيم حركة المطالبة بتحسين أحوال العمل، وقيام الإضرابات فى أماكن متفرقة لتحقيق هذه الغاية، قامت الحكومة بتشكيل لجنة التوفيق فى 18 من أغسطس عام 1919 من خمسة أعضاء من كبار الموظفين برياسة موظف إنجليزى كبير يدعى السير جرانفيل، وعهد إليها بتسوية المنازعات التى تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال فى شتى أنحاء البلاد، وكانت اللجنة تعقد جلساتها فى مكان النزاع، وتصدر قراراتها نتيجة إتفاق الطرفين المتنازعين [189].

وسرعان ما تعقدت مشاكل العمل فى مطلع العشرينيات نتيجة غياب التشريع المنظم لها، وعمت الإضرابات مدن القطر، وعجزت لجنة التوفيق عن الوصول إلى حل لمعظم المشاكل التى عرضت عليها لأنها إتخذت من العاصمة مقرا لها، ولم يكن نشاط أفرادها كافيا لبحث المشاكل التى تراكمت أمامها، وتحول العمال إلى "العمل المباشر" فإحتلوا المصانع -كما رأينا- ونظموا مظاهرة إحتجاج أمام دور أعضاء اللجنة، وعمدت الحكومة إلى إيجاد حل للموقف الذى إزداد توترا بزيادة عدد لجان التوفيق، فتقرر فى أول مايو عام 1924 تشكيل لجان إقليمية برياسة المديرين أو المحافظين وعضوية ممثل للنيابة العامة وأحد القضاة وممثلين لطرفى النزاع، على أن تصدر قراراتها بإجماع آراء الحاضرين[190] .

ولكن هذه اللجان لم تكن ذات فائدة، لأن قراراتها لم تكن ملزمة لأحد، وكثيرا ما نزلت الشركات على حكمها ثم عادت تنقضه دون حسيب أو رقيب، كما أن أصحاب الأعمال رفضوا الإعتراف بممثلى نقابات عمالهم لعدم وجود إعتراف قانونى بالنقابات، مما جعل العمال يطالبون الحكومة بسن تشريع يعترف بنقاباتهم، ويحسن أحوالهم وينظم علاقاتهم بأصحاب الأعمال. وخشيت السلطات أن يؤدى الأمر إلى إفلات الزمام من يدها - كما حدث فى عام 1924- فعرضت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء مذكرة بهذا الشأن إقترحت فيها تشكيل لجنة يعهد إليها بحث نظام العمل والعمال فى البلاد وتقديم الإقتراحات بما يمكن إتخاذه فى هذا الصدد من وسائل تشريعية. ووافق مجلس الوزراء على هذا الإقتراح فى 2 يوليو 1927، وعهد إلى وكيل وزارة الحقانية عبد الرحمن رضا باشا برياسة اللجنة التى تكونت من إثنين من أعضاء البرلمان هما الدكتور محجوب ثابت، ومحمد صبرى أبو علم، وبعض الموظفين الذين لوظائفهم علاقة بنظام العمل.

بدأت اللجنة أعمالها فى أكتوبر عام 1927، وعقدت حتى أوائل مارس عام 1929 (تاريخ إنتهاء عملها) 35 جلسة عامة ما عدا الجلسات التحضيرية والتقارير[191] التى وضعتها اللجان الفرعية وتناولت فيها موضوعات: الإحتياطات الصحية العامة لوقاية العمال من الإصابات، وساعات العمل والراحة الإجبارية، ومشاكل العمال فى مصر من واقع أعمال لجان التوفيق من عام 1919 إلى عام 1927، والمسائل المتعلقة بتشغيل النساء والأحداث ونقابات العمال، والعمل المنزلى وتسوية المنازعات المتعلقة بالعمل ومجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل.

ورأت اللجنة أن الإقتصار على الدراسات النظرية فى التشريع والقانون والإقتصاد السياسى لن يكون كافيا ما لم يقرن بالإطلاع على أحوال العمل والعمال على الطبيعة، فقامت اللجنة بزيارة بعض الشركات والمصانع، ودونت مذكرات بملاحظات الأعضاء على هذه الزيارات، وبما أجاب مديرو الشركات على الأسئلة التى وجهتها اللجنة إليهم، ورأت اللجنة أيضا أن تستأنس برأى بعص ذوى الشأن من أصحاب الأعمال والعمال، فبحثت ما قدم إليها من شكاوى العمال وطلباتهم وإقتراحاتهم، وكذلك إقتراحات نقابات وجمعيات

[187] أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية فى مصر، الطليعة، العدد11، نوفمبر 1965.
[188] سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، ص 48.
[189] إبراهيم الغطريفى، تطور تشريع العمل، ص 406.
[190] المصدر السابق، ص 406.
[191] حاولنا الإطلاع على هذه التقارير بوزارة العمل ولكن لم نعثر لها على أثر.

المستخدمين الأهلية المختلفة بالقاهرة والإسكندرية وغيرهما، كما بحثت اللجنة الآراء التى قدمتها بعض الشركات الكبرى وجمعية الصناعات بالقطر المصرى، وإصلت اللجنة بمكتب العمل الدولى بجنيف وحصلت منه على مجموعات القوانين والمعاهدات الخاصة بالعمل والعمال فى جميع الدول [192] .

وأخيرا قدمت اللجنة مشروع تشريع العمل فى مارس عام 1929، وتناول الفصل الأول منه حدود تطبيق القانون فنص على إستبعاد عمال الزراعة من دائرة القانون، وإختص الفصل الثانى بعقود العمل، فنص فيه على عدم إلزام العامل بأى عمل غير منصوص عليه فى العقد، وأنه لا يجوز إلزامه بعمل لا يتفق مع قوته وكفايته ودرجته وحالته، وحرم إشتراط حصول العامل على جزء من الأجر فى صورة بضائع إستهلاكية من مخازن أو محال معينة. وتناول الفصل الثالث إلتزامات أصحاب الأعمال والعمال فنص على ضرورة إتباع صاحب العمل للشروط الصحية والفنية لمنع وقوع الإصابات، وإتخاذ الإجراءات الوقائية من الأمراض المهنية، وإيجاد مساكن للعمال تتوافر فيها شروط الراحة والصحة، وتقديم خدمات طبية مجانية للعمال إذا زاد عددهم عن 300 عامل. أما الفصل الرابع من المشروع فقد خصص لساعات العمل، فحدد أقصى مدة للعمل الفعلى بتسع ساعات يوميا على أن يمنح العامل أجرا إضافيا إذا إستدعى الأمر بقاءه فى العمل أكثر من ذلك. وعرض الفصل الخامس للأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء، فحدد سن الحدث عند الإلتحاق بالعمل بإثنى عشر عاما، وحدد ساعات عمله بثمانى ساعات يوميا، كما نص المشروع على عدم تشغيل النساء والأحداث فى الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة، وحرم تشغيلهم ليلا، وإعترف بحق المرأة العاملة فى الحصول على إجازة وضع بنصف أجر لمدة ثلاثة أسابيع وعلى راحة إستثنائية لمدة نصف ساعة فى الصباح ومثلها بعد الظهر لإرضاع الأطفال، ثم إنتقل المشروع إلى لجان التوفيق والتحكيم، وعرج بعد ذلك على النقابات وإتفاقات العمل المشتركة، فنص على الإعتراف بنقابات العمال وأصحاب الأعمال، وبحق النقابات فى إبرام إتفاقات العمل المشتركة ومباشرة الحقوق والدعاوى الناشئة عنها أو المتعلقة بها، وتناول المشروع بعد ذلك الأحكام الخاصة بإصابات العمل والأمراض الناشئة عن العمل، ثم فصل الكلام عن مكتب العمل فنص على تشكيله بقرار من وزير الداخلية على أن يكون عمله الأساسى مراقبة تنفيذ القانون وتسجيل عقود النقابات والتفتيش على المصانع[193].

لقد كان مشروع عبد الرحمن رضا مشروعا تقدميا بالنسبة لظروف تلك المرحلة، برغم عدم إشتماله على أحكام تحمى العامل من الفصل التعسفى وتؤمن مستقبله فى حالة تقاعده بسبب الشيخوخة أو العجز، وبرغم خلوه من الإعتراف بحق العامل فى أجازة سنوية مدفوعة الأجر، وكذلك لم يشر إلى الراحات الأسبوعية، ولكنه وضع فى إعتباره ضرورة الإعتراف القانونى بالنقابات وضرورة إقامة هيئة حكومية تختص بمراقبة مسائل العمل والعمال، وإن كان قد تردى فى الخطأ حين إقترح أن يكون مكتب العمل تابعا لوزارة الداخلية، وحين أخرج عمال الزراعة من دائرة الخضوع للقانون.

ولكن الحكومة أهملت مشروع القانون المقترح على ما فيه من ثغرات، ولم تأخذ إلا بالإقتراح الخاص بإنشاء مكتب العمل، فأصدرت فى نوفمبر عام 1930 قرارا وزاريا بإنشائه، وألحق بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية، وحدد القرار إختصاصات المكتب فيما يلى[194]

1. تنفيذ القانون رقم 13 لسنة 1904 واللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية فى 29 أغسطس عام 1904 والجدول الملحق بهما بشأن المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطيرة.
2. تنفيذ القانون رقم 14 لسنة 1909 والقرارات الصادرة فى 21 سبتمبر عام 1924 و14 من أغسطس عام 1926 و20 مارس عام 1927 بشأن تشغيل الأحداث فى محالج القطن ومحال كبس القطن وتنظيفه ومصانع الدخان والسجاير ومحال غزل ونسج الحرير والقطن والكتان.
3. عمل الأبحاث وتقديم البيانات التى يقتضيها إصدار تشريع العمل الجديد.
4. القيام بتنفيذ القوانين الجديدة عند صدورها.
5. مراجعة اللوائح الداخلية للورش والمصانع والمعامل ومحال التجارة والإشراف على تنفيذها.
6. درس أسباب المنازعات التى تقوم بين العمال وأصحاب الأعمال ووضع حد لها سواء بالإتصال برجال الإدارة المحليين أو عن طريق لجان التوفيق.
7. درس تنظيم النقابات والسبل إلى إدارتها إدارة صحيحة.
8. درس عادات العمال ووسائل معيشتهم ومساكنهم وأحوال عائلاتهم وطرق تغذيتهم وما يؤدى إلى إصلاح حالهم ورفع مستواهم وتربية أولادهم .
9. درس أسباب البطالة وجمع الإحصاءات والمعلومات عن العمال العاطلين والإتصال بالوزارات والمصالح التى لها ورش أو مصانع أو التى تستخدم الصناع أو العمال أو تشرف على تنفيذ الإمتيازات والإحتكارات الممنوحة للشركات والأفراد أو المصالح التى تشرف على التعليم الصناعى وذلك لتدبير أعمال للعمال بقدر المستطاع.
10. جمع المعلومات والإحصاءات عن المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال وقرارات لجان التوفيق ومخاطر العمل والإصابات الناشئة عن العمل، والأجور وأسباب صعودها وهبوطها، وساعات العمل فى أثناء الليل وفى أثناء النهار.

---

[192] حسنى الشنتناوى، العمل والعمال فى مصر، عدد خاص من مجلة كلية الحقوق، ص 159-161، (صدر من هذه المجلة عدد واحد تولى الإنفاق على إخراجه النبيل عباس حليم، فهى ليست مجلة جامعية).

[193] المصدر السابق، ص 211-231.

[194] مكتب العمل، تقرير سنوى لعام1935، ص 1-2.

وقد بدأ المكتب حياة محفوفة بالصعاب لقلة الموظفين الذين خصصوا له وعدم تدريبهم على مثل تلك الأعمال، وضآلة ميزانيته، فضلا عن الصلة المثيرة لسوء الظن التى تربطه بإدارة أهم وسائلها سلطة البوليس، فلم يكن من المنتظر والحالة هذه أن يقوم بتنفيذ البرنامج الواسع الذى ألقى على عاتقه.

شهد عام 1930- 1931 نشاطا نقابيا واسعا برز فيه على مسرح الأحداث -كما رأينا- الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، وإرتفعت أصوات العمال تطالب بإصدار التشريع المنظم لشئون العمل، وترددت أصداء أصواتهم فى مؤتمر إتحاد النقابات العالمى بمدريد فى أواخر يوليو عام 1931 وحضر إلى مصر سكرتير الإتحاد الدولى للنظر فى شكوى عمال مصر وبحث أحوالهم (خريف عام 1931) وكتب تقريرا طالب فيه بتحسين أحوال العمال المصريين [195].

ولمواجهة هذا الموقف طلبت حكومة صدقى من مكتب العمل الدولى بجنيف فى 30 من سبتمبر عام 1931 "إرسال بعثة إستشارية لمصر لتقوم بفحص حالة الصناعة فى البلاد عن كثب وتقديم تقرير للحكومة المصرية عن خير الوسائل لتنظيم إدارة العمل"[196]، فوافق المكتب على إيفاد هارولد بتلر H. BUTLER[197] مساعد مدير مكتب العمل الدولى يعاونه سكرتيره س. لوفورد شيلدز S. LAWFORD CHILDS إلى مصر لهذا الغرض.

وصلت البعثة إلى مصر فى 16 من فبر ايرعام 1932، وعلمت بعد وصولها أن ما هو مطلوب منها ليس تنظيم إدارة العمل فحسب، بل إبداء الرأى فيما تنويه الحكومة من إجراءات تتعلق بالإصلاح الإجتماعى، وهى الإجراءات التى ستقوم الإدارة بتنفيذها، ولذلك قامت البعثة بزيارة 32 مصنعا، 20 ورشة خلال الأسابيع الأربعة التى قضتها فى مصر، وتلقت الكثير من المعلومات من الشركات وإتحاد الصناعات المصرية وبنك مصر ونقابات العمال التى أمدت البعثة بمعلومات وافية عن كيفية معاملة العمال فى مختلف الصناعات. وقد إتضح لبتلر أن هم النقابات الأكبر ينحصر فى تحسين حالة أعضائها تحسينا فعليا، وأنها لا تهتم كثيرا بالفلسفة الإجتماعية العامة، مثال ذلك ما جاء فى خطاب ألقاه أحد زعماء العمال أمام البعثة فى الإسكندرية نائبا عن 25 نقابة من نقابات الثغر، إذ أكد أن ما يريده العمال هو الأخذ بنصيب من التعليم وتخفيض أجور السكن ووضع أحكام قانونية تنظم شئون إستخدامهم، كما قال عمال طنطا للبعثة أن ما يهم العمال هو تحديد ساعات العمل اليومية تبعا لحالة كل صناعة وإبطال دفع الأجور عن طريق وسطاء أو فى فترات غير متساوية، وإيجاد عمل للعاطلين. أما فى المحلة فقد وجه العمال أنظار البعثة إلى كثرة عدد العاطلين وإنتشار الأمراض الصدرية بين العمال الذين يشتغلون بصناعة النسيج اليدوى نظرا لعدم مراعاة الشروط الصحية فى محال العمل[198].

وبعد أن قامت البعثة بدراساتها لظروف العمل وأحوال العمال فى الصناعة والتجارة على الطبيعة، قدم بتلر تقريرين نشر أحدهما باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وطبع بالمطبعة الأميرية ببولاق، وقد تناول فيه حالة مصر الإجتماعية كما تبينها البحوث التى قام بها، وبيان الإصلاحات التشريعية والإدارية التى رأى ضرورتها لتنظيم شئون العمال فى مصر بما يتفق مع حالة الصناعة المصرية فى تلك الحقبة، أما التقرير الآخر فكان سريا لم تقم الحكومة بنشره، تضمن ضرورة إنشاء إدارة للعمل تزود بما يلزم لها من موظفين ليتسنى لها القيام بواجباتها على الوجه الأكمل،على أن تمنح مركزا يضمن لها الإستقلال والسلطة اللازمين لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله. ونصح الحكومة بألا تجعل الإدارة المقترحة فرعا من البوليس وألا يشمل إختصاصها شيئا من أعمال إدارة عموم الأمن العام، وأن تكون قادرة على نهج سياسة إجتماعية ثابتة وغير معرضة للتأثر بالتقلبات السياسية حتى تكون موضع ثقة أصحاب الأعمال والعمال على السواء.

وفى التقرير المنشور خرج بتلر من دراسته لأحوال الصناعة والعمال فى مصر بنتيجة مؤداها أن الوقت قد حان للبدء بسياسة إجتماعية جديدة، ولكن هذه السياسة "ينبغى أن ترمى إلى عدم الأخذ فورا بالنظم الراقية التى تسير عليها الدول الصناعية الكبرى، فالتفكير فى وضع نظام للتأمين الصحى أو تأمين الشيخوخة أو البطالة يعد فى مصر سابقا لأوانه مهما تكن التكاليف تافهه، وحتى فى المسائل الخاصة بحماية النساء والأحداث وتحديد ساعات العمل وتنفيذ الشروط الصحية والشروط الخاصة بسلامة العمال وما شاكل ذلك، فلا يمكن الوصول لأول وهلة إلى ما وصلت إليه أوروبا الغربية وإنما يمكن التدرج فى هذا السبيل كلما زاد إتقان الصناعة وحسنت الإدارة. فإذا أريد التقدم بإ نتظام فى هذا السبيل وجب وضع منهج عام ينفذ تدريجيا كلما سنحت الظروف، وبهذه الطريقة يجتنب تحميل الصناعة أعباء جديدة دفعة واحدة، كما يسهل تمرين المفتشين على القيام بأعمالهم بدلا من أن يجدوا أنفسهم أمام واجبات متنوعة لا قِبل لهم بآدائها."

وتناول التقرير النواحى التشريعية المختلفة، وأبدى بعض الملاحظات على القوانين الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء، وأوصى بضرورة سن قانون للتعويض عن إصابات العمل، وإيجاد دوائر قضائية خاصة للنظر فى قضايا التعويضات، وإقترح تعديل القانون الخاص بالمحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة، وإيجاد مستوى أرقى للمحافظة على صحة العمال وسلامتهم، دون الإلتجاء إلى التشريع، وإقترح إقامة بورصة صغيرة للعمال فى كل من القاهرة والإسكندرية وجعلهما على إتصال بالأقاليم للحصول على خبرة كافية تصلح أساسا لتكوين هيئة قادرة على حصر العمال العاطلين فى المستقبل وإيجاد عمل لهم، وأوصى بضرورة الإعتراف

[195] أنظر الفصل الثانى.
[196] هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الإجتماعى المزمع سنه، ص 1.
[197] تولى هارولد بتلر عدة وظائف هامة ببلاده (بريطانيا) ولعب دورا رئيسيا فى إنشاء وزارة العمل البريطانية (1917)، أما لوفورد شيلدز فكان خبيرا بشئون بلدان الشرق الأدنى (المساء فى 1931/11/8).
[198] المصدر السابق، ص2.

القانونى بالنقابات لأنه "لو أتيح لها متابعة أغراضها تحت حماية القانون فمن المرجح أن تقصر جهودها على رعاية مصلحة أعضائها من ناحية العمل وتبتعد عن السياسة"، ونصح بأن تترك للنقابات حرية إدارة شئونها المالية مع مراجعة حساباتها سنويا بمعرفة أحد المحاسبين حتى يكون الأعضاء على ثقة بأن أموالهم تدار إدارة حسنة، وأيد مقترحات لجنة عبد الرحمن رضا باشا الخاصة بتحديد ساعات العمل بتسع ساعات يوميا وطالب بإجراء أبحاث للنظر فى تحديد ساعات العمل، والمبادرة بسن قانون يمنح العمال يوما للراحة فى الأسبوع سواء كانوا مشتغلين بالصناعة أو التجارة.

وبالنسبة لعقود العمل إقترح بتلر أن يُؤخذ فى الإعتبار-عند وضع تشريع العمل- أن يكون صاحب العمل مسئولا عن دفع الأجور لكل شخص يشتغل فى محله، وألا تدفع الأجور عن طريق وسيط، مع ضرورة حصول العامل على أجره فى مواعيد منتظمة، وتحديد ما يجوز توقيعه من الغرامات والوجوه التى تستعمل فيها حصيلة الغرامات، وتحريم دفع الأجور كلها أو بعضها عينا، وإقرار حق العامل فى المكافأة عند فصله من الخدمة عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض من ممثلين للمحاكم المختلطة والأهلية، وإقترح إيكال مهمة التوفيق فى المنازعات التى تنشب بين العمال وأصحاب الأعمال إلى إثنين من الموظفين بإدارة العمل، على أن يكون لهما حق طلب المساعدة من السلطات المحلية إذا قدر أن هذه المساعدة ضرورية أو ذات فائدة، فإذا لم يقتنع الطرفان حُول الموضوع إلى هيئة تحكيم تقام لهذا الغرض.

وأوصى بتلر فى ختام تقريره بضرورة إنشاء مجلس إستشارى للعمل برياسة أحد الأشخاص البارزين وبعضوية موظفين من المصالح المختلفة، وممثلين لأصحاب الأعمال والعمال وبعض الأشخاص المستقلين ممن تتوافر فيهم الأهلية للنظر فى الشئون الصناعية. على أن يكون تكوين هذا المجلس خطوة أولى فى سبيل تنفيذ البرنامج الذى ورد بالتقرير، لأنه "من الضرورى جعل مسائل العمال بمعزل عن السياسة، وإتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإمكان السير على سياسة واحدة بصفة مستمرة برغم تغيير الحكومات "[199].

لقد وضع بتلر الأسس السليمة لتشريع العمل، فكان بعيد النظر حين نادى بإصدار التشريعات تدريجيا وبإبعاد مسائل العمل عن السياسة، ولكنه بخس العمال حقهم بإهماله مسائل التأمين ضد البطالة والشيخوخة بحجة أن معظم العمال يعملون فى ورش صغيرة لن يتمكن أصحابها من تحمل أعباء التأمين، كما لم يشر إلى حق العمال فى الحصول على العلاج المجانى وقد غطى مشروع لجنة عبد الرحمن رضا هذه النواحى كلها، ولكن تقرير بتلر كان أول تقرير رسمى أشار إلى ضرورة فصل مسائل العمال عن تبعيتها لإدارة الأمن العام حتى يكسب مكتب العمل ثقة العمال وأصحاب الأعمال.

وعملت الحكومة على تنفيذ بعض ما أشار به التقرير فأصدرت القانون رقم 48 لسنة 1933 الخاص بتنظيم تشغيل الأحداث، واالقانون رقم 80 لسنة 1933 الخاص بتنظيم تشغيل النساء، ثم القانون رقم 147 لسنة 1935 الخاص بتحديد ساعات العمل لبعض الصناعات الخطيرة، والقانون رقم 64 لسنة 1936 الخاص بالتعويض عن إصابات العمل[200]، كما أخذت الحكومة بإقتراح بتلر الخاص بإنشاء مجلس العمل الإستشارى الأعلى، فأنشئ المجلس بقرار صدر من مجلس الوزراء فى ديسمبر عام 1938، وحدد إختصاصه بمعاونة الحكومة فى إعداد قوانين العمل وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال، ومساعدة مكتب العمل فى رسم خطة لمختلف الأبحاث التى يقوم بها، والإشتراك مع الحكومة بوجه عام فى تحسين حالة العمل والعمال. وعين أحمد زيور باشا رئيسا للمجلس، وإختير أعضاء المجلس من بين رؤساء المصالح التى تستخدم عمالا، وممثلين لدوائر الأعمال الهامة كشركة قناة السويس وشركة السكر وشركات الترام وغيرها، ولم تعين الحكومة بالمجلس ممثلين عن العمال بحجة عدم صدور التشريعات المنظمة للنقابات والتى يمكن بموجبها تحديد الهيئات التى تتولى إنتخاب ممثلى العمال بالمجلس.وقد إقترح مستر جريفز- مدير مكتب العمل- أن تقوم الحكومة بتعيين من يمثلون العمال بالمجلس على أن يستبدلوا بغيرهم ممن تنتخبهم النقابات متى نظمت وأصبحت قادرة على إجراء إنتخابات[201] وتحقق فصل مكتب العمل عن إدارة الأمن العام فى عام 1935 فألحق بوزارة التجارة والصناعة.

ولم تستمع الحكومة إ لى إقتراحات بتلر الخاصة بالنقابات، وكان موقف الحكومة من النقابات غامضا منذ عام 1921 حين صدر القانون رقم 2 لسنة 1921 الذى حذر على العمال والخدمة والمستخدمين والكتاب التنازل عن جزء من أجورهم إلى نقابة أو شركة أو جمعية صناعية أخرى مهما كان الشكل الذى تألفت بمقتضاه. وأوضحت الحكومة فى صدر هذا القانون ما رأته من مبررات إصداره فقالت "بما أنه لا يوجد الآن تشريع يتضمن من الأحكام الواجب مراعاتها فى تأليف النقابات، وبما أنه بالرغم من عدم وجود مثل هذا التشريع فقد حدث أخيرا أن بعض الأشخاص إجتمعوا وكونوا نقابات خارجة عن دائرة أى تقنين، وبما أن هذه الحالة فى الواقع مدعاة لسوء التصرف، وبما أنه قد تبين على الأخص أن بعض أعضاء هذه الجماعات قد تنازلوا عن أجورهم تنازلا لا رجوع فيه لمصلحة النقابة التى ينتمون إليها، وبما أن هذا التنازل مخالف للنظام العام، والحالة تقتضى الإسراع فى إتخاذ التدابير الواقية لمصلحة العمال أنفسهم، وذلك إلى أن يصدر قانون خاص عن النقابات.." فالحكومة لم تتعمد بإصدار هذا القانون حماية أجر العامل فقط، بل تذهب إلى عدم رضائها عن النقابات والتشكيك فى شرعية تكوينها، مستندة إلى أنه لم يكن قد صدر أى قانون يبين

[199] المصدر السابق، ص9-30.
[200] إبراهيم الغطريفى، تطور تشريع العمل، ص26.
[201] مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، ص 28.

أحكام تأليف النقابات، مع أن القاعدة أن كل ما لم يحرمه القانون فهو مباح، ولم يكن تأليف النقابات محرما صراحة أو ضمنا فى مصر يوما ما، وقد أرادت الحكومة بذلك القانون إضعاف النقابات بإضعاف ماليتها [202]

وصدر بعد ذلك القانون رقم 37 لسنة 1923 الذى أضاف إلى قانون العقوبات مواد جديدة حدت من حرية بعض فئات العمال فى ممارسة حق الإضراب، وحمت حق الغير فى أن يشترك أو لا يشترك فى جمعية من الجمعيات، فإعترفت صراحة بحق كل شخص فى الإنتماء أو عدم الإنتماء إلى الجمعيات، وبذلك ضمنت حرية العمال فى الإلتحاق بالنقابات. كذلك إعترف القضاء بمشروعية تكوين النقابات ما دامت لا ترمى إلى فرض غير مشروع، كما أقر لها بالشخصية المعنوية مرتبا على ذلك أهليتها القانونية للتملك والتعاقد والتقاضى ووضع بذلك النقابات والجمعيات الأخرى على قدم المساواة[203].

لم تكن الخطوات التشريعية التى إتخذت لترضى العمال، فقد بقيت ساعات عملهم اليومية لا تعرف حدودا، وماطلت الحكومة فى إصدار قانون عقد العمل الذى ينظم حقوقهم وواجباتهم، وظلت أجورهم عرضة لتقلبات أمزجة أصحاب الأعمال وتبعا للعرض والطلب، وعضت البطالة بأنيابها الآلاف منهم، وأغمضت الحكومة عينيها عن كل الإقتراحات التى قدمت للإعتراف بنقابات العمال. لذلك أخذ إتحاد نقابات عمال المملكة المصرية على عاتقه مهمة تنظيم المطالبة بتشريعات العمل، فإقترح فى مجلس الإتحاد تشكيل وفد من مندوبى النقابات لعرض مطالب العمال على المسئولين، ولكنهم عدلوا عن الفكرة، وقرروا القيام بعمل جماعى منظم للمطالبة بالتشريعات العمالية، ولتكون حركتهم فى نفس الوقت ردا مقنعا على الخطاب الذى أرسله رئيس إتحاد الصناعات إلى الحكومة طالبا التريث فى إصدار تشريعات العمل[204]، فكانت مظاهرة 8 من مايو عام 1938.

ففى ذلك اليوم نظم الإتحاد مظاهرة ضمت مندوبى النقابات وحشد كبير من العمال طافت بشوارع القاهرة مارة بقصر عابدين ورياسة مجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة ومجلس النواب ودور الصحف، وقدم المتظاهرون إلى الجهات التى طافوا بها عرائض إشتملت على المطالب التالية:

1. الاعتراف بالنقابات.
2. إعادة النظر فى قانون إصابات العمل.
3. تنفيذ تعليمات مصلحة العمل فى مراقبة الشركات والمصانع.
4. تخفيض ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور.
5. حل مشكلة العمال العاطلين.

وبلغت المظاهرة حدا فائقا من التنظيم، فلم يقع ما يعكر صفو الأمن، وأكد المسئولون وعودهم للمتظاهرين بالنظر فى إصدار التشريعات وتحقيق مطالبهم[205].

ولبث العمال يترقبون تنفيذ الحكومة لوعودها حتى مضى عام كامل، فمل العمال طول الإنتظار وعقد مجلس الإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية إجتماعا فوق العادة فى 25 مايو عام 1939 للنظر فيما يجب عمله إزاء تلك الظروف، وتمخض الإجتماع عن إصدار بيان وجهه الإتحاد إلى المسئولين وإستهله بمقدمة صور فيها بؤس العمال وشقاءهم بسبب مماطلة الحكومة فى إصدار تشريعات العمل وخاصة قانون الإعتراف بالنقابات، ثم ختم البيان بالقرارات التى إتخذها مجلس الإتحاد وهى:[206]

1. تغيير خطة الإستجداء التى كان يتبعها فى المطالبة بحقوق العمال، وإتخاذ طريق إيجابى بأن يجعل من أعضائه ضحايا فى سبيل زملائهم العمال ونصرة قضيتهم.
2. مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمال فى أقرب فرصة وخصوصا قانون الإعتراف بالنقابات.
3. إذا لم يصدر التشريع فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان هذا القرار لولاة الأمور فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام فى مكان سيعين فيما بعد، يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الإستشهاد فى سبيل إسعاد العمال فى المملكة المصرية.

ووقع إختيار الإتحاد العام لنقابات العمال بالمملكة المصرية على ثمانية من أعضاء مجلس الإتحاد بإعتبارهم الفوج الأول للمضربين عن الطعام، حتى إذا ماتوا ولم تستجب الحكومة لمطالب العمال حل محلهم فوج آخر، وروعى فى إختيار أولئك العمال تمثيل مختلف طوائف العمال ونقاباتهم وإتحاداتهم[207]، وأصدر الإتحاد بيانا للعمال بهذه المناسبة شرح فيه ظروف الإضراب ودواعيه حتى يعبئ الرأى العام وراء حركة الإضراب[208] .

---

[202] حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص 42-43.
[203] المصدر السابق، 44-45.
[204] سيد قنديل، نقابيتى، ص 40-41.
[205] الوفد المصرى، 1938/5/8.
[206] إنظر ملحق "5".
[207] هم: محمد يوسف المدرّك، لبيب زكى فهمى، على ريحان، عباس يوسف، عبد الوهاب محمد على، على صالح درويش، لبيب تادرس،عبد المقصود يوسف.
[208] أنظر ملحق "6".

وفى 12 من يونيو عام 1939 بدأت المجموعة الأولى الإضراب عن الطعام وكان من المقرر أن يتم الإضراب بدار حزب الفلاح الذى كان يقع بميدان الملكة فريدة (العتبة الخضراء)، ولكن حين توجه العمال إلى الدار وجدوا البوليس قد حاصرها ومنعهم من دخولها، فجلسوا على الأرض فى المنتزه الذى يتوسط الميدان، ووضعوا حولهم لافتات كتب عليها عبارة "العمال المضربون عن الطعام حتى تصدر التشريعات العمالية"، فقام رجال البوليس بجمع اللافتات فكان ذلك مسترعيا لأنظار الجمهور، فطلب البوليس من العمال مغادرة الميدان والدخول إلى دار حزب الفلاح[209]، فدخلوا الدار وقبعوا بإحدى الغرف، وقامت فرقة من البوليس السياسى وبوليس قسم الموسكى بإحتلال دار الحزب ومنعت الإتصال بالعمال من الخارج إلا بإذن من بوليس الموسكى[210]. ونجح بعض مندوبى الصحف فى الوصول إلى مكان المضربين وأجروا معهم تحقيقات صحفية فأخذت أخبارهم تحتل صفحات الجرائد، وعندئذ إهتم المسئولون بأمرهم وزارهم مصطفى العسال عضو مجلس النواب وأفهمهم أن قانون النقابات قد أدرج فى جدول أعمال جلسة مساء 14 من يونيو، ونصحهم بالعدول عن الإضراب ما دام القانون قد أصبح موضع البحث فطلب العمال المضربون أن يطلعوا على جدول الأعمال المطبوع، فلما جئ به تبين أن القانون لم يدرج فيه، فصمموا على مواصلة الإضراب[211]، وشد من أزرهم ما كانت تكتبه الصحف عن حركتهم وإهتمام الرأى العام بهم، وقيام مظاهرات العمال أمام دار حزب الفلاح تأييدا لهم، وحضور وفد من عمال بنها إلى القاهرة سيرا على الأقدام لتأييدهم، عندئذ إستسلمت الحكومة لرغبتهم وأدرج مشروع قانون النقابات بجدول أعمال جلسة مجلس النواب يوم 15 من يونيو، فعدل العمال عن إضرابهم الذى إستمر ثلاثة أيام[212] .

وفكرة تقديم مشروع قانون بشأن النقابات إلى البرلمان ترجع إلى عام 1936، حين قدم الأستاذ زهير صبرى إلى مجلس النواب إقتراحا بقانون بشأن النقابات، ولكن المجلس أعاده إلى لجنة العمال والشئون الإجتماعية والتعاون بناء على طلب الحكومة التى قررت أنها تضع قانونا بهذا الشأن، وفى مايو 1939 قدم النائب مصطفى العسال إلى المجلس إقتراحا آخر بمشروع قانون فى الموضوع ذاته، ونظرته لجنة العمال والشئون الإجتماعية والتعاون، وقدمت عنه تقريرا إلى المجلس، ولكن الحكومة قدمت مشروعا آخر أحيل على اللجنة لبحثه وهو الذى أدرج فى جدول أعمال جلسة مجلس النواب يوم 15 من يونيو عام 1939 تحت ضغط إضراب العمال عن الطعام.

وقد ثارت المناقشة حول الفقرتين 2،4 من المادة الثانية من المشروع حين إعترض بعض النواب على إستثناء عمال الحكومة من حق إنشاء النقابات، ورأوا أنه يجب أن يسرى عليهم ما يسرى على باقى العمال، ولا معنى أن تصدر التشريعات بعضها يسوى بين العمال وبعضها يفرق بينهم، ولكن اللجنة لم تأخذ بهذا الرأى وحين بحثت المادة الثالثة من المشروع عرض رأى بعدم جواز تعدد النقابات لمهنة واحدة، ولكن اللجنة رفضت الإستجابة لهذا الرأى لأنها كانت ترى أنه "لا معنى للتحكم فى حصر الحركة النقابية على أفراد أو جماعة قد تحتكرها وتسئ إستعمالها بعد ذلك"[213].

وأخيرا قدمت لجنة العمال والشئون الإجتماعية و التعاون تقريرها إلى مجلس النواب فى 4 من يناير عام 1940 متضمنا مشروع القانون بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه، وعرض القانون على المجلس بجلسة 30 من يناير عام 1940 حيث تمت الموافقة عليه، ولكن مجلس الشيوخ إعترض على القانون فتوقف صدوره.

ويعكس موقف مجلس الشيوخ من قانون الإعتراف بالنقابات الأوضاع الطبقية فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين، فقد كانت هناك طبقة كبار الرأسماليين والإقطاعيين وهذه الطبقة كانت تملك المصانع وتحتكر عضوية مجالس إدارة الشركات وتستحوذ على آلاف الأفدنة، تليها الطبقة الوسطى من تجار المدن والعمد والمشايخ والمثقفين وهى الطبقة التى إستفادت من ظروف الحرب وإستطاعت أن تكون لنفسها ثقلا فى الحياة السياسية للبلاد، أما الطبقة الدنيا فتمثلت فى العمال والفلاحين وصغار الموظفين وهى الطبقة التى وقع عليها إستغلال الطبقات المسيطرة فى المجتمع، وكان مجلس الشيوخ يمثل المصالح الرأسمالية والإقطاعية الكبرى، أما مجلس النواب فكان يمثل الطبقة الوسطى، وبقيت الطبقة الكادحة المعدمة (العمال والفلاحون وصغار الموظفين) بعيدة عن الحكم وعن مقاعد البرلمان، ولذلك لم يكن غريبا أن يظل مشروع قانون الإعتراف بالنقابات محل بحث لجنة العمال والشئون الإجتماعية لمدة ثمانية شهور، وأن يعطل مجلس الشيوخ إصدار القانون لأن صدوره يكسب النقابات الشخصية الإعتبارية ويجعلها تستند إلى حماية القانون، فتقوى ويزداد إلتفاف العمال حولها مما يهدد المصالح الرأسمالية بالخطر.

وعاصرت تلك الأحداث بداية الحرب العالمية الثانية، وكانت الأسعار قد إرتفعت إرتفاعا جنونيا فى الوقت الذى تدفقت فيه جموع الفلاحين على المدن للعمل بالصناعات التى إنتعشت خلال الحرب، وللالتحاق بالمصانع الحربية التى أنشأتها قوات الحلفاء، فزاد العرض فى سوق العمل مما أدى إلى تثبيت الأجور عند حدود ما قبل الحرب، فأصبحت لا تكاد تفى بالمطالب الضرورية لحياة العامل وأسرته ورفع العمال أصواتهم إلى المسئولين يطالبون بزيادة الأجور لمواجهة إرتفاع تكاليف المعيشة ولضمان حق الحياة لهم ولذويهم .

وصمت الحكومة آذانها عن سماع تلك المطالب، فضلا عن الإستجابة لها، فيئس العمال وقرروا سلوك سبيل العمل الإيجابى فرفع عمال الترام والمترو وسيارات الأتوبيس بالقاهرة مذكرة إلى المسئولين يطلبون فيها التوسط لدى الشركات التى يعملون بها لزيادة

[209] الأهرام، 1939/6/13.
[210] المصدر السابق، 1939/6/14.
[211] المصدر السابق، 1939/6/15.
[212] البلاغ، 1939/6/15.
[213] مضابط مجلس النواب، جلسة 1940/1/30.

أجورهم وعقدت عدة إجتماعات خاصة لبحث تلك المسألة، وأذاع رئيس الوزراء بيانا أعلن فيه أن الحكومة تبذل مساعيها لدى الشركات للوصول إلى إتفاق حول تحسين أجور العمال[214]. غير أن العمال عقدوا العزم على الإضراب إذا لم تقم الشركات بالإستجابة لمطالبهم حتى 15 من سبتمبر عام 1941.

وفى صبيحة 16 سبتمبر توقفت جميع وسائل المواصلات فى القاهرة ومصر الجديدة والضواحى ونتج عن ذلك تعطل العمل فى دواوين الحكومة بسبب تأخر الموظفين عن أعمالهم وإنقطاع الكثيرين منهم من سكان الضواحى عن العمل، فأذاعت رياسة مجلس الوزراء بلاغا رسميا جاء فيه أنه "قد سبق للحكومة أن وعدت بدراسة موضوع غلاء المعيشة وما يلابسه على أن تصل إلى حل فى أقرب وقت ممكن، إلا أنها رأت إصرارا من جانب بعض العمال على الإضراب إبتداء من اليوم (16 سبتمبر) مع ما فى هذا من مخالفة للأمر العسكرى رقم 75 الصادر فى 14 من يوليو عام 1940. لهذا تنصح الحكومة بعودة العمال إلى عملهم فورا والإستمرار فيه، بينما تعنى الحكومة بدراسة الموقف، وهى لا تتهاون مطلقا فى تطبيق الأمر العسكرى السالف الذكر، وتود ألا تلجأ إلى إتخاذ إجراءات أخرى للمحافظة على راحة الجمهور وإقرار النظام والأمن العام".

وإغتنم عباس حليم الفرصة –كعادته- للظهور بمظهر الزعيم العمالى، فتصدى لمحاولة إيجاد حل للموقف، وقابل رئيس الوزراء وأقنع العمال بإستئناف العمل بعد أن وعدت الحكومة - فى اجتماع عقد برياسة مجلس الوزراء وحضره عباس حليم وحمدى محجوب باشا وكيل الداخلية - أن تنفذ مطالب غلاء المعيشة فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما إبتداء من 16 سبتمبر[215].

وإنتهى الإضراب نهاية درامية فى (17 من سبتمبر) إذ قام عباس حليم بقيادة أول ترام غادر مخزن الجيزة حتى ميدان الملكة فريدة، وتتابع سير قطارات الترام بعد ذلك، وعادت سيارات الأتوبيس إلى العمل، وإنتظمت حركة المواصلات بالعاصمة [216].

وأوفت الحكومة بوعدها –تحت ضغط العمال وظروف الحرب- فأصدر مجلس الوزراء قرارا بمنح علاوة الغلاء للعمال فى (29 من سبتمبر) ونص القرار على ألا تقل العلاوة التى تمنح للعامل بالأجرة اليومية عن عشرة مليمات يوميا، وألا تقل للصبى عن خمسة مليمات يوميا، وألا تقل العلاوة التى تمنح للخارجين عن هيئة العمال عن 25 قرش، كما نص القرار على منح الموظفين من صغار مستخدمى الحكومة الذين تقل رواتبهم عن عشرة جنيهات علاوة غلاء قدرها 10% ورأت الحكومة عدم تعميمها على غير هذه الفئات "لأن الظروف الحالية توجب التضحية على ميسورى الحال ومتوسطى الموظفين، وربما كان بسط الإعانة على مدى أوسع أو زيادة عن الحد المقرر عاملا لإزدياد الغلاء لا يستطاع تجنبه أو مقاومته، على أن طبقات صغار الموظفين والمستخدمين والعمال لن تصل بهذه الإعانة إلى مثل ما كانت عليه قبل نشوب الحرب وهى بذلك تتحمل قدرا غير يسير من التضحية". ويستوى فى هذه العلاوة موظفو الحكومة والشركات والمصانع والمتاجر وعمالها وصناعها[217] .

وواضح أن هذا القرار كان دون مطالب العمال بكثير من واقع إعتراف الحكومة نفسها فى صلبه، ولذلك لم يقض على مشكلة إنخفاض الأجور التى ظل العمال يعانون منها، وإستمرت توجه نضالهم من أجل إصدار تشريعات تضع حدا أدنى للأجور يضمن للعامل حياة كريمة.

وحين تولى الوفد الحكم بعد حادث 4 فبراير عام 1942، سعى لجمع الجماهير حوله، ولم شعث ولاء العمال له، فأصدر مجموعة من التشريعات العمالية التى عقدت عليها الطبقة العاملة الآمال، كان أبرزها قانون الإعتراف بالنقابات، ثم قانون التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل، وقانون عقد العمل الفردى، وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب، كما صدر الأمر العسكرى الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية فى 9 ديسمبر عام 1942 .

أما القانون 85 لسنة 1942 الخاص بالإعتراف بالنقابات فقد صدر فى 6 سبتمبر، ونص فى مادته الثالثة على أن "العمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو مهن أو حرف متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك فى إنتاج واحد لهم أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية"، وإستثنى القانون بعض فئات العمال من الدخول فى دائرته، فحرم موظفى الدولة ومستخدمى المجالس المحلية والبلدية والقروية ومجالس المديريات الداخلين فى هيئة العمال، وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمين، وعمال الزراعة والممرضين وعمال المستشفيات من حق تكوين النقابات، وإعترف بحق الأشخاص الذين يشتغلون فى غير الأعمال الصناعية والتجارية -عدا الفئات المستثناة من دائرة القانون- فى تكوين نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ما عدا التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل[218].

وقد تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناء على إقتراح الحكومة ذلك أن البعض فى مجلس الشيوخ كان يطالب بحرمان الخدم الخصوصيين ومن شاكلهم من حق تأليف النقابات، وإستندوا فى ذلك إلى انه ليس من المقبول -وخاصة فى بلادنا الشرقية- أن يسمح بتأليف نقابات تتدخل فى العلاقة بين الخادم ومخدومه، وقد تلجأ إلى إعلان الإضراب. وأضافوا أن هذه العلاقة أشبه بالعلاقات العائلية التى تقوم على أساس من التساند والتعاضد، وأن السبب الذى يدعو عمال الصناعة والتجارة إلى تأليف النقابات هو حاجاتهم إلى الحماية لما يحيط بهم من ظروف خاصة، والمشرع إذ يبيح لهم تأليف هذه النقابات إنما يريد إستتباب

[214] المصرى، 1941/9/16.
[215] المصرى، 1941/9/17.
[216] الأهرام، 1941/9/18.
[217] المصدر السابق، 1941/9/30.
[218] الجريدة الرسمية، 1942/9/6.

السلام فى المصنع، فيجب أن يقتصر حق تكوين النقابات على هؤلاء العمال دون غيرهم، وخاصة أنهم أرفع فى مستواهم الإجتماعى من الخدم والطهاة والسواقين.

ولما خشيت الحكومة أن يقضى نهائيا على حق الخدم ومن شاكلهم فى تأليف النقابات، إقترحت أن يعترف لهم كغيرهم بهذا الحق، على ألا تتدخل نقاباتهم فى العلاقة بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل، وذكرت أن الغرض من هذه الإشارة الأخيرة هو أنه لا يجوز لنقابات الخدم والطهاة والسواقين الخصوصيين ومن فى حكمهم التدخل بين الخادم والمخدوم، وأنه "لايجوز لهم تقرير الإضراب وأن أعمال هذه النقابات إنحصر فى التخديم والتمرين والإستشارات القانونية والطبية، والتسليف والإعانات والشئون الإجتماعية كإنشاء النوادى والمكتبات والألعاب الرياضية، والشئون الإقتصادية كصناديق الإدخار والتأمين الإجتماعى ونحوه، على أنها إذا قررت الإضراب وجب حلها"[219].

وليس لهذا التفسير الذى أدلت به الحكومة أمام مجلس الشيوخ دون مجلس النواب من قوة ملزمة، وإنما يستعان به على تعرف نية المشرع، كما لا يترتب عليه القضاء على حق هذه الفئة من العمال فى الإضراب طبقا للقواعد العامة، فالأمر مقصور على تحريم إعلان النقابة الإضراب[220].

وقيل فى تبرير حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات لهم أنهم قد يعمدون إلى الإضراب مما يشل الزراعة ويكون مصدر خطر على البلاد، كذلك سرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادئ الشيوعية إلى الريف المصرى، كما قد يؤدى إلى إثارة النزاع بين الملاك ومزارعيهم وهما فريقان يسودهما الوئام.

وواضح من هذا الموقف المشحون بالمغالطات أن الإقطاع خشى أن تتصدى نقابات الفلاحين له مطالبة بإصلاح أحوال عمال الزراعة المادية والإجتماعية. وتكشف المعارضة العنيفة التى قامت فى البرلمان ونجحت فى إقصاء عمال الزراعة عن دائرة القانون عن مدى سيطرة المصالح الزراعية الواسعة على السلطة التشريعية فى تلك الفترة من تاريخ البلاد.

ونصت المادة السابعة من القانون على أن يكون عضو النقابة مصرى الجنسية بالغا من العمر خمسة عشر سنة على الأقل، أما العمال الأجانب فيجوز إنضمامهم إلى النقابة إذا كانوا مقيمين بمصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة، وروعى فى تحديد هذه النسبة ألا تؤثر زيادتهم العددية فى توجيه النقابة وطريقة إدارتها. وقد تناول القانون قواعد تكوين مجالس إدارة النقابات ولوائح نظامها الأساسى، ونص على أن يكون للنقابة الشخصية المعنوية إذا شكلت طبقا لإحكام القانون، فيجوز لهم إبرام العقود والإتفاقات الخاصة بشرط عقد العمل المشترك، ولها حق التقاضى، وشراء أو إنشاء المبانى اللازمة لسكانها أو لسكان المنشآت المرخص لها بإقامتها، ومن حقها أن تنشئ صناديق إدخار وجمعيات تعاونية وجمعيات للتأمين الإجتماعى وغير ذلك من المنشآت التى تهم النقابة. وحظر القانون على النقابات توظيف أموالها فى أعمال مالية أو تجارية أو صناعية، أو إقتناء أسهم أو سندات لشركات مالية غير تلك التى يصدر بإعتمادها قرار من وزير الشئون الإجتماعية أو إستعمال هذه الأموال فيما يجاوز الحدود التى يبينها القرار، كما حظر عليها الدخول فى مضاربات مالية أو تجارية والإشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية[221].

وفيما يتعلق بالإتحادات العمالية نص القانون على أن "للنقابات المسجلة تسجيلا صحيحا أن تكون فيما بينها إتحادات لترعى مصالحها المشتركة، على أنه لايجوز أن تضم الإتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة او صناعة واحدة أو صناعات تشترك فى إنتاج نوع واحد من السلع"[222]. وبذلك أباح القانون قيام الإتحادات المهنية فقط، ولم يسمح بقيام إتحاد عام يجمع نقابات العمال فى البلاد، وقد برر ذلك بالخوف من أن يترتب على إقامته تهديد للأمن العام وخاصة إذا إشتغل بالمسائل السياسية أو تبنى مطالب العمال من أجل تحسين ظروف عملهم، ومن الطريف أن حكومة الوفد كانت أول من تحايل على القانون فأ قامت إتحادا من النقابات الموالية لها تحت إسم" رابطة النقابات" ونسج العمال على منوالها فأسسوا إتحادا عاما تحت إسم "مؤتمر نقابات عمال مصر".

لقد كان قانون الإعتراف بالنقابات مخيبا لآمال العمال الذين كرسوا نضالهم من أجله منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد أخضع النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الإجتماعات التى تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف، كما أخضعها للحل الإدارى إذا رأت السلطات أنها إنحرفت عن الغرض الذى أقيمت من أجله، وحرم فئات عدة من العمال من حق تكوين النقابات حماية للمصالح الكبرى الإقطاعية والرأسمالية التى كانت توجه أمور البلاد وتتحكم فى السلطة التشريعية، وحرم العمال من إقامة إتحاد عام يحقق وجودهم الطبقى، وينظم نضالهم من أجل حقوقهم ويحمى مصالحهم.

تطور تشريع العمل

وإستكمالاً لملامح النضال فى سبيل التشريعات العمالية نعرض فيما يلى للتطورات التى طرأت على القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والبطالة وإصابات العمل وعلاقات العمل ورأس المال.

[219] مضابط مجلس الشيوخ، جلسة 1942/8/16.
[220] حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص 71-72.
[221] الجريدة الرسمية، 1942/9/6.
[222] الجريدة الرسمية، 1942/9/6.

أما عن الأجور، فقد بلغ عدد العاملين بالصناعة – طبقا لإحصاء عام 1937- 393,563 من الذكور و 44,439 من الإناث، وبذلك بلغت جملتهم 438,002 عامل كانوا يشتغلون بالصناعة والحرف اليدوية، بالإضافة إلى 10,800 عامل كانوا يعملون بالخدمات والمرافق، ويتضح من إحصاء أجراه إتحاد الصناعات عن نصف الأعمال الصناعية التى كانت موجودة عندئذ أن تلك المؤسسات كانت تدفع أجورا لعمالها تبلغ قيمتها 5,213,000 جنيه لعدد يصل إلى حوالى 129400 عامل، أى أن متوسط أجر العامل بلغ 40,3 من الجنيهات سنويا، ولما كان هذا الرقم يتضمن الذين يحصلون على أجور مرتفعة فقد قدر ألفريد بونيه[223] المتوسط الشهرى لأجر العامل بثلاثة جنيهات، وهو تقدير مبالغ فيه إذا قورن بالإحصائيات التى أوردها شارل عيسوى[224]، فقد ذكر أن متوسط الأجر اليومى للرجل فى عام 1938 بلغ 8,8 من القرش وللمرأة 4,3 من القرش وللصبى 2,5 قرش. وأن إحصائيات الأجور تبين أن متوسط أجر الإسبوع فى يوليو عام 1944 بلغ 115 قرشا، وفى يوليو عام 1946 إرتفع إلى 125 قرشا، وفى يناير عام 1948 ثبت عند 139 قرشا، وبلغ 149 قرشا فى يناير عام 1950 أو 189 قرشا فى يناير عام 1951، ويتضح من هذا أن الأجور لم تبلغ حدا موازيا لإزدياد تكاليف الحياة حتى عام 1948، ثم إزدادات زيادة سريعة ترتب عليها زيادة فعلية للأجور، كما يتضح أيضا من دراسة إحصائيات الأجور أنها كانت أعلى من المتوسط فى الصناعات البترولية وفى صناعة الحديد والصلب وبناء السفن وصيانتها وصيانة الخطوط الحديدية والطرق وصناعة الكهرباء والمياه، بينما كانت الأجور أقل من المتوسط فى صناعة الورق والخشب والنسيج والتعدين. وترجع أسباب إنخفاض الأجور إلى إنخفاض نسبة الإنتاج نتيجة سوء الإدارة ونقص التدريب وقلة الإمكانيات، هذا بالإضافة إلى الهجرة المستديمة من الريف إلى المدن التى أوجدت رصيدا ضخما من الأيدى العاملة العاطلة مما ساعد على تناقص الأجور، وبرغم هذا كانت الأجور فى المدن أكبر منها فى الريف، وبالإضافة إلى هذا كان أصحاب الأعمال فى مركز المساومة القوى، ويرجع هذا إلى تزايد الإحتكارات بالدرجة التى لم تستطع إزاءها نقابات العمال أن تفرض إرادتها.

وقد خلا تشريع العمل فى مصر من قانون يحدد الأجور حتى صدور الأوامر العسكرية المتعلقة بإعانة غلاء المعيشة، ولكن تلك الأوامر لم تؤد إلى رفع الأجور بما يكفى لمواجهة تكاليف المعيشة الباهظة، فظل عمال الصناعة طوال الحرب الثانية ومابعدها يعانون عجزا كبيرا فى أجورهم الحقيقية، وظلوا يكافحون هذا العجز ويقاومون التضخم الذى حدث بالمطالبة بزيادة أجورهم النقدية، وإرتفعت لذلك معدلات المنازعات العمالية التى قدمت إلى أجهزة العمل إرتفاعا مطردا عاما بعد عام، وكان أبرز هذه المنازعات ما كان منها متصلا بالأجور والمطالبة بتحسينها.

وفى عام 1950 صدر قانون جمع النصوص التى جاءت بالأوامر العسكرية المتعلقة بإعانة الغلاء، فجمد الموقف بالنسبة للأجور، ولكنه لم يستطع أن يجمده بالنسبة لغلاء المعيشة، فقد تناول نظام غلاء المعيشة عند تقريره مبدأين حديثين، أحدهما مراعاة الحالة الشخصية للعامل كحالة العزوبة والزواج وعدد الأولاد، والمبدأ الثانى مراعاة أن تزيد علاوة الغلاء كلما قل الأجر الأساسى، كما إستحدثت نظم غلاء المعيشة أيضاً لأول مرة فى تاريخ تشريع الأجور فى مصر وضع حد أدنى للإجور، وقد ساعد ذلك فى حينه على رفع الأجور التى كانت تقل عن الحد الذى أشارت إليه الأوامر العسكرية، وقضت على كثير من التناقص، وخصوصا بالنسبة لمن يؤدون عملا واحدا وفى صناعة واحدة أو فى منطقة واحدة[225].

ولما لم تكن علاوة الغلاء بكافية لمواجهة إرتفاع نفقات المعيشة إتجه العمال بعد الحرب الثانية إلى المطالبة بإيجاد نظم مالية للأجور، فطالبوا بوضع كادرات لهم. وقد قاوم أصحاب الأعمال هذا المطلب لأنهم لا يوافقون على أن يلتزموا بإلتزامات مالية ثابتة لدرجات محدودة وترقيات منتظمة وعلاوات دورية، وأسرعت الحكومة فى عام 1946 بوضع كادر لعمالها، فطالب عمال الشركات فى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمرافق بوضع كادر لهم إستنادا إلى مادة فى قانون عقد العمل الفردى رقم 41 لسنة 1944 كانت توجب على صاحب العمل وضع لائحة داخلية لعماله إذا بلغ عددهم رقما معينا، على أساس أن مفهوم اللائحة الداخلية إيجاد نظام للأجور (كادر)، وعرض هذا المطلب على هيئات التحكيم فقضى بعضها برفضه وقضى بعضها الآخر بقبوله على أساس أن يؤخذ فى الإعتبار المبدأ فقط وأن يترك للمؤسسة حرية تقدير الوضع المالى ونظم الترقيات والدرجات والعلاوات تبعا لحجم نشاطها وحالتها المالية. وقد أدت هذه المحاولات إلى قيام بعض الشركات الكبرى بوضع كادرات لعمالها.

أما عن ساعات العمل، فقد بدأ التشريع المصرى بتحديدها بالقانون رقم 147 لسنة 1935 الذى حدد ساعات العمل اليومية فى بعض الصناعات بتسع ساعات تتخللها ساعة للراحة، ولكنه لم يقرر حق العمال فى راحة أسبوعية أو أجازة سنوية أو مرضية، ثم صدر القانون رقم 72 لسنة 1946 بشأن تنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج، فأصبح هؤلاء العمال يشتغلون عددا من الساعات تساوى عدد الساعات التى يشتغلها من ينطبق عليهم القانون رقم 147 لسنة 1935 كما قرر حق العمال فى الراحة الأسبوعية[226].

ويتضح أثر هذه التشريعات فى الإحصائيات الخاصة بساعات العمل، فقد جاء بإحصاء عام 1937 أن 57% من العمال كانوا يشتغلون لمدة 60 ساعة أسبوعيا بينما كان 17% منهم يعملون 80 ساعة فأكثر أسبوعيا. وفى عام 1944 قلت هذه النسب إلى 22% للفئة الأولى و5% للفئة الثانية، وفى عام 1951 بلغت 13% للفئة الأولى، و2% للفئة الثانية.

---

[223] Alfred Bonne, The economic development of the Middle East, p. 34.

[224] Charles Issawi, Egypt at mid-century, p.171.

[225] إبراهيم الغطريفى، تطور تشريع العمل، ص 147-148.

[226] المصدر السابق، ص 149،252.

وبرغم عدم وجود إحصائيات عن البطالة، فمن الممكن أن نقرر أنه كانت هناك بطالة موسمية بسبب وجود بعض الصناعات الموسمية كحليج القطن والسكر تجلب عمالها من الريف، وكذلك كان هناك إحتياطى كبير من الأيدى العاملة العاطلة فى المدن، وخاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية حين إستغنى الجيش البريطانى عن عشرة الآف عامل، بينما لم يتأثر العمال الفنيون من البطالة إلا تأثرا طفيفا[227].

وظهر أول إهتمام رسمى بمعالجة مشكلة البطالة فى مصر فى يناير عام 1931 حين قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة خاصة لدراسة مشكلة البطالة وتقديم الإقتراحات عن خير الوسائل لمكافحتها، وزاد من صعوبة حصر العاطلين عندئذ عدم وجود وسيلة تكفل الوصول إلى إحصاء دقيق عنهم، فضلاً عن ذلك فإن ما إعتاده أغلب العمال من العمل أياما متقطعة وتفضيلهم فى عدة حالات هذا النوع من العمل قد زاد مهمة الإحصاء تعقيدا. وقد أدت الازمة الاقتصادية العالمية إلى تفاقم مشكلة البطالة التى تفشت بين كثير من العمال وأرباب الحرف، وكثر عدد العاطلين من حملة الشهادات الدراسية. وقد أجرى إحصاء فى فبراير عام 1932 عن العمال العاطلين ماعدا المشتغلين بالزراعة، كما أجرى إحصاء آخر فى مارس 1934، وكانت نتيجة كل منهما الفشل لأن عدد العاطلين على حسب هذين الإحصائين كان أقل من الحقيقة بكثير فقد رغب العمال عن قيد أسمائهم لتفشى الإشاعات التى أخذ يطلقها خصوم الحكومة بينهم من أنها تعتزم تطبيق قانون التشرد على كل رجل عاطل فيكون نصيبه الحبس إذا ظل عاملا أكثر من عشرين يوما، أو أن الحكومة ستكلف من قيدوا أسمائهم بالعمل فى مشروع خزان جبل الأولياء بالسودان، أو تلزمهم بالإشتراك فى حملة حربية وهمية فى الصين. وفيما يلى أهم الإقتراحات التى قدمتها لجنة مكافحة البطالة:

1. تخفيض عدد أيام العمل فى الأسبوع لعمال المياومة بمصالح الحكومة تبعا لظروف كل منها حتى يمكن إستبقاء العمال الزائدين عن حاجة العمل.
2. إدراج شرط فى العقود المتعلقة بالأعمال الجديدة يلزم المقاولين بإيقاف العمل يوما فى الأسبوع.
3. تجزئة الكميات اللازمة من التوريدات العامة كالأحذية والملبوسات وغيرها بحيث يمكن أن يشترك فى المناقصات الخاصة بها أصحاب المصانع المحلية الصغيرة.
4. حماية صناعة الأسمنت بمصر من المنافسة الأجنبية وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على الأسمنت الوارد من روسيا.
5. منع موظفى الحكومة من العمل فى المحال التجارية أو الصناعية فى أوقات فراغهم.
6. منع المدراس الصناعية الحكومية ومصلحة السجون من منافسة المصانع الخاصة.
7. منح البلديات والمجالس المحلية المال اللازم للقيام بالأعمال الجديدة كالإدارة والمياه والمجارى[228].

ولكن هذه الإقترحات كانت محدودة الأثر فى علاج أزمة البطالة فى أوائل الثلاثينيات.

وإهتمت الحكومة بمكافحة البطالة مرة أخرى فى عام 1940 عقب نشوب الحرب الثانية ولاسيما بعد أن دب الكساد فى كثير من الصناعات سواء تلك التى تعتمد على خامات واردة من الخارج أو التى كانت تصدر بعض منتجاتها إلى الخارج، كما واجهت الموانى البحرية والعمليات المتصلة بها أزمة شديدة بسبب ضعف نشاط البواخر، وتوقفت حركة التعمير والبناء بسبب الأزمة التى حلت بالبلاد وما صاحبها من شعور بالقلق والخطر، وجمدت الحكومة مشروعاتها[229].

وشكلت لجنة وزارية مثلت فيها الوزارات المختلفة لمواجهة الأزمة فقدمت عددا من التوصيات أهمها:[230]

1. وضع تشريع يحدد نسبة مئوية للعدد وللأجور بالنسبة لتشغيل المصرين والأجانب فى المؤسسات على إختلاف أنواعها، وذلك لإفساح مجال العمل فى الإقتصاد والتصنيع المصرى، ولاسيما بين المتعلمين بعد أن كان وقفا على الأجانب.
2. وضع تشريع لإستعمال اللغة العربية فى الأنشطة الإقتصادية كلها حتى يهيئ للشباب المصرى المتعلم الوسيلة للعمل فى الإقتصاد القومى، ولاسيما الذى يغلب عليه الطابع الأجنبى .
3. وضع تشريع ينظم إيجاد بطاقات شخصيية للعمال كوسيلة للوقوف على البيانات الموضحة لهم وإمكان التعرف عليهم وعلى صناعاتهم والأعمال التى يزاولونها.
4. الإقلال من فصل العمال وتخفيض أيام العمل عند الضرورة تفاديا للفصل وإعطاء إعانات بسيطة فى حالات البطالة الشديدة.

ما لبثت الأزمة أن إنقشعت عندما أصبحت مصر ميدانا للجيوش المتحالفة، ومركزا لتموين هذه القوات مما ساعد على التوسع فى كثير من الصناعات القائمة وإنشاء صناعات حربية جديدة فضلا عن قيام القوات الأجنبية بإستخدام مئات من العمال فى الورش والخدمات والأسلحة الملحقة بها.

وبمجرد إنتهاء الحرب عادت الأزمة كأبشع ما تكون، فقد سرحت القوات المحاربة عمالها، فأهتمت الحكومة بموضوع البطالة مرة أخرى، وشكلت لجنة عامة أصلية ولجان فرعية ثلاثة تتكون من مندوبين من الوزارات المختلفة، وأوصت هذه اللجان بتيسير الآلات

[227] Charles Issawi, op. cit. pp.171-172.
[228] مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، ص 20-22.
[229] الغطريفى، المرجع السابق، ص 69-70.
[230] المصدر السابق، ص 71.

والماكينات اللازمة لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع المصانع القائمة ووضع تشريع يلزم الأجانب الذين يزاولون عملا بالبلاد بالحصول على ترخيص بالعمل بشروط وقيود معينة، ووضع النظم والتشريعات التى تتصل بإنشاء مكاتب للتخديم وتشغيل المتعطلين والعناية بموضوع التدريب المهنى[231].

ولكن هذه التوصيات لم تؤخذ فى الإعتبار، وأدى إثراء بعض الأفراد خلال الحرب إلى الإقبال على عمليات البناء ورواج السلع الإستهلاكية. ومالبثت البلاد أن واجهت مرحلة عنيفة من أزمة البطالة فى عام 1951 بعد إلغاء المعاهدة وإضطرار الآف العمال المصريين إلى الإنسحاب من العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة قناة السويس، وضعفت الحركة بالموانى، وجاء حريق القاهرة فى 26 يناير عام 1952 ليزيد الطين بلة، فإنتاب الذعر أصحاب روؤس الأموال وإتجهوا إلى تهريب أموالهم إلى الخارج، وإضطرت الحكومة إلى تقديم تعويضات مالية لأصحاب الأعمال فى التجارة والصناعة ومساعدات للمشردين من العمال، بالإضافة إلى إضطلاعها بإستخدام الآف العمال الذين تركوا العمل لدى القوات البريطانية فى وزارات الحكومة ومصالحها دون حاجة إلى خدماتهم. وتدهورت الأوضاع الإقتصادية فى البلاد مما ادى إلى التوقف التام فى مجال المشروعات العامة فى جميع المرافق سواء ماكان منها تابعا للجهات الحكومية أو المجالس البلدية والمحلية، وقفل باب التوظف فى الحكومة بسبب تدهور الميزانية العامة[232].

إفتقر تشريع العمل فى مصر حتى منتصف الثلاثينيات إلى وجود قانون لتعويض العمال من الإصابات الناشئة عن العمل، وقد كانت الحاجة ماسة إلى هذا التشريع، فعده العمال ضمن مطالبهم منذ نادوا بإصدار التشريعات العمالية فى مطلع العشرينات، كما أن أصحاب الأعمال شعروا بالحاجة إلى سن قانون واف بشأن حوادث العمل والتعويض عنها، وقد ظل التعويض عن حوادث العمل - حتى منتصف الثلاثينيات– خاضعا لقاعدة "مسئولية العمل" ومؤداها أن العامل المصاب أو ورثته لا يستحقون تعويضا إلا إذا ثبتت مسئولية صاحب العمل. وظلت مصر متشبثة بذلك المبدأ العتيق على الرغم من أن جميع الدول المتمدينة أخذت منذ عهد بعيد بنظرية "مخاطر المهنة" فى تشريعها، ولم يكن ذلك عن عدم الرغبة فى التجديد، وإنما مرجعه إلى عدم وجود مصلحة حكومية مختصة بالتشريع العمالى.

وسارت المحاكم المختلطة فى الثلاثينيات - فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل- على عدم التقيد بالمبدأ الذى تضمنه القانون، فكانت تحكم بالتعويض حتى ولو لم ينسب إلى صاحب العمل أى خطأ، غير أن التعويض المحكوم به كان فى عدة حالات أكثر مما يحكم به لو طبقت نظرية "مخاطر المهنة"، وقد تباينت أحكام المحاكم المختلطة بهذا الخصوص كل التباين، لذلك طالب أصحاب الأعمال بإلحاح أن يكون لهم الحق فى معرفة مدى مسئوليتهم نحو عمالهم فى حالة وقوع حوادث، كما أن العمال رغبوا فى الحصول على حق التعويض عن الإصابات التى تقع لهم دون إلزامهم بإثبات خطأ أصحاب الأعمال، مالم تكن تلك الحوادث نتيجة خطأ جسيم إرتكبه العمال. وتمسكت المحاكم الأهلية بتطبيق "مسئولية صاحب العمل" وكان بعضهم أكثر تساهلا من البعض الآخر فى إعتبار صاحب العمل مخطئا[233].

وخطت الحكومة خطوة عملية حين أصدرت فى 14 من سبتمبر عام 1936 القانون رقم 64 بشأن إصابات العمل الذى أقر حق العامل فى الحصول على تعويض عن إصابته طبقا للقواعد التى حددها القانون إلا إذا ثبت أن الإصابة وقعت نتيجة عجز العامل عن تأدية عمله أو نتيجة إهماله. ونص القانون على إلزام صاحب العمل على تقديم الإسعافات الأولية للعامل المصاب، وأن يكون للمصابين حق العلاج المجانى بمستشفيات الحكومة فإذا لم تتوافر أماكن العلاج بها كان صاحب العمل ملزما بدفع نفقات علاج العامل المصاب. وحدد القانون مقدار التعويض للمستحقين بعد وفاة العامل وكيفية توزيعه عليهم، كما عيَن الإصابات التى تعد مؤدية لعاهة جزئية أو مستديمة[234].

وبرغم أن هذا القانون كان خطوة عملية نحو حماية حقوق العمال، لم يعدم أصحاب الأعمال وسائل التهرب من أحكامه، كما أن التعويضات التى نص عليها القانون كانت تافهة، ففى حالة وفاة المصاب كان يصرف لورثته أجر 700 يوم بحيث لا تزيد قيمة التعويض عن 300 جنيه ولا تقل عن 70 جنيها، أما فى حالة حدوث عاهة مستديمة للمصاب فكان يصرف له تعويض يوازى أجر 1000 يوم بحد أدنى مائة جنيه وحد أقصى 350 جنيها.

ثم صدر القانون رقم 86 لسنة 1942 الخاص بالتأمين الإجبارى على العمال ضد حوادث العمل الذى نص فيه على إلزام أصحاب الأعمال الصناعية بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل. وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الغاية من القانون بأنه "لما كان القانون رقم 64 لسنة 1936 الخاص بإصابات العمل يقرر للعمال حقوقا جديدة قد يعجز الكثيرون من أصحاب الأعمال الصغيرة عن القيام بها رئى أن خير علاج لهذه الحالة هو التأمين ضد الإصابات لأنه ييسر على صاحب العمل دفع التعويضات ولا يكلفه إلا جزءا يسيرا بالنسبة لما يستحق عليه من تعويض". ونص القانون على أنه لا يجوز تحميل العمال أى نصيب فى نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت، وجعل القانون من حق وزير الشئون الإجتماعية إعفاء بعض أصحاب الأعمال من أحكامه إذا توافرت فيهم شروط معينة[235].

---

[231] المصدر السابق، ص 72.
[232] المصدر السابق، ص 73، 74.
[233] مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، ص 9-10.
[234] البراوى وعليش، التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، ص 267.
[235] المصدر السابق، ص 268.

وفيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، صدر القانون رقم 41 لسنة 1944 الخاص بعقد العمل الفردى، أى العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو سطلته أو إشرافه مقابل أجر محدد، وأخرج القانون عمال الزراعة وعمال الورش الصغيرة وعمال الملاحة البحرية وخدم المنازل من دائرته، وأجاز القانون أن يكون العقد شفويا إذا كان أجر العامل اليومى أو الأسبوعى أو الشهرى يقل فى مجمله عن عشرة جنيهات وبذلك أفسح المجال أمام أصحاب الأعمال للتلاعب والتحايل على القانون وتعريض مصالح عمالهم للخطر، وحدد القانون قواعد دفع الأجور وطريقة مكافأة العامل فى حالة ما إذا قام صاحب العمل بفسخ العقد من جانبه وفى حالة عجز العامل عن تأدية عمله، وألزم صاحب العمل بإتخاذ الإحتياطات اللازمة لحماية العامال من أخطار العمل، ونص على حق العامل فى الحصول على أجازة سنوية حددت بسبعة أيام لعمال المياومة، وخمسة عشر يوما فى السنة للعمال والمستخدمين المعينين بأجر شهرى[236].

وبرغم أن قانون عقد العمل الفردى كان خطوة نحو تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، فإنه لم يف بما كان يداعب أحلام العمال، فلم يشر من قريب أو بعيد إلى الخدمات الإجتماعية التى كان العمال فى أمس الحاجة إليها، كما لم يوفر للعمال الضمانات الكافية ضد الفصل التعسفى، وكثيرا ما إتخذ أصحاب الأعمال من نصوصه سلاحا للتخلص من عمالهم بالفصل، وأبسط مثال على ذلك ماكانت تقدم عليه الشركات من فصل أعضاء مجالس إدارة النقابات.

لقد تأثر تطور تشريع العمل فى مصر بالوضع السياسى الداخلى، وخاصة بالتنافس بين الأحزاب السياسية المختلفة لكسب أصوات العمال فى المعارك الإنتخابية، كما تأثر بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة، فعكس المصالح الإقطاعية والرأسمالية التى حرصت الطبقات الحاكمة البرجوازية على إتخاذ التشريع وسيلة لحمايتها، لذلك تميزت تشريعات العمل بأنها لم تكن صادرة عن مخطط معين، فكان الإرتجال والتناقض طابعها المميز، وظلت دون الغايات التى وجه العمال نضالهم فى سبيل إصدار التشريعات من أجل تحقيقها، فبقى العامل ألعوبة فى يد صاحب العمل، يتلاعب بأجره متحايلا على الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة الغلاء، ويتلاعب بحقه فى العمل فيفصله كلما تجاوزت مدة خدمته سنة او سنتين تهربا من مكافأة نهاية الخدمة التى ألزمه القانون بدفعها، ثم يقوم بتعيينه من جديد بأجر ضئيل لا يكاد يوازى نصف أجره السابق. ووقف العامل إزاء هذه التصرفات الجائزة حائرا لا يملك وسيلة للدفاع عن حقه، وإضطر للنزول على إرادة مستغليه.

وقد وجهت هذه الظروف مجتمعة تشريعات العمل بعد ثورة يوليو 1952، فعملت الدولة على توحيد قوانين العمل بعد تعديلها بما يتمشى مع المبادئ التى نادت بها الثورة، مما أدى إلى إستقرار العلاقة بين العمل ورأس المال على أسس راسخة.

[236] المصدر السابق، ص 272- 274.

الفصل الخامس ـ جهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية

أدت ظروف الكفاح الوطنى ضد السيطرة الأجنبية إلى ظهور قيادات سياسية قامت بتنظيم النضال من أجل الإستقلال، ذلك النضال الذى بلغ ذروته فى ثورة 1919. وما أن سلم المستعمر لمصر بالإستقلال الذاتى فى 28 من فبراير عام 1922 حتى تفتت وحدة البلاد السياسية وأخذت تظهر فيها تكتلات إنشغلت فى المحل الأول بعلاقات مصر بإنجلترا إنشغالها بمشكلة النضال الدستورى وبمشاكل الفوز بالحكم، وهبطت القضية الوطنية من مستوى النضال ضد المستعمر إلى التحايل على الفوز بكراسى الحكم، وأدى إنحراف الحركة الوطنية إلى هذا الدرك إلى إقصاء القوى الشعبية عن مجالها، وتحول الأحزاب السياسية من توجيه النضال الوطنى إلى السعى وراء كسب أكبر عدد ممكن من أصوات الجماهير فى الإنتخابات ضمانا للوصول إلى الحكم.

ولما كان العمال قوة جماهيرية لا يمكن إغفالها، كما أن أصواتهم لها وزنها فى ترجيح كفة هذا الحزب أو ذاك فى الإنتخابات فقد حرص كل حزب سياسى على تكوين قاعدة جماهيرية بشتى السبل، ومن ثم كانت محاولات الأحزاب المتكررة للسيطرة على الحركة العمالية، وكان للوفد المصرى القدح المعلى فى هذا المجال. وأدى إفتقار العمال إلى الوعى النقابى وعدم وجود قادة قادرين على إدارة دفة التنظيم النقابى إلى تمهيد الطريق أمام الأحزاب والهيئات السياسية للزج برجالها بين صفوف العمال فتصدى هؤلاء لقيادة النقابات وتوجيهها لخدمة أغراض أحزابهم.

وكانت أبرز نتيجة لجهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية ذلك الإنقسام الذى ترك بصماته على تاريخ الحركة العمالية المصرية، فأصبح هناك أكثر من إتحاد عام للنقابات فى وقت واحد ينتمى كل منها إلى حزب أو هيئة سياسية. وأدى هذا إلى تعطيل قيام إتحاد عام يجمع شمل النقابات ويوجه العمال أموره بأنفسهم يحقق تجمع العمال كطبقة فى مواجهة رأس المال إلى الأربعينيات حين قامت محاولة إقامة إتحاد عام تحت إسم "مؤتمر نقابات عمال مصر"، تلك المحاولة التى ضربت فى مهدها، ثم ما أعقبها من محاولة إقامة إتحاد عام للنقابات فى مطلع الخمسينيات. وبرغم أن هذه المحاولات جميعا كانت مستقلة عن نشاط الأحزاب، وكانت تقوم على أكتاف عمال مستقلين، فقد كان للمنظمات الشيوعية السرية فى هذا النشاط نصيب لا يستهان به بالدرجة التى تجعلنا نذهب إلى أنها كانت تحاول أن ترث الوفد فى السيطرة على الحركة العمالية المصرية وتوجيه مصيرها.

وكانت محاولات الأحزاب للسيطرة على الحركة العمالية تقوم على جهود المحامين من أعضائها الذين كانوا يتسللون إلى النقابات عن طريق مركز "مستشار النقابة" - الذى ظهر فى أعقاب الحرب الأولى- ويحاولون توجيهها، ثم يسعون إلى جمع النقابات فى جبهة يتزعمها أحد رجالات الحزب اللامعين تحت إسم " إتحا نقابات".

ووجد الكثيرون من رؤساء النقابات فى هذه الظروف فرصة للإستفادة الشخصية، فكانوا ينضمون بنقاباتهم إلى الإتحاد الذى تحقق لهم من وراء مناصرته المنفعة، وينسلخون من عضويته حين يلوح لهم منافسة بشروط أكثر تحقيقا لمآربهم، أو حين يفقد الحزب - الذى يتبنى الإتحاد- كرسى الحكم.

محاولات الوفد المصرى للسيطرة على الحركة العمالية

نشأ الوفد المصرى أول ما نشأ كحركة وطنية، حين تألف فى أعقاب الحرب الأولى فى (نوفمبر عام 1918) من سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية برياسة سعد زغلول، بغرض "السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى إستقلال مصر إستقلالا تاما"، ثم تحول إلى حزب سياسى عقب صدور دستور عام 1923، وتولى الحكم فى أول وزارة أسفرت عنها الإنتخابات التى أجريت وفقا للدستور فى عام 1924، وظل مرتبطا فى الأذهان بالنضال من أجل تحقيق الإستقلال، وتمثلت فيه الحركة الوطنية والنضال الثورى حتى عام 1936، ومن ثم إستقر فى الأذهان أن الوفد هو الأمة، وإكتسب الحزب شعبية واسعة، وكان إجراء إنتخابات حرة كفيلا بأن يمهد له السبيل إلى الحكم فى كل مرة تجرى فيها هذه الإنتخابات.

وقد سجلت قيادة الوفد البرجوازية أبرز محاولات السيطرة على الحركة العمالية وأبعدها أثراً منذ فجر العمل السياسى للوفد حتى أوائل الأربعينيات. ويرجع إهتمام الوفد بتنظيم العمال إلى عام 1919، فقد ذكر عبدالرحمن فهمى فى التقرير الذى أرسله إلى سعد زغلول فى (18 أكتوبر عام 1919) أن "نتيجة المجهودات التى بذلت فى سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها قد أثمرت وتشكلت لكل حرفة نقابة" وأكد أن النقابات مفيدة جدا للحركة الوطنية وأنها سلاح قوى لا يمكن الإستهانة به[237].

وندرس فيما يلى هذه المحاولات بالتفصيل:

الإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى عام (1924 – 1925)

شهدت السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الأولى نشاطا نقابيا واسعا، فكثر عدد النقابات كثرة دفعت الصحف الأجنبية إلى إتهام الحركة العمالية والحركة الوطنية كلها بالبلشفية. وإنبرت جريدة المنبر لدحض تلك التهم، فأكدت أنه ليس فى المصريين من يميل إلى

[237] محمد أنيس، دراسات فى وثائق ثورة 1919، ج1، ص 23.

البلشفية وأنهم أول من يحاربونها، وأن العامل المصرى لا يرضى أن يأخذ مليما واحدا فوق أجره دون حق. وأصدر الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية فتوى ندد فيها بالشيوعية[238].

وساعد على تدعيم هذا الإتجاه أن العناصر اليسارية نشطت إبان ثورة 1919 فى أوساط العمال ولاسيما فى الإسكندرية فتأسس إتحاد عام للنقابات بها نظم فى عام 1923 – 1924 حركة إعتصام قام بها عمال الإسكندرية وكانت مثار إهتمام الحكومة والرأى العام، وأسفرت عن إقدام حكومة سعد زغلول على إلقاء القبض على قادة الحزب الشيوعى وإتحاد النقابات وتصفية المنظمتين.

ولم تكن حكومة الوفد لتترك العمال فى فراغ يسمح بقيام عناصر يسارية جديدة بتوجيههم، فكان تأسيس "الإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى" بزعامة عبدالرحمن فهمى الذى كان سكرتيرا للجنة المركزية للوفد المصرى، وساهم بنصيب كبير فى عملية جمع التوكيلات، كما ساهم فى تنظيم حركة مقاطعة لجنة ملنر، وإنتخب فى أول مجلس للنوب نائبا عن دائرة عابدين[239]

بدأ مشروع الإتحاد بإستقالة الدكتور محجوب ثابت من رياسة "النقابة العامة للعمال" التى كانت تضم أعضاء من مختلف المهن، وإختير عبدالرحمن فهمى زعيما للنقابة (آخر مارس عام 1924[240] وبذلك أصبحت النقابة العامة هى نقطة الإنطلاق للعمل من أجل إقامة إتحاد عام للنقابات، فأقامت النقابة حفلا فى (14 من أبريل) دعى إلى حضور عدد من نواب الوفد منهم: على الشمسى وراغب إسكندر وشفيق منصور. وخطب عبدالرحمن فهمى (الذى كان قد لقب بزعيم العمال) داعيا إلى "الإتحاد والتمسك بأهداب السكينة"، وفى أعقاب الإحتفال خرجت مظاهرة مكونة من حوالى خمسة الآف عامل مرت بالقصر الملكى ومجلس النواب ثم قصدت دار عبدالرحمن فهمى الذى ألقى فى العمال خطبة جاء فيها أنه قد تكونت لجنة من أعضاء مجلس النواب لتتولى الدفاع عن العمال وأنه قد تم الإتفاق نهائيا على تأليف إتحاد لنقابات العمال يكون مركز إدارته فى النقابة العامة، وتكون لكل طائفة نقابة خاصة بها تحت إشراف الإتحاد[241].

وتدحض هذه الواقعة ما أورده أستاذنا الدكتور أنيس نقلا عن مذكرات عبدالرحمن فهمى من أنه رفض قبول زعامة النقابة العامة حين عرضت عليه، وأنه إشترط لقبول الزعامة أن تسلم بها جميع النقابات وترتضى الإنتظام فى الإتحاد العام، فإن نشأة الإتحاد تمت فى – إعتقادنا- على أساس مخطط وفدى أسند تنفيذه إلى عدد من شباب الوفد الذين إحتكوا بالنقابات وإشتغلوا بتنظيمها[242].

وقد هاجمت (الجازيت) مشروع الإتحاد، وأكدت عدم إحتمال نجاحه "لأن حركته لا تحدوها الغيرة على مصالح العمال ولايديرها عمال"، ولأن الغرض السياسى الذى يرمى إليه المشروع هو خدمة مصالح أولئك الذين وجدوا –لأسباب مختلفة– أن الطريق العادى للترقى مسدود في وجوههم فأخذوا يبحثون عن وسائل أخرى ليخلقوا لأنفسهم مراكز تؤدى بهم فى النهاية إلى الأغراض السياسية التى يرمون إليها[243].

وإنبرت الأهرام للردعلى مزاعم الجازيت، فأثنت على المشروع وأكدت "أن العمال فى كل بلد محتاجون لمن يأخذ بناصرهم فى كل طور من أطوار الإنتقال من عهد عتيق إلى عهد جديد" وأن تلك الحركة ترمى إلى إيجاد جو هادئ يعيش العامل فيه مطمئن البال، راضى النفس، بعيدا عن الفوضى والعبث بالنظام[244]

وتشكلت لجنة من أعضاء مجلس النواب الوفديين كان على رأسها عبدالرحمن فهمى ومن بين أعضائها على الشمسى ومكرم عبيد وشفيق منصور وحسن نافع، أطلقت على نفسها إسم "اللجنة التحضيرية لتكوين إتحاد النقابات العام بالقطر المصرى"، وأصدرت بيانا [245] أعلنت فيه أنها قد إتخذت من دار عبدالرحمن فهمى مقرا لها، وأن أغراضها تنحصر فيما يلى:

1. الإتصال بنقابات العمال التى تؤدى وظيفتها بالفعل.
2. مراجعة قوانين تلك النقابات وتعديل ما يحتاج إلى التعديل.
3. وضع نظام ثابت لها وترقية حالتها ماديا وإجتماعيا.
4. إنهاض النقابات التى توقفت عن عملها لسبب من الأسباب.
5. تأسيس نقابات للطوائف التى ليست لها نقابات.

وطالب البيان النقابات بإرسال نسخ من قوانينها لدراستها.

قامت تلك اللجنة بإعداد قانون "الإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى" الذى حدد أغراض الإتحاد فى تنظيم حركة العمال والوصول بهم إلى مافيه الخير لهم أدبيا وماديا وصحيا وإقتصاديا، والإشراف على نقابات العمال، والإتصال بالإتحادات العمالية فى

[238] المصدر السابق، ص 20- 21.
[239] المصدر السابق، ص 19.
[240] الأهرام، 1924/3/31.
[241] المصدر السابق، 1942/4/15.
[242] محمد أنيس، المرجع السابق، ص 24.
[243] The Egyptian Gazette, 19. 4. 1924.
[244] الأهرام، 1924/4/21.
[245] المصدر السابق، 1924/4/20.

بلاد العالم المختلفة، والإشتراك فى مؤتمراتهم، والدفاع عن مصالح العمال وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة، والسعى لإعتراف الحكومة بهيئاتهم، والعمل على إيجاد تشريع خاص يحدد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وخصص الباب السادس من القانون للإضراب، فنص على أن إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئى من حق الإتحاد وحده، وأنه ليس لأية نقابة أن تعلن الإضراب دون موافقة الإتحاد العام. وقد أملت ظروف الإعتصامات التى قام بها عمال الإسكندرية على اللجنة هذا الجانب من القانون، ليتمكن الإتحاد من السيطرة على الإضرابات وتوجيهها الوجهة التى يريدها. وزيادة فى الحيطة نص القانون على أن مصدر قرارات الإضراب بأغلبية 60% من أعضاء مجلس إدارة الإتحاد[246].

وبعد إعلان تأسيس الإتحاد، حلت النقابة العامة للعمال، ودعيت كل طائفة من طوائفها إلى تكوين نقابة مستقلة تتبع الإتحاد العام، ولكن قام البعض بإعادة كيان النقابة العامة وإصدار قانون لها. وقد إستنكر عبدالرحمن فهمى هذا العمل ودعا إلى إلتفاف العمال حول الإتحاد[247].

لقد كان إتحاد نقابات العمال يمثل - على هذه الصورة- محاولة البرجوازية الوطنية "ممثلة فى الوفد" فرض وصايتها على الحركة العمالية. ومما يدعم هذا الرأى سلسلة الخطب التى ألقاها عبدالرحمن فهمى فى العمال فى مختلف المناسبات.

ففى الحفل الذى أقامه عمال هليوبوليس لتكريمه فى (4 يوليو) حذر العمال من المغالاة فى مطالبهم تجنبا للشيوعية، وأكد أن رأس مال العمال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والإستقامة والتضحية والطاعة[248].

وفى الحفل الذى أقيم لتكريمه بدار التمثيل العربى فى (5 أكتوبر) تحدث عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل فقال "إن إستبداد عشرات السنين لا يمكن تلاشيه تماما فى بضعة شهور" وأوصى العمال بالتقوى والتمسك بالدين "ففى الدين سلوة كبيرة وعزاء عظيم"[249].

وفى الحفل الذى أقامته نقابة عمال الورش الأهلية ببولاق فى (2نوفمبر)، وقف عبدالرحمن فهمى يقول "إعلموا أيها الأبناء أنه وإن كان من واجبى الدفاع عن حقوقكم، فمن واجبى أيضا الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفنى الغير الدفاع عن حقه، فلا أسمح لعامل منكم أن يحصل على أكثر من حقه"[250].

وفى حفل إفتتاح فرع الإتحاد بالفيوم فى (9 نوفمبر) ألقى كلمة جاء فيها "..... يقول بعضهم أن العامل فقير حقير ذليل، وإنى أقول أنه غنى بقوة إيمانه ودينه وعقيدته. ماهو المال والجاه؟ وما قيمتها؟ هما زائلان بزوال الزمن، فانيان مع العمر ... وإن العامل الذى يطمع فيما بيد أصحاب رءوس الأموال بلاحق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الإقتصادى ..... وإعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون إن العامل يشتغل طول يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدس الذهب، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد، وإنى لا أنكر أن العامل فى مصر مهضوم الحق، ولكن تحسين حاله أمر يستدعى جهدا كبيرا"[251] .

ويتضح من ذلك كله مدى حرص البرجوازية الوطنية على كبح جماح حركة العمال للمطالبة بتحسين أحوالهم فى زمن إرتفعت فيه الأسعار وهبط فيه مستوى الأجور نتيجة لتفشى البطالة، ولهذا لم يكن غريبا أن يطلق العمال المتأثرون بالنشاط اليسارى من أعضاء النقابات التى كانت ترفع راية إتحاد النقابات الشيوعى بالإسكندرية على هذا الإتحاد إسم "الإتحاد الأصفر"[252].

لوح عبدالرحمن فهمى للعمال بمشروع لتشريع العمل ذكر أنه أعده بمساعدة حسن نافع المحامى، وأنه يعتزم التقدم به إلى مجلس النواب فى دور الإنعقاد التالى، على ان يتم إصلاح أحوال العمال خطوة خطوة[253]، وما إنفك الإتحاد يصدر البيانات مطالبا العمال بعدم القيام بأى إضراب من أجل تحقيق مطالبهم الإقتصادية، وأن عليهم أن يقدموا مطالبهم إلى الإتحاد ليعمل على تحقيقها "ويقرر الطريق الذى يراه مناسبا لذلك"، وإلا فإن الإتحاد لن يناصر العمال الذين يضربون من تلقاء أنفسهم[254].

ولقد وقع خلال رياسة عبدالرحمن فهمى للإتحاد العام للنقابات حادثان كان للإتحاد موقف منهما، وأثار ثائرة العمال بصفة عامة فى مصر، أولهما خيبة الأمل فى حكومة العمال فى بريطانيا إثر إخفاق مفاوضات سعد – مكدونالد-، ورفض حزب العمال البريطانى الإعتراف بأمانى مصر فى الإستقلال، أما الآخر فكان حوادث السودان فى عام 1924، وما قام به الإنجليز من مقابلتها بالقمع، فشرع الإتحاد ينظم مظاهرة كبرى فى جميع أنحاء القطر المصرى يوم 23 من أغسطس، ولكن السلطات خشيت مغبة الأمر فمنع

---

[246] إتحاد العمال، جريدة إسبوعية كانت تنطق بلسان الإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى ويصدرها الوفد ورأس تحريرها محمد فؤاد سكرتير الإتحاد، 1924/7/19.

[247] الأهرام، 1924/10/9.

[248] المصدر السابق، 1924/7/5.

[249] امصدر السابق، 1924/10/9.

[250] إتحاد العمال،1924/11/9.

[251] المصدر السابق، 1924/11/16.

[252] Zaki Badaoui, Les problems du travail, p. 24.

[253] إتحاد العمال، 1924/11/9.

[254] الأهرام، 1924/8/16.

عبدالرحمن فهمى قيام المظاهرة إكتفاء بالإحتجاجات المكتوبة[255] وأصدر الإتحاد بيانا إحتج فيه على "الأعمال الخالية من كل حق وعدل التى ترتكب فى السودان" وعلى السياسة الإستعمارية التى تنفذ بإسم الحكومة البريطانية[256].

وسرعان ما تطورت الأحداث فكان مصرع سير لى ستاك سردار الجيش المصرى وما ترتب عليه من إستقالة وزارة سعد زغلول، وإعتقال عبدالرحمن فهمى الذى لم يطلق سراحه إلا فى يناير عام 1925 حين ثبتت براءته.

وإستمر الإتحاد فى العمل بعد إعتقال زعيمه، كما إستمرت جريدته الأسبوعية "إتحاد العمال" فى الصدور، وظهر على صفحاتها فى 28 ديسمبر نداء موجه إلى العمال بمناسبة صدور المرسوم الملكى بحل مجلس النواب، يدعوهم إلى توحيد الصفوف والإستعداد لخوض المعركة الإنتخابية لينتخبوا من بينهم "من العمال نوابا يدافعون عن حقهم المهضوم حتى ينالوا ما يبغون".

ترى هل كان هذا إتجاها جديدا لتحويل هذا التنظيم العمالى إلى قيادة عمالية سياسية بعيدا عن نفوذ الوفد؟ على كل ليس لدينا من الأدلة ما يكفى للتحقق من وجود مثل هذا الإتجاه وأبعاده.

وفى آخر يناير عام 1925 أصدر عبدالرحمن فهمى بيانا أعلن فيه إستقالته من الإتحاد بسبب أحواله الصحية. ويذكر أستاذنا الدكتور أنيس [257] أنه قد ورد بمذكرات عبدالرحمن فهمى أنه إستقال حشية لجوء السلطات إلى دفع بعض العمال إلى إرتكاب شئ من الجرائم ثم تنسبها إليه، فإستقال من زعامة الإتحاد تجنبا للمتاعب، كما أكد المرحوم حسنى الشنتناوى[258] أن إستقالة عبدالرحمن فهمى من زعامة الإتحاد كانت نتيجة خلاف شخصى وقع بينه وبين سعد زغلول الذى كان لا يقبل شريكا فى زعامة الأمة، فتأثر بوشايات الواشين وشجب النزاع بينه وبين "زعيم العمال" فأثر الأخير الإستقالة. ونعتقد أن سبب الإستقالة يرجع إلى زوال الظروف التى دعت الوفد إلى تنظيم العمال تجنبا لوقوعهم فى أيدى العناصر اليسارية بإستقالة وزارة سعد، وتمشيا مع إتجاه الحزب - فى تلك الفترة- بعدم الظهور بمظهر المحتضن للعناصر المثيرة للشغب. ولا يعنى هذا أن الوفد كان ينصرف عن محاولة السيطرة على الحركة العمالية وهو خارج الحكم فقد كان - فى تلك الظروف- أشد حاجة إلى كسب تأييد الجماهير، ومن ثم مواصلته – كما سنرى- لمحاولة توجيه الحركة لصالحه.

ومهما يكن الأمر، فقد أسندت رياسة الإتحاد إلى الدكتور محجوب ثابت، ولكن الإجراءات التى قامت بها حكومة زيور أدت إلى القضاء على الإتحاد وإيقاف جريدته عن الصدور، وبذلك أسدل الستار على أول محاولة قام بها الوفد - على نطاق واسع – للسيطرة على حركة العمال.

إتحاد عام النقابات عام (1930)

إستمرت جهود الوفد للسيطرة على الحركة العمالية مقصورة - خلال الفترة عن عام (1925 إلى عام 1929)- على نشاط المحامين الوفديين الذين عملوا كمستشارين للنقابات، وعلى نشاط شباب الحزب، فحاول عباس العقاد تكوين جبهة عمالية وفدية فى أواخر العشرينيات، ولكن محاولته باءت بالفشل لنشوب خلاف بينه وبين زعماء النقابات التى كانت ستقوم عليها جبهته العمالية[259].

وما أن تولى الوفد الحكم فى أعقاب الإنتخابات التى أجريت فى أكتوبر عام 1929 بعد فوزه بالأغلبية، حتى بدأ العمل على إقامة إتحاد النقابات، وإيجاد هيئة لتنظيم العمال.

نهج الوفد فى تلك المرحلة نهجا قريب الشبه بذلك الذى حدث فى عام 1924 فأصدر حسنى الشنتناوى – أحد شباب الحزب البارزين- جريدة أسبوعية أطلق عليها إسم "العامل المصرى" فى (4 مارس عام 1930) وأخذت تلك الجريدة تتناول شئون العمال بأقلام المحامين الوفديين، وتعنى بصفة خاصة بنشر أخبار النقابات والتركيز على ما آلت إليه أحوالها من السوء والإشارة إلى حاجة العمال إلى تنظيم صفوفهم على أساس سليم، وضربت الجريدة الأمثال بأحوال العمال فى أوربا، وبينت البون الشاسع بين ما كانت عليه أحوال العمال المصريين، وبين أحوال زملائهم فى اوربا، ودعت إلى إصلاح أحوالهم.

وفى 4 أبريل عام 1930، طرح عزيز ميرهم - عضو مجلس الشيوخ الوفدى– إقتراحات[260] على العمال لتنظيم الحركة العمالية نشرت على صفحات "العامل المصرى"، نصت على توجيه الدعوة لتأسيس "كتلة برلمانية للعمال تتكون من عدد ليس من الضرورى أن يكون كبيرا من شيوخ ونواب يقبلون أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع – من الناحية البرلمانية– عن حقوق العمال والفلاحين، ودرس النظم الإجتماعية التى تعود على الطبقة البائسة بالرقى والتقدم، وتتمتع هذه الكتلة البرلمانية الصغيرة بكيان ذاتى مستقل عن لجنتى العمال بالمجلسين، تجاهد للعمال وتحال عليها نتائج أعمال المجلس الإستشارى".

وتضمنت الإقتراحات تأسيس مجلس إستشارى للعمال يتكون من جميع الذين يهتمون بشئون العمال ويكون من إختصاصه-:

---

[255] محمد أنيس، المرجع السابق، ص 27-28.
[256] الأهرام، 1924/8/30.
[257] محمد أنيس، المرجع السابق،ص 29.
[258] حسنى الشنتناوى، مقابلة شخصية فى 1964/7/2.
[259] مقال بعنوان "حركة العمال فى مصر"، بدون توقيع، مجلة الباشكاتب، 1934/7/9.
[260] العامل المصرى، 1930/4/4.

1. وضع الأسس التى تتكون النقابات عليها.
2. تكوين النقابات وتعهدها بالتنظيم إلى أن تصبح وحدات عاملة.
3. درس حقوق العمال من الناحية العامة مسترشدا فى ذلك بالحقوق التى كسبها العمال فى مصر وفى البلاد الأجنبية.
4. درس مطالب العمال فى كل نقابة ولكل طائفة وإرشاد النقابات إلى خير الطرق التى يسلكونها لتحقيقها.
5. تعيين مستشار لكل نقابة يتخصص لها.
6. الإتصال الدائم بالكتلة البرلمانية يبلغ إليها قراراته ورغباته.

وطالب عزيز ميرهم الحكومة بالإشتراك فى أعمال المجلس الإستشارى المقترح إقامته بمندوب أو أكثر، وأكد أن هذا المجلس من الممكن أن يصبح له شأن رسمى ويتطور إلى أن يصبح أداة حكومية كما حدث فى سويسرا لمجلس شبيه له.

ورد حسن نافع - رئيس لجنة العمال البرلمانية - على هذه الإقتراحات[261] موضحا ضرورة إصدار تشريع للعمل والعمال وإقامة مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق، وذلك قبل التفكير فى تنظيم الحركة العمالية، ودعا إلى تأسيس إتحاد للعمال "يكون تكوينه من بين أنصارهم ومستشاريهم ويكون نافذ الكلمة فى الجماعات المنضمة إليه" حتى يكفل النجاح للمجلس الإستشارى المقترح إنشاؤه.

وتدارست النقابات هذه الإقتراحات، وعقدت إجتماعات تمهيدية لمؤتمر العمال الذى كان من المقرر دعوته لبحث الإقتراحات بدار نقابة عمال ترام القاهرة، وحضر هذه الاجتماعات مندوبون عن نقابات العمال الموالية للوفد وهى نقابات: ورش ترام مصر الجديدة وعمال المطابع المصرية، وجمعية رقى العمال، وخريجى المدارس الصناعية، وعمال ورش النجارة الميكانيكة، وعمال السيارات، وعمال القطر المصرى، والطهاة، والأحذية، والنقابة العامة للعمال، وعمال الدخان، وعمال ترام القاهرة، والحوذية وعمال النقل.

وتشاور المجتمعون فى أحوال العمال وقرروا مطالبة الحكومة بسرعة إصدار تشريع العمل ووافقوا على إيجاد مكتب ينظم حركة النقابات ويوحد جهودها، ثم ما لبثوا أن قرروا تحويل هذا المكتب إلى "إتحاد عام النقابات" الذى أسندت رياسته إلى أحمد محمد أغا المحامى، وإختير حسنى الشنتناوى مستشارا عاما للنقابات، وأصبحت جريدة "العامل المصرى" تنطق بلسان الإتحاد[262].

وبذلك أوشكت جهود الحزب للسيطرة على النقابات أن تؤتى أكلها، ولكن أتت الرياح بما لم تكن تشته السفن، فإضطرت حكومة الوفد إلى الإستقالة بعد فشل المفاوضات مع الإنجليز (مفاوضات النحاس – هندرسون). ولم تؤثر إستقالة وزارة الحزب على كيان الإتحاد، ولكنها حدت من نموه. وسرعان ما شجب النزاع بين رئيس الإتحاد وبين الحزب فأقصى عن منصبه وتولى عزيز ميرهم رياسة الإتحاد.

وتلا ذلك ما أقدمت عليه حكومة صدقى من إلغاء الدستور عام 1923، وما ترتب عليه من قيام حركة مقاومة عنيفة تزعمها الوفد وأيدها بعض أمراء البيت المالك ومن بينهم عباس حليم الذى أكسبه هذا الموقف صداقة الوفد وجلب إليه زعامة "الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى" - كما قدمنا- فقام نوع من التحالف بين الوفد وعباس حليم، ورأى الوفد أن يعمل بين صفوف العمال بواسطة النبيل الشاب فأعلن إدماج إتحاد عام النقابات (الوفدى) فى الإتحاد الذى كان يتزعمه عباس حليم.

المجلس الأعلى للعمال (1935 – 1936)

بقيت علاقة الوفد بعباس حليم وطيدة شهورا معدودات، ثم ما لبث الوفد أن تبين أن طموحه أكبر من أن يجعله يقبل القيام بدور العميل الذى يدبر أمور الإتحاد لحساب الوفد فقد رفض عباس حليم أن يسمح بتعيين أعضاء وفديين فى مجلس إدارة الإتحاد. وبلغ سلوكه حدا كبيرا من الخطورة على الوفد حين أعلن تأسيس حزب العمال المصرى فى (10 يونيو عام 1931)، فشن الوفد عليه حملة شعواء أدت إلى إيقاف نشاط الحزب وهو لم يزل فى المهد.

ثم عاد الوفد إلى سياسة الوفاق مع عباس حليم حتى تسنح الفرصة التى يقوم فيها الحزب بالسيطرة على الإتحاد العام، وزاد الحزب تطلعا إلى هذه الرغبة ما بلغه الإتحاد من القوة والنفوذ فى أوساط العمال عامى 1934 – 1935.

وكان الجو السياسى فى عام 1935 يبشر بقرب وصول الوفد إلى الحكم، فقد تولى نسيم باشا الحكم عقب إستقالة وزارة عبدالفتاح يحيى، ونظرا لما عرف عن نسيم من معارضته لدستور 1930، فقد كان من المنتظر حدوث تغييرات دستورية لصالح الأمة ولذلك إعتقد الوفد أن الوزارة النسيمية وزارة إنتقال لا وزارة إستقرار.

لهذا كان لزاما على الوفد أن يعد خطة للعمل الوطنى، فعقد "المؤتمر الوطنى العام" للوفد المصرى فى (8 و 9 يناير عام 1935) وقسم العمل بين لجان المؤتمر لبحث الأحوال العامة للبلاد من إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية، وألقيت أمام المؤتمر عدة تقارير تناولت هذه الجوانب فعرضت لمشاكلها ووضعت الإقتراحات اللازمة لحلها، وكان من بين هذه اللجان لجنة العمال التى قدم عزيز ميرهم تقريرها إلى المؤتمر، وقد ذهب فيه إلى ضرورة إنشاء مصلحة خاصة للعمل والعمال لا تكون تابعة لوزارة الداخلية، على أن ترتكز على هيئتين رئيسيتين هما، المجلس الإستشارى للعمل والعمال، ومكتب العمل، وتكون أغراضهما دراسة الشئون الإقتصادية بالبلاد، وشئون العمال وإعداد مشروعات القوانين واللوائح الداخلية والإشراف على تنفيذها، وأنه يجب على الدولة أن

[261] العامل المصرى،1930/4/14.
[262] المصدر السابق، 1930/5/26.

تسن القوانين اللازمة للنقابات، وتقيم بورصة للعمل لحل مشكلة العمال العاطلين، وتحارب الأمية بين صفوف العمال، وتعمل على إستكمال التعليم الفنى والصناعى، وتضع الحد الأدنى للأجور على أن يفى بما يضمن للعامل عيشه وأسرته، وتعمل على توفير الشروط الصحية فى مجال العمل، وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل، وإيجاد نظام للتأمين ضد المرض والعجز[263].

وراع الوفد ما بلغه الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى من القوة، وخاصة حين دعا الإتحاد ممثلى الصحافة العربية والأفرنجية لتفقد أحواله بمناسبة زيارة وفد الإتحاد النسائى العالمى لدار الإتحاد العام فى (3 فبراير عام 1935)، وأخذت الصحف تكتب عن نشاط الإتحاد وتبين مدى ما بلغه من قوة، بينما أشارت جريدة "الجهاد"[264] فى الإفتتاحية التى كتبها توفيق دياب إلى خطورة بقاء حركة العمال تسير على هذا النحو، وخاصة أن نظام الإتحاد أصبحت تفوح منه رائحة الفاشية، فكان أعضاؤه يرتدون زيا موحدا ويحيون الصحفيين تحية خاصة برفع اليد، ودعا الوفد إلى تنظيم الحركة قبل فوات الأوان.

وفى 11 فبراير صدر قرار الوفد بتأسيس "المجلس الأعلى للعمال" برياسة عباس حليم، وعضوية مجموعة من رجالات الوفد الذين إشتغلوا بتنظيم النقابات، وكان لصدور هذا القرار دوى كبير فى الداخل والخارج، فقد نشر إسماعيل صدقى – فى اليوم التالى لإعلان قرار الوفد- بجريدة الأهرام خطابا مفتوحا إلى رئيس الوزراء إسترعى فيه نظره إلى خطورة قرار الوفد "لأن القرار هو تحد للمبدأ الأساسى الذى روعى فى وضع تشريع العمال، وهو جعل النقابات تحت إشراف الهيئات الممثلة للعمال أنفسهم وهيمنة الحكومة"، ونوه إلى أن تغلغل النفوذ الحزبى بين العمال من شأنه أن يفسد على العمال أمرهم، ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعى. وعدت (الديلى تلجراف) قرار الوفد أهم تطور سياسى فى مصر منذ تصريح فبراير عام 1922[265].

ويبدو أن عباس حليم أيد مشروع المجلس الأعلى فى البداية على أساس أنه سيكون معضدا للإتحاد فى المطالبة بالتشريع دون التدخل فى أمور النقابات، ولكن حين أيقن أن الغرض من المجلس الأعلى الهيمنة على أمور الإتحاد، رفض أن يكون تابعا للوفد منفذا لتعليماته، وأعلن تخليه عن رياسة المجلس الأعلى ورمى الوفد بأنه يريد إقحام الإتحاد فى السياسة على حساب مصلحة العمال[266].

فأصدر الوفد بيانا زعم فيه أن عباس حليم كان يعمل بين صفوف العمال بإسم الوفد وتحت لوائه، ولما كان قد خرج على الوفد فقد قرر الوفد فصله من رياسة المجلس وعضوية المجلس الأعلى للإتحاد، ودعوة العمال إلى أن تكون علاقاتهم بالمجلس دون سواه فى جميع شئونهم العمالية والنقابية. وعين أحمد حمدى سيف النصر - عضو الوفد– رئيسا للمجلس الأعلى لإتحاد العمال بالقطر المصرى، وكلف بإعادة تنظيم إتحاد العمال ووضع قانون للإتحاد ينظم شئون العمال، ويجمع شملهم، ويحفظ أموالهم[267]. ومن الغريب أن الوفد لم يعن بإشراك أحد من العمال فى مجلس إدارة المجلس الأعلى.

وقد أدى تأسيس المجلس الأعلى إلى إنقسام الحركة العمالية فى وقت كانت قد بلغت فيه حدا كبيرا من القوة والتنظيم، فناصرت بعض النقابات المجلس الأعلى، وشايع بعضها الآخر الإتحاد العام، وأيدت بعض نقابات الإسكندرية الإتحاد المسمى بـ"تضامن العمال" الذى كان يرتكز إلى حماية البوليس ويعمل لحسابه بين صفوف العمال[268].

وليس لدينا إلا النذر اليسير عن أعمال المجلس الأعلى، فهو لم يكن إلا أداة سياسية حزبية لتوجيه النقابات، فإشترك فى تنظيم نضال العمال من أجل الدستور، وفى المطالبة بإصدار تشريع العمل.

وبوصول الوفد إلى الحكم فى عام 1936 تبين العمال أن الآمال التى علقوها على تأييده لم تتعد حدود الأمانى، فلم تتمكن حكومة الوفد من إصدار التشريع، كما واجهت بالعنف موجة الإضرابات التى حدثت فى عام 1936 نتيجة سوء أحوال العمال وتناقص الأجور وتفاقم مشكلة البطالة مع الإرتفاع المطرد لتكاليف المعيشة. فأخذت النقابات تنسلخ من إتحاد المجلس الأعلى ولم يبق منها إلا ثلاث نقابات فى أواخر عام 1936. وقضى المجلس الأعلى نحبه فى أوائل عام 1937 [269].

رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها (1943 – 1944)

عادت جهود الوفد لتقتصر على نشاط مستشارى النقابات الوفديين إلى أن أعطى الوفد الحكم فى 4 فبراير عام 1942 بعد الحادث المشهور الذى أرغم فيه الإنجليز الملك - بعد أن حاصرت دباباتهم قصر عابدين - على ان يكلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة.

وفى مواجهة السخط الذى إعتمل فى نفوس الشعب على الطريقة التى قبل بها الوفد الحكم، شرعت حكومة الوفد تنفذ بعض الإصلاحات الضرورية الهامه لتهدئة الخواطر، وكان من بين هذه الإصلاحات إصدار بعض قوانين العمل كقوانين التأمين الإجبارى

[263] الأهرام، 1935/1/10.
[264] الجهاد، 1935/2/4.
[265] الأهرام، 1935/2/13.
[266] المصدر السابق، 1935/4/18.
[267] الجهاد، 1935/4/20.
[268] الأهرام، 1935/2/15.
[269] سيد قنديل، نقابيتى، ص 39.

ضد حوادث العمل، وتحديد ساعات العمل، وعلاوة غلاء المعيشة، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وكان أبرز هذه القوانين قانون الإعتراف بنقابات العمال.

إعترف القانون بحق العمال فى تكوين النقابات، ولكن قيد هذا الحق بقيود عدة، فأخضع النقابة للرقابة البوليسية، وجعلها معرضة للتفتيش وحل الإداريين، وحظر إقامة إتحادعام لنقابات العمال.

وجريا على سياسة الوفد، أخذ يعمل على إيجاد جبهة عمالية تناصر حكمه، فإحتال على القانون، وجمع عددا من نقابات القاهرة فى "إتحاد" تحت إسم" رابطة النقابات"، وأسندت رياستها إلى محمد حسنين عضو الوفد.

تكونت لجنة من العمال لتشكيل الرابطة والدعاية لها، ووضع لائحة نظامها الأساسى، فوضعت مشروعا للائحة نص فيه على أن أغراض الرابطة تنحصر فى توجيه النقابات التوجيه الصحيح حتى تنمو الحركة العمالية وتنهض، وإيجاد صلة تعاون بين النقابات بعضها مع بعض، والدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات بجميع الطرق المشروعة، وتنشيط الروح الرياضية والثقافية للنقابات، والقيام ببحث شكاوى النقابات ورفعها إلى الجهات المختصة[270].

وقامت الرابطة بعقد عدة إجتماعات عامة للعمال لتدارس شئونهم ولتدعيم الرابطة، وإقترح فى أحد هذه الإجتماعات إنتخاب فؤاد سراج الدين – سكرتير الوفد – زعيما للعمال لمدى الحياة، وأدى تقديم هذا الإقتراح إلى نشوب معركة بين مؤيدى الإقتراح ومعارضيه، فلم يصل المجتمعون إلى قرار[271].

وما لبثت وزارة الوفد أن أقيلت، وحلت الرابطة، وبذلك أسدل الستار على آخر محاولات الوفد للسيطرة على الحركة العمالية.

لقد بدأ إهتمام الوفد بتنظيم العمال كضرورة لتدعيم النضال الوطنى فى عام 1919، ثم لجأ إلى إقامة إتحاد ينأى بهم عن التيارات اليسارية التى تفشت فى أوساط العمال فى عام 1924. وتحول إهتمامه بالعمال بعد ذلك إلى محاولة الحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من أصواته، ولجمع الأنصار حوله.

وقد أدى تسلط البرجوازية الوطنية على الحركة العمالية وسيطرتها على النقابات إلى إضعاف الحركة العمالية، وتبديد الجهود التى بذلها بعض العمال البعيدين عن النشاط الحزبى لإقامة إتحاد عام فى اواخر الثلاثينيات. ونتج عن ضم النقابات إلى الهيئات العمالية الحزبية، تعرضها لإضطهاد البوليس بل وللحل أحيانا.

محاولة الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية

تأسس حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر عام 1922 بجهود بعض الأعيان والمثقفين الليبراليين وهو يعدد إمتدادا لحزب الأمة. وقد جمع الحزب فى قيادته الخارجين على الوفد، كما عرف بين الناس بالإستهانة بالدستور، فقد إشترك فى الوزارة التى عطلت البرلمان عام 1925، وألغى الحياة النيابية وحكم البلاد حكما دكتاتوريا فى عام 1928 فأعاد العمل بقانون المطبوعات وعطل الكثير من الصحف وأنذر بعضها[272]، وكانت وزارات الحزب مرتبطة بالقصر الملكى ومصالحه، ومن ثم كان الحزب مجرد قيادة بلا قاعدة، فلم تكن له شعبية تتيح له الوقوف على أقدامه فى مواجهة الوفد.

لم يكن من بين أهداف الحزب العمل على تنظيم العمال، وإن كان قد نص فى مبادئه[273] على أنه يعمل على "السعى فى تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل إتقاء للأمراض الإجتماعية الناشئة من تحكم أحد الفريقين"، ولكن حين تعرض الحزب لحملة المعارضة التى نظمها الوفد ضد حكمه فى أواخر العشرينيات أخذ يسعى لكسب ود الفلاحين والعمال وضمهم إلى صفه، فأعلن محمد محمود باشا فى أوائل عهد وزارته عام 1928 أن الوزارة تفكر جديا فى مشروع يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من أراضى الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل، كما أعلن فى زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشرع فى حماية سكان القرى بردم البرك والمستنقعات وتعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى وإنشاء المستشفيات القروية التى ستوزع على الوجهين القبلى والبحرى بالتساوى، ووصف الفلاحين بانهم "سواد الأمة الذين على سواعدهم القوية ترتكز قوة البلاد"، ثم أعلن عن عزم الحكومة على إقامة مساكن صحية للعمال بأجور زهيدة فى أحياء القاهرة [274]، وقد تم بالفعل وضع الحجر الأساسى لإنشاء 150 مسكنا للعمال فى تل البارود بحى السيدة زينب[275].

وحاول الحزب فى تلك الآونة إقتناص "نقابة العمال المتحدين" التى كانت تضم عمالا من مختلف المهن، ويتزعمها الدكتور محجوب ثابت، فقد إستدعاه محمد محمود لمقابلته، وطلب منه أن يزوده بإقتراحات لإصلاح أحوال العمال، فطالب فيما طالب بسن قانون لحماية العمال من الشركات وأصحاب رؤوس الأموال، وإصدار تشريع لتقاعد العمال الذين يعجزون عن مواصلة العمل لكسب

[270] مشروع لائحة رابطة عمال مدينة القاهرة وضواحيها، ص 2.
[271] مذكرات عمارة، ص 35.
[272] عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 51.
[273] السياسة، 1922/10/30.
[274] عبد العظيم إبراهيم، تطور الحركة الوطنية 1918- 1936، بحث للماجستير، صً 442.
[275] الرافعى، المرجع السابق، ص 73.

أقواتهم حين تتقدم بهم السن، وتشريع لتعويض العمال الذين يصابون بعاهات فى أثناء العمل. وعرض عليه محمد محمود الإنضمام إلى الحزب فرفض مكتفيا بتأييد كل وزارة إصلاحية[276].

ويبدو أن محمد محمود قد عرض أيضا على الدكتور محجوب ثابت العمل بين صفوف العمال لحساب الحزب، فقد جمع محجوب ثابت ممثلى العمال بعد تلك المقابلة، وأفضى إليهم بما دار بينه وبين رئيس الوزراء، وقال لهم: "أيها العمال جانبوا الأحزاب لمصلحتكم ومصلحة وطنكم، ولاتكونوا مطايا للأشخاص". وأوصاهم بأن يقفوا من الأحزاب موقفا سلبيا فلا يؤيدون إلا الحزب الذى يعمل لمصلحتهم ومصلحة الوطن[277] .

ولما لم يجد الحزب فى نقابة العمال المتحدين ومحجوب ثابت ضالته المنشودة، عمل على إقامة تنظيم عمالى جديد يتبع الحزب، فإستغل نشاط بعض المنظمين النقابيين لإعادة "الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى"، ودس رجله داود بك راتب ليتزعم تلك الحركة ويمولها، فتم إعادة نشاط الإتحاد بزعامته فى أبريل عام 1930 .[278]

إقتصر نشاط الإتحاد على بث الدعاية بين أوساط العمال بالمنشورات والدعوات المطبوعة لعقد إجتماعات لكل طائفة لتكوين نقابة لها تحت رعاية الإتحاد، وكان قوام الإتحاد ثلاث نقابات هى: النقل الميكانيكى، وعمال التنظيم، وعمال العنابر، وبعض العناصر الآخرى التى لم تكن تمت للعمال بصلة. وإنضمت نقابة الحلاقين إلى الإتحاد فى نوفمبر.

ولم تلق دعوة الإتحاد رواجا بين العمال، وإنقسم أعضاء الإتحاد على أنفسهم وتراشقوا بالتهم، فقد كان داود راتب يصرف على الإتحاد بسخاء أتاح للبعض فرصة العمل على إبتزاز أكبر قدر ممكن من أمواله، ولم يكن للإتحاد أمين للصندوق، فكانت ماليته مبعثرة بين سكرتيره العام وعضو آخر كان عاملا بالترسانة وثالث من ذوى الأموال الموقوفة لا يمت للعمال بصلة، لذلك عمل بعض أعضاء الإتحاد على تجنبيه ما يعانى من أزمات، فطالبوا داود راتب أن يكف عن العمل على ربط الإتحاد بحزب الأحرار الدستوريين، وأن يعلن إستقالته من الحزب حتى يقبل العمال على الإنضمام إلى الإتحاد، وأن يختار أمينا للصندوق يكون مسئولا عن مالية الإتحاد.

وأجيب الطلب الثانى، فإنتخب كامل عزالدين أمينا للصندوق، أما الطلب الأول فلم يلق إستجابة من زعيم الإتحاد. فإضطر ذلك الفريق من أعضاء المجلس الذى تزعم حركة المطالبة بتطهير صفوفه إلى الإتصال بالنبيل عباس حليم - الذى كانت أسهم شعبيته فى صعود- وعرضوا عليه زعامة الإتحاد فقبلها. وفى جلسة 17 من ديسمبر قام أحد هؤلاء الأعضاء وإقتراح عزل داود راتب وتنصيب عباس حليم زعيما للإتحاد، وقامت مشادة بين مؤيدى الإقتراح ومعارضيه، فإستولى المؤيدون على سجلات الإتحاد وأختامه، وغادروا مقر الإتحاد قاصدين دار عباس حليم، وهناك إستكملوا محضر الجلسة، وخرجت الصحف فى اليوم التالى تحمل نبأ التغييرات التى طرأت على مجلس الإتحاد[279].

وبذلك أسدل الستار على أول وآخر محاولات الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية، ونعتقد أن سبب فشل تلك المحاولة يرجع إلى ما كان يتمتع به الوفد من شعبية بين صفوف العمال، فى وقت كان يعد فيه من يخرج على الوفد خارجا على الأمة، ومن ثم كان نفور العمال من حزب الأحرار الدستوريين والإتحاد الذى كان يتبناه. كما أن طبيعة تكوين الحزب من قيادة تجمع أعيان البلاد كانت كفيلة بأن تباعد بينه وبين العمال الذين لا يمكن أن تتفق مصالحهم مع مصالح قادته.

محاولة القصر الملكى للسيطرة على الحركة العمالية

إمتاز مطلع الثلاثينيات بوجود (وعى) نقابى - إلى حد ما- فلقيت دعوة الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى إلى تأسيس النقابات رواجا بين العمال، وزاد من نجاحه ما إستقر فى الأذهان من أنه جناح عمالى للوفد بحكم صلة التحالف التى كانت تربط زعيمه عباس حليم بالوفد.

ورأى القصر أن يعمل على إحباط نشاط الإتحاد وشل حركته بخلق إتحاد جديد يشمله برعايته، ويروج له أعوانه، ليحقق - على الأقل- إنقسام النقابات بين مؤيد لإتحاد عباس حليم ومشايع لإتحاد القصر الملكى. وتولى الدعاية للإتحاد الجديد إدجار جلاد الذى كان رئيسا لتحرير جريدة اللبرتيه، فحاول إغراء بعض المنظمين النقابيين على ترك إتحاد عباس حليم والتعاون معه. وتأسس الإتحاد الجديد فى منتصف عام 1931، وأطلق عليه إسم "إتحاد النقابات بالقاهرة"، وتولى إدجار جلاد رياسته، ونودى بالأمير فاروق زعيما وراعيا للاتحاد.[280]

وليس لدينا عن نشاط هذا الإتحاد إلا النزر اليسير، فقد إنقطعت أخباره بعد شهور من تأسيسه. وكان ينظم فى المناسبات الملكية مظاهرات تقصد القصر لتقديم الولاء لصاحب العرش، ففى عيد الجلوس الملكى عام 1931 نظم الإتحاد مسيرة من نقاباته الثمانية

[276] صالح على السودانى، الأسرار السياسية لأبطال الثورةالمصرية وآراء محجوب ثابت، ص 129.
[277] المصدر السابق، ص 131.
[278] سيد قنديل، نقابيتى، ص 18.
[279] مذكرات عمارة، ص 12، 13.
[280] المصدر السابق، ص 20.

قصدت قصر عابدين، وسمح لها بدخول فناء القصر حيث حياهم الملك فؤاد وإجتمع بإدجار جلاد ورؤساء نقابات الإتحاد بعض الوقت، وطلب منهم أن يساندوا الإتحاد "لصالح البلاد وسعادتها"[281].

وكانت نهاية ذلك الإتحاد غامضة، فلم يصدر بيان بحله، ويبدو أن فشله فى جمع أكثر من ثمانى نقابات حوله دفع القصر إلى نفض يديه من تلك المحاولة الفريدة فى نوعها.

محاولة الإخوان المسلمين للسيطرة على الحركة

تأسست جماعة الإخوان المسلمين فى يونيو عام 1934 بمدينة الإسماعيلية، وإنتشرت دعوتها فى الدلتا ومدن القناة، ثم نقلت الجماعة مركزها العام بعد ذلك إلى القاهرة، وأصدرت جريدة "الإخوان المسلمون" لبث الدعوة التى كانت تنحصر فى إقامة الشعائر والإلتزام بمبادئ الإسلام[282].

ولم تشر مبادئ الجماعة من قريب أو بعيد إلى العمال، ولم تبد إهتماما بتنظيمهم إلا فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، فألفت "اللجنة القومية للطلبة والعمال" التى وقع أفرادها فى إشتباكات مع أعضاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وعملوا على محاربتها ومقاومة نشاطها. وأفردت جريدة الجماعة جانبا من صفحاتها لمناقشة مسائل العمل والعمال، وإتخذت موقفا معاديا لعمال شبرا الخيمة الذين نظموا حركة إحتجاج على إغلاق بعض مصانع النسيج وإتهمتهم بإعتناق المبادئ الهدامة.

وسعت الجماعة فى تلك الحقبة إلى تكوين شعبة عمالية تتولى تشكيل جبهة من نقابات العمال بمعاونة رؤساء النقابات من أعضائها، ولكن الحملة التى شنها "الوفد المصرى" - التى كانت تنطق بلسان الجناح اليسارى للوفد- فى صيف عام 1946 أدت إلى إحباط مساعى الجماعة لتكوين جبهة عمالية، ثم قضى نهائيا على المشروع بحل الجماعة على يد حكومة النقراشى عام 1948.

ونصت بعض الهيئات السياسية الآخرى فى برامجها على أمور تتعلق بالعمال، ولكنها لم تتجاوز حدود المبادئ، فلم تتخذ مظهرا من مظاهر العمل التنظيمى، وكان أبرزها ما جاء بمبادىء حزب "مصر الفتاة" التى نصت على "ضرورة حماية العمال ورعايتهم والنهوض بهم"، وذلك بتحديد الحد الأدنى للأجور بخمسين قرشا يوميا، وتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات، والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وإيجاد المسكن الصحى المناسب للعامل وأسرته[283].

وثمة محاولة أخيرة وقعت فى عام 1951 قامت بها جماعة أنصار السلام - التى كان يتزعمها البندارى باشا- لضم النقابات لها، وإستخدمت الجماعة لهذا الغرض نقابيين من عمال النقل قاما ببث الدعوة بين نقابات منطقة القناة[284]، ولكن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح.

---

[281] المساء، 1931/10/10.
[282] الطليعة، مارس 1965، ص 153.
[283] نشرة "مصر الفتاة"، أصدرها الحزب فى 1948، ص 21.
[284] تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى النبيل عباس حليم فى 1951/7/15 (أنظر/ ملحق "11").

الفصل السادس ـ حزب العمال المصرى

إن قيام حزب للعمال إنما يأتى نتيجة التطور الطبيعى للحركة العمالية إلى مرحلة إيجاد تنظيم سياسى، يجمع العمال والمؤمنين بمبادئهم فى إطار تنظيمى واحد، ويحمل ممثلى الحزب إلى مقاعد البرلمان، ويشترك بإسمهم فى رسم سياسة البلاد وتوجيه مصيرها، ويعبر عن مصالح العمال كطبقة من طبقات المجتمع.

ولكن نشأة حزب العمال فى مصر لم تكن طبيعية، فقد تمت محاولات تأسيس حزب العمال على أيدى أفراد لا ينتمون إلى الطبقة العاملة من قريب أو بعيد، ومن ثم لم تكن نشأة الحزب على تلك الصورة إلا حلقة من حلقات المحاولات التى بذلت للسيطرة على حركة العمال، وإن إختلفت عن غيرها فى المظهر، فقد قامت على يد بعض أفراد الطبقة البرجوازية الذين أرادوا فرض وصياتهم على الطبقة العاملة من خلال حزب سياسى يتسمى بإسم "حزب العمال".

ويرجع أقدم هذه المحاولات إلى العقد الأول من القرن العشرين، حين أعلن الصحفى محمد أحمد الحسن عن عزمه على إلقاء خطبة عامة موضوعها "وجوب إنضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على إختلاف طبقاتها إلى حزب واحد مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليتكون منه جامعة قويه مسموعة الرأى والصوت فى الأعمال النافعة، وإقامة جريدة (الوضاح) لسان حال للحزب المذكور"[285].

ويبدو أن هذه الدعوة لم تثمر فى حينها، فلم نسمع شيئا عن الحزب اللهم إلا إحتجاج على قانون المطبوعات نشر فى مارس عام 1909. وعقدت الجلسة التأسيسية للحزب بدار المدرسة التحضيرية فحضرها فريق من العمال والوجهاء، وتم فيها إنتخاب مدير الحزب ورئيسه، وكان الأول (السيد على) مديرا للمدارس التحضيرية، أما الآخر فكان (محمد أحمد الحسن) الصحفى[286].

وبذلك قامت أولى محاولات تأسيس حزب للعمال على يد جماعة من المثقفين، ولم يرد أى ذكر لأحد من العمال بينهم، ومن ثم لم يقدر لها أن تعمر طويلا، فلم نعد نسمع عن الحزب منذ نشر البيان الذى أعلن فيه تأسيسه، كما لم يصلنا شئ عن مبادئه وأغراضه.

ولم تتجدد محاولة إقامة حزب للعمال - فيما نعلم- إلا فى مطلع الثلاثينيات، حين أعلن النبيل عباس حليم تأسيس "حزب العمال المصرى" فى (يونيوعام 1931).

ويرجع عباس حليم الدافع إلى إعلان تأسيس حزب العمال المصرى إلى الرغبة فى "تخويف الوفد من العمال حتى يتركهم وشأنهم دون إقحامهم فى السياسة"، وليبين للوفد أنه بإستطاعته أن يجعل العمال يمارسون نشاطا سياسيا مستقلا دون حاجة إلى إحتضان حزب لهم. فإتصل الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بحزب العمال البريطانى وبغيره من أحزاب العمال فى أوربا وطلب منها أن تمده بدساتيرها لدراسته[287]ا.

ويذكر محمد حسن عمارة، أنه قد نما إلى علم عباس حليم أن حكومة صدقى تعد العدة لنفيه من البلاد مع من يعملون معه فى إتحاد العمال بتهمة العمل على قلب نظام الحكم. فسارع إلى إعداد بيان تأسيس الحزب، وتشره فة الصحف إستنادا إلى الدستورالذى كان يبيح تكوين الأحزاب السياسية[288]، وبذلك يكفل لنشاطه الحصانة الدستورية.

ونعتقد أن الدافع الحقيقى لإقدام عباس حليم على إعلان تأسيس حزب العمال المصرى هو القيام بمناورة سياسية يوقف بها محاولات الوفد لإتخاذه أداة تدير أمور إتحاد العمال لصالح الوفد، وكمحاولة لإيجاد ثقل سياسى يستند إليه فى تحقيق طموحه الشخصى.

ومهما يكن الأمر فقد أعلن بيان تأليف "حزب العمال المصرى"، ونص فى مقدمته على أن "حزب العمال هو حزب الزارع والصانع"، وأنه قد دقت الساعة ليقوم العمال بواجبهم لمجد مصر ومجدهم[289]، وتشكل مجلس إدارة الحزب من مجموعة من المثقفين أبرزهم سلامة موسى وبعض العمال من أعضاء مجلس الإتحاد العام، وواحد من كبار المزارعين.

ونصت مبادئ الحزب على أنه يعمل على إستقلال مصر والسودان، وإشتراك مصر فى عصبة الأمم، وعقد تحالف على قدم المساواة بين الدولة المصرية وبين بريطانيا، وإلغاء الإمتيازات الأجنبية، وإستصدار تشريع للعمال على أحدث المبادئ العصرية يشترك العمال فى وضعه ويكفل حرية تأليف النقابات، والإعتراف بها، وتحسين أجور العمال، وتحديد ساعات العمل، ومجانية العلاج، والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والوفاة والبطالة، كما نصت مبادئ الحزب على أنه يعمل على جعل التعليم الإبتدائى مجانيا إلزاميا لجميع المصريين بنين وبنات، وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الثانوى والعالى لأبناء الطبقة العاملة. وإلزام

[285] اللواء، 1908/7/11.
[286] الأهرام، 1909/7/16.
[287] عباس خليم، مقابلة شخصية فى 1964/7/10، مذكرات عمارة، ص 17.
[288] مذكرات عمارة، ص 17.
[289] الضياء، 1931/9/10.

الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال وجعل "الإحتكارات التى لابد منها" فى يد الدولة، وتشجيع الحركة التعاونية، ورفع مستوى المرأة المصرية ومساواتها بالرجل فيما يكون ممكنا من الحقوق، وجعل الكفاية والمؤهلات أساسا لتولى الوظائف العامة فى الدولة.

وما كاد إعلان تأسيس الحزب يظهر بالصحف حتى قامت قيامة الوفد، وإتهمت صحفه عباس حليم ببث الفرقة بين صفوف الأمة. وكان لتلك الحملة أثرها، فقد أخذت لجان الحزب تعلن تنصلها من كل علاقة لها بحزب العمال، وأعلنت لجنة قليوب - وكانت تضم عددا كبيرا من عمال النسيج- أنها عملت مع حزب العمال لإعتقادها أنه تابع للوفد، وليس بإعتباره تنظيما سياسيا مستقلا، أما وقد أعلن الوفد إستنكاره لهذا التنظيم، فإن اللجنة تعلن إستقالتها من حزب العمال المصرى وتأييدها للوفد[290].

ويتضح من هذه الواقعة أن حزب العمال المصرى لم يكن إلا محاولة لفرض وصاية عباس حليم وبطانته على العمال، فلم يكن عمال مصر – حينئذ- قد بلغوا قدرا من التنظيم يؤهلهم لإقامة حزب سياسى يعبر عن مصالحهم كطبقة من طبقات المجتمع فقد كان الوعى الوطنى يطغى على الوعى الطبقى عندهم ومن ثم كان التفافهم حول الوفد الذى تمثلت فيه الحركة الوطنية والنضال من أجا الحقوق الدستورية للأمة.

وإزاء مهاجمة الوفد إضطر عباس حليم إلى التفاهم مع النحاس باشا وقادة الوفد (فى 21 من يوليو)، على أساس إيقاف نشاط حزب العمال المصرى على أن يقتصر نشاط عباس حليم على رعاية شئون الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى[291].

وبذلك إنتهت محاولة إقامة حزب العمال فى مطلع الثلاثينيات بعد أن حقق عباس حليم الهدف الذى كان ينشده من وراء تلك المناورة السياسية، ولم يزد عمر الحزب فى تلك المرحلة على ستة أسابيع.

وعادت الدعوة لتأسيس حزب العمال إلى الظهور فى أواخر الثلاثينيات حين قامت "هيئة تنظيم الحركة العمالية" ببث الدعاية لإعادة حزب العمال المصرى، وركب عباس حليم موجة الدعوة الصاعدة التى أثمرت إتحاد عام نقابات عمال المملكة المصرية، وعمل من خلاله على إعادة نشاط الحزب، ولكن ظروف إعلان الحرب العالمية الثانية أدت إلى إيقاف الدعاية للحزب.

وما أن وضعت الحرب أوزارها عام 1944 حتى أطلق سراح عباس حليم - الذى كان قد إعتقل فى أثناء الحرب لميوله النازية- فبدأ العمل على إعادة نشاط حزب العمال المصرى بتوجيه من الملك فاروق، الذى أراد إقامة حزب يمتص ولاء البروليتاريا لحزب الوفد[292]، فإتصل عباس حليم برؤساء النقابات والمنظمين الذين سبق لهم العمل معه فى الإتحادات العمالية التى تزعمها لبث الدعاية للحزب وجمع النقابات تحت لوائه، وتشكلت لجنة الحزب المركزية من بعض أفراد الطبقة البرجوازية وبعض الإقطاعيين وكبار الموظفين من امثال مظهر سعيد ومحمد طاهر باشا، وعبدالرحمن البيلى بك، ومحمود رشيد، وعبدالعزيز باشا رضوان، وعين عبدالرحمن البيلى رئيسا للحزب[293].

وتجلى إعجاب زعيم الحزب (عباس حليم) بالنازية فى تشكيل فرق من الشباب أطلق عليها إسم "جيش الخلاص" تلقت تدريبا عسكريا شبيها بنظام الكشافة، والحق بها الشباب من طلبة المدارس، وفرض على الإعضاء تحية خاصة برفع الي[294]د.

وسرعان ما تبين أعضاء الحزب من العمال أن الهيئة التنفيذية للحزب تحجب الأعضاء من قادة العمال ورؤساء النقابات عن ممارسة عملهم بالحزب، وتلقى هؤلاء تصرفات أعضاء الهيئة التنفيذية بعدم الإرتياح، فرفعوا عريضة إلى عباس حليم فى ديسمبر عام 1944 طالبوا فيها بإخراج مظهر سعيد ومحمود سعد ومن يتعاون معهما بإسم الهيئة التنفيذية العليا من "حظيرة الحزب إلى غير رجعة"، وأن يعلن الحزب بكل الوسائل أنه جبهة شعبية ديمقراطية صميمة لا يتعاون إطلاقا مع "الرأسمالية أو العقارية الرجعية"، وإلغاء الأوضاع الإدارية التى فرضها هؤلاء وإتاحة الفرصة للعمال ليضعوا بأنفسهم الأسس الصحيحة لنشاط حزبهم، وألا يدخل الحزب أعضاء من غير العمال إلا من يوافق عليه العمال، وأن يكون مكان هؤلاء فى الصفوف التالية للعمال مهما كان مركزهم، وألا يكون فى مجلس إدارة الحزب أكثر من نسبة مئوية يحددها العمال فى جلسة تعقد لهذا الغرض[295].

وسلك عباس حليم سبيل المراوغة فبذل الوعود لقادة العمال، ولبثوا يترقبون تحقيق مطالبهم وإعادة تشكيل مجلس إدارة الحزب، ولكن زعيم الحزب أمعن فى تجاهلهم، وأهمل شئون الحزب وترك اموره فى أيدى حفنة الرأسماليين، التى كانت تسيطر على قيادته، فلم يحضر جلسات الهيئة التى تشكلت من تحالف حزب العمال مع حزب الفلاح الإشتراكى، كما إمتنع عن حضور الحفل الذى أقامه الحزب لتكريم الوفد السودانى الذى تألف فى مارس عام 1946 ليعلن مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين، كما أهمل الإحتفال الذى أقيم تكريما لأحمد المصرى مندوب الحزب فى المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى بباريس وزاد الطين بلة حين قام بتشكيل مجلس إدارة الحزب من العناصر الإقطاعية والبرجوازية متجاهلا العمال، ونقل سجلات الحزب إلى داره، ثم قامت فرق جيش الخلاص بمنع العمال من دخول دار الحزب.

---

[290] كوكب الشرق، 1931/6/20.
[291] The Egyptian Gazette, 22.7.1931.
[292] عباس حليم، مقابلة شخصية فى 1964/7/17.
[293] الجماهير، 1947/6/16.
[294] المصدر السابق، نفس العدد.
[295] من قادة عمال مصر إلى عباس حليم، ديسمبر 1944 (إنظر/ملحق "7").

طلب العمال من عباس حليم تحديد موقفه منهم بوضوح ليمكنهم التصرف، فطلب منهم إيفاد مندوبين عنهم للتفاوض حول التطورات التى طرأت على إدارة الحزب، فوقع الإختيار على محمد حسن عماره (السكرتير الإدارى للحزب)، وسيد قنديل (سكرتير النشر والصحافة)، وذهب المندوبان فى الموعد المحدد للمقابلة فى 9 يونيو عام 1946 ولكن عباس حليم لم يحضر.

وفى اليوم التالى عقد قادة العمال جلسة على أحد المقاهى بباب الحديد لإختيار مجلس إدارة جديد لحزب العمال المصرى، وقرروا السير بحركة الحزب بإعتباره حزبا للعمال مستقلا عن الشخصيات والهيئات غير العمالية، وإنتخبوا سيد قنديل رئيسا للحزب، ومحمد حسن عمارة سكرتيرا عاما[296] .

وإعتبر المجلس الجديد جلساته إستمرارا لجلسات مجلس إدارة الحزب التى عقدت منذ أواخر عام 1944، فكانت جلسة تشكيل المجلس الجديد هى الجلسة الثلاثين، وإتخذ الحزب مقرا جديدا بشارع قنطرة الدكة، وحضر أحمد كامل قطب رئيس حزب الفلاح الإشتراكى إحدى جلسات الحزب بصحبة بعض أعضاء حزبه، وأظهر إرتياحه لتلك الخطوة التى خطاها حزب العمال المصرى، وأكد إستمرار التحالف بين الحزبين[297].

ولم يكن عباس حليم ليترك الطريق ممهدا أمام القيادة الجديدة للحزب دون إثارة العراقيل فى طريقها، فتبادل البيانات على صفحات الجرائد بين حزبه الذى بقى يعمل بإسم "حزب العمال المصرى" وكان مقره بشارع محمد سعيد باشا، وبين القيادة الجديدة، وقدم بلاغا إلى البوليس إدعى فيه أن منقولات المقر الجديد للحزب مسروقة من نادى حزب العمال، فإقتحم البوليس دار الحزب ونقل ما به من أثاث إلى نقطة بوليس الخازندار ولم تسلم المنقولات لسكرتير الحزب إلا حين أثبت أنها مستعارة من بيوت العمال الأعضاء[298]. وحين أصدر سيد قنديل - رئيس الحزب- كتابه "كيف نحرر أنفسنا" الذى ذهب فيه إلى أن إتحاد العمال والتفافهم حول مؤسساتهم ومنظماتهم كفيل بتحقيق تحررهم من إستعباد الرأسماليين، ألقى القبض عليه بتهمة الشيوعية والترويج لها[299].

وعانى الحزب بتشكيله الجديد ضائقة مالية، فلم تكن أمواله - تزيد فى البداية- على ستة جنيهات جمعت من تبرعات أعضاء مجلس الإدارة، وقد إستغلت بعض الأحزاب والهيئات السياسية الأزمة المالية التى كان يعانيها الحزب، فعرض حزب الوفد أن يدعم حزب العمال ماليا على أن يتحول إلى جناح عمالى للوفد، كما عرضت "جبهة مصر" على الحزب نفس الشئ، ونوقشت هذه العروض فى إجتماعات مجلس إدارة الحزب ولكنها رفضت جيمعا[300] .

وكانت تلك الأزمة المالية سببا فى فشل القيادة الجديدة لحزب العمال المصرى، وعدم قدرتها على مواصلة النضال مستقلة عن عباس حليم، ومن ثم وجد أعوان النبيل ثغرة إستطاعوا أن ينفذوا منها للقضاء على تلك المحاولة الرائدة لإقامة حزب سياسى يوجه العمال أموره بأنفسهم.

وعملت السلطات على تقييد حرية الحزب فى العمل، فحرمت عليه عقد أى إجتماع عام، أو إلقاء محاضرات أو الدعورة إليها، وفرضت مراقبة من رجال البوليس حول دار الحزب، ومنع العمال من دخوله فيماعدا أعضاء مجلس الإدارة[301].

وأخذت القيادة العمالية الجديدة للحزب تعمل - منذ قيامها- على إعداد برنامج حزب العمال المصرى، وقد تمت الموافقة على البرنامج فى جلسة 31 أغسطس عام 1946، وقد إستفيد فيه كثيرا ببرنامج حزب العمال المصرى الذى كان يتزعمه عباس حليم وقانون الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الذى تأسس فى عام 1931، وحدد البرنامج الجديد أغراض الحزب بالعمل على تحقيق العدالة الإجتماعية بمحاربة الفقر والجهل والمرض بالوسائل العلمية والعملية، وتمثيل العمال فى البرلمان والمجالس البلدية والقروية، وإنشاء وزارة للعمل وتعديل القوانين العمالية تعديلا يتناسب مع تقدم الزمن ومع إشتراك العمال فى وضعها، وتوثيق روابط الزمالة والأخوة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية فى البلاد الديمقراطية.

ولما كان التحرر من الفقر أساس الحريات - فى رأى الحزب- فقد نص البرنامج على أن الحزب سيعمل على التحرر منه برفع مستوى الأجور، ووضع نظام للتامين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وتشجيع التعاون، ووضع نظام للضرائب التصاعدية، وإستصلاح أراضى الدولة وتمليكها للمعدمين وتحديد الملكيات، وعدم السماح للأجانب بإمتلاك الأراضى، وبناء مساكن للعمال، والأخذ بمبدأ التأميم بالنسبة للشركات والمصانع.

وفى مجال محاربة الجهل، نص البرنامج على مكافحة الأمية وجعل التعليم إجباريا مجانيا بجميع درجاته والتوسع فى التعليم المهنى والفنى وإنشاء مكتبات عامة وساحات رياضية، وتحويل السجون إلى معاهد إصلاح.

---

[296] محاضر جلسات حزب العمال الإشتراكى، جلسة 1946/9/7، ص 1-3.
[297] تامصدر السابق، جلسة 1946/6/15، ص 4،5.
[298] المصدر السابق، جلسة 1946/6/22، ص 6.
[299] المصدر السابق، جلسة 1946/7/18، ص 14.
[300] المصدر السابق، جلسة1947/2/15، ص 103.
[301] المصدر السابق، جلسة 1946/9/14، ص 53- 54.

كما نص البرنامج على محاربة المرض بتنظيم التفتيش الصحى فى المؤسسات ودور الصناعات وفى المتاجر والمزارع، والقضاء على الأمراض المتوطنة، وتعميم نظام المستشفيات المجانية فى المدن والقرى، وتعميم نظام التأمين الصحى، وإتباع نظام التغذية فى المدارس والمصانع.

وتحددت سياسة الحزب بالعمل على توطيد دعائم الدستور المصرى والولاء للعرش، وتقوية الجيش، وجعل التجنيد إجباريا وإلغاء البدل العسكرى، وكفالة الحريات، ومحاربة إستغلال النفوذ، والمساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات، وعدم إعتراف الحزب بأى إمتياز أو معاهدة لا يقرها الشعب.

وحرص البرنامج على الإشارة إلى حق العمال فى إنشاء نقاباتهم وإتحاداتهم، وإعتبار النقابات هيئات لها الشخصية المعنوية التى تكفل لهاحق النيابة عن العمال والإشتراك فى وضع القوانين المنظمة لحقوقهم[302].

ويتضح من المبادئ التى وردت ببرنامج الحزب ميله إلى السعى لتحقيق أغراضه بسلوك سبيل الإشتراكية الإصلاحية، بمعنى العمل على تحقيق بعض الإصلاحات التى تعود على البروليتاريا بالفائدة فى ظل النظام الرأسمالى القائم وعن طريق البرلمان.

وإستمرت القيادة العمالية المستقلة لحزب العمال المصرى فى صراع مع الحزب الذى تزعمه عباس حليم، وتبادلا البيانات على صفحات الجرائد، وأنكر كل منهما وجود الآخر، كما قام البعض بترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الشيوخ على مبادئ حزب العمال المصرى، وكان يوسف وهبى الممثل المعروف واحدامن هؤلاء، فقرر مجلس إدارة الحزب إصدار بيان يتبرأ فيه من إنتماء "هذا النفر القليل الدخيل" إليه، لأن العمال لا يمكنهم دخول مجلس الشيوخ، فهو "مجلس أعيان ورأسماليين"[303].

وأدى وجود حزبين للعمال فى وقت واحد يحمل كل منهما إسم "حزب العمال المصرى" إلى إختلاط الأمر على الناس ،فرأى الحزب إعتبار كل متصل بحزب النبيل عباس حليم خائنا لحركة العمال، وتقرر تغيير إسم الحزب تمييزا له عن حزب عباس حليم، فإقترح البعض أن يطلق على الحزب اسم "حزب عمال وادى النيل"، وإقترح البضع الآخر تسميته "حزب وادى النيل الإشتراكى" أو "حزب العمال المستقل" وأخيرا إستقر الرأى على تغيير إسم الحزب إلى "حزب العمال الإشتراكى"[304]، وحتى يقرن الحزب هذه التسمية بالجوهر تقرر توعية الأعضاء وتبصيرهم بالإشتراكية بتلاوة فصل من فصول أحد الكتب التى تبحث فى الإشتراكية فى بداية كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة، وفتح باب التبرع لشراء تلك الكتب[305] .

وحاول الحزب ضم أكبر عدد ممكن من المنظمين النقابيين إلى عضويته لكسب ولاء نقاباتهم وخلق قاعدة عمالية عريضة يستند إليها الحزب، فتشكلت لجنة للإتصال بالنقابات تمكنت من ضم بعض رؤساء النقابات إلى الحزب، وحققت نجاحا ملحوظا فبلغ عدد الأعضاء العاملين ألف عضو، ولكن الحزب فشل فى تحقيق غرضه الأساسى ونعنى به الحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من أفراد الطبقة العاملة، وإعتبر عدم نضج الوعى الطبقى بين العمال سببا فى نفورهم من الإشتراك فى الحزب، فأخذ يحض النقابات التى إنضمت إليه على تنظيم برامج ثقافية للعمال من أعضائها تبصرهم بحقوقهم وتبين لهم مزايا إتحادهم [306].

كما إتجه الحزب إلى عقد مؤتمر عام للعمال لشرح رسالة الحزب وبحث الوسائل العملية لمكافحة الإستعمار، وتحقيق الديمقراطية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ورفع مستوى العمال على أساس كفاية الأجور وضمان العمل للجميع، وتدعيم النقابات. وأصدر الحزب بيانا إلى العمال بهذا الصدد ختمه بتذكير العمال بأن "أجورهم المنخفضة ومعيشتهم المهددة لا يصلحها إلا الإشتراكية لأنها الطريق الوحيد لتحقيق العدالة الإجتماعية، ولايتم النظام الإشتراكى إلا بإنضمام العمال إلى نقاباتهم التى هى حجر الأساس فى البناء الإشتراكى"، ولكن السلطات منعت الحزب من عقد المؤتمر.

وحرص الحزب على تحديد موقفه من الأحداث السياسية الجارية، فأصدر بيانا بما إتخذ من قرارات تعقيبا على مفاوضات صدقى – بيفن، فذكر أن كل مفاوضة لا تحقق مطالب البلاد فى الجلاء الكامل ووحدة وادى النيل لايقرها الحزب، وأن مصر والسودان وحدة لا تتجزأ وكل فصل بين قضيتهما المشتركة يعد خروجا على الأوضاع الطبيعية، وأن كل سياسة ترمى إلى المشاركة فى حكم السودان على أية صورة من الصور تعد تدخلا فى شئون البلاد وإعتداء على سيادتها، وطلب الحكومة بان تعلن قطع المفاوضات والإلتجاء إلى مجلس الأمن، وإعطاء الشعب فرصة التعبير عن رأيه تعبيرا صحيحا، وناشد المصريين جميعا أن يتضافروا للدفاع عن سيادة البلاد وحريتها[307].

---

[302] إنظر ملحق "8".
[303] محاضرات جلسات حزب العمال الإشتراكى، جلسة 1946/11/16، ص 77.
[304] المصدر السابق، جلسة 1946/12/18، ص 83.
[305] المصدر السابق، جلسة 1947/1/25، ص 98.
[306] المصدر السابق، جلسة 1947/2/1، ص 100.
[307] الأهرام، 1946/8/21.

كما حرص الحزب على أن يحدد موقفه من البيان الذى ألقاه النقراشى باشا أمام مجلس النواب فى ديسمبر عام 1946 فإحتج على أعمال القمع التى إستهلت بها الوزارة عهدها، وطالبها بأن تعلن بطلان معاهدة عام 1936 وقطع المفاوضات، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن فورا بواسطة مندوبين يختارهم الشعب، وأن تطلق سراح المسجونين السياسيين[308] .

ولم يغفل الحزب عن تحديد موقفه من المطالب العمالية، فأصدر بيانا طالب فيه الحكومة بتنفيذ تشريعات العمل المعطلة، وإشراك العمال فى بحثها، وإيجاد حل لمشكلة المتعطلين والمسرحيين من المصانع الحربية، وتعويض أسر العمال الذين سقطوا شهداء فى الحوادث الوطنية، وإجابة مطالب الهيئات العمالية فيما يتعلق برفع مستوى العمال وتحريرهم من الإستغلال والعبودية الإقتصادية، وتحقيق الشكاوى التى تقدم بها عمال شبرا الخيمة والمحلة الكبرى والإسراع فى حل مشاكلهم[309].

لكن حزب العمال الإشتراكى لم يستطع تخطى الصعاب التى إعترضت طريقه، فكان يعانى عجزا ماليا مستديما، أوقف إمكانيته عند حدود معينة، وخاصة أن حالة العمال المشتركين لم تكن تسمح بتسديد الإشتراكات بصفة مستديمة، وأسرف الحزب فى ضم بعض العناصر غير العمالية إلى مجلس إدارته، فتكونت جبهات متعارضة داخل المجلس، وكانت النتيجة نشوب خلاف بين الأعضاء زادت هوته إتساعا.

وإستغل عباس حليم الفرصة، فأدخل تعديلا على الهيئة التنفيذية لحزب العمال المصرى إستعان فيه بعناصر عرفت بماضيها الوطنى مثل محمد صالح حرب وعزيز المصرى. فأسند رياسة الحزب إلى صالح حرب، وتولى عزيز المصرى الإشراف على فرق الشباب، وشرع عباس حليم يبث عيونه داخل حزب العمال الإشتراكى حتى أثمرت جهوده فقرر أعضاء مجلس إدارة الحزب إقالة سيد قنديل من رياسته والعودة إلى حظيرة حزب العمال المصرى، وإعتبار مقر الحزب بشارع قنطرة الدكة فرعا للحزب يشرف على تنظيم حركة العمال بالأزبكية والجمالية وباب الشعرية وبولاق[310]. وقد تزعم محمد حسن عمارة وعلى فهمى خليل حركة تصفية حزب العمال الإشتراكى.

وهكذا كسب النبيل عباس حليم الجولة وعاد يفرض وصايته - دون منازع- على الطبقة العاملة من خلال الحزب الذى تزعمه.

على أن عودة العناصر العمالية القيادية إلى حظيرة حزب العمال المصرى لم تحقق أملها فى الإشتراك الفعلى فى توجيه أمور الحزب، فقد بقيت مقاليدها بيد كبار الشخصيات السياسية التى إستعان بها عباس حليم، بالإضافة إلى العناصر البرجوازية والعناصر المثقفة التى عملت تحت راية الحزب، وبقى الحزب كما مهملا، فلم يكن إلا مظهرا من مظاهر الأبهة السياسية التى تضفى على مؤسسه لقب الزعامة.

لذا تقدم بعض قادة العمال[311] من أعضاء الحزب ببعض المطالب إلى رئيسه (صالح حرب) تتركز حول المطالبة بإصلاح أمور الحزب فنادوا بضرورة مراعاة نسبة العمال والعماليين (أى أعضاء الحزب من غير العمال) فى هيئات الحزب طبقا لما جاء بالمادة 28 من دستور الحزب التى تنص على أن يكون الثلثان من العمال والثلث من العماليين، وأن يكون منصب نائب الرئيس والوكيل الأول والسكرتير العام من العمال "لكى يشعر العمال وهم أغلبية الأمة أن هذا حزبهم حقا"، وأن تؤلف هيئة من العمال النقابيين وبعض العماليين يطلق عليها "هيئة الشئون العمالية" يكون إختصاصها النظر فى مشاكل العمال وشكاياتهم فردية كانت أو جماعية، ودراسة تشريعات العمل، والعمل على تعديلها وفق مصلحة العمال.

ويبدو أن القائمين على أمور الحزب قد لمسوا ما يعوزه من تأييد العمال فعملوا على إقامة مؤتمر عام لأعضاء الحزب وممثلى النقابات والروابط والإتحادات العمالية تقرر فيه أنه لا يمكن حل الأزمة الإقتصادية إلا بتحرير وداى النيل ووحدته وتحقيق العدالة الإجتماعية على يد حكومة إشتراكية يؤيدها حزب العمال وطالب المجتمعون الحكومة بإنشاء وزارة للعمل ومحاكم عمالية وإباحة تأليف الإتحادات الطائفية، وجعل الإشتراك فى النقابات إجباريا، وتعديل قانون عقد العمل الفردى، والإعتراف بحق العمال الزراعيين فى تأسيس نقابات خاصة بهم، هذا بالإضافة إلى تأييد مطالب عمال السودان، والمطالبة بإصدار تشريع التأمين الإجتماعى لعمال المصانع والشركات والمؤسسات الأهلية[312].

كما قام الحزب بطبع برنامجه وتوزيعه على النقابات، وقد تعرض ذلك البرنامج للسياسة التى يدعو الحزب إلى إنتهاجها فى الشئون الإقتصادية والصناعة والزراعة والتجارة وشئون العمال والمرافق العامة والصحة العامة والتربية والتعليم والسياسة الداخلية والخارجية.

ففى الناحية الإقتصادية نص قانون الحزب على إتباع نظام الضرائب التصاعدية على صافى الربح والإيراد والثروات والشركات وتمصير الشركات والمرافق العامة وتنظيم الشركات المساهمة وإلغاء شركات الإحتكار، وإنشاء بنك الدولة العام المركزى، وإنشاء البنك الزراعى والبنك الصناعى والبنك التعاونى لمصلحة صغار المنتجين، وتعميم الجمعيات التعاونية من منزلية وصناعية وزراعية وتجارية فى المدن والريف لمصلحة المنتجين والمستهلكين وصغار المساهمين.

---

[308] المحاضر، جلسة 1946/12/21، ص 90.
[309] صوت الأمة، 1946/6/10.
[310] محضر جلسة حزب العمال الإشتراكى المصرى، 1947/11/8 (أنظر/ ملحق "9").
[311] أنظر ملحق "10".
[312] العمل، جريدة أسبوعية، لسان حال حزب العمال المصرى، 1948/3/4.

أما عن الصناعة فقد نص برنامج الحزب على تشجيع الصناعات القومية والمحلية الصالحة وخلق صناعات جديدة وتعميم الصناعات الزراعية وتشجيع الصناعات المنزلية لرفع مستوى إيراد الأسرة.

وفيما يتعلق بالزراعة طالب البرنامج بوضع سياسة عمالية لإحسان توزيع الملكية الزراعية وتقييد الملكيات الكبيرة [313] وفقا لمقتضيات الإقتصاد القومى، وزيادة رقعة الأراضى الزراعية ورسم سياسة ثابتة للرى، والإعتناء بالثروة الحيوانية بوضع نظام لتسجيل الحيوان المنتج والإشراف الصحى وتحسين النسل، وتعميم مراكز الإرشاد الزراعى وحقول التجارب.

وإنتقل البرنامج إلى الشئون العمالية، فنص على ضرورة الإعتراف بهيئات العمال ونقاباتهم وجعل الإشتراك فيها إجباريا، وسن قوانين عقد العمل الفردى والجمعى، وتحقيق العمالة الكاملة لجميع القادرين على العمل، وتحديد الحد الأعلى والأدنى للأجور وتنظيم التدرج بينهما. كما نص على تأليف اللجان الإستشارية من الأخصائيين قى مسائل العمل والعمال وممثلى النقابات والإتحادات، وإنشاء بورصة العمل ومكاتب تسجيل العمال، وإنشاء محاكم العمال، وتوثيق روابط الصداقة والزمالة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية الحرة والدولية الديمقراطية.

وفى الناحية الصحية نص البرنامج على رعاية الطفولة والأمومة ونوفير وسائل النظافة العامة، ومراعاة الشروط الصحية فى المصانع والمعامل والمؤسسات والأماكن العامة، وإنشاء المساكن الصحية للعمال بطريق التعاون حتى تصبح ملكا لهم، وإدخال نظام التأمين الصحى للعمال، وإنشاء مستشفيات ومصانع للأدوية.

وفى مجال التربية والتعليم، نص البرنامج على مكافحة الأمية بين البالغين إجباريا، وتوحيد مرحلة التعليم الأولى والمجانى وتعميمه، والتوسع فى التعليم الفنى ورفع مستواه وتوجيهه وجهة عملية، وتيسير التعليم العالى والجامعى المجانى للطلاب الأكفاء، وتنظيم الإشراف على معاهد التعليم الأجنبية وتوجيهها بحيث تتوافر العناية بالنواحى القومية ولغة البلاد[314].

ويتضح من دراستنا لبرنامج الحزب أنه وإن كان قد نص على تحديد الملكية الزراعية فإنه لم ينص على إجراءات مضادة لرأس المال كالأخذ بمبدأ التأميم، ويتجلى فى هذا أثر القيادة البرجوازية التى كانت تتولى رسم سياسته، ولهذا كان برنامج حزب العمال الإشتراكى أكثر تقدما منه.

وعمل الحزب على تأليف رابطة من رؤساء النقابات الموالية له، كمحاولة لإيجاد جبهة عمالية مؤيدة ومساندة للحزب أطلق عليها إسم"الرابطة التعاونية لرؤساء النقابات العمالية" فى 9 أكتوبر عام 1948 تحدد غرضها بالعمل على حماية أعضائها من الفصل والبطالة والإضطهاد[315]. وكانت الرابطة تضم ستين نقابة وقد تقدمت إلى وزير الشئون الإجتماعية بمطالب تتعلق بتدعيم النقابات عن طريق جعل الإشتراك فيها إجباريا حتى تستطيع النقابة القيام بوظيفتها الإقتصادية والإجتماعيةخير قيام[316].

ويبدو أن الرابطة لم تحقق الغرض الذى أقيمت من أجله، فقد أسس الحزب جبهة نقابية أخرى تسمت بإسم "مؤتمر النقابيين" تحددت أغراضه بالعمل على حماية حقوق أعضاء النقابات وتمكينهم من آداء واجبهم والدفاع عن المصالح المشتركة التى تهم العمال، والعمل على تقوية النقابات[317]. وأسندت رياسة المؤتمر إلى فتحى كامل، وأختير سيد قنديل سكرتيرا عاما له، ونصب عبد الحميد عبد الحق باشا مستشارا عاما للمؤتمر. وكان هناك فرع له بالإسكندرية تتبعه 35 نقابة[318]. وإنحصر نضال المؤتمر حول المطالبة بتعديل التشريعات العمالية فى محيط السياسة العمالية لحزب العمال المصرى.

وكان الحزب يعانى إنقساما فى هيئته التنفيذية منذ مطلع عام 1950، فقد ضاق البعض ذرعا بما أقدم عليه عباس حليم من ضرب عناصر الحزب بعضها بالبعض بالدرجة التى جعلتهم يعتقدون أنه يعمل وفق مخطط رسمته أيد خفية بقصد إضعاف الجبهة العمالية بإثارة الفتن والفرقة بين صفوفها، فإجتمع فريق من أعضاء المجلس الأعلى للحزب، وإختاروا كمال فهمى إسماعيل المحامى – مستشارالنقابات المستقلة- مستشارا لمجلسهم، فتدخل عباس حليم محاولا تغيير رئيس الحزب، وحين أحبط مسعاه عين أحد أنصاره أمينا لدار الحزب، فأدى هذا إلى وقوع شقاق بين صفوف المجلس الأعلى، إنفصل على أثره بعض الأعضاء وكونوا هيئة جديدة تسمت بإسم "الجبهة العمالية"، كانت تجمع فريقا من المحامين وغيرهم من البرجوازيين الذين كانوا يكونون المجلس الأعلى للحزب، ولم يكن بينهم أحد من العمال[319].

وإستمر الحزب يعانى من التفكك والإنقسام فى قيادته حتى قامت ثورة 23 يوليوعام 1952 وحلت الأحزاب السياسية.

---

[313] كان من رأى زعيم الحزب ألا يتحمل جيل واحد من كبار الملاك تبعة تحديد الملكية، ولذلك كان يرى أن يتم تحديد الملكية على مراحل لتحدد فى البداية بألف فدان للفرد ثم 750 فدانا بعد عشرين عاما ثم 500 بعد فترة مماثلة وهلم جرا (عباس حليم، حديث شخصى فى 1964/7/17).

[314] برنامج حزب العمال المصرى، مطبعة الكوكب، إبريل 1949.

[315] العمل، 1948/10/22.

[316] المصدر السابق، 1948/11/25.

[317] نشرة مؤتمر النقابيين بتاريخ 1950/5/24.

[318] المصدر السابق، 1950/9/7.

[319] الصباح، 1952/9/25.

وقد علل أحد أعوان عباس حليم[320] إنصراف العمال عن الحزب بإنتشار دعوة الشيوعيين بأنه لا يمكن أن يقوم حزب للعمال وعلى رأسه نبيل من الأسرة المالكة، ودعوة الوفديين بأن عباس حليم يتزعم الحركة لحساب القصر، وعدم إهتمام الحزب بالشكاوى العمالية التى تصل إليه، ومحاربة رؤساء النقابات للحزب والدعاية ضده، عدم حضور الزعيم إجتماعات العمال، وكثرة الإتهامات الملصقة بمن يحيطون به، وبمن يملكون مقاليد أمور الحزب.

والواقع أن حزب العمال المصرى لم يتمكن من تحقيق الهدف الأساسى الذى أنشء من أجله، فلم يستطع خلق قاعدة عمالية تعمل على مساندته لإهمال القائمين عليه الإستفادة بجهود المنظمين النقابيين من أعضائه، ولوقوعه تحت سيطرة حفنة من البرجوازيين والمثقفين، مما أدى إلى إحساس العمال أنه ليس إلا واجهة تحمل إسمهم بغرض فرض الوصاية البرجوازية عليهم، ومن ثم نفورهم منه وإنفضاضهم من حوله، وسعيهم لإقامة تنظيم سياسى مستقل يرعى مصالحهم الإقتصادية والسياسية، ولم تكلل جهود الحزب – لتكوين جبهة من نقابات العمال تخضع لنفوذه – بالنجاح، فلم تكن كل من الهيئتين اللتين أسسهما الحزب إلا منظمة بيروقراطية لم ترق إلى مستوى المؤسسة الجماهيرية، ولذلك فشلت فى إيجاد رابطة قوية تجمع النقابات حول الحزب.

لقد بدء حزب العمال فى أوائل الثلاثينات كمناورة سياسية تهدف لتحقيق طموح سياسى فردى، وعاد إلى الظهور فى الأربعينات كمحاولة لخلق تنظيم سياسى يمتص ولاء البروليتاريا لحزب الوفد، وتمثلت فيه فى تلك المرحلة صورة الصراع الطبقى فى المجتمع بين البرجوازية المتحالفة مع الإقطاع، وبين العمال، وذلك الصراع الذى حول الحزب فى أواخرالأربعينات ومطلع الخمسينات إلى مجرد إسم على غير مسمى.

[320] تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى عباس حليم فى 1951/7/15. (أنظر/ ملحق "11").

الفصل السابع ـ التيارات اليسارية العمالية فى مصر

تمثلت التيارات اليسارية العمالية فى النشاط الإشتراكى الذى بدأ فى أوائل القرن العشرين على يد العناصر الأجنبية التى وفدت من بلاد إحتدم فيها الصراع بين العمل ورأس المال، ووجدت فيها المبادئ الإشتراكية البيئة الملائمة للنمو، فحملت تلك العناصر معها براعم العمل النقابى وشاركت - كما رأينا- فى تأسيس النقابات العمالية الأولى فى مصر، كما حملت فى نفس الوقت براعم العمل الإشتراكى التى لم يقدر لعودها ان يخضر إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظل النشاط الإشتراكى فى بدايته مقصورا على العناصر الأجنبية لأن المستوى المادى والفكرى للعامل المصرى لم يبلغ من النضج حدا يسمح له بتفهم المبادئ الإشتراكية الوافدة.

لذلك قامت أول محاولة لتأليف حزب إشتراكى مصرى على يد بعض المثقفين الوطنيين فى أواخر شتاء عام 1918 – 1919، وقد تزعم الدكتور منصور فهمى هذه المحاولة، وبث الدعوة لها بين لفيف من أصدقائه، فلقيت تأييد البعض ممن إمتازوا بحماسهم للإشتراكية، ولقيت معارضة البعض الآخر ممن رأوا عدم ملاءمة الظروف المصرية الإجتماعية والإقتصادية للدعوة للمبادئ الإشتراكية وأخيرا إستقر الرأى على أن يكون إسم الحزب "الحزب الديمقراطى"، على أن يدعم نضال الوفد من أجل القضية المصرية، وتألف الحزب فى سبتمبر عام 1919، وكان من أبرز رجاله منصور فهمى، ومحمود عزمى، وعزيز ميرهم، ونشر برنامجه فى جريدة النظام فى (8 من سبتمبر عام 1919)، ونص فيه على أن الحزب يعمل على ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا، وإعانة من لا يستطيع العمل، وإنماء ثروة البلاد بحيث ينتفع بها السكان جميعا بقدر الإمكان.

وقد إعتبر عزيز ميرهم أهم مبادئ الحزب وأكثرها طرافة هو مبدأ العمل على ترقية الطبقات العاملة، وعده الركن الأساسى للديمقراطية الإقتصادية المصرية إلى أن يتهيأ لها النمو والتحول إلى مبادئ أخرى ترضاها مصر للحياة فى المستقبل. وإشتملت مبادئ الحزب السياسية على إستقلال مصر، وحق كل أمة فى تقرير مصيرها، والعمل على إنشاء قوة دولية عليا تحكم فيما يقع بين الأمم من خلافات، ونصت مبادئ الحزب كذلك على مبدأ سيادة الشعب بإعتباره مصدر كل سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأن يكون الحكم نيابيا لهيئته العليا وحدها حق فرض الضرائب ومحاكمة الحكومة المسئولة أمامها عن اعمالها. وأن يوجد تشريع وقضاء موحد لجميع السكان بلا نظر إلى جنسياتهم وأديانهم. كما أقر الحزب حرية القول والإجتماع والكتابة، ونص برنامجه على تعميم التعليم الإبتدائى وجعله إجباريا مجانيا للبنين والبنات[321].

ولا نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه عبدالعظيم محمد إبراهيم[322] من أن الحزب الوطنى كان يرمى - تحت زعامة محمد فريد- إلى الإستيلاء على قيادة العمل الإشتراكى من العناصر الأجنبية "عند سنوح الفرصة"، إستنادا إلى إطراء محمد فريد - فى بعض خطبه- لحزب العمال البريطانى وإشادته بجهوده من أجل تدعيم النقابات، فليس ثمة دلالة واضحة على أن إتجاه الحزب الوطنى إلى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة للإتجاه نحو الإشتراكية على نمط شبيه بمبادئ حزب العمال البريطانى، ولم يكن إهتمام الحزب الوطنى بتأليف النقابات إلا بدافع إيجاد ركيزة شعبية للعمل الوطنى تدعم نضال الحزب من أجل القضية المصرية، كما لم يرد بمذكرات محمد فريد أية إشارة إلى تفكير الحزب الوطنى فى إدارة دفة العمل الإشتراكى فى البلاد أو حتى رفع الشعارات الإشتراكية.

ومهما يكن الأمر، فإن العناصر الوطنية لم تدخل ميدان العمل الإشتراكى بصورة فعالة إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبرغم أن الطليعة الإشتراكية تلقت ضربة شديدة وهى لاتزال فى مهدها، فإن فلولها إستطاعت أن تمارس نشاطها – بصورة أو بأخرى – فى الحقبة الممتدة من عام 1924 حتى 1952.

اليسار العمالى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (1921 – 1939)

رأينا كيف تطورت الحركة العمالية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى تطورا سريعا نتيجة لإزدياد النشاط النقابى فى تلك الفترة وإلتحامه بالعمل الوطنى فى ثورة 1919، فكانت فترة الإزدهار النقابى التى أعقبت الحرب مناخا ملائما يمكن أن تتنفس فيه المبادئ الإشتراكية لو قيض لها أمران: أولهما، وجود طبقة عاملة على درجة من النضج الفكرى تسمح لها بإدراك التناقض بين رأس المال والعمل وتنشد الخلاص من الظلم الإجتماعى الذى يلحق بها فى ظل المجتمع الرأسمالى. وثانيهما، وجود قيادة وطنية تستطيع توجيه هذا النشاط العمالى المتأجج إلى العمل الإشتراكى.

وهو مالم يتحقق للعمال المصريين فى تلك الحقبة، ومن ثم وقعت قيادة النشاط الإشتراكى فى يد الأجانب.

فقد أدى وقوع ثورة أكتوبر عام 1917 فى روسيا، وتردد أصداء النداءات الدولية التى وجهتها إلى "العمال والفلاحين فى الشرق الأدنى"، وإلى "مسلمى العالم ضحايا الرأسمالية"، إلى قيام الخلايا الشيوعية فى القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة حيث قام الدعاة

[321] الديمقراطية: سلسلة محاضرات فى الديمقراطية وتطورها لنخبة من قادة الرأى فى مصر، عنى بنشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة 1945، محاضرة الأستاذ عزيز ميرهم عن "أثر الديمقراطية فى الحياة الإقتصادية"، ص 38.

[322] عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918- 1936. بحث للماجستير غير منشور، ص 317.

الشيوعيون ببث الدعوة بين العمال الفنيين من الأجانب، وبين بعض المثقفين المصريين ممن أتيحت لهم فرصة الدراسة فى جامعات أوربا[323].

ويعد جوزيف روزنتال أول مؤسس للحزب الإشتراكى المصرى، فقد عمل على تأسيس النقابات منذ بزوغ فجر الحركة النقابية، وإشترك فى تأسيس نقابات عمال السجاير والخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع التى كانت تضم – فى معظمها – عمالا من الأجانب. وحين نهضت النقابات الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم يشترك فى إدارتها، وكان يرى أن تقوم النقابات بإنشاء "مركز للدفاع الإقتصادى والتربية الفكرية" ولذلك نشر فى غضون عام 1920 نداء إلى النقابات يدعوها إلى تأسيس إتحاد يضم شملها جميعا، فإستحابت لندائه وأوفدت إلى الإسكندرية مندوبين يمثلون 35 الفا من العمال لبحث المشروع، غير أن رؤساء النقابات المتشبعين بالفكرة السياسية شعروا إذ ذاك أن إنشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال يؤدى إلى نزع كل مالهم من السلطة عليها، ويحول بينهم وبين تحقيق أغراضهم السياسية، فسعوا لحمل نقاباتهم على عدم الإشتراك فى الإتحاد، وظلوا يماطلون فى تنفيذ الإجراءات المبدئية للإتحاد سنة كاملة. وفى بدء عام 1921، تأسس إتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلآف من العمال.

ولما كانت النقابات لا تستطيع أن تتدخل تدخلا فعليا فى الأمور السياسية لكونها مؤلفة من عمال تختلف مشاربهم السياسية، فكر روزنتال فى تأسيس حزب سياسى يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ويكون فى إستطاعته أن يدافع عن مصالحهم فى المجلس النيابى وغيره، ويسعى لحمل الحكومة على إصدار قانون إجتماعى لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها[324]. فقام بتأليف الحزب من بين أفراد الجاليات الأجنبية فى الإسكندرية، وبذلك تمكن الحزب من مزاولة نشاطه فى حماية الإمتيازات الأجنبية دون ان تجرؤ السلطات على التدخل فى شئونه[325].

وكانت هناك فى - نفس الوقت- جماعة من الشباب المثقف تسعى لتأليف "جمعية إشتراكية" لدراسة مذاهب الإشتراكية المتعددة، فكتبوا إلى وزنتال يطلبون الإطلاع على برنامج حزبه، حتى إذا صادف هواهم إنضموا إليه، وإذا لم يرق لهم أسسوا "جمعية "غايتها الدرس أكثر من السياسة، يضع أعضاؤها مصلحة مصر نصب أعينهم، ويكون غرضها نصرة المبادئ الإشتراكية المعتدلة، وتبصير العمال بحقوقهم[326]. فإتفق هؤلاء مع روزنتال على توحيد الجهود وإقامة "الحزب الإشتراكى المصرى"، ونشر برنامج الحزب موقعا عليه من سلامة موسى وعلى العنانى ومحمدعبدالله عنان ومحمود حسنى العرابى، أما روزنتال فلم يشترك معهم فى التوقيع على البيان خشية أن يعد ظهور إسمه الأجنبى - برغم كونه مصرى الجنسية- تدخلا أجنبيا فى مسألة مصرية، وإتخذ للحزب مركزا بالقاهرة، وأنشئت له فروع بالأقاليم[327].

وقد أشار بيان الحزب[328] فى مقدمته إلى ما تقوم به المبادئ والنظم الإشتراكية من "تأييد عواطف التآخى والسلام فى المجتمع الإنسانى"، وندد بالإستعمار والإستغلال الذى إستلب حرية مصر، "سعيا إلى إستثمار أرزاقها، وإستغلال جهود بنيها"، مما أسفر عن خلق الغنى الفاحش، والبأساء البالغة، جنبا إلى جنب وأدى إلى إتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة. وإنقسمت مبادئ الحزب إلى ثلاثة أقسام، تناول أولها النواحى السياسية، وعرض ثانيها للمبادئ الإقتصادية، وتناول ثالثها النواحى الإجتماعية.

فمن الناحية السياسية، نصت مبادئ الحزب على أنه سيعمل على:

1. تحرير مصر من نير الإستعمار الأجنبى، وإقصاء ذلك الإستعمار عن وادى النيل بأسره.
2. تأييد حرية الشعوب، وإختيار المصير، والتآخى مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة.
3. محاربة الإستعمار ومقاومته أينما وجد.
4. مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح فى البر والبحر والهواء.
5. مقاومة الإعتداء والحرب الهجومية.
6. إلغاء المعادات السرية.

أما عن المبادئ الإقتصادية، فهى العمل على إلغاء إستغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع فى الحقوق الطبيعية، وإخماد إستبداد المستغلين والمضاربين، والسعى إلى إنشاء مجتمع إقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الإشتراكية الآتية:

1. توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة.
2. التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية.
3. إخماد المزاحمة الرأسمالية.

[323] Marcel Colombe, L'evolution de l'Egypte 1924-1950, p. 189.
[324] شهادة روزنتال أمام النائب العمومى، الأهرام فى 1924/3/7.
[325] المصدر السابق، نفس التاريخ.
[326] الأهرام، 1921/8/17.
[327] المصدر السابق، شهادة روزنتال، 1924/3/7.
[328] المصدر السابق، 1921/8/29.

أما المبادئ الإجتماعية فهى:

1. إعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما، والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة.
2. العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور، وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية.
3. العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة.

ونص البيان على أن الحزب سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى والدعوة السلمية مستعينا على تحقيق ذلك بإنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة، ونقابات الإنتاج والإستهلاك، وإعداد نواب إشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية وغيرها، وتحرير حقوق النيابة والإنتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع، وبث الدعوة بطريق النشر والخطابة.

وقد إكتسى البرنامج الإقتصادى للحزب مسحة من الغموض، ففيما خلا نصه على أن "التوزيع العادل للثمرات سيكون طبقا لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية" وهو النص الذى خرج على برنامج الشيوعية الذى يقضى بأن يكون التوزيع وفقا للحاجة البشرية، فحسم بذلك الصبغة الإشتراكية للحزب فإنه لم يحدد طريقة "توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لجموع الأمة"، وهل يكون ذلك بطريق إلغاء الملكية أو التأميم، أو تحديد الملكية أو غيرها من الوسائل. وقد جرد الحزب نفسه من الصفة الثورية المقترنة بالأحزاب الشيوعية حين نص على أنه يعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى[329].

وما كاد الحزب الإشتراكى يعلن عن مولده حتى شن البعض هجوما عليه على صفحات الأهرام، فذكر الشيخ مصطفى الغنيمى التفتازانى[330] أن مبادئ الحزب تتنافى مع الإسلام. مستندا إلى الآية الكريمة "والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق"، وإستعدى أحمد حلمى فى مقالته[331] الحكومة على الحزب مؤكدا أن تغاضيها عنه سيؤدى إلى خراب البلاد وإضطراب الأمن. وتشكك محمد حسين هيكل فى صلاحية البيئة المصرية للاشتراكية، إذ أنها لا يمكن أن تقوم - فى رأيه – فى بلد عماله يشتغلون بالزراعة، حيث يكون الناس مبعثرين لا رابطة بينهم كعمال المصانع[332].

وتصدى رجال الحزب للذود عن مبادئهم، فأكد سلامة موسى أنه دون إلغاء الملكية الفردية مراحل أهمها نشر التعليم بين العمال لتوعيتهم إقتصاديا، وإقناع أولى الأمر بسن القوانين اللازمة لتحسين أحوالهم، وأشار إلى أن علاقة الأجير الزراعى مع صاحب الأرض المصرى علاقة إنسانية أكثر منها إقتصادية، ولذلك فالحزب صديق الملاك "يدلهم على مصلحتهم، كما يدل العمال على مصلحتهم أيضا، لأن مصلحة الإثنين واحدة"[333]. واكد فى مقال آخر أن الحزب ينكر البلشفية بلا قيد ولا شرط، وأن غاية الحزب ووسائله هى غاية الجمعية الفابية الإنجليزية، وأن شعارهم سيكون "التطور والنشوء لا الثورة والإنقلاب"[334]. ونفى محمد عبدالله عنان تهمة الفوضوية والثورة عن الحزب.

وبرغم ما وجه إلى الحزب من قدح، فقد أقبل الشباب على الإنضمام إليه، وإنتظم فى عضويته بعض المحامين والأطباء والمعلمين، وكذلك بعض الأغنياء. وبلغ عدد المنضمين إلى شعبة الإسكندرية وحدها نحوا من اربعمائة عضو، بينما كان عدد أعضاء الحزب فى القطر نحوا من 1500 عضو. وبلغ عدد المنضمين إلى إتحاد النقابات الذى كان يدور فى فلك الحزب ما بين 15و20 ألفا فى سائر أنحاء القطر، وعمل الحزب على ضم العمال المستنيرين من خريجى المدارس الصناعية إلى صفوفه ليتولوا قيادة العمال البسطاء وتوجيههم، وكان للحزب بعض الأثر فى حوادث الإعتصام التى قام بها عمال المصانع بالقاهرة والإسكندرية التى وقعت فى ذلك الحين[335].

وحاول الحزب أن يسير على نفس الدرب الذى سار عليه الحزب الوطنى، فقام بتأسيس مدارس ليلية مجانية لتعليم العمال وتنويرهم ومدارس نهارية لتعليم أبناء العمال بالمجان أيضا، وإحتفل فى أغسطس عام 1922 بإفتتاح أولى هذه المدارس بحى كرموز بالإسكندرية وحذا فرع المنصورة حذو فرع الإسكندرية فأسس مدرسة على نفس النظام لتثقيف عمال المدينة[336].

ونستخلص من البيان الذى أصدره الحزب فى 14 من ديسمبر عام1921[337] موقفه من القضية الوطنية فقد أعلن البيان إغتباط الحزب لإنقطاع المفاوضات، وناشد الأعيان وأصحاب المصانع أن يترافعوا عن وضع أنفسهم ستارا للإجرام الوزارى وحماية ما يرتكبه الوزراء من إهمال فى حقوق الأمة.

---

[329] عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، المرجع السابق، ص 329.
[330] الأهرام، 1921/8/24.
[331] المصدر السابق، 1921/8/20.
[332] المصدر السابق، 1921/9/17.
[333] المصدر السابق، 1921/8/18.
[334] المصدر السابق، 1921/8/31.
[335] عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، المرجع السابق، ص 319- 320.
[336] الأهرام، 1922/8/3.
[337] المصدر السابق، 1921/12/14.

وحدد البيان العمل الوطنى بوسائل ثلاثة هى:

1. تضامن الصحافة على ترك وسائل الشقاق والإقتصار على مافيه خير للبلاد.
2. توحيد السياسة الوطنية بألا يقبل مصرى تأليف الوزارة لتعمل بأى شكل من الأشكال تحت هيمنة مشروع كيرزون.
3. الإتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطنى المشروع تحت لواء وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول.

لقد كان الحزب – إذن– يتفق مع الوفد فى خطة النضال من أجل القضية المصرية، ويؤيد جهوده فى هذا السبيل.

وسرعان ما نشب نزاع أيدلوجى بين مركز الحزب بالقاهرة وشعبة الإسكندرية، أو بمعنى أصبح بين المعتدلين من البرجوازيين الذين ملكوا زمام أمور مركز الحزب، وبين المتطرفين من أعضاء فرع الإسكندرية، أسفر عن عقد مؤتمر فى الإسكندرية فى (30 من يوليو عام 1922) حضره مندوبون من جميع فروع الحزب فى أنحاء القطر، بينهم وفد من أعضاء لجنة القاهرة، وتقرر بالإجماع جعل فرع الإسكندرية مركزا إداريا للحزب، وإعتناق المذهب الشيوعى، كما تم إنتخاب اللجنة الإدارية المركزية[338]. وغير الحزب شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد، فطبع على أوراقه إسم "الحزب الإشتركى المصرى - الشعبة المصرية الدولية الثالثة". ونشر بيانا بإسم الجمعية العمومية للحزب أورد فيه قراراته وفيها أن ينضم الحزب إلى الدولية الثالثة، وتضمن برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة فى موسكو، وأسند أمانة الصندوق إلى روزنتال[339].

وقام الحزب بعد هذا التعديل بنشاط كبير لإجتذاب العمال وعشاق الإشتراكية إليه، فأقبل الناس على إجتماعات الحزب إقبالا شديدا، وإحتفل الحزب بذكرى إعلان الثورة الروسية، فإفتتح الحفل بالنشيد الدولى، وتعاقب الخطباء الذين تحدثوا عن الثورة الروسية، وعن علاقتها بالشرق والشرقيين، وعلاقتها بالقضية التركية، وإختتم الحفل كما بدأ بالنشيد الدولى[340].

وأوفد الحزب محمود حسنى العرابى لتمثيله فى المؤتمر الشيوعى الرابع بموسكو، ولإتخاذ إجراءات إنضمام الحزب الإشتراكى المصرى إلى الدولية الثالثة، وحين عاد محمود حسنى العرابى من روسيا أبلغ الحزب أن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة إشترطت لقبول الحزب فرعا لها ثلاثة شروط أولها، فصل روزنتال، وثانيها، تغيير إسم الحزب من إشتراكى إلى شيوعى وثالثها، إعداد برنامج للفلاحين[341]. ولعل ماجاء به محمود حسنى العرابى من ضرورة إقصاء روزنتال يرجع إلى ما تردد فى المؤتمر الرابع للكومنترن من أن "تأسيس منظمات شيوعية أوربية منفصلة فى المستعمرات مثل مصر والجزائر يعتبر شكلا خفيا من أشكال الإستعمار ويساعد فقط على تدعيم المصالح الإستعمارية[342] ومن ثم كان من الطبيعى أن يكون تخليص الحزب من العناصر الأجنبية شرطا لقبوله فرعا للدولية الثالثة.

ومهما يكن من الأمر فإن فكرة السوفييت عن مصر والبروليتاريا المصرية – فى تلك الحقبة– تتضح فيما ذكره والتر لاكور[343] من أن المراقبين السوفييت كانوا يشكون فى أن إعلان مصر مملكة مستقلة ينطوى على أى تغيير حقيقى سياسى فى وضعها، بل كانوا يعتقدون أن مصر ظلت "مستعمرة غير رسمية"، وأن ما جرى لم يكن أكثر من شكل حل محل شكل آخر من أشكال الحكم الإستعمارى، كما أنهم لم يكونوا متفائلين بحركة الوفد، وكان تريانوفسكى (كبير الخبراء السوفييت فى الشئون المصرية) ينادى بوجوب تأميم الأرض الزراعية فى مصر، على ان تقوم البروليتاريا الحضرية (ساكنة المدن) بالنضال الثورى لأن الفلاحين المصريين لم يكونوا منظمين أو على درجة من القوة تؤهلهم لخوض غمار النضال الثورى، وكان يرى أن البروليتاريا المصرية يجب أن تنادى بإقامة نظام سوفييتى فى مصر، بينما تريد البرجوازية إقامة حكم ديمقراطى – من الوجهة الرسمية– ولكن لما كانت البرجوازية ضعيفة فى مصر، فإن الشعارات الديمقراطية أقل خطرا فى مصر عنها فى غيرها من الأقطار، وكان من رأيه أيضا أن تدويل قناة السويس أجدى نفعا للعالم وللبروليتاريا المصرية "ولكن المطالبة بتأميم القناة هى – فى الظروف الراهنة – الشعار الصحيح".

قرر الحزب عقد مؤتمر لبحث تحويله إلى حزب شيوعى، ووضع برنامج جديد له. وحتى يتجنب ما قد تقدم عليه السلطات من حظر عقد المؤتمر إتخذ الحزب قرارا بإعتبار المؤتمر قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين، وقد صدق حدس الحزب فتلقى إخطارا من الحكومة بمنع الإجتماع وإحتج الحزب على قرار الحكومة لدى الأحزاب الشيوعية فى الخارج، وأصر على عقد الإجتماع إستنادا إلى الحماية التى كفلتها الإمتيازات الأجنبية لأعضائه الأجانب إذا ما عقد الإجتماع بمنزل مستأجر بأسم أحدهم، ولكن البوليس صمم على منع عقد المؤتمر الذى حدد له يوما 6، 7 من يناير عام 1923[344]. ولكن تمكن بعض أعضاء الحزب من الإجتماع بعد أيام قلائل، ووافقوا على القرارات التنفيذية للجنة المركزية للحزب[345].

[338] المصدر السابق، 1923/1/9.
[339] المصدر السابق، 1922/8/3.
[340] المصدر السابق، 1922/11/11.
[341] شهادة روزنتال، الأهرام، 1924/3/7.
[342] محمد أنيس، ثورة 1919 وحزب العمال البريطانى، مجلة الهلال، أكتوبر 1964.
[343] والتر لاكور، الإتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ترجمة بيروت، ص 74.
[344] الأهرام، 4- 1924/1/11.
[345] المصدر السابق، 1924/3/7.

وإتجه الحزب إلى العمل على خلق (كوادر) من الشباب تضطلع بمهمة بث الدعوة الشيوعية فى مصر، فقرر إيفاد عشرة شبان إلى موسكو لدراسة الشيوعية، وأرسل بالفعل أربعة من الشبان المصريين، كان أحدهم من القاهرة، وثانيهم من الزقازيق، وثالثهم من الإسكندرية، ورابعهم من العطف، لدراسة المبادئ الشيوعية "بجامعة كادحى الشرق" بموسكو.[346]. وكان من المقرر أن تلحق بهم فتاتان إحداهما من الزقازيق والأخرى من سمنود، الأمر الذى أثار "الأهرام" التى إعتبرت أن "إرسال البنات إلى روسيا الحمراء تطرف غير حميد"، وطالبت الحكومة بأن تحول بين الطالبتين وبين السفر إلى موسكو[347]. كما كان الحزب ينوى إقامة مدرسة بالإسكندرية لتلقين الأعضاء مبادئ الشيوعية[348].

وقام الحزب بتوزيع برنامج مطبوع على أعضائه، تضمن الواحد والعشرين شرطا التى وضعتها الدولية الثالثة، وبرنامج الحزب الشيوعى المصرى، وبرنامج الفلاحين، وقد ورد ذكر هذا البرنامج بالتفصيل ضمن حيثيات حكم محكمة جنايات الإسكندرية فى قضية الحزب الشيوعى المصرى التى نشرت بالأهرام فى 19 من ديسمبر عام 1924.

أما عن شروط الدولية الثالثة فهى: إلتزام كل شيوعى ببث الدعوة الشيوعية بجميع الوسائل الممكنة ومقاطعة الإشتراكيين المعتدلين وإعتبارهم أعداء للثورة ومحاربتهم بشتى السبل، وصبغ الدعوة والإثارة بصبغة شيوعية، والرقابة العامة على الصحف المتخذة لنشر الدعوة، ووجوب إقامة نظام سرى شيوعى بجانب النظام العلنى يكون قادرا فى الساعة الحاسمة على أن يقوم بواجبه نحو الثورة، وبث روح التمرد بين الجيوش، لأن هذا التمرد ضرورى لنشر الدعوة. ولابد من إستمالة الأجراء والفلاحين المعدمين إلى الدعوة والإستعانة بهم، ولابد من القيام بعمل حاسم نهائى ضد الأحزاب المعتدلة. وكل حزب يريد الإنضمام إلى الدولية الشيوعية يجب عليه أن يواصل إذاعة دعوتها بين النقابات وهيئات التعاون وطبقات العمال، وأن ينشئ نواة شيوعية ليكون عملها مؤثرا فى إنضمام النقابات إلى الشيوعية، ويجب على الأحزاب التى تريد الإلتحاق بالدولية الشيوعية أن تقوم بعملية تطهير بين نوابها البرلمانيين، وأن تطالب كل نائب شيوعى أن يضع جميع مجهوداته فى مصلحة الدعوة الثورية، وعلى هذه الأحزاب أن تدعم مبدأ "المركزية الديمقراطية" حتى إذا إشتعلت حرب أهلية إستطاع الحزب الشيوعى أن يقوم بواجبه إذا نظم تنظيما جديا شبيها بالنظام العسكرى، وزود بقوات واسعة يتمكن بها من بسط نفوذه من غير مقاومة، ولا يكون ذلك إلا إذا تمتع بثقة المحاربين الإجماعية. ومن واجب الأحزاب التى تريد الإنضمام إلى هذ الدولية أن تؤيد الجمهوريات السوفيتية فى قيامها بحرب ضد القوى الرجعية بلا قيد ولاشرط، وأن يفهموا العمال بإستمرار وجوب رفض نقل الذخائر والمعدات لأعداء السوفييت. ويجب على الأحزاب التى تحتفظ ببرامج الإشتراكيين الديمقراطيين القديمة أن تنقحها وتضع لكل منها برنامجا شيوعيا جديدا موافقا لأحوال بلده الخاصة، على ان تكون جميع برامج الأحزاب مطابقة لبرامج الدولية الشيوعية، وتكون جميع القرارات التى تصدرها مؤتمرات الدولية الشيوعية ملزمة لجميع الأحزاب المنضمة إليها، على أن يقوم كل حزب بتغيير إسمه فيجعله "الحزب الشيوعى لجهة كذا"، ويجب طرد أعضاء الحزب الذين يرفضون الشروط والموضوعات التى قررتها الدولية الشيوعية.

ونص برنامج الحزب الشيوعى المصرى على تحرير مصر والسودان تحريرا تاما خاليا من كل شائبة، وربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معا ويتمكنا من إستثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين، ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميهما سواء أكانوا وطنيين أم أجانب، وذلك بوساطة الصراع الدائم، وتنظيم جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفا والموثوق بها فى الحركة الوطنية، مع إحتفاظ الحزب الشيوعى بشعاره ومبادئه، والعمل على تأميم قناة السويس، وإلغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوى الأجنبية لإستعباد الشعب المصرى إستعبادا إقتصاديا، وإلغاء الإمتيازات الأجنبية، والمطالبة بحرية الإجتماعات والمطبوعات والخطابة، والإفراج عن المسجونين السياسين، والعمل بين نقابات العمال وهيئاتهم غير المنظمة، والسعى للإعتراف بها رسميا وبهيئات العمال السياسية، والعمل على ألا تزيد ساعات العمل على ثمانى ساعات يوميا، ومساواة أجور العمال المصريين بأجور زملائهم الأجانب، وإقامة تعاونيات للإنتاج والتوزيع، ونص البرنامج كذلك على ضرورة الإعتراف بحكومة الإتحاد السوفييتى[349].

أما عن برنامج الفلاحين، فقد نص على إلغاء ملكية "العزب" وإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا، وإعفاء من يملكون منهم أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية، ومصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد التى تزيد عن مائة فدان بدون تعويض وتوزيعها على الفلاحين المعدمين او إستعمالها فى إقامة مزارع الشعب، وتنظيم مجالس سوفيتية للفلاحين حتى إذا ما سنحت الفرصة أمكن إستنهاضهم أو حجز الأرض لمنفعتهم الخاصة[350].

ويكشف برنامج الحزب عن إستعداده لإقامة جبهة مع العناصر المتطرفة فى الحركة الوطنية – تمشيا مع مبادئ الشيوعية الدولية– للنضال من أجل تحرير البلاد، كما يتضح من البرنامج حرصه على القضاء على المصالح الإستعمارية فى مصر بتأميم قناة السويس وإلغاء الدين العام وإلغاء الإمتيازات الأجنبية، ولكن الحزب لم يحدد موقفه من ملكية أدوات الإنتاج الصناعى بعكس ما فعل بالنسبة لأدوات الإنتاج الزراعى، فلم يحدد ما إذا كان يرمى إلى تأميم المصانع أو تركها فى أيدى الرأسماليين يديرونها بمعرفتهم، كما لم يحدد البرنامج الوسائل التى قد يلجأ إليها لتحقيق أغراضه تلك، ولكن حرصه على التمسك بشروط الدولية الثالثة وإقتران برنامجه بها يؤكد يساريته المتطرفة وسلوكه سبيل الثورة، ونميل إلى الإعتقاد أن هذا الإتجاه لم يكن طارئا على الحزب، ولكنه كان عقيدة

[346] أسست جامعة كادحى الشرق الشيوعية بموسكو عام 1921، ولم يكد ينتهى العام حتى كانت تضم 700 طالب من مختلف جنسيات الشرق (أنظر/ لاكور، المرجع السابق، ص 60).
[347] الأهرام، 1924/1/31، 1924/2/20.
[348] الأهرام، 1924/3/24.
[349] المصدر السابق، 1924/12/22.
[350] المصدر السابق، 1924/12/19.

المتطرفين من قادته - على الأقل– منذ قيام الحزب الإشتراكى المصرى، ويؤيد هذا الرأى ما ذكره روزنتال[351] من أن "الحزب الاشتراكى المصرى لم يتحول فى الحقيقة إلى حزب شيوعى لأنه كان منذ تأسيسه شيوعيا يسمى بالأسم الإشتراكى، وقد إعترف بمبادئ الشيوعية وتعاليمها، ووافق على خطط الدولية الشيوعية"، كما ذكر جولدنبرج – سكرتير الحزب بالقاهرة- فى إعترافاته أن الشيوعية بمعناها الحقيقى موجودة فى مصر منذ عام 1921[352].

علا مد النشاط الشيوعى عقب إعلان الحزب تحوله رسميا إلى حزب شيوعى، فطفق يحرض العمال على الإضراب وعلى "العمل المباشر"، وظهر أثر هذا النداء فى إضراب عمال إضاءة المصابيح العمومية بالإسكندرية عن العمل فى فبراير عام 1923 بدون إنذار شركتهم، وقد إتخذ قرار الإضراب عقب خطبة ألقاها حسنى العرابى فى دار النقابة العامة، وما لبث هذا الإضراب أن إتخذ شكلا خطيرا حين قرر الإتحاد تنظيم مظاهرة لتعضيد عمال الإضاءة، وقرر تعميمها فى مدن القطر[353]. ويعد ذلك الإضراب أول محاولة من جانب الحزب الشيوعى لإعتبار أية قضية عمالية – مهما كانت صغيرة– قضية عمالية عامة تستحق تأييد العمال جميعا، وبذلك يستقر فى أذهان العمال أن قضيتهم واحدة لا تتجزأ فى جميع أنحاء القطر.

وشن الحزب حملة على لجنة التوفيق والتحكيم التى لم تتمكن من حل معظم المشاكل العمالية المعروضة عليها، وقلل من فاعليتها ان قراراتها لم تكن ملزمة لأحد، فقرر الحزب إقامة مظاهرة كبرى تطوف ببيوت أعضاء اللجنة إحتجاجا على فشلها فى تحقيق الغرض الذى شُكلت من أجله فطلبت السلطات من سكرتير الحزب أن يحول دون قيامها، ولكنه أكد انه لايستطيع الحيلولة دون قيامها، كما أنها ستكون مظاهرة شكوى وإلتماس لا تهدف إلى الإخلال بالأمن، وإحتاطت السلطات للأمر، فمنعت العمال من الإجتماع أمام منازل أعضاء اللجنة، ولكن عقد إجتماع بدار إتحاد النقابات لتنفيذ قرار التظاهر، فحاول البوليس منعه بالقوة، ووقع إشتباك بينه وبين إتحاد العمال وأسفر عن إعتقال محمود حسنى العرابى، وأنطون مارون، وعاملين من أعضاء الإتحاد هما حسن حسنى وأمين يحيى، وأغلق نادى الإتحاد، وأحيل المقبوض عليهم إلى المحكمة العسكرية بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية التى تقضى بحظر إقامة المظاهرات[354].

وعرضت القضية على المحكمة العسكرية البريطانية فى (5 من أبريل عام 1923) فقررت المحكمة أنه ليس هناك مسوغ قانونى لمحاكمة العاملين حسن حسنى وأمين يحيى عسكريا، وفوضت أمرهما إلى حكمدارية البوليس، فتم الإفراج عنهما، أما حسنى العرابى وأنطون مارون فقد ظلا فى السجن، وإضطرا إلى الإضراب عن الطعام مدة 43 ساعة لإرغام إدارة السجن على معاملتهما بالحسنى[355]. وقد أصدر الحزب منشورا وجهه إلى عمال القطر المصرى – بهذه المناسبة- طالب"إتحادهم وتعاضدهم للدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم"، كما كتب الحزب إلى جريدة "وركز ويكللى جورنال" – لسان حال الشيوعين الإنجليز– يشكو من مقاومة السلطات له وإعتقال بعض زعمائه، فنشرت الجريدة رسالة الحزب ضمن مقال تحت عنوان "العمال المصريون يحاكمون امام محكمة عسكرية"[356]، ووجه المستر نيوبولد – النائب الشيوعى بمجلس العموم البريطانى– سؤالا إلى الحكومة عما لديها من معلومات عن إلقاء القبض على أربعة من زعماء إتحاد نقابات العمال المصرى، وعما إذا كان لشيوعيتهم دخل فى هذا التصرف، وبأية سلطة أغلقت مكاتب الإتحاد بعد أخذ الأوراق منها، ولماذا يحاكمون أمام محكمة عسكرية لا يدافع أمامها غير المحامين الإنجليز دون المحامين المصريين؟ فرد المستر ماكنيل عليه بأن المقبوض عليهم من زعماء الحزب الشيوعى المصرى، وأنهم أعتقلوا بسبب تنظيمهم مظاهرة عامة دون الإكتراث بإنذار رسمى وجهه البوليس المصرى إليهم، وأنكر معرفته بمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية[357].

وإتخذ الحزب جانب الإعتدال فهدأت حركته فعلا بتعليمات الدولية الشيوعية التى تقضى بتجنب مصادمة الأحكام العسكرية، وإتخذ مقرا جديدا لدار إتحاد النقابات بالمنشية، وطالبت "الأهرام" الحكومة بالإسراع فى سن قانون للعمال ونقاباتهم[358] حتى ترتاح من مشاكلهم التى لن تقف عند حد، وأبدت ثقتها فى أن الإمتيازات الأجنبية لا تحول دون سن هذا القانون، وان الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة لن تعارض فى إصداره[359]. ولكن الحكومة لم تهتم أبدا بهذا النداء بل عمدت إلى منع إتحاد العمال من الإحتفال بعيد العمال الذى كان مقررا إقامته بحديقة محمد على بالمنشية[360]، كما تباطأت فى تقديم محمود حسنى العرابى وأنطون مارون إلى المحاكمة، فظلا فى سجن الأجانب ثلاثة شهور بدون تحقيق أو محاكمة، وفى أواخر مايو عام 1923 إجتمع إتحاد نقابات العمال بالأسكندرية، وبحث أمر المعتقلين، وقرر إيفاد وفد إلى المحافظة للمطالبة بإطلاق سراحهما، وأخيرا قدما إلى المحاكمة فى 20 من يونيو عام 1923 بتهمة التحريض على إقامة مظاهرة، ثم أطلق سراحهما عندما ألغيت الأحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع [361].

---

[351] بيان من المسيو روزنتال، المصدر السابق،1924/3/12.
[352] المصدر السابق،1924/3/19.
[353] المصدر السابق، 20-1923/2/27.
[354] الأهرام، 19-1923/3/24.
[355] المصدر السابق، 1923/4/6.
[356] المصدر السابق، 1923/4/26.
[357] المصدر السابق، 1923/4/24.
[358] المصدؤ السابق، 1923/4/6.
[359] المصدر السابق، 1923/4/9.
[360] المصجر السابق، 1923/5/1.
[361] W. Laqueur,Communism and Nationalism in the Middle East, p. 36.

وكان قد صدر فى تلك الآونة دستور عام 1923، فإتخذ الحزب الشيوعى المصرى منه موقفا معاديا، وأصدر بيانا فى أول مايو عام 1923 – بتوقيع صفوان أبوالفتوح القائم بأعمال السكرتير العام– طعن فى الدستور طعنا شديدا بوجه عام دون ان يحدد النقاط أو المبادئ التى يعترض عليها، ويراها تتعارض – من وجهة نظره– مع مصالح الجماهير العاملة[362]. ولعل هذا الموقف المعارض للدستور كان سببا فى إحجام الحزب عن الإشتراك فى الإنتخابات، وإتجاهه إلى تنظيم نضال البروليتاريا من أجل حقوقها دون إنتظار لما يمكن ان تسفر عنه الحياة النيابية فى ظل (الإستقلال) وفى عهد حكومة الشعب، فكانت حركة الإعتصامات التى قادها الحزب، وأدار دفتها فى ربيع عام 1924.

وبدأ الحزب خطته بنشر خطاب مفتوح وجهه إلى سعد زغلول رئيس الحكومة، طالب فيه بالإعتراف بنقابات العمال والفلاحين، وبحقها فى الدفاع عن حقوقهم إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا، وإنشاء مكاتب لإحصاء العمال العاطلين، وتكليف لجان الوفد المركزية فى كل أنحاء القطر أن تقوم بتنظيم الفلاحين المعدمين فى نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم فى أنحاء العالم، وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال، حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة ذلك، وختم الحزب خطابه بضرورة إعتراف مصر بحكومة السوفييت أسوة بالأمم المتمدينة[363].

وساعد الحزب على تنفيذ خطته ما آلت إليه أحوال العمال من السوء بعد الحرب الأولى نتيجة إنخفاض الأجور وإرتفاع تكاليف المعيشة وتفشى البطالة – كما سبق أن ذكرنا– فتفاقمت مشكلة العمال ووجد فيها الحزب الشيوعى البيئة الصالحة للعمل، والمناخ الملائم الذى يمكن أن تتنفس فيه مبادئه.

بدأت موجة إضرابات العمال بالإسكندرية فى أواخر نوفمبر عام 1923، حين أعلن عمال شركة الغزل إضرابهم عن العمل، لأن الشركة أرادت تخفيض أجورهم بنسبة 10%، وعرض أمر هذا النزاع على لجنة التوفيق والتحكيم، لكن الشركة تمسكت برغبتها فى تخفيض الأجور[364]. وأخيرا إستسلم العمال لقرار تخفيض الأجور فى مقابل إلتزام الشركة بشروط تكفل راحتهم ومكافأتهم فى حالتى العجز والمرض، وعادوا إلى العمل بعد أن إستمر إضرابهم ثلاثة شهور[365]، ولكن سرعان ما دب النزاع بين العمال وشركتهم، فقد منعت الشركة خمسة من زعماء العمال من العودة إلى العمل على الرغم من وعدها بإرجاعهم، فبث العمال شكواهم إلى المحافظة[366]، وقاموا بإحتلال المصنع ثلاثة أيام حتى تجاب مطالبهم.

وتلا ذلك إضراب عمال مصنع "إيجولين" للزيت، الذين كانوا قد تقدموا ببعض المطالب للشركة، فماطلت الشركة فى إجابتها، وشرعت تستغنى فى كل أسبوع عن خمسة أو عشرة من العمال، ثم أرادت الإستغناء عن مائة عامل دفعة واحدة بحجة توفير النفقات، فعرض العمال على الشركة أن تعدل عن فصل المائة عامل، على أن تصرف لجميع العمال أجر خمسة أيام بدلا من سبعة أيام كل أسبوع، وبذلك يتوافر للمصنع أداء عمله دون زيادة فى النفقات، ودون الإستغناء عن المائة عامل. ولكن الشركة أصرت على أن تقوم بفصل من تشاء من العمال، فقام العمال بإحتلال المصنع حتى قامت لجنة التوفيق ببحث شكواهم، وتم الصلح بين الطرفين على أساس تأليف مجلس تأديب للبحث فى الخلافات التى قد تنشأ بين العمال وشركتهم، ومنح العامل مكافأة عند إنتهاء خدمته بزيادة 50% عن الفئات القديمة، وتفضيل الشركة لمن فصلتهم من العمال عن غيرهم عند الحاجة [367].

وفى نفس الوقت قدم عمال شركة الملح والصودا مطالبهم إلى إدارة الشركة، وكانت تلك المطالب تدور حول زيادة الأجور، وتحسين معاملة الشركة فيهم، وإنقاص ساعات العمل، وحدد العمال عشرة أيام لإجابة مطالبهم، ولكن الشركة لم تعرهم إهتماما فأضربوا عن العمل فى مطلع مارس عام 1924. وعرضت هذه المطالب على لجنة التوفيق والتحكيم، فتمكنت من إقناع مدير الشركة بأن يزيد أجور العمال، ويحسن معاملتهم، ويخفض ساعات العمل إلى ثمانى ساعات يوميا[368]. ولكن الشركة صممت على فصل أربعين من زعماء العمال بحجة عدم إحتمال طاقة العمل لهم. فإستمر العمال فى إضرابهم وإستخدمت الشركة عمالا غيرهم أغدقت عليهم الأجور، فثار العمال وحاولوا منع العمال الجدد من مزاولة العمل وإحتلال المصنع حتى تجاب مطالبهم، ويعود زملائهم المفصولين إلى عملهم. وفى 8 من أبريل توجهوا إلى مقر المصنع بالمكس لتنفيذ ما عقدوا العزم عليه، فتصدت لهم قوة البوليس النموط بها حراسة المكان، وحالت بينهم وبين الوصول إلى المصنع، وتدخل محافظ الإسكندرية فى الأمر وتم التوفيق بين الطرفين المتنازعين على أساس عودة العمال القدامى إلى عملهم ،فإنتهى الإضراب فى 9 من أبريل[369].

كذلك أضرب عمال مصنع حلق الجمل التابع لشركة البحيرة لمدة ستة أسابيع، وكانت مطالبهم تنحصر فى تقدير أجورهم بحسب ما ينتجون من قطع، وإستطاعت لجنة التوفيق أن تعيدهم إلى العمل دون تحقيق مطالبهم، بعد أن أغرتهم بموافقة الشركة على صرف أجر نصف شهر لكل منهم عن فترة الإضراب، وصرف سلفة تعادل مرتب شهر تقسط على ستة شهور[370].

---

[362] للأهرام، 1923/5/1.
[363] المصدر السابق، 1924/12/19.
[364] المصدر السابق، 1924/2/7.
[365] المصدر السابق، 1924/2/8.
[366] المصدر السابق، 1924/ 2/23.
[367] المصدر السابق، 1924/2/26.
[368] المصدر السابق، 1924/3/25.
[369] المصدر الستبق، 1924/4/10.
[370] المصر السابق، 1923/4/17.

على أن إعتصام عمال معمل الخواجات أبى شنب للزيوت والصابون بالإسكندرية، كان أخطر هذه الحوادث جميعا، فقد حفز الحكومة على ضرورة إيجاد حل إيجابى لحركة الإضرابات والإعتصامات ومن ثم كانت تصفية إتحاد النقابات والحزب الشيوعى المصرى.

وترجع ظروف ذلك الإعتصام إلى تقدم عمال المصنع بمطالب تنحصر فى تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، ومكافأة العاجز منهم، وإعانة المريض. وحين أهمل صاحب العمل مطالبهم ألفوا وفدا منهم تزعمه أنطون مارون مستشار نقابتهم توجه إلى المحافظة فى (10 من مارس عام 1924) لعرض مظلمتهم على السلطات، فأفهمهم وكيل المحافظ أن مشكلتهم معروضة أمام لجنة التوفيق، فلم يطق العمال صبرا، وخاصة أن إجراءات اللجنة تقتضى وقتا طويلا، فذهبوا إلى المصنع قاصدين إحتلاله، وتمكنوا من دخوله عنوة بعد إشتباكهم مع البوليس، ورفض أصحاب المصنع البحث فى أمر عمالهم تحت تهديد إحتلال المصنع، وعبثا حاول البوليس إخراجهم [371] فباتوا ليلتهم بالمصنع، وفى اليوم التالى ذهب إليهم بعض رجال المحافظة وقرءوا على العمال نداء بعث به إليهم سعد زغلول رئيس الحكومة قال لهم فيه " إنكم إن إحترمتم ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعا فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانن والوطن، وإن أبيتم إلا إحتلال ملك الغير إغتصابا، فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون"، فخرج العمال من المصنع، وإنتدبوا من بينهم من يمثلهم أمام لجنة التوفيق[372].

وشهد شهر مارس عام 1924 كذلك عددا آخر من حوادث الإضراب بسبب المطالب العمالية، حتى أنه لم يكن يمر يوم دون أن يقع إضراب أو إعتصام، فرفع عمال شركة زيت فاوم مظلمة إلى الحكومة يطلبون فيها زيادة أجورهم وجعل ساعات العمل ثمانى ساعات يوميا، ومنح العمال إعانات فى حالات المرض والعجز عن العمل، وتقدم عمال شركة زيوت كفر الزيات بمطالب شبيهة بذلك، وكان هناك فريق آخر من العمال فصلتهم شركاتهم جملة، ولكنهم تضامنوا فيما بينهم للمطالبة بالعودة إلى عملهم، وكان أبرزهم عمال شركة ورميس، وعمال شركة النو[373]ر، وعمال شركة مينو للإعلان، كذلك كانت هناك مطالب لعمال ترام القاهرة وعمال شركة هليوبوليس وعمال التليفونات بالقاهرة.

لقد عدت وزارة سعد باشا زغلول إعتصام العمال وإحتلالهم المصانع إغتصابا لملكية الغير، وإعتبرت حركتهم نقطة البدء لتنفيذ الخطة الشيوعية، فكان لزاما عليها أن تتحرك للقيام بعمل سريع يقضى على نشاط الحزب الشيوعى وإتحاد النقابات، فأسندت إلى وكيل الداخلية جمال الدين باشا مهمة وضع حد لحركة العمال بالإسكندرية، وأمدته بالجند، وعاد وكيل الداخلية إلى القاهرة ليقرر إتصال حركة العمال بالأسكندرية بنشاط الحزب الشيوعى وخضوعها لتوجيهه، فلم تشأ الحكومة أن تترك الحبل على الغارب وأمرت بإتخاذ ما يلزم من الأجراءات لكبح جماح الحزب الشيوعى والقضاء على حركته، فتلقت نيابة الإسكندرية أمرا من النائب العام بمهاجمة منازل أعضاء الحزب العاملين، ودار الحزب ونادى إتحاد النقابات، وضبط ما يجدونه فيها من مراسلات ومنشورات وأنظمة شيوعية، وتم تنفيذ الأمر فى 4 من مارس، وصرح النائب العام بأن النية متجهة إلى معاقبة من تثبت إدانته من أعضاء الحزب الشيوعى بمقتضى المادة (108) من قانون العقوبات الأهلى التى تقضى بمعاقبة من يمتنع عن تأدية واجبات وظيفته بدون مسوغ شرعى بالسجن مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه، والمادة (151) المجددة فى قانون العقوبات التى تقضى بمعاقبة من يحرض على كراهة نظام الحكومة أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الإجتماعية بالقوة والإرهاب، بالسجن مدة لاتتجاوز خمس سنوات[374].

وقامت السلطات بإعتقال البارزين من زعماء الحزب الشيوعى وإتحاد النقابات، وكان من بين المقبوض عليهم محمود حسنى العرابى، وأنطون مارون، والشيخ صفوان أبو الفتح، والشحات إبراهيم[375].

وبادر بعض زعماء إتحاد النقابات - ممن لم تشملهم دائرة الإعتقال- بإصدار بيان أعلنوا فيه أنه لا علاقة للإتحاد بالحزب الشيوعى، وأن حركته ليست مصطبغة بصبغة سياسية وأن هدفه الوصول بالعمال –على إختلاف مشاربهم السياسية- إلى مستوى إخوانهم فى الممالك الأوربية، كما قامت بعض النقابات بإصدار بيانات تنصلت فيها من الصلة بالحزب الشيوعى[376]، وعقدت لجنة الطلبة بالإسكندرية إجتماعات للنظر فى مساعدة الحكومة على مواجهة حركة العمال "ببث روح السكينة بينهم لكى يكفوا عن الإضراب، ويعولوا على عطف الحكومة والبرلمان"[377].

وأثبت التحقيق وجود نشاط شيوعى بالقاهرة وطنطا وبورسعيد والزقازيق والمحلة الكبرى وشبين الكوم، وإمتد نشاط الحزب إلى الصعيد فقبض على بعض الأفراد الشيوعيين بناحية بالمنصورة من أعمال مركز أبى قرقاص، وضبطت لديهم أوراق تتعلق بالدعاية للحزب الشيوعى[378].

[371] المصدر السابق، 1924/3/4.
[372] المصدر السابق، 1924/3/5.
[373] المصدر السابق، 1924/3/27،6.
[374] المصدر السابق، 1924/3/4.
[375] المصدر السابق، 1924/3/6.
[376] المصدر السابق، 1924/3/10.
[377] الأهرام، 1924/3/27.
[378] المصدر السابق، 1924/7/7.

وقد إستدعى النائب العام بعض أقارب الطلبة الذين أوفدهم الحزب إلى جامعة كادحى الشرق بموسكو، وطلب منهم أن يأمروهم بالعودة إلى مصر فى أقرب وقت، وإلا فإن الحكومة ستمنعهم من دخول البلاد فى المستقبل "لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من أبنائها دعاة للشيوعية فيها"[379].

وفى 28 من مايو قدمت النيابة إلى قاضى الإحالة أحد عشر متهما من بينهم محمود حسنى العرابى، وانطون مارون، وصفوان أبو الفتح، والشحاب إبراهيم، وشعبان حافظ، وروسيان هما إبرام كاتس، وهليل زانبرج، واتهمتهم بنشر الأفكار الثورية والتحريض على إنتهاك حرمة ملك الغير، والسعى علنا فى تكدير أصحاب العمل والملاك، وتحريض العمال على إستعمال الوسائل غير المشروعة فى الإعتداء على حق أصحاب الأعمال فى العمل، وفى إستخدام أو عدم إستخدام العمال. وإتهمتهم كذلك بتحريض عمال شركات زيت "إيجولين" وكفر الزيات وأبو شنب، وشركة الغزل على إرتكاب جريمة إستعمال القوة والإرهاب والإعتداء على حق أصحاب العمل بإرغامهم على إحتلال المعامل التى يشتغلون فيها بالقوة. وطلبت النيابة إحالتهم إلى محكمة الجنايات[380].

ونفى محمود حسنى العرابى أمام قاضى الإحالة التهم المنسوبة إلى الحزب، أن علاقة الحزب الشيوعى المصرى بالدولية الثالثة كانت علاقة أخوية محضة، لا تدخل فيها المبادئ الروسية، بمعنى أن الشيوعية المصرية لم تكن لها أغراض شبيهة بأغراض الشيوعية الروسية لإختلاف ظروف البلدين. وأن الشيوعية المصرية كانت ترمى إلى إنهاض العامل وإحداث تطور جديد فى حالته تناسب الزمن ولاترمى إلى قلب نظام الحكومة ومناهضة الدستور.[381]وهذا قول مردود لأن برنامج الحزب - كما قدمنا- كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة، ولأن النيابة عثرت لدى محمود حسنى العرابى على خطاب كان محررا بالفرنسية ومعدا لإرساله إلى المركز الرئيسى للدولية الثالثة بموسكو جاء فيه "أيها الرفاق والقادة حراس الثورة العالمية، إنكم تعلمون الدور الذى تقوم به مصر فى هذه الثورة، وتعلمون الحالة النفسية للشرقيين، وقد بينا لكم حالة الحزب فى مكتوباتنا السابقة، كما وصفناها فى هذا المكتوب، فأعينوه وأرسلوا إليه المال والرفاق الأكفاء، فبذلك تؤدون خدمة كبرى إلى الثورة العالمية[382]. فما جاء بهذه الرسالة يؤكد أن الحزب كان على صلة وثيقة بالدولية الثالثة فى موسكو، وأنه كان منفذا لتعليماتها، ويؤكد هذا أيضا ما ذكره مصطفى الطرابلسى محامى المتهمين من أن الحزب كان ينوى عقد مؤتمر فى 23 و 24 من فبراير عام 1924 لتعديل مواد برنامجه حتى يصبح ملائما لحالة البلاد، وطلب من المحكمة عدم مؤاخذة المتهمين على مبادئ الدولية الثالثة التى جاءت بالبرنامج المراد تغييره[383].

ومهما كان الأمر فقد قضت محكمة جنايات الإسكندرية بمعاقبة كل من محمود حسنى العرابى وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات، كما حكمت بنفس العقوبة على صفوان أبوالفتح والشحات إبراهيم وأبرام كاتس وهليل زانبرج، وحكمت على باقى المتهمين بالسجن لمدة ستة شهور[384].

إن فشل الحزب الشيوعى المصرى يرجع إلى عدم إنسجام خطته مع حركة الوفد الذى كان يقود الجماهير المصرية ضد الإحتلال والحماية، فقد كان الحزب الشيوعى ينهج نهجا يساريا لا يتفق مع الأوضاع الإقتصادية والسياسية وتوزيع القوى الإجتماعية فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت، فجعل قضية الصراع الطبقى ترتفع على قضية التحرر الوطنى، وبذلك باعد بينه وبين الجماهير المصرية، وبينه وبين الوفد الذى كان يمسك زمام قيادة الجماهير، وعندما حدث الصدام بين الوفد والحزب الشيوعى المصرى تدعم الإتجاه اليسارى بالنسبة لمصر وللمستعمرات والبلاد غير المستقلة، وإتخذ ما حدث فى مصر بالذات لتبرير هذه الإستراتيجية اليسارية فى جميع المستعمرات، ففى عام 1925 وضع ستالين القاعدة التى أطلق عليها "المسئولية العاجلة" للحركة الثورية فى المستعمرات فقال: "ففى مثل هذه البلاد كمصر حيث إنقسمت البرجوازية الوطنية إلى حزب ثورى، وحزب مهادن للإستعمار، ولكن حيث لا يستطيع القسم المهادن من البرجوازية أن يكون صنيعة للإستعمار، فإن الشيوعيين لا يمكن أن يجعلوا هدفهم تكوين جبهة وطنية موحدة، ويتبعوا سياسة إنشاء كتلة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة". وبسبب هذه الإستراتيجية الشيوعية كان التعاطف مفقودا بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر، والحركة الإشتراكية العالمية، فبدأ التفكير من جانب الوفد للإتصال بحزب العمال البريطانى بإعتباره قوة تقدمية سياسية ناهضة وجديدة فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد تصل إلى الحكم فتساهم بشكل أكثر إيجابية فى حل القضية المصرية[385].

وحرص الوفد على ألا يترك حركة العمال فى فراغ فسعى – كما رأينا– لإقامة الإتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل بزعامة عبدالرحمن فهمى أحد كبار رجاله، ولكن حكومة سعد زغلول لم تحاول إيجاد حل جذرى لمشاكل العمال بإصدار تشريعات تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

لكن الضربة التى وجهتها حكومة الوفد إلى الحزب الشيوعى المصرى لم تستطع أن تجتث النشاط الشيوعى من جذوره، فقد تحول من النشاط العلنى إلى النشاط السرى، وتألفت اللجنة المركزية الجديدة للحزب فى 6 من أكتوبر عام 1924 – أى فى نفس اليوم الذى صدر فيه الحكم فى قضية الشيوعية الأولى– وقد تألفت هذه اللجنة على يد إفيجدور رجل الكومنترن الخبير بشئون مصر، الذى أوفدته موسكو عام 1924 لهذا الغرض، فجاء إلى مصر متنكرا تحت إسم قسطنطين فايس Costantin Wiess وهو الأسم الذى

[379] المصدر السابق، 1924/3/24.
[380] المصدر السابق، 1924/5/29.
[381] المصدر السابق، 1924/7/1.
[382] حيثيات الحكم فى قضية الحزب، المصدر السابق، 1924/12/19.
[383] الأهرام، 1924/7/1.
[384] المصدر السابق، 1924/10/7.
[385] محمد أنيس، ثورة 1919 أو حزب العمال البريطانى، مجلة الهلال، أكتوبر 64، ص22- 25.

عرف به فى البوليس والنيابة وأمام القضاء، وقد إستمر نشاط هذه اللجنة إلى يوم 30 من مايو عام 1925 حين ألقت حكومة زيور باشا القبض على أفرادها جميعا، وكان ذلك بعد أن كثر لغط مراسلى الصحف الأجنبية فى مصر حول وجود حركة شيوعية فى البلاد، وقد ثبت من الأوراق التى ضبطت فى منازل المتهمين أن اللجنة الجديدة كانت على صلة وثيقة بالدولية الثالثة بموسكو، وأن الدولية الثالثة كانت تنفق على المتهمين فى قضية الشيوعية الأولى كما كانت تنفق على عائلاتهم، كما ثبت وجود صلة بين هذه الحركة والحركة الشيوعية فى فلسطين، فقد كان معظم أفراد اللجنة الجديدة من يهود فلسطين[386].

وإستصدرت وزارة زيور قرارا بقانون فى (25 من مايو عام 1926) يطلق يدها فى تعقب الشيوعيين، نص على "معاقبة كل من يزاول نشاطا من شأنه الإضرار بأمن البلاد الداخلى أو الخارجى أو بالنظام الإجتماعى"[387]. ومنعت الحكومة البواخر الروسية من دخول الموانئ المصرية[388]. وإعتقلت السلطات الروس الذين إشتبهت فى نشاطهم بالإسكندرية والقاهرة وبورسعيد، وطردتهم من البلاد فغادروها على ظهر باخرة روسية تسلمتهم خارج ميناء الإسكندرية[389]، كما حظرت الحكومة دخول جريدة "الأومانتية" الإشتراكية الفرنسية، وجريدة "الإنسانية" التى كانت تصدر فى بيروت، وحرمت محافظة الإسكندرية المكتبات من إستيراد الكتب الشيوعية أو الإشتراكية أو بيعها للجمهور[390] .

وجرت عدة محاولات بعد ذلك لإحياء النشاط الشيوعى، ولكنها كانت محاولات أجنبية تقوم على عناصر يونانية وإيطالية تعاونت مع بعض الشبان المصريين الذين تلقوا تعليمهم بموسكو، وعادوا إلى مصر ليبشروا بالدعوة الشيوعية فيها، وقد بدأت هذه المحاولات فى عام 1927 على نطاق محدود، ثم إزدادات فى النصف الأول من عام 1928 كجزء من حركة علمية كانت تشمل عددا من بلدان آسيا وأوربا فى ذلك الحين .[391]

وفى مايو عام 1928 ألقت وزارة النحاس القبض على واحد وعشرين يونانيا وإيطاليا من محركى دفة النشاط الشيوعى فى مصر، وتم ترحيلهم من البلاد بوساطة قناصل بلادهم. وبوصول محمد محمود باشا إلى الحكم شددت القبضة على عملاء البلشفية، ففى ديسمبر عام 1928 ألقى القبض على أحد كبار عملاء الشيوعية فى الشرق الأوسط ،وفى أبريل عام 1929 أوقف نشاط مكتب شراء القطن الذى أقامته الحكومة السوفيتية بالإسكندرية، وطرد خمسة من أعضائه بعد أن وجهت إليهم تهمة ترويج الدعاية الشيوعية، ولم ينج المسيو فاسلييف Vaslief مدير المكتب والسفير السابق فى منغوليا من هذا الإجراء فطرد من البلاد فى 28 من أبريل[392].

وأصبحت الحركة الشيوعية فى مصر تسير وفقا لقرارات المؤتمر السادس للكومنترن عام 1928 التى نصت على أنه فى إستطاعة الحزب الشيوعى المصرى أن يلعب دورا هاما فى النضال الوطنى إذا إرتكز على البروليتاريا المنظمة، فتنظيم النقابات بين العمال المصريين، وتقوية الصراع الطبقى، وتوجيه هذا الصراع يجب أن يكون الواجب الأساسى للحزب الشيوعى، فالخطر الأكبر على الحركة الشيوعية فى مصر – فى الوقت الحاضر- يكمن فى سيطرة البرجوازية الوطنية على النقابات، ولايمكن إقامة منظمة فعالة للطبقة العاملة دون مقاومة نفوذهم، كما ذهب المؤتمر السادس للكومنترن إلى أن أكبر أخطاء الشيوعيين المصريين فى الماضى أنهم قصروا نشاطهم على الطبقة العاملة فى المدن لأن من أهم واجبات الحزب إيجاد حل لمشاكل الريف والتغلغل التدريجى فى الصراع الثورى للجماهير، ونادى بضرورة توجيه عناية خاصة لبناء الحزب نفسه الذى يعانى من الضعف الشئ الكثير[393].

وقد علل أفيجدور أسباب ضعف الشيوعية المصرية فى الثلاثينيات عام 1934 فقال إن الشيوعيين أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد، ولأن معظم أعضاء الحزب كانوا من الأجانب، بينما لم تفصل العناصر البرجوازية الصغيرة من الحزب، كما أن الشيوعيين المصريين خرجوا على تعليمات الكومنترن التى تقضى بإنشاء جهاز شيوعى غير مشروع، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكليات مشروعية نشاطهم، بينما شلت الإعتقالات المستمرة نشاط الحزب فلم يستطع إنشاء منظمة شيوعية إلا بمساعدة الكومنترن[394].

كما عزا السوفييت إلى "عملاء البوليس" الذين تسللوا إلى الحزب الشيوعى المصرى أنهم المسئولون عن الأخطاء الماضية التى تسبب فيها العنصر اليهودى الذى إستولى على قيادة الحزب فى فلسطين، وقيل أن العنصر اليهودى قد تسلل إلى الحزبين المصرى والسورى لعرقلة أعمالهمها خدمة للمرتدين على الثورة الشيوعية[395].

---

[386] الأهرام، 1926/1/20.

[387] Marcel Colombe, L'evolution de L'Egypte 1924-1950, p. 194.

[388] الأهرام، 1925/6/18.

[389] المصدر السابق، 1925/8/1.

[390] المصدر السابق، 1926/1/20.

[391] ليس لدينا معلومات عن الشبان المصريين الذين ساهموا فى هذا النشاط من خريجى جامعة كادحى الشرق ولا نعرف أسماءهم، ولكن أحدهم كان سروجيا، وكان من بينهم صانع أسنان وساهم شعبان حافظ (العضو السابق فى الحزب الشيوعى الأول) فى هذا النشاط.

[392] Marcel Colombe, op.cit., p. 195.

[393] Laqueur, op.cit., p. 39.

[394] لاكور، الإتحاد السوفيتى والشرقالأوسط، ترجمة بيروت، ص 12.

[395] المصدر السابق، ص 137.

ومهما يكن الأمر فقد ظل النشاط الشيوعى فى مصر خلال الثلاثينيات هزيلا فرديا يعتمد على جهود العناصر الأجنبية التى إستطاعت تكوين خلايا فردية لم تصل إلى مستوى التنظيم الحزبى الواسع، وإستمرت كذلك حتى أواخر الثلاثينيات حين أعلنت الحرب العالمية الثانية، ودخلت الشيوعية المصرية فى سنوات الحرب وما بعدها فى طور جديد.

اليسار العمالى خلال الحرب الثانية وما بعدها 1939 – 1952

إتسم النشاط اليسارى فى أواخر الثلاثينيات بظهور حلقات الدراسة الماركسية التى نشطت بالقاهرة والإسكندرية، ولم يكن هناك إتصال بين الجماعات الجديدة وبين الكومنترن، كما ان هذه الجماعات لم تقبل كل ما كان يصدر عن موسكو[396]. وقد وصلت تلك الجماعات فى دراساتها إلى حد الوقوف أمام النزاع الذى قام بين ستالين وليون تروتسكى داخل الحزب الشيوعى الروسى، فإنقسم الشيوعيون المصريون إلى فريقين، أيد فريق منهم نظرة ليون تروتسكى إلى الثورة من ناحية التاكتيك، وكان ينادى بالثورة العالمية وبأنه يجب إتحاد عمال العالم فى دولية منظمة تغذى الطبقة العاملة فى سائر أنحاء البلاد بالمنهج والبرنامج العملى حتى تثب بالبرجوازية وتحطم النظام الإجتماعى الحالى وتستولى على مقاليد الحكم، وحبذ الفريق الآخر خطة ستالين الذى كان يرى أنه يمكن قيام الإشتراكية فى بلد واحد[397].

وإتخذ التروتسكيون من دار مجلة "المجلة الجديدة" - التى كان يصدرها سلامة موسى- مقرا لجماعتهم، ولذلك عرفت حركتهم بإسم "10 شارع علوى" (مقر المجلة)، وكان من أبرز رجالها جورج حنين ولطف الله سليمان ورمسيس يونان. بينما كان الشيوعيون الستالينيون هم الغالبية وقد ضمتهم حلقات عدة حرصت كل منها على أن تكون دون غيرها نواة لإقامة حزب شيوعى مصرى، وهذه الحركات هى "حركة الأبحاث العلمية" التى قامت على جهود بعض الشبان المثقفين وإبتدأت بأبحاث علمية بحتة، وكانت مقصورة على عدد قليل من الأعضاء كان من أبرزهم شهدى عطية الشافعى وعبدالمعبود الجبيلى، وقد وقعت تلك الحركة تحت تأثير هليل شوارز Hillel Schwarz وهو شيوعى يهودى لقن أفراد الحركة المبادئ الماركسية، وكانت تقام فى دار الأبحاث محاضرات سياسية وإجتماعية كل يوم أحد، وتعليق على الأنباء كل يوم ثلاثاء، وكانت هناك حلقة دراسية شيوعية ستالينية أخرى تدعى "لجنة نشر الثقافة الحديثة" تكونت من عشرين عضوا، وإتخذت من شقة صغيرة بشارع قصر العينى مقرا لها، وتزعمها مصطفى كامل منيب المحامى، وكان من بين أعضائها عبدالرحمن الشرقاوى، وعزالدين فودة، ونعمان عاشور. وكانت هذه اللجنة أكثر يسارية من حركة الأبحاث وكان زعيمها على إتصال بهنرى كوربيل [398] Henry Curiel.

وفى شتاء عام 1941 -1942 أصبحت حلقات الدراسة الماركسية بالقاهرة والإسكندرية نواة لحركة شيوعية جديدة فى مصر، وتاريخ هذه الجماعات يكتنفه الغموض، فقد إنقسمت إلى أكثر من عشرين جماعة مختلفة تسمت كل منها بإسم خاص، وتباينت أسماء الدوريات التى كانت تصدرها كل منها تبعا لذلك وإحتدم الصراع بينها من أجل إقامة حزب شيوعى مصرى حقيقى.

وقد برز من بين حلقات الدراسة الماركسية جماعتان سياسيتان تكونتا فى عام 1942 هما، "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" (ح.م)، وكان على رأسها هنى كوربيل، وإسكرا Iskra (الشرارة) وتزعمها هليل شوارز، ولم يكن عدد أعضاء المنظمتين يزيد على ثلاثين عضوا، وكانت نقطة الخلاف بين المنظمتين تدور حول وسيلة العمل فى الحركة الشيوعية المصرية، وما إذا كان من الواجب أن تتحول الحركة الشيوعية إلى حركة جماهيرية أو تكتفى "فى تلك المرحلة بمحاولة تربية الكوادر؟ وهل تحاول تجنيد أكبر عدد من المصريين فى مختلف مراتبها مع ما قد يترتب على ذلك من خفض مستوى النضج السياسى فى وقت كان فيه بعض الأجانب المقيمين بمصر شغوفين بالماركسية وبث الوعى بين الجماهير الكادحة واستمر الخلاف حول هذه الآراء عدة سنوات، فقد كانت الحركة المصرية تعد خلية الحزب وحدة نضالية، بينما صرفت اسكرا إهتمامها إلى أعداد الكوادر، وفضلت ان تكون الخلية وحدة للدراسة وبينما وقفت الحركة المصرية فى صف "التمصير Egyptianization والتعميل Proletarization"، رأت أسكرا أن الظروف الحاضرة تحتم عليها الإعتماد على المثقفين والأقليات الوطنية، وأنه يجب بذل الجهود لضم العناصر المالية للشيوعية. وفى سبتمبر عام 1943 إنفصلت مجموعة من الحركة المصرية لتكون منظمة جديدة تسمت بإسم "تحرير الشعب" بزعامة بعض الشيوعيين المصريين، فكانت تأكيدا لضرورة تمصير الحزب[399].

وتكونت منظمات شيوعية أخرى فيما بين عام 1943 وعام 1945 فى جو ملئ بالإعجاب بالسوفييت نتيجة الإنتصارات العسكرية التى حققوها، وكان من بين هذه المنظمات "الطليعة" وكانت تضم جماعة من شباب الوفد من الطلبة والمثقفين الذين تمركزوا فى الإسكندرية وأخذوا يميلون إلى السوفييت، كما ظهرت منظمة "عصبة القلعة الماركسية" خلال الحرب، وكذلك "الفجر الجديد" التى

---

[396] Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 41.

[397] ذهب أنصار تروتسكى إلى أن إصرار ستالين وأنصاره على إمكان قيام الإشتراكية فى بلد واحد يناقض نظرية إستمرار الثورة التى تقول بأن فشل الثورة فى بلد آخر يعنى أن الذى كان يجرى فى الإتحاد السوفيتى لا يمكن نظريا أن يسمى بالإشتراكية، ولهذا إتجه تروتسكى وأنصاره إلى مجاهرة النظام القائم فى الإتحاد السوفيتى بالعداء السافر لأن ستالين كان لا يعتقد بجدوى التدخل فى شئون الدول الأخرى فى وقت لم تلح فيه أية بادرة أمل فى قيام الثورة البروليتارية، إذ أنه كان يؤمن بأن ذلك التدخل لن يؤدى إلا إلى كارثة تحل بالشيوعيين فى تلك البلاد. لهذا قرر العمل على تقوية الإتحاد السوفيتى حتى يستطيع مواجهة خطر الهجوم عليه، وسعى فى نفس الوقت لأن يجعل من النظام الإشتراكى الجديد نظاما ناجحا على أمل أن يدرك عمال العالم مزاياه (نورمان ماكنزى، موجز تاريخ الإشتراكية، الترجمة العربية، ص 230- 231).

[398] كان هنرى كوربل إيطالى الأصل مصرى الجنسية، ينتمى إلى أسرة إسرائيلية غنية، درس القانون والإقتصاد وإتصل بالحزب الشيوعى الفرنسى أثناء إقامته بفرنسا فرجع وقد تشبع بالدراسة الماركسيه، وكانت له دراية واسعة بأحوال المجتمع المصرى، وله فيها دراسات أدهشت بدقتها – على حد قول روزاليوسف- من إطلعوا عليها (إنظر/ روز اليوسف، العدد 966، مقال بعنوان "الثائرون على مصر").

[399] Laqueur, op.cit., pp.42- 43.

أصدرت مجلة أسبوعية بنفس الإسم، ولم يزد عدد كل من هذه المنظمات عن ثلاثين أو أربعين عضوا، وقد عدت الفجر الجديد الحركة المصرية خارجة على الماركسية اللينينية لأنها ألقت بكل ثقلها على الفئات الأخرى أكثر من البروليتاريا، وإتهمت فى أحد منشوراتها الحركة المصرية بأنها تتوقع ان تهب الثورة بجهود الطبقة المتوسطة الصغيرة، وأنها تعمل على إقامة جبهة شعبية فى الوقت الذى كانت تهمل فيه تربية الكوادر السياسية.

وبرغم هذا الصراع الداخلى وعدم وجود قيادة على درجة من الكفاية، فإن الحركة المصرية وغيرها من المنظمات أخذت فى النمو نظرا لملاءمة المناخ المعبأ بكراهية الفاشية لها، وتفشى السخط على الحكومة بين أوساط المثقفين. وعند إنتهاء الحرب كان عدد الشيوعين النشيطين يبلغ ألفا أو أكثر من ذلك قليلا، وأخذ فى الإزدياد، وإشترك عضوان من أعضاء الحركة المصرية فى تمثيل عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى الذى عقد فى باريس فى أواخر 1945، كما مثلت جميع المنظمات الشيوعية فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وحين سقطت تلك اللجنة أسست جمعيات الطلبة المصريين التى لعبت فيها الحركة المصرية دورا قياديا، كما حركت بعض الإضرابات الكبرى بما فيها إضراب عمال النسيج بشبرا الخيمة فى مايو عام 1947، وبذلك كانت الحركة المصرية أكبر المنظمات الشيوعية فى ذلك الحين.

وحين بطشت حكومة صدقى بالشيوعية المصرية فى يوليو 1946، لم يتأثر بحركة الإعتقالات إلا المنظمات الشيوعية الصغيرة واليساريون الوفديون، بينما لم تضر الحركة المصرية وأسكرا من هذه الحركة كثيرا. وإذا كانت ثمة نتائج لهذه الحركة، فإنها أدت إلى تقارب الحركة المصرية وإسكرا، فجرت المفاوضات بينهما فى شتاء عام 1946 – 1947، وأدت هذه المفاوضات إلى إندماج المنظمتين فى منظمة واحدة (مايو عام 1947) تسمت بإسم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" (حديتو) وإنضمت غالبية "الطليعة" إلى التنظيم الجديد، بينما إتحدت باقى المنظمات فى تنظيم آخر معارض تزعمته "الفجر الجديد" التى وصفت حديتو بأنها "فاشية إستعمارية صهيونية"[400]. وحين دعت مجلة الجماهير التى كانت توجهها الحركة المصرية إلى ضرورة قيام العمال المصريين بضم صفوفهم "تحت قيادة حزب من نوع جديد، حزب يمثلهم أصدق تمثيل، ويلتف حوله ملايين الفلاحين والطلبة والمثقفين، يقود الكفاح ويسير بالملايين سيرا لا هوادة فيه نحو الحرية والديمقراطية والإستقلال"[401]. إنبرى أحمد رشدى صالح - وكان من أقطاب الفجر الجديد- يفند تلك الدعوة على صفحات مجلة "رابطة الشباب"، ووصف هذا الإتجاه بأنه خاطئ وخطير لأنه لا يقوم على خطة سياسية وطنية واضحة، كما لم تعد له عناصر قيادية واضحة "تمرست فى معارك كل يوم، ولمت حولها تأييدا جماهيريا، والتى تستطيع أن تنطق بوجدان الطبقات العمالية والشعبية المختلفة"، وإتهم دعوة الجماهير بعدم الوضوح والديماجوجية، وأنها قائمة على سؤ تقدير لقوة الحركة الإستقلالية النقابية[402]. وبذلك بدأ صراع طويل بين "حديتو" "والفجر الجديد" والمنظمات الشيوعية التى دارت فى فلكها، وأدى ذلك الصراع إلى إضعاف الفريقين، ولكن ضرره على الفجر الجديد كان أكبر.

وسرعان ما أنفجر الصراع داخل حديتو نفسها بعد أربعة شهور من تأسيسها، ففى سبتمبر عام 1947 تجددت المنازعات بين الجماعات التى ضمتها المنظمة، وترتب على هذه المنازعات حدوث تغيير فى اللجنة التنفيذية للمنظمة التى كانت تتكون من عشرة أعضاء (خمسة من كل منظمة) وأصرت الحركة المصرية على إتباع "تاكتيك" الجبهة الوطنية الشعبية، بينما رأت اسكرا ضرورة إعداد الكوادر أولا، بإعتباره العمل الأساسى للحزب. وطلب البعض أن يتخلى هليل شوارز وهنرى كوربيل عن الزعامة لإعطاء الحزب صبغة مصرية، كما كان هناك إختلاف فى الرأى حول القضية الفلسطينية، فقد أيدت الحركة المصرية موقف الإتحاد السوفييتى المؤيد للتقسيم، بينما أسست أسكرا فى شتاء عام 1947 – 1948 "العصبة اليهودية لمحاربة الصهيونية"، ولكنها لم تجد إلا إستجابة ضئيلة، وحلت بعد بضعة أسابيع من إنشائها.

وفى نوفمبر عام 1947 قررت اللجنة التنفيذية للحزب إقامة لجنة مركزية جديدة مثلت فيها الحركة المصرية بستة مقاعد، والطليعة بمقعد واحد، واسكرا بخمسة مقاعد، وقد أدى هذا إلى علو مد منازعاتهم القديمة، فأصرت أسكرا على ضرورة إتخاذ المزيد من الديمقراطية الحزبية فى الحركة، وإنتقدت التصرفات الإستبدادية للجنة المركزية الجديدة، ولكنها فشلت فى خلق جبهة معارضة "داخل حديتو" فى مواجهة الحركة المصرية لأنها كانت أكثر إصطباغا من الحركة المصرية بالصبغة الأجنبية، ولكنها كانت تطالب - فى نفس الوقت- بتمصير قيادة الحزب لتنحية هنرى كورييل من الزعامة، وأعلنت فى منشوراتها أن حديتو أصبحت فى الحقيقة جبهة أكثر منها حزبا شيوعيا، بينما نادت الحركة المصرية بضرورة إقامة حزب على نمط ما صنعه لينين وستالين، والإلتحام بالنظمات الجماهيرية الأخرى، ولكن البوليس وضع حدا لهذه الخلافات بحركة الإعتقالات التى تمت فى ربيع عام 1948، مما أدى إلى ضعف حديتو. وفى أبريل من نفس العام تقرر إقامة مؤتمر حزبى للنظر فى مستقبل الحزب، فطلبت أسكرا تأكيدات بإتاحة الفرصة لها للإشتراك الفعلى فى المؤتمر، ولكن الحركة المصرية عارضت هذا الإقتراح، وبإعلان حرب فلسطين فى مايو عام 1948 ألقت السلطات القبض على مائة شيوعى فور إعلان الأحكام العرفية فى 15 من مايو عام 1948. وفى يوليو 1948 كون الأعضاء الباقون هيئة تنفيذية أقرت أن يكون مبدأ الديمقراطية المركزية دستورا لجميع أعضاء الحزب، بمعنى أن تكون تعليمات اللجنة المركزية (وكانت غالبيتها من الحركة المصرية) مطاعة دون مناقشة.

ولكن أسكرا وبعض المنشقين من أعضاء اللجنة المركزية رفعوا لواء المعارضة، وطالبوا بعقد مؤتمر الحزب وهو ما كان من الصعب تنفيذه فى ظل الأحكام العرفية، وفى نفس الوقت أسس المنشقون من أعضاء اللجنة المركزية منظمة جديدة تسمت بإسم

---

[400] Ibid, pp. 43- 44.
[401] الجماهير، مقال بعنوان "يريد الشعب حزبا من نوع جديد"، بدون توقيع، 1947/4/27.
[402] رابطة الشباب، 1947/5/1.

"العماليين الثوريين" (ع.ث)، وكون البعض الآخر منظمة أخرى عرفت بإسم "نحو الحزب الشيوعى المصرى" (نحشم)، وقد إستمرت المنظمتان الجديدتان فى العمل تحت أسماء مختلفة لسنوات عدة[403].

لم يكن لتلك المنازعات أهمية كبرى لأن الأحكام العرفية إستمرت فى مصر من مايو عام 1948 حتى فبراير عام 1950، فكان النشاط الشيوعى فى تلك الفترة محدودا، وبلغ عددالمعتقلين فى معسكرات هاكستب وأبى قير حوالى ثلاثة الآف شخص، كان قليل منهم من أعضاء الحزب الشيوعى بينما كان الباقون من الإخوان المسلمين واليهود والوفديين، وفقدت حديتو الصلة بينها وبين فروعها خارج القاهرة والإسكندرية، وبرغم قيامها بطبع وتوزيع مجلتين سريتين (المقاومة، وكفاح العمال)، فإنها لم تستطع أن توسع دائرة نفوذها، ولم تستفد المنظمات الشيوعية من النشاط العام بقدر ما إستفادت من النشاط الذى زاولته بين صفوف الأفراد الذين ضمتهم معسكرات الإعتقال بالدرجة التى أثرت تأثيرا ملحوظا فى مستقبل الحركة، فقد إلتقى كثير من الوفديين والإخوان المسلمين والمستقلين بالشيوعيين للمرة الأولى، وأثمر هذا اللقاء تحويل البعض إلى شيوعيين أو مناصرين للشيوعية، وكان هذا تمهيدا للجبهة الوطنية التى تألقت فى عام 1951 –1952، وحقق خلالها الشيوعيون أكبر نجاح فى تاريخ حركتهم.

أطلق سراح معظم الشيوعيين من معسكرات الإعتقال فى نهاية عام 1949 وأوائل 1950، فجددت حديتو نشاطها بالقاهرة والإسكندرية وتغاضت السلطات عنها، وكان تكوين الجبهة الوطنية هو الشغل الشاغل لها، وأسس الدكتور فؤاد مرسى حداد الذى كان على صلة بدوائر الحزب الشيوعى الإيطالى منظمة فى عام 1949 عرفت بإسم الحزب الشيوعى المصرى "الراية"، وكانت تلك المنظمة على علاقة بالحزب الشيوعى الإيطالى.

ولكن الحبل لم يترك للشيوعيين على غاربه، فوقعت حركة إعتقالات جديدة، وكان من بين من إعتقلوا الدكتور شريف حتاته وكامل عبدالحليم من قادة حديتو، وفى صيف عام 1950 ألقى القبض على هنرى كورييل وهليل شوارز وآخرين، وصودرت الدوريات التى كانت تصدرها الحركة، ونفى هنرى كورييل إلى إيطاليا فى أغسطس عام 1950[404].

وقد هيأت إضطرابات عام 1951 – 1952 جوا مناسبا لنمو الشيوعية، فإن حديتو التى لم يكن يزيد عدد أعضائها على 100 أو 200 عضو عندما ألغيت الأحكام العرفية فى فبراير عام 1950، أصبحت تضم ما بين ألفين وثلاثة الآف عضو فى نهاية عام 1952، ونمت المنظمات الشيوعية الأخرى على نفس النمط، وإستعادت حديتو نفوذها فى قيادة النقابات، وشرعت فى إقامة خلايا لها بالقرى بلغ عددها 30 خلية فى عام 1951، و100 فى عام 1952، كما كونت خلايا بالجيش المصرى والطيران، وقوت قبضتها على منظمات الطلبة.

وفر عدد من أعضاء حديتو إلى الخارج نتيجة لحركة الإعتقالات، وأسسوا فروعا للمنظمة فى أوربا كان أحدها بلندن، حاول إقامة صلات مع الشيوعين البريطانيين للإعتراف بحديتو كحزب شيوعى رسمى فى مصر. وقد وافق الشيوعيون البريطانيون - فى البداية- على هذا الطلب، ولكن حين تبينوا أن معظم البيانات التى وصلتهم عن حديتو لم تكن صحيحة، عدلوا عن تأييدها، وعلى أية حال لم تكن تلك المسألة بيد الشيوعيين البريطانيين وحدهم، وإشتغل أعضاء فرع المنظمة بفرنسا فى التجارة والصحافة، كما يوجد لها فروع أخرى بإيطاليا والنمسا. ومن الملاحظ أن كثيرا من المنظمين الأجانب أجبروا بعد عام 1950 على ترك البلاد جملة، ووجدت حديتو كوادر وطنية كافية لمتابعة نشاطها، وكان من بين هؤلاء سعد كامل المحامى الذى أصبح القوة المحركة لحركة السلام، وسيد سليمان رفاعى الميكانيكى الذى أصبح سكرتيرا للمنظمة، أما باقى المنظمات الشيوعية فقد كان تطورها فيما بين 1950 – 1952 أكثر غموضا، فقد عادت "الفجر الجيد" إلى ميدان العمل، وحلت اسكرا بعد إلقاء إثنين من قادتها فى السجن، وإنصرف بعض أعضائها إلى تدعيم نشاط "الحزب المصرى" أو منظمة "نحو الحزب الشيوعى المصرى" التى جرت بينها وبين حديتو مفاوضات فى أوائل عام 1952 لتوحيد الصفوف، ولكنها منيت بالفشل، كما كانت توجد منظمات أخرى صغيرة لها نشاط محدود مثل "النجم الأحمر" و "الديمقراطية الشعبية" و "نواة الحزب الشيوعى المصرى"، وكانت هناك مجموعة شيوعية معارضة تعمل بين النقابيين (م.ش.م) تزعمها محمد يوسف المدرّك رفعت شعار (100% عمال). ومعظم هذه المنظمات فيما عدا القليل منها لم يستمر أكثر من شهور معدودة. وكانت تعارض "جبهات حديتو وحلفائها الفاشيين"، وتهاجم فى دورياتها حركة السلام الشيوعية التى كانت تؤيدها حديتو[405].

وضعت حديتو برنامجها السياسى فى عام 1950 أو عام 1951، ونص فيه على أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى هى "المنظمة الثورية للطبقة العاملة التى تدافع عن مصالح الطبقات والجماعات الوطنية فى الأمة، وتعد النظرية الماركسية – اللينينية- الستالينية هاديا لها فى نضالها، وتهدف إلى تحقيق الإشتراكية ثم الشيوعية فى مصر". وإستهل القسم الأول من البرنامج بعنوان "من أجل الإستقلال التام، ومن أجل ديمقراطية شعبية"، ذكرت فيه أنها تعمل على محاربة جميع قوى الإستعمار، وتأميم الإحتكارات الرئيسية، والتحكم فى رؤوس الأموال الوطنية التى تملكها الفئات المتوسطة والدنيا، وتوجيهها إلى تدعيم النضال الشعبى فى مواجهة الإستعمار. ويجب إخضاعها للرقابة الشعبية حتى تعطى العمال الضمانات الفردية، وخاصة رفع الأجور، ولتحقيق أرباح للرأسمالية الوطنية، كما نص على تحديد الملكيات، وإلغاء الإقطاع، ومجانية التعليم والعلاج، ووضع نظام للتأمينات الإجتماعية. ولتحقيق هذا البرنامج تجب إقامة الحزب الشيوعى المصرى الذى "سيكون له نفس كفاية وأغراض وأهداف الحركة (حديتو)"، وتجب إقامة جبهة شعبية فى نفس الوقت على شكل تحالف بين العمال والفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة، والمثقفين الديمقراطيين، على أن

403 Laqueur, op. cit. pp. 44-45.
404 Ibid., pp.46-47.
405 Ibid., pp.45-46.

تتولى الطبقة العاملة توجيه الجبهة للدخول فى نضال شعبى مسلح بإعتباره الوسيلة السياسية الوحيدة لتحقيق مطالب الجماهير، وإقامة حكومة ديمقراطية تتشكل من فئات الجبهة الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة، وبذلك تكون "هذه هى ديكتاتورية الشعب فى مواجهة الإستعمار وحلفائه وخططه، كما أن هذه الحكومة ستمنح الشعب الحريات الديمقراطية الكاملة"، وعرضت بقية فقرات البرنامج للعلاقات بين مصر والبلاد العربية وكفاح الشعب السودانى "وتدعيم المعسكر الديمقراطى الذى يتزعمه الإتحاد السوفيتى".

وتناول القسم الثانى من البرنامج الأهداف الرئيسية للحزب، فنص على رفض مصر لكل الحلول التى يقترحها مجلس الأمن لوضع حد للصراع المصرى البريطانى، وبالنسبة لفلسطين نادى الحزب بإقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة فيها، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين والصادرة فى نوفمبر عام 1947. ونص أيضا على أن المنظمة تعمل على المطالبة بتوسيع نطاق الحريات الديمقراطية، والفصل بين الدين والدولة، وإلغاء القوانين التى تكبل الحريات العامة، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وإلغاء البوليس السياسى، وتناول باقى البرنامج المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التى لم تكن على درجة من الأهمية لأنها لم تكن على مستوى تلك التى عرضت لها البرامج التى وضعتها الأحزاب الشيوعية فى البلاد الرأسمالية فيما بين عام 1950 وعام 1952 [406].

لقد تباين موقف الشيوعية المصرية من المنظمات السياسية الأخرى بتباين الظروف، فحتى عام 1949 إعتبرت حديتو كلا من حزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين تنظيمين فاشليين، وأن هدفهما الأساسى تحطيم وحدة النضال فى سبيل الحرية، وإعتبر أحمد حسين "عميلا بريطانيا". وبعد إلغاء الأحكام العرفية فى عام 1950 وإتجاه حديتو إلى إتباع سياسية "الجبهة الوطنية"، بدأ الشيوعيون أكثر إقترابا من حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين، ولكن المنظمات الشيوعية الأخرى رفضت أن تسير على نفس الدرب الذى سلكته حديتو، مما أدى إلى وقوع الصدام بين الفريقين، ذلك الصدام الذى كان عائقا فى سبيل توحيد الحركة الشيوعية المصرية.

ومن الصعب أن نقرر ما إذا كان تغيير حديتو لموقفها من "الجماعات الفاشية" قد تم بناء على تعليمات وردت من الخارج، أو أنه كانت تاكتيكا محليا أملته ضرورة مرحلية. فمن المعروف أن أعضاء تلك المنظمة إيقنوا أن تكوين جبهة معادية للإستعمار أمر تفرضه ظروف تلك المرحلة من تاريخ مصر، وأن الإعتبارات الأخرى جميعا لابد أن تخضع للحاجة المحلية، وبررت هذه السياسة بأن حزب مصر الفتاة تحول إلى حزب إشتراكى بعد عام 1950، وأن جناح الحزب الوطنى الذى تزعمه فتحى رضوان ونورالدين طراف أصبح بطل النضال ضد عقد تحالف بين مصر والغرب، ويطالب بعدم إقامة أحلاف عدائية ضد الإتحاد السوفييتى، كما أن الجناح التقدمى للإخوان المسلمين رأى ضرورة تعضيد الشيوعيين لمواجهة الإستعمار، وأن من الصعب الكلام عن الفاشية الحقيقية فى البلاد المستعمرة. ومن ثم قام وفاق بين حديتو والإخوان المسلمين حتى إنفرط عقد الجماعة الأخيرة، ولكن الشيوعيين لم يهتموا بالجناح اليمينى الذى تزعمه حسن الهضيبى فى مواجهة الجناح التقدمى الذى تزعمه صالح عشماوى لأن الهضيبى عارض ثورة 23 يوليو عام 1952 منذ قيامها، بينما رأى معارضوه ضرورة التعاون مع الضباط الأحرار (وهو نفس الموقف الذى وقفته حديتو فى بداية الثورة) وزادت إمكانيات التعاون بين الشيوعيين والوطنيين بعد حريق القاهرة فى 6 من يناير عام 1952. وكانت علاقة الشيوعيين بالوفد أوثق ما تكون عندما يكون خارج مقاعد الحكم[407].

ويتضح إتجاه الجبهة الوطنية التى تشكلت من الشيوعيين والمنظمات الشيوعية الأخرى من البيانات التى أصدرتها، فقد ذكرت فيها أن هدفها "تنظيم المقاومة الشعبية للقضاء على الإستعمار بطرد قواته، وتأميم شركاته، والقضاء على كل نفوذ سياسى له فى مصر والسودان"، وأن الجبهة تضم "الوطنيين المخلصين من مختلف الهيئات والأحزاب والطوائف الشعبية الراغبين فى محاربة الإستعمار"، ونادت بضرورة العمل من أجل الحرية السياسية للشعب، وقطع كل صلة بين مصر "ومعسكر المستعمرين الإنجلو أمريكيين أعداء الشعب المصرى وجميع الشعوب المحبة للسلام والحرية". وطالبت اللجنة بمنع أية محاولة لإقحام مصر فى الحروب الإستعمارية أو إدخالها فى إتفاقيات أو معاهدات او احلاف إستعمارية، وتوثيق الروابط بين شعب مصر والشعوب المناضلة من أجل الحرية. وأكدت ضرورة عقد معاهدات تجارية مع الإتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية[408].

اليسار العمالى والحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

إرتفع مد الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإنحصرت مطالب الجماهير فى تحقيق الإستقلال التام وجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل، وتحقيق وحدة مصر والسودان وطفق الشعب ينشد سبيلا للعمل الوطنى بعد أن فشل الوفد فى تحقيق المطالب الوطنية خلال الحرب حين كانت بريطانيا وحلفاؤها فى موقف لا يحسدون عليه، فكان الجو ملائما لظهور هيئة يسارية علنية تستر الوجه الحقيقى للمنظمة الشيوعية التى كانت توجهها، وتحاول خلق قيادة سياسية جديدة توجه نضال الجماهير وجهة يسارية. فكانت لجنة العمال للتحرير القومى التى تأسست فى 8 من أكتوبر عام 1945.

---

[406] Ibid., pp.60-61.

[407] Ibid., pp. 58- 59.

[408] منشور مطبوع بعنوان "بيان إلى الشعب المصرى من اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية"، بدون تاريخ، عثرت عليه لدى النقابى اليسارى أنور مقار.

ألف تلك اللجنة جماعة من النقابيين الشيوعيين الخارجيين على المنظمات الشيوعية التى كانت موجودة فى ذلك الحين، وكان أبرزهم محمد يوسف المدرّك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان، وبلغ عدد أعضائها نحو ثمانين عضوا كان يؤيدهم حوالى اربعة الآف عامل معظمهم من عمال النسيج بشبرا الخيمة[409].

ونص برنامج لجنة العمال للتحرير القومى فى مقدمته على أن هدف اللجنة "تحرير الطبقات الشعبية وهى الغالبية الكبرى من سكان مصر من نير الإستعمار، ومن طغيان الإستغلال الداخلى"، وأن برنامجها "سيحققه الشعب المصرى نفسه وعلى رأسه الطبقة العاملة مؤيدا من الشعوب الأخرى". وحدد وظيفة اللجنة بالعمل على "فتح الطريق أمام الطبقة العاملة المصرية حتى ترجح بقوتها الهائلة كلها فى ميزان السياسية المصرية كفة الشعب المصرى على كفة مستغليه"[410].

ونص البرنامج على أن اللجنة تعمل على التحرر من الإستعمار وتحقيق الإستقلال الكامل لوادى النيل بجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان، وإلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية، ووضع قناة السويس فى يد مصر، وتخليص الجيش والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة الإنجليز، والإتحاد مع السودان بشرط ان يتمتع الشعب السودانى بجميع الحقوق والحريات الديمقراطية، وتقوية الجيش المصرى وجعل الخدمة العسكرية إجبارية لمدة سنة لجميع المصريين. وفى مجال علاقات مصر الدولية نص على إشتراك البلاد فى الجهود الدولية التى تبذل لمحاربة الفاشية، وعقد معاهدات صداقة وإتفاقيات إقتصادية مع الدول الديمقراطية، وتحويل جامعة الدول العربية إلى أداة ديمقراطية ضد الإستعمار، ومكافحة الصهيونية وتأييد شعب فلسطين فى نضاله الوطنى، وتمثيل الشعب المصرى فى المؤتمرات الشعبية العالمية (النقابات، الشباب، الطلبة، النساء) دون تدخل السلطات أو إشرافها.

وتعرض البرنامج للناحية الإقتصادية فذكر أن "الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة يريد أن يكون هو الذى يستفيد من كده وعمله، ولا يريد أن يعمل لزيادة غنى الأقلية الرأسمالية، ويريد أن ينهض بموارد البلاد إلى أقصاها ليرفع مستوى أفراد الشعب إلى المستوى الإنسانى الحقيقى"، وذلك بالتحرر من الإستغلال الأجنبى، وإستقلال العملة المصرية، وإنشاء بتلك مركزى وطنى، ونقل ملكية المرافق العامة إلى الدولة وإحلال المصريين محل الفنيين الأجانب فى الصناعة. ونص على أن اللجنة تعمل على رفع مستوى العمال المادى والفنى والثقافى بإطلاق الحرية النقابية والإعتراف بالإتحاد العام، وتوطيد حق الإضراب، وتحديد ساعات العمل مع تحديد الأجور بالنسبة لحاجات المعيشة مع مساواة العاملات بالعمل، والتأمين ضد العجز والشيخوخة وتقرير حق العمل للجميع، والإكثار من المدارس الصناعية لرفع المستوى الفنى للعمال، كما أنها تعمل على رفع مستوى الفلاحين بوضع حد أقصى للملكية ونزع الملكيات الكبرى وتوزيعها على صغار الفلاحين، وحل الأوقاف الأهلية، وتطبيق جميع قوانين العمل على العمال الزراعيين والإعتراف لهم بحق تكوين النقابات وتنمية الجمعيات التعاونية الإستهلاكية والإنتاجية (المزارع التعاونية)، وطالب البرنامج بمجانية التعليم الإبتدائى والثانوى وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الجامعى، والنهوض بالمستوى الصحى.

وإنتقل البرنامج إلى الكلام عن التحرر من الرجعية السياسية والفكرية فذكر أن "على الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة أن يعبد طريق الإستقلال السياسى والإقتصادى والتحرر من الجوع والحرمان وأن يحكم نفسه بنفسه وأن يوسع الديمقراطية السياسية والإجتماعية حتى يتمتع بها جميع المصريين". وطالب بتعديل نظام الإنتخاب وإشراك المنظمات الشعبية (النقابات والتعاونيات) بممثليها فى عملية الإنتخاب، والإعتراف بحق المرأة فى الإنتخاب، وتوسيع مجلس النواب، وتحويل إختصاصات مجلس الشيوخ إليه، وجعل إقالة الوزارة وتأجيل دورات البرلمان من حق مجلس النواب وحده. ونادى بإصلاح الأداه الحكومية وضمان الحريات الفردية وإطلاق حرية الرأى[411].

لقد وضع برنامج لجنة العمال للتحرير القومى ونشد له واضعوه البقاء وسط الظروف السياسية فى ذلك الحين حتى يتمكنوا من إيجاد جبهة سياسية تجمع فئات الشعب المختلفة تحت لواء الطبقة العاملة، ولذلك حرص البرنامج على إرضاء المعتدلين فلم يكشف عن الوسيلة التى سيتخذها لتحقيق ماجاء به، وهل ستسلك اللجنة فى سبيل تحقيقه الثورة، أو تجنح إلى تحقيقه عن طريق الإصلاحات البرلمانية، وجاءت البنود المتعلقة بالناحية الإقتصادية غير محددة الإتجاه، فهو لم ينص صراحة على الأخذ بمبدأ التأميم إلا للمرافق العامة، وإكتفى بالمطالبة بتمصير المؤسسات الكبرى دون تحديد. ولم يضع تعريفا محددا للملكيات الكبرى التى نادى بتوزيعها على صغار الفلاحين.، وهل يعنى ذلك القضاء على الإقطاع بتقليم أظافره أو يعنى تأميم الأرض.

ومهما يكن الأمر فقد قدمت اللجنة برنامجا تقدميا شاملا إستفادت فيه – إلى حد ما– ببرنامج حزب العمال المصرى مع التوسع فى إدخال التعديلات عليه بما يتلاءم مع الإتجاه السياسى لمؤسسى اللجنة.

وتمكنت اللجنة من إتخاذ مجلة "الضمير" منبرا تنادى من فوقه بمبادئها، فأخذت تنشر أجزاء من برنامجها، ودعت العمال إلى الإتحاد وتنظيم صفوفهم "حتى لا يجد الرأسماليون منفذا لهم للعبث بأجور العمال أو ساعات عملهم أو تضييع حق من حقوقهم"، وطالبت بأن يتساوى الفلاح مع العامل فى حق تكوين النقابات، ودعت العمال والمثقفين إلى توجيه الفلاح إلى سبيل النضال من أجل حقوقه، ونادت بضرورة تأسيس الإتحاد العام لنقابات العمال من أجل توحيد النضال الإقتصادى والسياسى، لكى يتحرر العمال من الإستعمار والإستغلال والحرمان والجوع[412].

---

[409] مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرّك فى 1965/1/2.
[410] برنامج لجنة العمال للتحرير القومى، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، ص 4.
[411] المصدر السابق، ص 13.
[412] الضمير، 1945/10/17.

لم تكد اللجنة تعلن برنامجها حتى إستدعى النقراشى باشا - رئيس الوزراء- بعض زعمائها لمقابلته كان على رأسهم محمود العسكرى وطه سعد عثمان، وتمت المقابلة فى 21 من أكتوبر عام 1945، وناقشهم فى برنامج اللجنة وخاصة ما كان يتعلق بالأهداف القومية والمسائل العمالية، وطلب منهم المحافظة على وحدة الشعب المصرى حتى ينال حقوقه كاملة، فأصروا على التمسك ببرنامج لجنة العمال للتحرير القومى بإعتباره "السند المتين" لتحقيق وحدة الشعب المصرى[413].

وحرصت اللجنة على المشاركة فى المطالبة بتحقيق الإستقلال التام وجلاء القوات الإنجليزية عن أرض مصر وإلغاء معاهدة عام 1936، فقدمت عريضة بهذا المعنى إلى أعضاء مجلس الأمن فى (13 نوفمبر عام 1945) ناشدتهم فيها تنبيه مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى ما وصلت إليه أحوال مصر التى قد ينشأ عنها خطر على الأمن الدولى[414]. كما أبرقت إلى هنرى سباك رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى (17 يناير عام 1945) تطالب "بالإستقلال الحقيقى لمصر وجلاء الجيوش الأجنبية فورا عن وادى النيل"، وناشدته عرض مطالب مصر على الأمم المتحدة، وبذلك كانت لجنة العمال للتحرير القومى تساير الإتجاه السائد بين المنظمات السياسية فى أعقاب الحرب من ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة للمطالبة بإستقلال مصر.

وسرعان ما دبرت الحكومة أمر القضاء على اللجنة فإنتهزت فرصة التحركات العمالية التى قامت إثر عودة مندوبى عمال مصر من باريس بعد حضور المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى فألقت القبض على البارزين من القادة النقابيين، وإعتقلت محمد يوسف المدرّك فيمن إعتقلتهم، وكان سكرتير لجنة العمال للتحرير القومى، وكذلك محمود العسكرى رئيس النقابة العامة للنسيج الميكانيكى فى (2 يناير عام 1946).

وحاول من بقى من أفراد اللجنة بمنأى عن الإعتقال متابعة نشاطها، ولكن لم تمض أيام حتى تفرقوا عندما تعقبهم البوليس السياسى، وصادرت الحكومة مجلة الضمير.

لكن العمل الوطنى لم يعدم وجود منظمة يسارية تحل محل لجنة العمال للتحرير القومى، فقد إمتاز مطلع عام 1946 بإنتشار فكرة الجلاء بين الجماهير التى تحددت أهدافها القومية بالجلاء ووحدة وادى النيل، وإزاء هذا الشعور العام بعثت حكومة النقراشى بمذكرة فى (20 ديسمبر عام 1945) إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها بدء المفاوضات من أجل إعادة النظر فى معاهدة عام 1936، وجاء رد الأخيرة مؤكدا تمسكها بالقواعد الجوهرية التى قامت عليها المعاهدة، مما أدى إلى إثارة الرأى العام فى مصر، فخرجت مظاهرة كبرى من طلبة الجامعة فى (9 فبراير) إصطدمت بالبوليس عند كوبرى عباس فأصيب عدد كبير من الطلبة بجراح، وقامت مظاهرات مماثلة بالإسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط واجهتها السلطات بالعنف، فزاد السخط على الحكومة، وإضطر النقراشى إلى تقديم إستقالته فى 15 فبراير وعهد إلى اسماعيل بتأليف الوزارة.

ولكن إستمرت المظاهرات، وأصدرت لجنة مشتركة من الطلبة – كانت قيادتها بيد بعض أعضاء المنظمات الشيوعية– ميثاقا وطنيا فى (17 من فبراير) نادت فيه بتحقيق الجلاء التام برا وبحرا وجوا عن كل شبر من أراضى وادى النيل، ودولية القضية المصرية، والتحرر من العبودية الإقتصادية، ورأى الطلبة ضرورة الإتصال بالعمال لتوحيد النضال فتألفت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فى أحد مدرجات كلية الطب، وأصدرت بيانا أعلنت فيه أن نقابات العمال بالقطر المصرى وطلبة الجامعات والأزهر والعاهد العليا والمدارس الخاصة والثانوية، قرروا إعتبار يوم 21 من فبراير عام 1946 "يوم الجلاء" يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه "لإشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع، أن الشعب المصرى أعد عدته للكفاح الإيجابى، حتى ينجلى كابوس الإستعمار"[415].

وفى اليوم المحدد أضربت جميع الطوائف بالقاهرة، وقامت مظاهرة عامة إنتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة هاتفة بالجلاء، ومرت بتمثال مصطفى كامل تحييه بإعتباره زعيم الجلاء، وبدا الطابع القومى على تلك الحركة فأعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات 1919 وعام 1935، ولم تكد المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية حتى تصدت لها سيارات بريطانية مسلحة، إقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة، مما أدى إلى إستشهاد عدد كبير من المتظاهرين، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة[416].

وألقى صدقى بيانا على الشعب أعلن فيه أنه قد إندست "عناصر من الدهماء فى صفوف الطلبة الأبرياء"، وأن "كل هذا حول المظاهرات السلمية إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر". فردت اللجنة التنفيذية للطلبة ببيان قررت فيه إعلان الحداد العام والموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطنى يوقع عليه جميع الزعماء ويلزمهم بعدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة، وسحب الموظفين البريطانيين من البوليس المصرى، وإستنكرت اللجنة بيان رئيس الوزراء ومحاولته التفرقة بين طبقات الشعب بوصفه المواطنين الأحرار بالدهماء. كما قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إقامة صلاة الغائب يوم الحداد العام، ومطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فورا عن المدن الكبرى، وإستنكرت اللجنة الحظر الذى أقامته الحكومة على الصحافة بعدم نشر أنباء الحركة الوطنية[417].

---

[413] المصدر السابق، 1945/10/24.
[414] المصدر السابق، 1945/11/14.
[415] شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية فى مصر 1882- 1956، ص 98- 99.
[416] عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ج 3، ص 184- 185.
[417] شهدى عطية، المرجع السابق، ص 100- 101.

وفى 4 من مارس أعلنت اللجنة الحداد العام على شهداء 21 من فبراير، فأقفلت المدارس والمتاجر وإحتجبت الصحف، ووقعت فى الإسكندرية حوادث دامية نتجت عن إحتكاك البوليس بالمتظاهرين وتحرش الجنود البريطانيين بهم[418].

ولجأت حكومة صدقى إلى محاولة القضاء على القيادات الجديدة للحركة الوطنية بتحطيم "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، فدفعت بعض صنائعها إلى تكوين "اللجنة القومية" وفتحت لها أبواب النشر المختلفة[419]، وتحالف الإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة مع الحكومة فألفوا لجنة للعمال والطلبة، أخذت تنشر البيانات ضد اللجنة الوطنية، وسلك أعضاء الجماعة سبيل العنف وإستخدموا العصى فى صراعهم مع اللجنة التنفيذية العامة للطلبة[420].

وكان قد تألف وفد رسمى فى (7 مارس عام 1946) للتفاوض مع الإنجليز، ولكن المفاوضات أخذت تتعثر وزاد لهيب المقاومة الشعبية، وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة نداء فى 8 من يوليو طالبت فيه بقطع المفاوضات وإعتبار قضية وادى النيل قضية دولية واجبة العرض على مجلس الأمن، وإعتبار يوم 11 من يوليو (ذكرى ضرب الإسكندرية) يوم تجديد الجهاد الوطنى، فرأى صدقى أن يقدم على حل حاسم لمشكلة المقاومة الشعبية قبل أن يفلت الزمام من يده، فإعتقل فى ليلة 11/10 يوليو المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين وزعماء النقابات، وصادر عدد من الجرائد، وأغلق عددا من النوادى[421]، فقضى بذلك على نشاط "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، وفتت الجبهة التى قادت النضال الشعبى فى مطلع عام 1946 بنجاح كبير.

وفى 15 من يوليو أعلن صدقى أمام مجلس الشيوخ أن المنظمات التى حلت كانت منظمات ثورية تهدف إلى إثارة الإضطرابات وتعمل على تغيير نظام الهيئة الإجتماعية، وتروج للشيوعية وراء ستار النضال الوطنى، وفى نفس الوقت قدمت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات نص فيه على معاقبة كل من يقيم منظمة ثورية أو يحرض طبقة ضد أخرى بقصد تغيير النظام الإجتماعى فى البلاد[422].

لقد كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة جبهة وطنية سياسية، ضمت بين صفوفها ممثلين لمختلف الهيئات والمنظمات السياسية، ولكن العناصر اليسارية كانت تدير دفتها، وتمسك بزمام القيادة فيها، ودليلنا على هذا ما حفلت به بياناتها من التنديد بأصحاب الأعمال والمستعمرين "الذين تنتفخ جيوبهم بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم". والمطالبة بإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات وإطلاق الحرية النقابية، فلم يقتصر عمل اللجنة على تبنى قضية الكفاح الوطنى، بل عرجت على الأوضاع الإجتماعية ناشدة إصلاحها.

ولم تعمر اللجنة إلا بضع شهور بسبب الأخطاء التى تردت فيها، فقد إستمر نشاطها مقصورا على المدن بين صفوف الطلبة والعمال الحرفيين، ولم يمتد نشاطها إلى الفلاحين، كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها، فلم تهتم بخلق لجان فى كل مصنع وشارع وحى ومدرسة وكلية، كما كان عدم توحيد قياداتها وإنقسامهم مصدرا من مصادر ضعفها [423]. هذا بالإضافة إلى الحملات التى شنتها الحكومة عليها.

لقد فشلت العناصر اليسارية فى إيجاد ركيزة شعبية عريضة لأن الوفد كان يستحوذ على تأييد الجماهير وإيمانها لإرتباطه فى الأذهان بالعمل الوطنى. وأخطأت العناصر اليسارية حين إصطدمت بالوفد فى عام 1924، فهيأت الفرصة لضرب الحزب الشيوعى الأول دون أن يحرك هذا المشهد عواطف الجماهير الكادحة التى كان إيمانها بالوفد أعمق من فهمها لرسالة الحزب الشيوعى، كما ان الجهل الذى خيم على البروليتاريا المصرية لم يهيئ لها فرصة تفهم الشيوعية فضلا عن إعتناقها، وكان الريف – ولايزال- يتمتع بحصانة طبيعية ضد تغلغل الدعاية الشيوعية لما اتسم به من تأخر ومحافظة وتواكل وتمسك بالدين الذى كان ورقة رابحة فى يد أعداء الشيوعية.

كما كانت المنظمات الشيوعية التى تكونت فى خلال الحرب الثانية وما بعدها محدودة الأثر لإنقضاض السلطات عليها بين وقت وآخر، ولم تتمكن من زيادة عدد أفرادها الذين كانوا أفرادا محدودين فى عام 1942 إلى أكثر من سبعة الآف عضو بعد ثلاثة عشر عاما، وإذا كانت قد ملكت زمام المبادرة فى الحياة السياسية المصرية بين منظمات الطلبة على وجه الخصوص، فإنها لم تتمكن من إيجاد قاعدة قوية لها بين العمال، فلم يتعد نفوذها فى النقابات حدود بعض رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إداراتها، ولم يكن هؤلاء -فى معظم الأحيان- يمثلون عمال نقاباتهم تمثيلا حقيقيا، وحتى أولئك الذين تمكنت المنظمات الشيوعية من تجنيدهم لخدمة أغراضها عزلوا عن القاعدة التى كانت تضم أعضاء النقابة جميعا، فقد زودتهم الشيوعية بشعارات لم تكن تعيها عقلية العمال التى خيم عليها الجهل وكان مجال عملهم الوحيد تحريك العمال وتوجيههم إلى القيام بمظاهرة أو إعتصام من أجل تحقيق مطالبهم، ولم يكن بإستطاعتهم تحويل أعضاء النقابات إلى جنود مخلصين للشيوعية مناضلين من أجلها.

كما أن إعتماد الشيوعية المصرية على قيادات أجنبية عزلها عن الشعب الذى كان من الصعب عليه أن يفرق بين أجنبى محتل مغتصب وآخر يدعو إلى نصرة الطبقة الكادحة، فى وقت إرتفع فيه مد النضال الوطنى ضد الإستعمار الأجنبى، وبرغم أن تاكتيك

---

[418] الرافعى، المرجع السابق، ص 168.
[419] شهدى، المرجع السابق، ص 103.
[420] المؤتمر: نشرة غير دورية يصدرها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، رقم 45، 2/4/ 1946.
[421] شهدى، المرجع السابق، ص 104- 105.
[422] Marcel Colombe, op. cit., pp. 250- 251.
[423] شهدى، المرجع السابق، ص 108.

الجبهة الوطنية كان - فى بعض الأحيان - ذا فائدة من وجهة النظر الشيوعية فإنه كان من مصادر ضعف تلك المنظمات لأنها لم تكن قادرة على قيادة الجبهة فى معظم الأحيان فى الوقت الذى كانت تقدم فيه (لأى سبب) على إتباع سياسة لا تتفق مع الخط العام للجبهة فتجد نفسها معزولة، ويتخلى عنها حلفاء الأمس.

وأخيرا فإن الشيوعية المصرية حملت فى داخلها جراثيم ضعفها فقد إنتشرت الخلافات والإحن بين المنظمات بعضها مع بعض، وراحت كل واحدة منها تصم معارضيها بالخروج على الشيوعية وإعتناق الفاشية، كما قويت الخلافات داخل المنظمة الشيوعية الرئيسية (حديتو) وتحولت إلى فرق تربصت كل واحدة منها بصاحبتها، وحطمت الإنسلاخات التى تمت فيها جهود الجميع، وكانت هذه الظروف كفيلة بتنفير الجماهير من الدخول فى خضم تلك المنازعات.

الفصل الثامن ـ العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية

علاقة عمال مصر بالمنظمات العمالية العالمية

كانت هناك صلات محدودة بين الحركة العمالية المصرية ومنظمات العمال فى الخارج لم تتعد حدود حضور بعض المؤتمرات الدولية لنقابات العمال، وإنعكست على تلك الصلات الإتجاهات التى كانت تسيطر على حركة العمال فى مصر. فحين كانت الحركة ترزح تحت سيطرة البرجوازية الوطنية – فى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات- كانت ثمة صلات بين الحركة العمالية فى مصر، والإتحاد الدولى للنقابات I.F.T.U بأوربا (ويعرف الآن بإسم إتحاد النقابات الحر)، ثم تحولت تلك الصلات إلى الإرتباط بالإتحاد العالمى لنقابات العمال W.F.T.U حين سيطرت على الحركة القيادات اليسارية العمالية الجديدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وترجع ظروف عقد المؤتمرات النقابية العمالية إلى نمو الشعور بالحاجة إلى إقامة إتحاد عالمى لنقابات العمال ليوحد كفاح العمال ضد سطوة رأس المال العالمى، فعقد أول هذه المؤتمرات بمدينة شتوتجارت بألمانيا عام 1901، ثم عقد آخر فى دبلن بأيرلندا فى عام 1903، ومؤتمر ثالث فى أمستردام بهولندا عام 1905، وتتابع عقد مؤتمرات العمال الدولية حتى عام 1911، وكان لهذه المؤتمرات أثر كبير فى تنشيط الحركة النقابية فى العالم، فبثت الدعوة بين صفوف العمال فى مختلف البلدان للإشتراك فى النقابات، وترتب على هذه الدعوة إزدياد عدد المشتركين فى النقابات عاما بعد آخر. وبإعلان الحرب العالمية الأولى دب الإنقسام فى صفوف العمال نتيجة عدم وجود الوعى الكافى بينهم، فتفرق شمل الإتحاد ولم يعقد أى إجتماع خلال سنوات الحرب.

وما أن وضعت الحرب أوزارها فى عام 1918 حتى واجه العالم موجة من الإضطراب الإقتصادى وخاصة فى البلاد التى دحرت، والمستعمرات والدول الصغرى، وكان عمال تلك البلاد هم وقود الأزمة، فلجأ العمال إلى نقاباتهم بإعتبارها سلاح العمال فى نضالهم الإقتصادى، فإرتفع تعداد نقابيى العمال من حوالى سبعة ملايين قبل الحرب إلى خمسين مليونا على حسب إحصاء عام 1920، وكانت غالبية هذا الرقم من ذوى الأجور الضئيلة فى الصناعات اليدوية من النساء والأحداث وصغار الموظفين فى بعض الهيئات الحكومية أو المحال التجارية، وقد إنضم هؤلاء إلى نقاباتهم من أجل تحسين وسائل معيشتهم وتحقيق العدالة الإجتماعية، ولجأوا إلى سلاح الإضراب والإعتصام وإحتلال المصانع.

وفى هذا الجو الملبد بغيوم الإضطرابات العمالية راحت نقابات عمال الدول المحايدة مثل سويسرا وهولندا تكون إتحادا دوليا لنقابات عمال العالم، إجتمع مؤتمره الأول فى مدينة أمستردام فى يوليو عام 1919 وحضره مندوبون عن نقابات عمال أربع عشرة دولة من الدول المنتصرة والمحايدة ليمثل عشرة ملايين عامل نقابى فقط، وأطلق عليه إسم "الإتحاد الدولى لنقابات العمال I.F.T.U" ورفض الإتحاد ضم نقابات عمال البلاد المنهزمة إلى عضويته بإعتبارهم مسئولين عن جريمة الحرب، برغم أن عمال تلك البلاد كانوا ضحايا الإستغلال الطبقى فى بلادهم، وأول من إكتوى بنار الحرب، كذلك لم يقبل الإتحاد عضوية عمال البلاد المستعمرة، وعاون على إنشاء مكتب العمل الدولى[424] .

وكان أول إتصال بين الحركة العمالية المصرية والإتحاد الدولى لنقابات العمال هو ذلك الذى تم فى يوليو عام 1930، حين إشترك الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى فى المؤتمر الخامس للإتحاد الدولى الذى عقد فى ستوكلهم، ومثل الإتحاد المصرى كل من أحمد إسماعيل وإسماعيل طاهر. وحمل أحمد إسماعيل فى الخطبة التى ألقاها أمام المؤتمر فى 10 يوليو عام 1930 على "شركات الإحتكار فى مصر التى تسندها وتشد أزرها الإمتيازات الأجنبية"، وشرح أحوال العمال المصريين فى الصناعة والزراعة، متناولا شروط العمل وساعاته، والحالة المعيشية والصحية للعامل المصرى، وعرض أحوال العمال فى مصانع السجاير ومحالج القطن، وأشاد بموقف الملك فؤاد الأول من العمال "الذى كان أول ملك مصرى شيدت فى عهده مساكن العمال – بقرار من وزارة محمد محمود باشا- بشارع مدرسة الطب بالسيدة زينب على أحسن نمط وزودت بالملاعب الرياضية وبكل ما يضمن للعامل الصحة والرفاهية[425].وتكشف هذه الكلمة عن إتجاه ممثل الإتحاد المصرى الذى كان يتزعمه داود راتب بك عضو حزب الأحرار الدستوريين، فهو حين تعرض لشركات الإحتكار التى كانت تدعمها الإمتيازات الأجنبية، إنما كان يعبر عن وجهة نظر البرجوازية الوطنية التى كانت تسعى لأن تجد لنفسها مكانا فى إقتصاديات البلاد بالتخلص من منافسة رأس المال الأجنبى، وهى الموجة التى أخذت فى الإرتفاع بعد الحرب الأولى، وتمثلت فى مشروع بنك مصر، كما حرص على الإشادة بما أقدمت عليه حكومة الأحرار الدستوريين عام 1929 من إقامة مساكن للعمال بحى السيدة زينب، ولكن تلك المساكن لم تكن من نصيب العمال إلا إسما فقط، فقد أجرتها حكومة صدقى إلى موظفيها وحرمت العمال من سكناها.

وإشترك الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى – بعد ما آلت زعامته إلى عباس حليم- فى المؤتمر السادس للإتحاد الدولى الذى عقد فى مدريد فى يوليو عام 1931 ومثل الإتحاد المصرى سكرتيره محمد أبراهيم زين الدين الذى عرض على المؤتمر ما قامت به حكومة صدقى من تكبيل للحرية النقابية وإضطهاد لأعضاء الإتحاد. فأصدر المؤتمر إحتجاجا على هذه التصرفات دعا فيه جميع دول العالم إلى التدخل لدى الحكومة المصرية لإيقاف حركة القمع الموجهة ضد الحركة العمالية المصرية، وفيما يلى نص ذلك الاحتجاج:

---

[424] محمد يوسف المدرّك، عمال مصر مع عمال العالم، ص 9.

[425] من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكى بدوى، يوليو 1946، رسالة شخصية.

"إن هذا المؤتمر الذى يمثل أربعة عشر مليونا من العمال المنتظمين فى إتحادات النقابات المنضمة إلى الإتحاد الدولى لنقابات العمال، يحتج بشدة على الإعتداء الذى توقعه الحكومة المصرية بإستخدامها القوة لقمع حركة الإتحاد العام، وجهوده الطيبة فى ذلك البلد، وهو يطالب حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات أن تستخدم مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال الذين لا يستحقون الإضطهاد، ماداموا يطالبون بحقوقهم الإقتصادية وبالتشريع الذى يكفل لهم الحماية".

وفى نفس الوقت تقرر إيفاد والتر سكفنلز سكرتير الإتحاد الدولى إلى مصر، ليتصل بالنقابيين المصريين ويدرس مشاكلهم على الطبيعة[426].

وفى خريف عام 1931 وصل سكفنلز إلى مصر، وحاولت حكومة صدقى أن تحول بينه وبين الإتصال بالعمال، ولكن الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى نجح فى إقامة مؤتمر بالمعادى حضره ممثلون عن 33 نقابة من نقابات الإتحاد، ودام الإجتماع ثلاث ساعات وقف خلالها سكفنلز على أحوال العمال المصريين كما رواها له ممثلوهم[427]. وأوصاهم بالعمل على تحسين النقابات وإيجاد الروابط القوية بينها ومراعاة أن يكون رؤساء النقابات من العمال والإتصال بمكتب الإتحاد الدولى للإستعانة بإرشادته على تنظيم أحوال النقابات المصرية، وطلب منهم الإعداد لمؤتمر عام يحضره عمال مصر فى نوفمبر عام 1931 لمناقشة أحوالهم على أن يشترك سكفنلز فى أعماله[428].

إن الساعات الثلاث التى إلتقى فيها سكفنلز بممثلى 33 نقابة لم تكن كافية لإطلاع الإتحاد الدولى على أحوال العمال المصريين، كما أن هذا الإجتماع الذى دبره عباس حليم لم يتح الفرصة لسكفنلز حتى يقف على وجهة نظر بقية طوائف العمال، كما أن الحكومة لم تتح له فرصة زيارة المصانع والشركات ليتسنى له الإطلاع على أحوال العمال المصريين على الطبيعة، ولذلك لم تكن زيارة سكرتير الإتحاد الدولى لمصر على قدر كبير من الأهمية، فمنذ إنقضت تلك الزيارة لم يبد الإتحاد الدولى إهتماما بالعمال المصريين، كما لم يقم سكفنلز بزيارة مصر مرة أخرى لحضور المؤتمر الذى وعد بالإشتراك فيه فى نوفمبر عام 1931، ولعل السبب فى هذا يرجع إلى أن النقابات المصرية لم تقم بعقد المؤتمر، وإكتفى سكفنلز بتوجيه رسالة إلى العمال المصريين شكرهم فيها على ما لقيه من حفاوة حين قام بزيارة مصر، وأثنى على " إدراك العمال المصريين لأهمية التضامن الدولى الذى هو أساس الحركة النقابية الممثلة فى الإتحاد الدولى لنقابات العمال"، وناشد عمال مصر أن يعملوا على توحيد صفوفهم "لكى تتقدم النقابات المصرية إلى المستوى الذى يتفق والأعمال العظيمة التى عليها أن تؤديها مشتركة فيها مع الحركة العمالية المنظمة فى جميع أنحاء العالم"، لأن "العمال فى جيمع أنحاء العالم يسلمون بان هناك وسيلة وحيدة فعالة لحماية مصالحهم هى الإتحاد وتحقيق التضامن بين عناصر الطبقة العاملة بتكوين النقابات القوية"، وختم رسالته بمناشدة العمال المصريين الإنضمام إلى النقابات وتسديد إشتراكاتها، لكى يدعموا نضالها[429].

وإنقطع حبل الإتصال بين الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى وبين الإتحاد الدولى، ويبدو ان إنشغال الإتحاد المصرى بدفع إضطهاد الحكومة ومقاومتها لنشاطه، وكذلك وقوع الإنقسام فى صفوف الحركة العمالية المصرية نتيجة الصراع الذى نشب بين الوفد وعباس حليم، قد حال بينه وبين متابعة الإتصال بالإتحاد الدولى، ولعله رغب عن هذا الإتصال حين أدرك عدم جدوى تدخله لدى الحكومة المصرية.

ولم تكن نقابات العمال المصرية هى وحدها التى نفرت من الإتحاد الدولى لنقابات العمال، فقد ضاقت معظم النقابات العمالية فى بلدان العالم الأخرى بسياسة الإتحاد التى أخذت ترمى إلى عرقلة مساعى النقابات التى تستند إلى جموع العمال البائسين وعمال المستعمرات، كما دأب على إتباع سياسة المساومة التى تؤدى إلى التنازل عن بعض الحقوق المكتسبة، إستنادا إلى تأييد الأرستقراطية العمالية، وبذلك يحتفظ حتى بإستقلاليته الطبقية، مما أدى إلى إنفضاض معظم النقابات العمالية من حوله.

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها فى عام 1944 سارعت إتحادات نقابات عمال إنجلترا وفرنسا والإتحاد السوفييتى بالدعوة إلى تكوين إتحاد عالمى لنقابات عمال العالم أجمع بدون تفرقة بين الدول الكبرى والصغرى، والمنتصرة والمدحورة، وقبل الدعوة 53 إتحادا نقابيا، وعقد المؤتمر التمهيدى بلندن فى 6 من فبراير عام 1945، وقرر إنتداب لجنة لوضع لائحة نظام الإتحاد وتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر آخر يجتمع فى باريس فى 25 من سبتمبر من نفس العام لإقرار اللائحة وإعلان تشكيل الإتحاد[430].

وفى ذلك الوقت كانت النقابات المصرية قد شبت عن الطوق وأخذت تتحرر قيادتها – نسبيا- من السيطرة البرجوازية، كما برزت فى الأفق قيادات نقابية جديدة عرفت بميولها اليسارية وبإنتمائها إلى المنظمات الشيوعية المصرية، وكان أبرز هؤلاء فريقان أحدهما كان ينتمى إلى جناح النقابيين الشيوعيين الذين خرجوا على المنظمات الشيوعية التى كانت موجودة فى ذلك الحين، وكونوا تنظيما مستقلا إتخذ من منطقة شبرا الخيمة مركزا لنشاطه، وتصدى لقيادته محمد يوسف المدرّك، ومحمود محمد العسكرى، وطه سعد عثمان. وثانيهما كان ينتمى إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، إتخذ من مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية مركزا لنشاطه، وتصدى لقيادته حسين كاظم ومراد القليوبى ومحمد عبدالحليم ودافيد نحوم.

---

[426] Zaki Badaoui, Les problemes du travail, p. 35.
[427] البلاغ، 1931/10/7.
[428] المساء، 1931/10/12.
[429] المساء، 1931/12/15.
[430] المدرّك، عمال مصر مع عمال العالم، ص 10.

وما أن ترددت أنباء الدعوة إلى حضور المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى W.F.T.U حتى سعى قادة مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى إيفاد وفد يمثل نقابات عمال مصر فى المؤتمر المزمع عقده فى باريس، وإتصلوا بوزارة الشئون الإجتماعية للتشاور فى هذا الموضوع، فسألهم المسئولون عما إذا كانوا قد تلقوا دعوة رسمية، فأجابوا بالنفى، عندئذ أبدى المسئولون إعتذارهم عن المساهمة فى إيفاد وفد نقابى مصرى طالما لم توجه الدعوة للنقابات المصرية.

وفى نفس الوقت دعا فريق النقابيين الذى تزعمه المدرّك إلى تكوين لجنة تحضيرية من ممثلى جميع نقابات عمال مصر لإنتخاب مندوب يمثل عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى[431]، وإستجاب للدعوة معظم نقابات العمال فأوفدت مندوبين عنها لحضور إجتماع اللجنة التحضيرية الذى عقد بدار نقابة عمال المحال العمومية بالقاهرة فى مساء 30 أغسطس عام 1945، برياسة المدرّك وسكرتارية طه سعد عثمان، وبدأ الإجتماع ببيان ألقاه رئيس الإجتماع تناول فيه تاريخ مؤتمرات العمال الدولية وواجب عمال مصر حيال المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى المزمع عقده بباريس، وبعد أن تداول الحاضرون فى الأمر وافقت النقابات على إيفاد مندوب إلى المؤتمر، ورشح البعض محمد يوسف المدرّك لهذه المهمة، وقام البعض بترشيح دافيد نحوم على أن يتحمل جانبا من نفقات سفره، وأخذت الأصوات على المرشحين نداء بالأسم ففاز المدرّك بالأغلبية، وإمتنعت بعض النقابات عن التصويت، ثم إختار الحاضرون أعضاء لجنتى المالية والدعاية اللتين تقرر إقامتهما لتقوم الأولى بجمع تبرعات النقابات لتغطية نفقات سفر المندوب، وتتولى الثانية الدعاية للمؤتمر[432].

وفى نفس الوقت قرر مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إيفاد وفد آخر كان مكونا من دافيد نحوم ومراد إلياس القليوبى ومحمد عبدالحليم، كما قرر حزب العمال المصرى إيفاد أحمد المصرى ومراد عطيه، بإعتبارهما ممثلين لعمال الأسكندرية، وأوفدت نقابة عمال النقل محمد إبراهيم زين الدين، الذى عده العمال ممثلا للمخابرات البريطانية فى المؤتمر.

ووصل الجميع إلى باريس، وإدعى كل منهم دون غيره تمثيل العمال المصريين، فعكس هذا الخلاف إنقسام الحركة العمالية المصرية وتفرق المنظمات العمالية شيعا وأحزابا، وتضاربت الأقوال حول من قاموا بتمثيل عمال مصر فى المؤتمر، فذكر المدرّك فى البيان الذى أصدره تحت عنوان "بيان لعمال مصر" أنه قد طلبت منه لجنة التفويضات بالمؤتمر أن يصل إلى إتفاق مع دافيد نحوم حول العضوية، فإتفق معه على ان يكون الوفد المصرى مكونا من المدرّك مندوبا أساسيا لمصر، ومراد إلياس القليوبى مندوبا إحتياطيا، ومحمد عبدالحليم مستمعا، ودافيد نحوم مترجما، وأنه نظرا لعدم حضور الثانى والثالث إعتمد المدرّك مندوبا ونحوم إحتياطيا، وذكر أن ذلك مثبوت بالصفحة رقم 216 من الطبعة الإنجليزية لأعمال المؤتمر. وقد كتبنا إلى دار النشر الخاصة بإتحاد النقابات العالمى بلندن (بتوصية من النقابى الشيوعى أحمد طه) نطلب موافاتنا بنسخة من الطبعة الإنجليزية لأعمال المؤتمر التأسيسى للأتحاد العالمى، وجاءنا الرد بالإعتذار عن تلبية الطلب لنفاد الطبعة منذ عهد بعيد، وقام مستر ماكوينى T.F.Mc Whinnie مدير الدار[433] – مشكورا- بمدنا ببعض المعلومات عن المؤتمر التى ذكر أنه قد إستقاها من النسخة الخاصة بالدار. ونتبين منها انه قد مثل عمال مصر فى المؤتمر منظمتان نقابيتان هما: اللجنة التحضيرية، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية. ومثل الأولى المدرّك مندوبا عن 78 ألف عامل، أما الثانية فقد مثلها أحمد المصرى ومراد عطية مندوبين عن 60 ألف عامل، ولكننا نميل إلى الشك فى الجانب الخاص بالمندوبين فى هذه المعلومات، فقد ذهب أحمد المصرى ومراد عطيه إلى باريس كممثلين لعمال الإسكندرية – فى الظاهر – بينما كانا ممثلين لحزب العمال المصرى الذى كان يتزعمه عباس حليم فى الحقيقة، فليس من المعقول أن يوكل إليهما مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية مهمة تمثيله فى المؤتمر التأسيسى للإتحاد العالمى لسببين، أولهما، أن قيادة مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية كانت بأيدى النقابيين اليساريين من أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، وهم بحكم إتجاههم السياسى يعارضون كل ما إتصل بحزب العمال المصرى بإعتباره واجهة برجوازية للسيطرة على حركة العمال، وثانيهما، أن المؤتمر أوفد ممثلين عنه لحضور المؤتمر التأسيسى للإتحاد العالمى هم دافيد نحوم ومحمد عبد الحيم ومرد إلياس القليوبى، ولذلك لم يكن من المعقول أن يتكبد نفقات سفرهم ثم يعهد إلى غيرهم بتمثيله فى المؤتمر، كما ذكر ماكوينى فى رسالته أيضا أنه لم يرد بتقارير أعمال المؤتمر أية إشارة إلى أن أحدا من ممثلى عمال مصر قد ألقى كلمة أمام المؤتمر. ويتناقض هذا مع ما ورد بمجلة الضمير[434] من أن محمد يوسف المدرّك قد ألقى كلمة أمام المؤتمر بأسم عمال مصر، وما جاء بجريدة العمل[435] - لسان حال حزب العمال المصرى - من أن احمد المصرى تقدم إلى مؤتمر النقابات العالمى (بوصفه ممثلا لإتحاد نقابات العمال بالإسكندرية) بالمطالب الآتية:

أولا بالنسبة لمصر:

1. يجب تعديل وإتمام التشريعات الإجتماعية القائمة طبقا لبرنامج يوضع بالإتفاق مع ممثلى النقابات.
2. تطبيق قانون عقد العمل المشترك.
3. تحديد ساعات العمل بأربعين ساعة أسبوعيا.
4. إدخال نظام التأمين الإجتماعى.
5. العمل بنظام الأجازات السنوية بأجر كامل.

[431] مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرّك، 1965/1/2.
[432] محضر جلسة اللجنة التحضيرية، 1945/8/30 (أنظر/ ملحق "2").
[433] من ت. ف. ماكوينى مدير دار إتحاد النقابات العالمى للنشر بلندن إلى رءوف عباس حامد، رسالة شخصية، 1965/4/7.
[434] الضمير، 1945/10/24.
[435] العمل، 1950/1/15.

6. مكافحة البطالة الناشئة عن الحرب.
7. وضع حد أدنى للشروط الصحية بالمصانع.
8. تنظيم العمل الفنى بالتدريب المهنى.
9. إنشاء نقابات لعمال الزراعة.
10. تأميم الصناعات الكبرى وإلغاء الإحتكارات الدولية.
11. حماية خدم المنازل.
12. تعميم التعليم الإجبارى.
13. تطبيق مجموعة تشريعات العمل الدولية وتشريعات الملاحة.
14. إنشاء محاكم عمالية.

ثانيا: بالنسبة للهيئة النقابية الدولية:

تقترح مصر الآتى:

1. تنظيم حملة دعاية واسعة النطاق لضم جميع عمال العالم إلى هذه الهيئة.
2. إنشاء مكتب دائم فى باريس.
3. إنشاء فروع لهذا المكتب فى عواصم العالم.
4. إصدار مجلة شهرية بعدة لغات.
5. نشر جميع الكتب التى تتناول المسائل العمالية وتوزيعها فى جميع أنحاء العالم.
6. إنشاء مكتب دائم للعمال العرب فى القاهرة يتبع المكتب الدائم للإتحاد.
7. تنفيذ قرارات المؤتمر النقابى الدولى إجباريا بعد أن تقرها برلمانات كل دولة مشتركة فى المؤتمر.

لذلك لا نستطيع ان نأخذ بكل ما جاء برسالة ماكوينى، كما لا يكمننا الإعتماد على دوريات المنظمات العمالية المصرية وحدها كمصدر لموقف عمال مصر فى المؤتمر وكل ما يمكن ان نخرج به دون أن نتورط فى الخطأ، أن عمال مصر قد مثلوا فى المؤتمر بإتجاهين، إتجاه يسارى تمثل فى اللجنة التحضيرية التى كانت تضم 115 نقابة بلغ عدد أعضائها 78 ألفا، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وكان يضم 60 ألف عضو. وإتجاه يمينى تمثل فى مؤتمر نقابات عمال الإسكندرية، وإتحاد نقابات النقل بالقاهرة، ولكن الإتجاه اليسارى أفلح فى أن يسيطر على الموقف، وأن يكسب لمصر عضوية المجلس العام لإتحاد النقابات الدولى بإنتخاب المدرّك عضوا بالمجلس.

ومهما يكن الأمر فقد كان المؤتمر فرصة مناسبة لإلتقاء قادة عمال مصر بزملائهم قادة عمال البلاد العربية، فنسقوا العمل بينهم فى المؤتمر، وإستطاعوا أن يكونوا داخل المؤتمر كتلة عريضة جمعت عمال البلاد العربية، والبلاد المستعمرة، ورفعت شعار العمل فى الحقل الوطنى لينال كل بلد إستقلاله التام. وقد نشب صراع بين ممثلى العمال العرب، وممثلى الإتحاد الصهيونى بفلسطين (الهستدروت) حول إختيار مندوب الشرقين الأدنى والأوسط فى اللجنة التنفيذية لمؤتمر النقابات العالمى وإستطاعت الوفود العربية كسب تأييد عمال الإتحاد السوفييتى ودول شرق أوربا وأمريكا اللاتينية،فتم إختيار مصطفى العريس ممثل عمال لبنان مندوبا عن الشرقين الأدنى والأوسط باللجنة التنفيذية للإتحاد العالمى. كما حقق ممثلو العمال العرب إنتصارا آخر على مندوبى (الهستدروت) حين أحبطوا المحاولات الصهيونية التى كانت ترمى إلى دفع المؤتمر إلى إصدار قرار لتأييدها[436].

وقد أوجد إتصال عمال مصر بعمال البلاد العربية خلال المؤتمر جوا من التعاطف بين الحركة النقابية المصرية، والحركة النقابية فى سوريا ولبنان وفلسطين، وحين قامت حكومة النقراشى بإعتقال بعض الزعماء النقابيين فى يناير عام 1946، وجه إبراهيم بكرى رئيس وفد سوريا فى المؤتمر كتابا إلى رئيس وزراء مصر إحتج فيه على إعتقال القادة النقابيين، وعد ما أقدمت عليه الحكومة المصرية أسلوبا فاشيا يسيء إلى سمعة مصر فى البلاد العربية، ويفقدها عطف وتأييد الرأى العام الديمقراطى فى العالم، كما يضعف تضامن وإتحاد الشعب المصرى فى هذه المرحلة الهامة من مراحل نضاله الوطنى، ولا يخدم إلا الأوساط الإستعمارية الباغية، كما أرسل مصطفى العريس رئيس إتحاد نقابات عمال لبنان برقية إحتجاج إلى رئيس الحكومة المصرية بإسم عمال لبنان، وطالب بالإفراج عن المعتقلين "صونا لسمعة مصر، وإحتراما لأبسط مبادئ الديمقراطية"[437].

وإستمرت العلاقات قائمة بين إتحاد النقابات العالمى W.F.T.U والحركة العمالية المصرية بشكل أو بآخر، فبرغم عدم وجود ممثلين لعمال مصر فى المؤتمر الثانى للإتحاد العالمى الذى عقد بميلانو فى 9 يوليو عام 1949، إنتخب المدرّك مرة أخرى عضوا بالمجلس العام للإتحاد[438] .وإشتركت اللجنة التحضيرية للإتحاد العام لنقابات عمال مصر فى مؤتمر الإتحاد العالمى للنقابات المنعقد فى برلين عام 1951 بممثلين هما أحمد طه وحسن عبدالرحمن. وقد إتخذ المؤتمر قرارا بالتضامن مع الشعبين المصرى والسودانى فى نضالهما ضد الإستعمار البريطانى [439].

---

[436] الضمير، 1945/10/24.
[437] بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية، فبراير 1946.
[438] من ت.ف. ماكوينى إلى رءوف عباس حامد، رسالة شخصية، 1965/4/7.
[439] أحمد طه وآخرون، الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى المشترك، ص 31.

علاقة عمال مصر بعمال السودان

رأينا كيف أدى إتصال مندوبى المنظمات النقابية المصرية بمندوبى المنظمات العمالية العربية خلال المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى فى باريس (سبتمبر عام 1945)، إلى إيجاد صلة تعاطف بين المنظمات العمالية المصرية والمنظمات العمالية العربية، ولكن هذه الصلة لم تصل إلى مرحلة التفكير فى إقامة منظمة نقابية عربية إلا بعد عام 1952.

أما بالنسبة للسودان، فقد كانت علاقة المنظمات النقابية المصرية بالنقابات السودانية ذات طابع خاص بحكم إرتباط السودان بمصر، وبقضية النضال المشترك ضد الإستعمار البريطانى. وترجع علاقة عمال مصر بعمال السودان إلى منتصف الأربعينيات، حين كانت مقاليد أمور الحركة العمالية السودانية بيد السودانيين اليساريين الذين حرصوا على إقامة علاقات بينهم وبين المنظمات العمالية المصرية التى كانت تسيطر عليها القيادات اليسارية الجديدة.

وكان مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية أول إتحاد نقابى مصرى يكون رأيا فى المسألة السودانية فى أثناء زيارة وفد مؤتمر الخريجين السودانى لمصر فى ربيع عام 1946، فأعلن بنشرته الخاصة أن رأى المؤتمر فى المسألة السودانية ينحصر فى النقاط التالية[440]:

أولاً – أن العمال المصريين يؤمنون بأن قضية الشعب السودانى هى قضية الشعب المصرى.
ثانياً – أنه لا يمكن الفصل بين القضيتين، وأنهم يحاربون كل محاولة للفصل بين القضيتين.
ثالثاً – أن العمال المصريين يؤمنون أن المشكلة الإستعمارية لا تحل إلا بالكفاح الشعبى.
رابعاً – أن العمال المصريين يؤمنون بشعار واحد "كفاح مشترك ضد عدو مشترك".

وحدث أن أضرب عمال السكك الحديدية بعطبرة يوليو عام 1947 مطالبين بتحسين أجورهم وإنقاص ساعات عملهم وإعطائهم حق تكوين النقابات، وأيد جميع عمال السودان العمال المضربين فأعلنوا الإضراب العام لمساندتهم. وقامت حكومة السودان بمواجهة الإضراب بالعنف، ونقلت زعماء العمال إلى أقاصى السودان، ولتهدئة الحالة أصدرت ماعرف بمشروع ولبى (نسبة إلى ولبى مدير السكك الحديدية فى ذلك الحين)، وكان يقضى بأن تقسم الورش إلى عنابر ينوب عن كل عنبر لجنة من خمسة أعضاء يرأسها إنجليزى، وتقوم الإدارة بإختيار وكيلها، ثم يختار العمال الأعضاء الثلاثة الآخرين وتتكون لجنة عليا من رؤساء هذه اللجان لتعبر عن رأى العمال عامة، وكان ذلك يعنى ان اللجنة العليا ستضم الإنجليز وحدهم، وأن هؤلاء هم الذين سيرفعون للحكومة مطالب العمال السودانيين! لذلك أضرب عمال السكك الحديدية جميعا يوم 27 يناير عام 1948 بمجرد إعلان المشروع إحتجاجا عليه.

وقد أثارت أساليب القمع التى إتبعتها حكومة السودان لمواجهة هذا الإضراب عاطفة العمال المصريين، فرفع محمد يوسف المدرّك مذكرة إلى مكتب العمل الدولى، والمجلس الإقتصادى والإجتماعى للأمم المتحدة، وإتحاد النقابات العالمى – بوصفه مندوب مصر فى الإتحاد العالمى للنقابات– شرح فيها قضية العمال المضربين، وطالب الحكومات المصرية والسودانية والإنجليزية بإسم عمال مصر بالعمل على رفع الظلم عن أولئك العمال "ليتمتعوا بحقهم فى تكوين نقابات للدفاع عن حقوقهم المهضومة عملا بحماية الحريات الأساسية للإنسان ومنها الحرية النقابية"، كما وجه المدرّك نداء إلى العمال المصريين فى السودان – الذين كان بعضهم قد أيد الحكومة السودانية فى موقفها من العمال المضربين– ناشدهم فيه العدول عن موقفهم، والإنضمام إلى إخوانهم العمال السودانيين فى نضالهم من أجل رفع مستوى معيشتهم[441].

وظلت علاقة عمال مصر بعمال السودان محصورة فى نطاق التعاطف حتى إنتقلت إلى الحيز التنظيمى بعد أن نجحت العناصر السودانية فى تكوين الإتحاد العام للعمال (نوفمبر عام 1950) بعد سلسلة من الإضرابات العامة، ورفع الإتحاد الوليد شعار "الكفاح المشترك مع الشعب المصرى"، ونادى بحق تقرير المصير للشعب السودانى. وهى نفس الشعارات التى كانت ترفعها اللجنة التحضيرية لإتحاد النقابات فى مصر، وهى التى كان للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى نصيب كبير فى قيادتها، كما تضمن ميثاق الطبقة العاملة الذى أصدرته أكثر من مائة نقابة عمالية فى نهاية عام 1952 نفس الشعارات[442]. ولذلك كان من الطبيعى أن تقوم صلة وثيقة بين الإتحد العام السودانى، وللجنة التحضيرية لإتحاد النقابات فى مصر.

وتجلت مظاهر هذه الصلة فى الدعوة التى وجهها لإتحاد العام السودانى إلى اللجنة التحضيرية لحضور مؤتمره المنعقد فى ديسمبر عام 1951، فأوفدت اللجنة التحضيرية ثلاثة مندوبين تلبية لدعوة الإتحاد السودانى، وبراغم ان المندوبين المصريين حضروا كمراقبين، فإنهم قاموا بإلقاء أربعة تقارير للتعبير عن وجهة نظر اللجنة التحضيرية، وتناول التقرير الأول الإتحاد العالمى للنقابات مبينا أغراضه وكيفية تكونيه، وما حققه من أعمال، وموقفه من كفاح الشعبين المصرى والسودانى، أما التقرير الثانى فكان عن مؤتمر شعوب الشرقين الأدنى والأوسط وشمال إفريقيا للسلام الذى دعا إليه مجلس السلام العالمى بالقاهرة فى فبراير عام 1952، وفيه إستعراض سريع للحرب وما جرته من ويلات على الشعوب الآمنة والطبقات الكادحة خاصة، وعرض لفكرة السلام، وإنتهى التقرير بإبراز أهمية حضور هذا المؤتمر لما يمكن أن يتيحه من فرص تخدم القضية الوطنية، وكان التقرير الثالث عن الكفاح المشترك وضرورته لحل المشاكل المشتركة وعلى رأسها طرد المستعمر، وتناول التقرير الرابع تاريخ وتطور الحركة النقابية

[440] المؤتمر، نشرة غير دورية، يصدرها مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية، 5، 1946/4/25.
[441] الأيام، لسان حال السودانيين بمصر، العدد العاشر، 1948/4/15.
[442] أحمد طه وآخرون، المرجع السابق، ص 8- 10.

المصرية، وعرض لأسباب تخلفها ومقومات نجاحها[443]. ولم يصلنا النص التفصيلى لهذه التقارير كما لم نعثر عليها لدى انور مقار الذى كان على رأس وفد اللجنة التحضيرية، فقد أودت حملة الإعتقالات التى تمت عقب حريق القاهرة بوثائق اللجنة التحضيرية ومن بينها هذه التقارير. ومهما يكن الأمر فقد قض نشاط المندوبين المصريين مضاجع السلطات الحاكمة فى السودان، فأمرت بترحيلهم بالقوة بالطائرة بعد أن فرضت عليهم ضمانا ماليا قدره مائة جنيه تبرع بدفعها أحد السودانيين.

وقامت اللجنة التحضيرية بتوجيه الدعوة إلى الإتحاد العام السودانى لإيفاد مندوبين عنه لحضور المؤتمر الذى كان مقررا عقده فى 27 يناير عام 1952، فقبل الإتحاد السودانى الدعوة، وأوفد أربعة مندوبين لحضور المؤتمر، ولكن صادف حضوره يوم 26 يناير حريق القاهرة وإلقاء القبض على لفيف من زعماء اللجنة التحضيرية بعد إعلان الأحكام العرفية، فتدخل الوفد لدى رئيس وزراء مصر مطالبا بالإفراج عن المعتقلين من زعماء اللجنة التحضيرية وأرسل إلى السودان لتنظيم حملة جمع توقيعات للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين من النقابيين المصريين.

وحين عزمت اللجنة التحضيرية على عقد المؤتمر التأسيسى للإتحاد العام المصرى فى المدة من 13 - 15 سبتمبر 1952، جددت الدعوة للاتحاد العام السودانى، فأرسل وفدا لحضور المؤتمر ساهم فى إعداد لائحة إتحادعمال مصر، وحين تأجل عقد المؤتمر قدم الوفد السودانى مذكرة إحتجاج إلى السلطات المصرية[444].

لقد كانت العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية تتمثل فى مظهرين: أولهما، حضور بعض مؤتمرات العمال الدولية على نطاق محدود دون أن تسهم مساهمة فعالة فى نشاط المنظمات العمالية الدولية. وثانيهما، قيام علاقات التعاطف بين الحركة العمالية المصرية والمنظمات النقابية فى سوريا وفلسطين ولبنان والسودان، ولكنها تطورت بالنسبة للأخيرة فى مطلع الخمسينيات إلى المشاركة الإيجابية فى الأعمال التنظيمية الخاصة بالحركة العمالية فى كل من مصر والسودان.

[443] المصدر السابق، ص 48.
[444] المصدر السابق، ص 11- 12.

خاتمة

ظهرت الحركة العمالية المصرية كنتيجة لنشوء الطبقة العاملة المصرية فى أحضان المشروعات الصناعية ومشروعات المرافق العامة التى أقامتها رءوس الأموال الأجنبية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. فتمكن العمال من تحقيق وجودهم الطبقى خلال الفترة من عام 1899 إلى عام 1914، وتلقنوا أول دروس العمل النقابى على يد العمال الأجانب، الذين قادوا ووجهوا الإضرابات العمالية الأولى فى تاريخ الحركة العمالية المصرية، ثم إنفصل العمال المصريون عن رفاقهم الأجانب وكونوا نقابات مصرية صميمة سرعان ما إتخذت جانب النضال الوطنى تحت زعامة محمد فريد. وكان العمل النقابى فى تلك الحقبة مقصورا على المطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه، والمطالبة بزيادة الأجور.

وبرغم أن فترة مابين الحربين كانت مهدا لإتحادات النقابات التى ظهرت فى أواخر العقد الثالث من هذا القرن، فإن ظهور هذه الإتحادات لم يؤد إلى وضع أسس ثابتة للعمل النقابى أو إيجاد أيديولوجية عمالية ذات خط واضح، لأن تلك الإتحادات لم تقم على أساس التطور الطبيعى للحركة، ولكنها قامت بدوافع سياسية وشخصية أكثر منها عمالية، ولذلك كانت أضعف من أن تقاوم سخط السلطات عليها وإضطهادها لها، وكانت تنهار بمجرد توجيه أى ضربة إليها، وكان ضررها على الحركة العمالية أكبر من فائدتها. وشهدت تلك الفترة كذلك إزدياد نشاط النقابة وإتساع نطاقه، وساعد على ذلك إزدياد رءوس الأموال المستغلة فى الإنتاج، فقد إزداد عدد المشروعات الصناعية والتجارية، فزاد عدد العمال وتنوعت حاجاتهم فالتفوا حول نقابات مؤسساتهم.

ولما كانت الموازنة بين النظم الإجتماعية المختلفة تقتضى مستوى معينا من الثقافة، وتتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادى والفكرى، وهو ما لم يتوافر منه شئ للعامل المصرى فى تلك الحقبة من الزمان، فقد شغلت النقابات المصرية عن الإشتراكية بالمسائل التعاونية التى تهم أعضاؤها مباشرة[445]. ولم تلق المحاولة المبكرة التى قام بها اليساريون لتكوين حزب إشتراكى مصرى إلا تأييدا محدودا جاء معظمه من المثقفين وليس من العمال، كما أن المنظمات الشيوعية التى تكونت فى خلال سنوات الحرب الثانية وما بعدها كانت محدودة الأثر، لقيامها أساسا على جهود الأجانب ولإهتمامها بالتغلغل فى صفوف الطلبة، فلم تستطع أن تجند من العمال إلا أفرادا معدودين، وحتى هؤلاء الذين جندتهم المنظمات الشيوعية عزلوا عن القاعدة التى كانت تضم معظم أعضاء النقابة، ولذلك إقتصر نشاطهم على التهييج السياسى، وتوجيه المظاهرات لخدمة أهداف منظماتهم.

ولم تبق الحركة عمالية خالصة، بل خضعت إلى حد كبير لمختلف العوامل والتيارات السياسية الداخلية، وكان ذلك نتيجة لسعى الهيئات والأحزاب السياسية المختلفة إلى إجتذاب العمال إليها، وإخضاع نقاباتهم لإمرتها، حتى تستمد منها القوة، وتتخذ منها سلاحا تشهره على الهيئات والأحزاب الأخرى، وقد لجأت هذه الأحزاب إلى تحقيق غرضها بطرق مختلفة، فكانت تضم بعض العمال من صنائعها إلى النقابات وتناصرهم حتى تصبح لهم الكلمة العليا فى النقابة، أو تقوم النقابة بإختيار رئيس أو مستشار لها من الشخصيات البارزة فى المحيط السياسى، أو من المحامين المنتمين إلى أحزاب معينة، وكان مما يدفع النقابة إلى هذا الإختيار تصور كفاية أعضائها العمال أحيانا عن إدارة أعمالها، وصعوبة إتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون، وقد قدم بعض هؤلاء المستشارين والرؤساء للنقابات خدمات لا تنكر، ولكن غالبيتهم كانوا بعيدين عن إدراك حاجات العمال، بل كثيرا ما كانوا يجهلون كل ما يتعلق بالنشاط النقابى، فلم يكونوا يرون فى النقابة إلا وسيلة لنصرة أحزابهم وقضاء مآربهم الشخصية[446].

والواقع أن أغلبية العمال كانت تناصر حزب الوفد المصرى، وذلك بسبب الدعاية الواسعة التى بثها الحزب بين صفوف العمال، والطابع الشعبى الذى إتسم به الحزب فى أول أمره، وإرتباطه فى أذهان الشعب بقضية النضال الوطنى ضد الإستعمار البريطانى وضد إستبداد القصر الملكى، ودفاعه عن حقوق الجماهير السياسية والإنتخابية، فقد قاوم الوفد منذ البداية الإنتخاب على درجتين، وأصر على أن يكون الإنتخاب مباشرا، وذلك ما كانت تقضى به مصلحته الخاصة وما وافق فى نفس الوقت رغبة العمال الذين كانوا يعدون الإنتخاب المباشر أحد مطالبهم السياسية الرئيسية حتى تتاح لهم فرصة الإشتراك بطريقة مباشرة فى إختيار ممثلى الشعب.

وشجعت الأحزاب السياسية تكوين إتحادات للنقابات الموالية لها أصبحت مجرد أدوات تحركها الأحزاب، ويفسر هذا ظاهرة الإتحادات ذات النشأة المعكوسة، فمن المسلم به أن النقابات هى نواة كل إتحاد عمالى، إذ أن الإتحاد العام للنقابات يمثل تجمع المصالح الطبقية للعمال فى مواجهة رأس المال، ولكن الإتحادات التى نشأت فى فترة ما بين الحربين كانت تقوم أولا بجهود عدد قليل من النقابيين الذين يتولون تأسيس نقابات جديدة ووضع لوائح لها، وكانت تلك النقابات تتخذ من دور هذه الإتحادات مقار لها، ولذلك لم يقدر لها أن تعمر طويلا، فسرعان ما كانت تتداعى بمجرد إنهيار الإتحاد الذى أسسها.

ولكن السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بتخلص النقابات - نسبيا- من سيطرة الأحزاب والهيئات السياسية على قياداتها، فتولى قيادة النقابات وتوجيهها عناصر عمالية تمرست بالعمل النقابى على جميع المستويات/ وساهمت العناصر اليسارية فى المحاولات التى قامت لتأسيس إتحاد عام لنقابات العمال، فكان نشاطها فى منتصف الأربعينيات موجها إلى محاولة الحلول مكان الوفد فى السيطرة على قيادة الحركة العمالية وتوجيهها، وإيجاد ركيزة يسارية قوية بين النقابات، ولكن هذه المحاولات منيت بالفشل لمقاومة السلطات لها ولعدم وجود البيئة الفكرية الملائمة لنمو الأفكار اليسارية بين صفوف العمال.

---

[445] حسين خلاف، نقابات العمال فى مصر، ص 37.

[446] المصدر السابق، ص 40.

وقد واكبت الحركة العمالية النضال الوطنى، فساهم العمال فى الحركة الوطنية بنصيب كبير، فما من شك أن النقابات التى تأسست فى العقد الأول من هذا القرن كانت تدعم نضال الحزب الوطنى وتناصره، كما ساهم العمال بنصيب كبير فى ثورة 1919 وكان لهم أثر كبير فى نجاحها، ودعموا النضال الشعبى فى مواجهة الإنقلابات الدستورية - بتحريك من الوفد - فقاوموا حكومات زيور ومحمد محمود وإسماعيل صدقى. وكان للعمال دور بارز فى المظاهرات التى قامت فى القاهرة وبعض المدن الكبرى فى (نوفمبر عام 1935)، إحتجاجا على تصريح وزير خارجية إنجلترا المتعلق بالدستور، وكان لهم بالغ الأثر فى حمل الأحزاب على تحقيق الوحدة الوطنية ونبذ خلافاتها السياسية من أجل إعادة دستور 1923. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية دعم العمال النضال الوطنى من أجل الإستقلال والجلاء فى مواجهة مشروع معاهدة صدقى – بيفن، وأخيرا ساهم العمال فى حركة المقاومة الشعبية التى قامت فى منطقة القناة عام 1951 عقب إلغاء معاهدة 1936، وترك آلآف العمال خدمة قوات الإحتلال مضحين بما كانوا يحصلون عليه من أجور مرتفعة بالقياس إلى مستوى الأجور حينئذ.

ولم تعش الحركة العمالية المصرية فى معزل عن الحركة العمالية العالمية والعربية، فإشتركت المنظمات العمالية المصرية فى بعض مؤتمرات العمال الدولية على نطاق محدود، ولكنها لم تكن فى موقف يسمح لها بالمساهمة فى نشاط المنظمات العمالية الدولية، فلم تكن قادرة – فى معظم الأحوال – على سداد قيمة إشتراكها فى تلك المنظمات، كما لم يقدر لها أن تعمر طويلا بسبب مطاردة السلطات لها. وقامت صلات تعاطف بين الحركة فى مصر والمنظمات النقابية فى فلسطين وسوريا ولبنان، وأقامت المنظمات النقابية المصرية علاقات خاصة مع الحركة العمالية فى السودان.

وكان للنقابات العمالية دور كبير فى حركة المطالبة بتشريع العمل، تلك الحركة التى بلغت أقصى مداها فى اواخر الثلاثينيات، وإستمرت خلال سنوات الحرب الثانية، وأدت إلى إصدار تشريعات العمل ومن بينها القانون المنظم للنقابات، وقد بذلت النقابات جهودا كبيرة فى إحباط مساعى بعض أرباب الأعمال لمنع إصدار تلك القوانين، كما أبدى رجالها ملاحظات عند تحضير نصوصها، وكان لذلك أثر يذكر فى صدور تلك التشريعات وإشتمالها على أحكام موافقة لصالح العمال، كذلك نجحت فى خدمة الأغراض التعاونية التى رمت إليها بتقديم الإعانات المختلفة لأعضائها، أما فى غير هذه الأمور فقد أصاب الشلل النقابات، بإستثناء أقلية ضئيلة منها، فأغلبية النقابات لم تحقق شيئا من الأغراض النقابية الحقة، فلم توجه العناية الكافية إلى الناحية الإجتماعية والثقافية فى حياة الأعضاء ولم تستطع أن تحمل أرباب الأعمال على أن يهتموا بأمر العمال، أو يعقدوا معها إتفاقات تنظم ما يهم العمال من شئون المهنة، كما عجزت عن حمل الرأى العام على تحتيم الإعتناء بالعمال عناية كافية، لهذا بقيت قليلة الأثر فى حياة أعضائها وحياة الطبقة العاملة على وجه العموم. وبقى مستوى العمال الأدبى والمادى حيث هو أو يكاد، فلم يترتب على وجودها إرتفاع ملحوظ فى مستوى الأجور أو نقصان محسوس فى ساعات العمل، إلى غير ذلك من الشئون التى تهم العمال بصفة عامة.

ويرجع ذلك إلى ضعف النقابات المصرية منذ نشأتها، ولهذا الضعف أسباب متعددة، فالنقابات تقوى عادة عندما تقوم الصناعة الحديثة والمشروعات المتركزة، فيزداد عدد العمال وتتنوع حاجاتهم وتقوى شوكتهم، وكانت مصر حديثة العهد بذاك النوع من الصناعات أو المشروعات، كما تقوى النقابات حيثما كانت طبقة العمال نشيطة مثقفة، فالعامل المثقف أكثر إدراكا لفوائد التضامن، وأكثر إخلاصا لنقابته من غيره، فإذا علمنا أن الجهل كان يسود أغلبية العمال فى مصر، وأن الفقر كان يطحن تلك الطبقة بين شقى رحاه، لأدركنا مدى ما كانت تعانيه النقابات التى لم تكن تستطيع تحصيل إشتراكات كبيرة بصفة منتظمة من أعضائها.

ومن جهة أخرى، فإن النقابات المصرية لم يكن لديها من الوقت ما يكفى لإستكمال أسباب نموها والإستفادة من أخطائها وتجاربها الماضية، فقد صادفتها منذ نشأتها صعوبات وعراقيل لم تتغلب عليها إلا فى أضيق الحدود، ومن هذه الصعوبات والعراقيل الأزمات الإقتصادية التى وقعت خلال القرن الحالى، وكان من آثارها إنصراف الكثير من الأعضاء عن نقاباتهم، ومنها أيضا عمل الأحزاب المختلفة على إخضاع النقابات لأمرها، وإتخاذها وسيلة لتحقيق مآربها، مما صرف النقابات عن الأغراض النقابية الحقة، كل ذلك فضلا عن المقاومة العنيفة التى لقيتها النقابات من السلطات الإدارية، فكانت دائما تحت رقابة البوليس، وكثيرا ما عمدت السلطات إلى إغلاقها وتشريد أعضائها، أما أرباب الأعمال فإنهم لم يرحبوا بوجود النقابة إلا نادرا، إذ لم تعترف أغلبيتهم بوجودها ولم يقبلوا تدخلها فى العلاقة بينهم وبين العمال المشتغلين عندهم بل تمسكوا بحقهم فى الإتصال بالعمال مباشرة، ووقفوا من النقابات موقفا عدائيا صريحا فحرموا على العمال الإنضمام إليها وهددوهم بالطرد. وأخيرا فإن الشارع مكن للسلطات الإدارية وأرباب الأعمال من مقاومة الحركة العمالية وإضعافها بسكوته عن الإعتراف بالنقابات وتحديد حقوقها وواجباتها. كما أدى موقفه السلبى منها إلى إبقاء أمورها الداخلية دون ضابط قانونى واضح، فإضطربت علاقاتها بأعضائها، وضعف سلطانها عليهم، وسهل على البعض من عديمى الضمائر إستغلالها لتحقيق مآربهم الشخصية والسطو على أموالها، فساد اليأس جموع العمال وفضلوا الإبتعاد عن النقابات[447].

وحين صدر قانون الإعتراف بالنقابات وضعت القيود على الحرية النقابية، وأخضعت النقابات للرقابة الإدارية، وسلط عليها سلاح الحل الإدارى، وحرمت من حق إقامة إتحاد عام للنقابات.

وكان لظروف الحياة فى مصر فى تلك السنوات أثر كبير فى إضعاف الحركة العمالية، فقد إمتص الكفاح الوطنى الجانب الأكبر من جهود العمال ومنظماتهم، ومن هنا ناصبهم العداء الإستعمار وأعوانه من الطبقات الممتازة التى إستحوذت على مصادر الثروة وكانت مع العمال على طرفى نقيض، ولما كانت الحكومات المتعاقبة تمثل مصالح هذه الطبقات، كما تمثل مبادئها وأفكارها، فقد كانت سيفاً مسلطاً على الحركة العمالية، بدد جهود المنظمين النقابيين وحطم كل محاولاتهم لدفع عجلتها إلى الأمام.

[447] المصدر السابق، ص 48- 50.

وبقدر ما تحملت ظروف الحياة فى مصر فى تلك السنوات نصيبها فى ضعف الحركة العمالية، يتحمل العمال نصيبهم أيضا، فقد كان الكثيرون منهم تنقصهم روح الطاعة والنظام وحب المهنة والغيرة عليها، والميل إلى تثقيف أنفسهم، وإلى الكفاح فى سبيل الطبقة التى ينتمون إليها، بل إن منهم كثيرين كانوا لا يرون فى النقابة إلا وسيلة إلى الإستزادة العاجلة من الأجر، والحصول على الإعانات والقروض، فإن لم يجدوا بغيتهم أعرضوا عنها وقطعوا علاقتهم بها.

أما عمال الزراعة فلم يكن لهم دور المشاركة فى الحركة العمالية المصرية، لأن ظروف الفلاحين الذين كانوا يرزحون تحت وطأة الإقطاع لم تمكنهم من إدراك قيمة النقابات ومحاولة تأسيس نقابات تحمى مصالحهم، ولم تتح لهم فرصة المشاركة فى الحركة العمالية إلا بعد قيام الثورة فتأسست النقابات الأولى للعمال الزراعيين فى عام 1965.

الملاحق

ملحق (1)

رسالة شخصية[448] من زكى عبده أبو العلا سكرتير نقابة سائقى وعمال السيارات المختلطة بالإسكندرية إلى محمد حسن عمارة سكرتير عام إتحاد نقابات عمال القطر المصرى.

حضرة المحترم الزميل محمد حسن عمارة

بعد التحية، نحيط علم جنابكم بأننا أرسلنا خطابات بالبريد المستعجل وأخرى مع بعض إخواننا إلى حضرة الزميل أحمد المصرى بخصوص حركتنا ولم يتكرم علينا بالرد، واليوم أرسلنا له خطابا آخر لتسليمه إلى صاحب الشرف زعيم العمال كنص خطابكم الآتى:

يا حضرة الزميل نعرفكم بأننا أصبحنا فى حالة يرثى لها من جملة جهات متعددة.

أولاً – الإضطهاد الواقع علينا من رجال القلم المخصوص فمن سجن وتعذيب إلى محاضر تحر وتشريد ويا ليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل تسببوا فى قطع أرزاق العمال التابعين لنا بإرغام الشركات على طردهم، والآن يلفقون تهماً جديدة للإيقاع بنا وأمام كل ذلك نحن متمسكون ومثبتون على مبادئنا.

ثانياً – قفل دار الإتحاد الذى به نقابتنا ووضع البوليس على سلالم المنزل أمام الشقة لمنع فتحه ودخول أى فرد لدفع إشتراكه بالنقابة.

ثالثاً – الدعاية من جهة رجال الإدارة المبثوثة بين المشتركين بالنقابة، وهى تخلى زعيمنا عن الإتحاد المركزى بالإسكندرية، وذلك لعدم وجود الشريف زعيم الحركة بيننا ولو قليل من الزمن لدفع هذه الفرية عنا.

فيا عزيزى نعرفك بأن الإدارة أيضا لفقت تهمة لى ولبعض إخواننا المجاهدين فى الحركة بوساطة نفر من السائقين الذين ليس لهم ذمة ولا ضمير وليسوا مشتركين بنقابتنا، إدعوا علينا بأننا تحصلنا على مبلغ 40 قرشاً صاغاً ولم يؤخذ بها إيصالات بإسم النقابة لإدراجها فى مال النقابة وفعلا قبض علينا وأخذوا منا بالقسم المبالغ الموجودة معى وجميع الأوراق التى تختص بالنقابة وجميع ما معى ومفاتيح دار الإتحاد المركزى الذى به نقابتنا من يوم 3 الجارى، وإلى الآن محفوظة بالقسم بعد أن ظهرت الحقيقة وهى تلفيق بواسطة رجال البوليس وأعلنت هذه الحادثة بجميع الجرائد للدعاية بواسطتها، كما أن رئيس النقابة كذّب ذلك البلاغ فى جريدة مصر تحت عنوان "دسيسة مكشوفة" وكل ذلك يحصل عندنا ولم تهتموا به حضراتكم بصفتكم أعضاء مجلس الإتحاد العام، كما أننا كلفنا زعيمنا بمهمة للقيام بها إلى مصر وإعطاؤنا الرد عليها وللآن لم نعلم ما تم بها وأرسلنا مندوبا من طرفنا إلى الزعيم مرتين ووعده بالحضور ولم يحضر للآن لنطمئن منه على الحركة بمصر ولأخذ المعلومات منه لقيادة حركة الإسكندرية.

فيا عزيزى أمام هذا الإضطهاد الواقع علينا من كل الجبهات وما سبق ذكره وإهمال صاحب الشرف الرفيع زعيمنا فى حركة الإسكندرية وكثرة المواعيد من الزعيم بالحضور ولم يحضر، فيستدل من ذلك على إهمال من الزعيم أو أنكم بطانة لا تصلح للعمل. فأمام كل ذلك أصبحنا أمام الفشل المحتم فبصفتكم سكرتير الإتحاد أكلفك القيام إلى الزعيم وعرض خطابى هذا عليه وعلى مجلس إتحادكم إذا أمكن وأن تبلغوا الزعيم أيضا بأن يحضر إلى الإسكندرية بأسرع وقت ممكن على شرط أن يكون قبل آخر هذا الشهر بأربعة أيام على الأكثر. كما يجب عليكم أيضا أن تتصلوا بنا بإرسالكم رد خطاباتنا بأسرع ما يمكن حيث أننا تابعون لإتحادكم ليستنير بعضنا بآراء بعض لخدمة حركتنا وإلا سنكون مضطرين لحل هذا الإتحاد المركزى الذى أصبح ليس له أى إهتمام من جهتكم مطلقا والقيام بصالح نقاباتنا فقط وأيضا مساعدة الدعاية القائمة ضدكم بأنكم لا تصلحون للعمل، وهذا ما نأسف له كثيراً. وختاما نرجوكم الرد بأسرع ما يمكن وعرفونا عن رأى الزعيم أيضاً حيث لو أهملتمونا فى هذه المرة سنكون فى حل من تنفيذ كل ما يتراءى لنا والسلام.

ملحوظه: نريد الرد فى ظرف 48 ساعة على الأكثر.

زكى عبده أبو العلا
سكرتير نقابة سائقى وعمال السيارات المختلطة بالإسكندرية وعنوانى هكذا:
زكى أبو العلا بشارع مراد بك نمرة 1 بجوار محكمة مينا البصل بالإسكندرية.

[448] عثرت على هذه الرسالة الخطية لدى محمد حسن عمارة وهى تعطينا صورة واضحة عن حالة الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى بعد إقدام الوفد على إقامة المجلس الأعلى للعمل والعمال، كما توضح لنا الوسائل التى كانت تتبعها السلطات مع النقابات والنقابيين، ويرجع تاريخ تدوين هذه الرسالة إلى يونيو 1935.

ملحق (2)

محضر جلسة اللجنة التحضيرية لإنتخاب مندوب نقابات مصر فى المؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى بباريس[449]

إجتمعت اللجنة المكونة من مندوبى نقابات عمال مصر فى مؤتمر إتحاد العمال الدولى بباريس بدار نقابة عمال المحال العمومية: 2 حارة الخازندارة بالقاهرة فى الساعة العاشرة من مساء الخميس 1945/8/30 برياسة الزميل (المدرّك) وسكرتارية الزميل طه سعد عثمان وبدأ الإجتماع بتلاوة آى الذكر الحكيم من الزميل الشيخ حنفى محمود أبو شادى من نقابة عمال البواخر بشبرا الخيمة، ثم قام السكرتير وتلا أعمال اللجنة التحضيرية، ثم قام الزميل محمد يوسف المدرّك بإلقاء البيان عن تاريخ المؤتمرات وواجب عمال مصر حيال مؤتمر نقابات العمال الدولى بباريس. وفى أثناء تلاوة البيان حضر تلغراف من الإسماعيلية بتوقيع الزميل محمد على قنديل للإعتذار عن التأخير مع الإستعداد لتنفيذ قرارات اللجنة، وكذلك تلغراف من محمود مصطفى وأحمد المصرى بالإسكندرية للإعتذار والتأييد.

وبعد المناقشات تقرر إرسال مندوب إلى مؤتمر نقابات العمال بباريس وبعد تلاوة البرنامج والموافقة عليه تقرر تقديم الشكر للجنة التحضيرية على ما بذلت من مجهود فى سبيل نجاح أعمالها ومنها البرنامج، ثم تلا الإقتراح المقدم من الزميل عبد الرازق عبد الرحمن بعد إعلان أنه مثل فى هذا المؤتمر إثنان وخمسون نقابة وقد زكى الزميل محمد يوسف المدرّك ليكون مندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر باريس لنقابات العمال، وقد زكى صلاح الدين عرابى الزميل دافيد ناحوم من نقابة عمال المحال التجارية على أن يساهم فى المصروفات من نفقاته الخاصة. وبدأت المناقشات حول الزميلين فقام الزميل صلاح الدين عرابى وزكى الزميل دافيد بذكر بعض ما عرف عنه ثم أخذت الأصوات نداء بالإسم ففاز الزميل محمد يوسف المدرّك بالأغلبية مع إحتفاظ بعض النقابات برأيها ثم عرض تكوين اللجان فتقدم للجنة المالية الزميل محمد مدبولى من البواخر البحرية، محمود قطب من النسيج الميكانيكى، محمد كامل البخارى من المحال العمومية، محمود حمزة من الأحذية، السيد محمود من النسيج اليدوى، وللجنة الدعاية فتقدم الزميل محمد زكى نقابة سائقى سيارات سكك حديد الحكومة، دافيد ناحوم، وعبد العزيز حسن عن المطاعم والفنادق، عباس طه عن البنائين فى القاهرة، سيد عثمان بدر عن نقابة بائعى الصحف وتقرر إعتبار الدار مقراً للجنه وبدأت المناقشات حول تحديد الجلسة المقبلة، فتقرر أن يكون يوم الأربعاء قبل العيد. وقفل المحضر فى الساعة 12,30 مساء على أن تنعقد الجلسة فى الموعد السابق.

1945/8/30 (توقيعات)

فى أثناء التوقيعات تقدم الزميل يس العزيزى عن نقابة مكنجية الأحذية بمبلغ خمسين قرشاً صاغاً. (السكرتير)

إستدراك: تقدم الزميل محمود محمد العسكرى من النسيج الميكانيكى بإقتراح بإضافة فقرة إلى الفقرة هـ من المادة 1 من البرنامج فأصبح النص الموافق عليه للفقرة – توفير الكساء والغذاء والمسكن بتكوين لجان شعبية بسلطة كافية فى جميع المراكز والقرى ومراقبة الإنتاج الزراعى والصناعى. ثانيا، فيما يتعلق بالبند الرابع من إقتراح الزميل عبد الرازق عبد الرحمن تقرر ترك الحرية للنقابات فى تقديم التبرعات على ألا تقل عن جنيه لكل نقابة.

1945/8/30

السكرتير طه سعد عثمان
المندوب محمد يوسف المدرّك

[449] عثرت على هذه الوثيقة لدى محمد يوسف المدرّك وهى عبارة عن ورقة بحجم الفلوسكاب مكتوبة بخط اليد، وتسجل أعمال اللجنة التحضيرية التى إجتمعت لإنتخاب مندوب لتمثيل العمال المصريين بالمؤتمر التأسيسى لإتحاد النقابات العالمى المنعقد فى باريس فى خريف 1945.

ملحق (3)

رسالة من سكرتارية مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى رئيس نقابة الزجاج فى 25 إبريل 1946 [450]

مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية
1 حارة الشواربى ميدان الأوبرا مصر

القاهرة فى 1946/4/15

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة صناعة الزجاج بالقاهرة وضواحيها

أصدق التحية – أبرق إلينا الإتحاد العالمى للنقابات بباريس أن نقابات العمال فى العالم أجمع ستحتفل بعيد أول مايو وطالب المؤتمر بإعتباره إحدى منظمات الإتحاد العالمى العمالية أن يعمل على مساهمة العمال المصريين مع زملائهم عمال العالم أجمع فى الإحتفال بهذا العيد الخالد.

ففى أول مايو عام 1887 قامت مظاهرة عمالية جمعت مائة ألف من عمال أمريكا للمطالبة بحقوقهم العادلة فإعتدت عليها قوات البوليس الغاشمة وأطلقت الرصاص فسالت دماؤهم الذكية وإقترن هذا الإعتداء المنكر بالقبض على زعماء العمال والحكم عليهم جميعا بالإعدام. ومنذ ذلك التاريخ قرر عمال العالم أجمع إعتبار أول مايو عيداً لنضال العمال فى العالم وأن يجعلوا منه يوماً يطالبون فيه بتحديد ساعات العمل ورفع الأجور وإعلان مطالبهم العادلة وأساليبهم لتحقيقها.

لذلك قرر المؤتمر إستجابة لقرار الإتحاد العالمى وتضامنا مع عمال العالم أجمع وإظهاراً لإجماع العمال المصريين على التمسك بمطالبهم أن يحتفل بهذا العيد إحتفالاً عمالياً عاماً يشترك فيه ممثلو نقابات عمال القطر المصرى.

لهذا نرجوكم عقد جلسة عاجلة فوق العادة لتحقيق ما يأتى:

أ. موافاتنا بخطاب مسجل عاجل بمحضر مجلس إدارة النقابة عن مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر (إن لم يكن قد أرسل إلينا حتى الآن).
ب. تحديد ممثلى النقابة فى هذا الإجتماع طبقا للائحة بخطاب مسجل عاجل.
ت. أن يستعد ممثلو نقابتكم الرسميون للحضور لمقر المؤتمر فى الصباح الباكر يوم أول مايو مزودين بتوكيل رسمى من النقابة، وكذلك القسط الأول من إشتراك النقابة فى المؤتمر العام لنقابات عمال مصر إذا كان ذلك ممكنا كما نرجو أن يصلنا خطابكم المسجل العاجل خلال يومين من تاريخه.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

سكرتير المؤتمر: حسين كاظم – سيد على

[450] أصل هذه الوثيقة مكتوب على الآلة الكاتبة وقد عثرت عليها لدى محمد يوسف المدرّك، وهى عبارة عن دعوة وجهها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية للإحتفال بعيد أول مايو وحضور الإجتماع التأسيسى لمؤتمر نقابات عمال مصر.

ملحق (4)

رسالة من سكرتير عام مؤتمر نقابات عمال القطرالمصرى إلى نقابة المحال التجارية فى 21 مايو 1946 [451]

مؤتمر نقابات عمال القطرالمصرى
6 حارة الشواربى ميدان الأوبرا بمصر

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحال التجارية بالقاهرة:

أحسن التحية – نظرا إلى أن فترة الشهر التى حددها المؤتمر فى مذكرته إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لإجابة المطالب العاجلة للعمال المصريين جميعا تنتهى فى 1946/6/9.

وقد أعلنت النقابات إلى المؤتمر فى رسالاتها الأخيرة تصميمها القاطع على العمل لتحقيق هذه المطالب خلال المدة المحددة إذ أصبح أى إبطاء فى تحقيقها يهدد حياة العمال وأسرهم ونقاباتهم وحرياتهم، لهذا قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى إجتماعها الذى عقد فى 1946/5/16 إتخاذ الإجراءات السريعة الآتية:

أولاً – على كل نقابة أن تبعث إلى دولة رئيس الوزراء وإلى إحدى الصحف فى صبيحة يوم 1946/5/25 بنص البرقية التالية مع موافاة المؤتمر بصورة من هذه البرقية: "تؤيد نقابة عمال ..... المطالب العاجلة للعمال المصريين المعلنة لدولتكم بمذكرة مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وتطالب بتنفيذها فى المدة المحددة، كما تطالب بوقف الإجراءات التعسفية ضد العمال وقادتهم فى الحال. عن النقابة

ثانياً – على النقابة أن تقوم فى اليوم نفسه بطبع بيان يشمل مذكرة المؤتمر إلى دولة رئيس الوزراء ونص برقية النقابة المرسلة إلى دولته وأن تقوم النقابة بتوزيع هذا البيان على عمالها جميعا المشتركين و غير المشتركين مشيرة إلى أن يوم 1946/6/9 هو نهاية الموعد المحدد لإجابة المطالب.

ثالثاً – على النقابة سرعة موافاتنا بطلب الإنضمام إلى المؤتمر وقيمة إشتراكها عن شهر مايو على أساس خمسة مليمات عن كل عضو مسدد لإشتراكه وإخطارنا إذا لم تكن قد وصلت إلى النقابة رسالة المؤتمر الأخيرة المرفق بها طلب الإنضمام.

رابعاً – أصدر المؤتمر نشرته السادسة نرجو توزيعها على عمال النقابة جميعاً لأهميتها القصوى فى إبلاغهم قرارات المؤتمر ومطالب العمال وموافاتنا بالعدد المنتظم الذى تطلبه النقابة منها وثمن هذا العدد 10 مليمات للنسخة.

وإننا لعلى ثقة تامة من إدراك النقابة لأهمية تنفيذ هذه القرارات فى موعدها ولا سيما فى هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ العمال المصريين. تلك المرحلة التى ستحدد مستقبلنا جميعاً وفى خلال بضعة أيام سيبعث المؤتمر بردوده على رسالات النقابات.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

القاهرة فى 1946/5/21

السكرتير العام
حسين كاظم

[451] أصل هذه الرسالة مكتوب على الآلة الكاتبة وقد عثرت عليها لدى محمد يوسف المدرّك، وهى توضح لنا كيف كان مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى يوجه النقابات لتأييد المطالب التى تقدم بها المؤتمر إلى حكومة صدقى.

ملحق (5)

محضر جلسة مجلس الإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية المنعقد فى 25 مايو 1939 [452]

إجتمع مجلس الإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية برياسة الزميل محمد يوسف المدرّك وكيل أول الإتحاد، وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة السكرتير العام، بجلسة فوق العادة بدار نقابة عمال المحال التجارية فى مساء يوم 25 من مايو 1939 وبعد أن إستعرض المجلس جميع الأدوار التى مرت على جهاد العمال فى سبيل الحصول على تشريعاتهم وخصوصاً قانون الإعتراف بالنقابات، وما لقيته من مطل وتسويف من الحكومات المتعاقبة، وقد لاحظ المجلس أن الحكومات لم تكن جادة فى وعودها التى بذلتها بسخاء للعمال، وذلك لإتخاذ العمال طريق الإستجداء للحصول هلى حقوقهم المهضومة.

واليوم وقد ضاق العمال ذرعاً من البؤس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب الأعمال مما أدى إلى أزمة حادة تسبب منها عطل الكثير من العمال ذوى العائلات وعدم تمكنهم من الحصول على قوتهم وقوت أولادهم وذويهم مما إضطر الكثير إلى الإنتحار وقد يطالع الجمهور كثيراً من هذه المآسى المفجعة فى كل يوم – لهذا قرر المجلس:

أولاً – تغيير خطة الإستجداء التى كان يتبعها فى المطالبة بحقوق العمال وإتخاذ طريق إيجابى وأن يجعل من أعضائه ضحايا فى سبيل إسعاد زملائهم ونصرة قضية العمال.

ثانيا - مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمل فى أقرب فرصة وخصوصا قانون الإعتراف بالنقابات.

ثالثا – إذا لم يصدر التشريع فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان هذا القرار لولاة الأمور بواسطة سكرتارية الإتحاد، فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام فى مكان سيعين فيما بعد يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الإستشهاد فى سبيل إسعاد العمال فى المملكة المصرية.

الوكيل الأول: محمد يوسف المدرّك
السكرتير العام: محمد حسن عمارة
رئيس لجنة الدعاية والنشر: عبد الوهاب محمد
المراقب: لبيب تادرس

[452] هذا المحضر مدون بخط اليد، وقد عثرت عليه لدى محمد حسن عمارة وهو عبارة عن بيان يشتمل على قرار الإتحاد العام بإتباع سبيل العمل الإيجابى من أجل المطالبة بإصدار التشريعات وذلك بالإضراب عن الطعام حتى تصدر التشريعات العمالية.

ملحق (6)

البيان الأول للإتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية بإعلان الإضراب عن الطعام[453]

أى زملاؤنا العمال الأوفياء. يا من تثقل كواهلكم الجهود فى سبيل لقمة الخبز فلا تأكلونها إلا مغموسة بالدماء.... لقد جاهدنا فى سبيل قضيتكم العادلة التى تتلخص فى الإعتراف بكم كآدميين، لكم ما للناس من حقوق فى الحياة... جاهدنا معتمدين على الله وعلى تأييدكم ومؤازرتكم وأنتم الذين دفعتم بنا إلى صفوفكم الأمامية لنسعى بجميع الطرق ما أمكن السعى للحصول على تشريعات تكفل لكم الحياة تحت ضوء الشمس، وقد سلكنا فى هذا السعى جميع الطرق، وطرقنا كل باب وقابلنا الحكام المسئولين فلم نظفر إلا بوعود خلابة، كنا حسنى الظن فى قبولها كخطوات لا بد منها للتدليل على حسن نوايانا نحو الهيئة الإجتماعية التى تؤمن أننا جزء منها. ولكننا وجدنا أخيراً أنها وعود غير مجدية لم تبذل إلا لتخدير الأعصاب. ولما كنا نؤمن أن الحكومات لديها فى هذا العصر من وسائل القمع والفتك ما يكفل لها إبادة كل حركة من حركات العنف الذى يثيره فى نفوسكم الإستهانة الصارخة بكيانكم ووجودكم، فقد آثرنا أخيراً هذا السلاح السلبى وهو:

"الإضراب عن الطعام"

فيتقدم منا على منصة التضحية أفواج يعقب التالى منها الراحل، وكلما إستشهد فوج حل مكانه فوج آخر مسجلين على الحكومة فى البلاد وزر أرواح هؤلاء الشهداء الذين يستشهدون تباعاً فى سبيل المطالبة بتشريعات العمال العادلة.

ولهذا سيعلن الفوج الأول الصيام عن الطعام إبتداء من يوم الإثنين الموافق 12 يونيو 1939 إذا لم يصدر قانون الإعتراف بالنقابات قبل هذا التاريخ ليموتوا جوعاً فى سبيل فى سبيل قضية العمال.

هيئة مكتب الإتحاد العام

[453] أصل هذه الوثيقة مطبوع، وقد عثرت عليها لدى محمد حسن عمارة، وكان الغرض من إصدار الإتحاد لهذا البيان تعبئة الرأى العام العمالى وراء حركة الإضراب عن الطعام من أجل المطالبة بإصدار تشريع العمل وخاصة قانون الإعتراف بالنقابات.

ملحق (7)

عريضة مرفوعة من زعماء العمال الأعضاء بحزب العمال المصرى إلى عباس حليم[454] يونيو 1946

حضرة صاحب المجد النبيل عباس حليم

عرف الموقعون على هذا فى نبالتكم العطف المطلق على قضية العمال فى مصر كما عرف نبالتكم فيهم جنوداً مخلصين أوفياء لقضيتهم لم يزعزعهم إضطهاد أو يرهبهم تهديد أو يغرر بهم ترغيب.

حتى إذا قرع نبالتكم ناقوس العمل للحزب سارع إليكم بعضهم وإمتنع البعض وكان المسارعون والممتنعون يقصدون هدفاً واحدا لمصلحة قضية العمال وخصوصاً بعد أن نما الوعى الطبقى بين عمال البلاد وأصبحوا يؤمنون بأن قضيتهم لن تبلغ هدفها الصحيح إلا بجهودهم الذاتية دون تدخل ما، وبأى لون من العناصر التى من غير العمال.

لهذا تردد البعض فى المسارعة إلى تلبية نفيركم لوجود عناصر للعمال فيهم رأى كان وليد الدراسة والمراقبة الدقيقتين والمبنيتين على المبادئ العمالية السليمة. ولما أحس الزملاء بأن هذه العناصر الدخيلة تعمل لغير الوجهة الصحيحة لقضية العمال والوطن إجتمعوا بزملائهم وأقنعوهم بالنزول معهم إلى ميدان العمل حتى يصونوا حركتهم وخصوصاً بعد أن إطمأنوا إلى تصريحات نبالتكم فى مساء الأحد 26 نوفمبر عام 1944. هنا باشر الزملاء نشاطهم على الأوضاع والنظم العمالية الصحيحة التى لا دخل فيها للتهويل أو التدجيل أو الإدعاء.

ولكن سمح لنفسه أحد المتعاونين مع نبالتكم من غير العمال أن يعترض على العمال أنفسهم بأنهم ليسوا أحراراً فى إتباع المنهاج الذى يختارونه، ولكنهم ملزمون بإتباع التعليمات والأوامر التى تصدر إليهم.. ممن .. من جماعة سمعنا من نبالتكم ما أقنعنا بعدم وجودهم وعدم تدخلهم.. والغريب أن يزعم هذا المتحدث أنه إنما يتحدث بإسمكم.. ولسنا نريد أن نتعرض فى هذا إلى ما حاوله من تجريح العمال والغض من كرامتهم وإنتقاد كفاياتهم وتجريدهم كلية من الكياسة والفهم والإدراك بالنيابة عن نبالتكم ولسنا نريد أن نتعرض لما تهجم به على ما يتمتع به العمال من ثقة زملائهم بهم وثقتكم فيهم، ولكن الذى أدهشنا جداً أن تعلن فى صراحة غريبة عن الدكتاتورية والديكتاتورية المطلقة ولم ير من يقدمه للعمال إلا الدكتاتورية النازية – عند هذا أحسسنا بصفعة حادة مصوبة إلى عمال الأجيال المصرية الماضية والمستقبلة.

لم يعثر هذا المتحدث الدكتاتورى بمثال يقنع به (قادة عمال مصر) ليبتلعوا الوضع الدكتاتورى الذى لم تكن غايته إلا حماية شخصه إلا ديكتاتورية "هتلر" الذى دفع بالعالم إلى ويلات الحرب وكان زملاؤنا عمال العالم هم الضحايا البريئة لهذه الدكتاتورية.

إلى هنا يا صاحب المجد النبيل وقد درجنا على أن المبادئ الديمقراطية الصحيحة لم نر بدا من التريث والتفكير لتعليم موقفنا. وأخيراً إستقر الرأى على أن نطالب نبالتكم بعمل حاسم وسريع وقبل كل مناقشة هو:

1. إخراج "الدكتور مظهر بك سعيد" و "الأستاذ محمود أفندى سعد" ومن يتعاون معهم بإسم "الهيئة التنفيذية العليا" من حظيرة الحزب إلى غير رجعة.
2. أن يعلن الحزب بكل الوسائل أنه جبهة شعبية ديمقراطية صميمة لا يتعاون إطلاقاً مع الرأسمالية أو العقارية الرجعية.
3. لغو الأوضاع التى فرضها هؤلاء الدخلاء المغرضون ليضع العمال بأنفسهم الأسس الصحيحة لنشاط حزبهم.
4. إعتبار لجنة الدعاية هى الهيئة الإدارية المؤقتة لتنظيم الحزب حتى يتم تكوين مجلس إدارته.
5. لا يدخل الحزب من غير العمال إلا من يوافق عليه العمال وأن يكون مكانه دائما فى الصفوف التالية للعمال مهما كان مركزه وألا يكون فى مجلس إدارة الحزب أكثر من نسبة مئوية يحددها العمال فى جلسة خاصة بذلك.

بهذا يا صاحب المجد تكون قد قضيت على الجرثومة المضادة لنهوض الحزب فى مصر وبه وحده يزداد نشاط العمال فى حزبهم عندما يؤمنون حقا بأنه حزبهم لا حزب غيرهم..

وفى هذا الحال ترى أننا جنود أحرار مدربون، مناضلون أكفاء فى قضية العمال. وما زلنا عند حسن ظنكم وتقديركم لنا مخلصين أوفياء.

(توقيعات)
لبيب تادرس – عثمان هدهد – عبد العال موسى – محمد حسن عمارة – محمد يوسف المدرّك – محمود العسكرى – محمود حمزة – رشاد دوس – محمد علام – رزق عبد العزيز – طه سعد عثمان – عباس يوسف – محمد رفعت حسيب – على حسن فرحات –

[454] أصل هذه الوثيقة مكتوب على الآلة الكاتبة، وقد عثرت عليه لدى محمد عمارة، والوثيقة تعبر عن وجهة نظر قادة النقابات فى تصرفات أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للحزب التى كانت تتكون من عناصر غير عمالية، وقد صب قادة العمال جام غضبهم فى هذه الوثيقة على مظهر سعيد.

محمد إبراهيم سليم – عبد الخالق عبد المعطى – إبراهيم فاضل – حسين بكر – أحمد العجمى – محمد مدبولى – عبد الوهاب محمود – عبد الحميد إبراهيم – حسن بكر – عباس جاد حسين – عزمى أحمد السيد - عبد الوهاب محمد – كامل عز الدين

ملحق (8)

نص برنامج حزب العمال الإشتراكى[455]

مقدمة

درجت الأحزاب فى مصر على نظام واحد، لا يهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية إكتفاء منها بالتطاحن السياسى الذى شغلها عن كل ما عاداه من شئون الإصلاح، ولهذا لم يتمكن الشعب من المفاضلة بينها، بل ظل فى حيرة المفاضلة بين الأشخاص دون البرامج، الأمر الذى تسبب منه كثرة الخلافات والإنقسامات حتى بين أفراد الحزب الواحد، وما كان أغنى الشعب عن ذلك لو أنه وجد أمامه برامج يفاضل بينها، ويختار منها ما يتفق مع حقوقه ومصالحه.

لهذا حرص حزب العمال المصرى على أن يكون له برنامجاً يسد هذا النقص متمشيا فى ذلك مع روح العصر الذى يتقدم فيه العالم نحو سعادة البشرية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتثبيت دعائم الديمقراطية الصحيحة وقد تركز هذا البرنامج فيما يأتى:

أغراض الحزب

مادة "1" يهدف الحزب إلى تحقيق الأغراض الآتية بالطرق الدستورية وهى:

1. تحقيق العدالة الإجتماعية والقضاء على المساوئ المتفشية بين أفراد الشعب وذلك بمحاربة الفقر والجهل والمرض بالوسائل العلمية والعملية.
2. تمثيل العمال فى البرلمان والمجالس البلدية والقروية حتى يتمكن الحزب من تنفيذ برنامجه ويؤدى رسالته وفقا للمبادئ الديمقراطية الصحيحة.
3. إنشاء وزارة العمل.
4. تعديل القوانين العمالية تعديلا يتناسب مع تقدم الزمن وإستكمال التشريعات المكملة لها بحيث يشترك العمال أنفسهم فى بحثها وإخراجها.
5. توثيق روابط الزمالة والأخوة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية فى البلاد الديمقراطية.

التحرر من الفقر

مادة "2" التحرر من الفقر أساس الحريات التى يهدف إليها حزب العمال لأن كل حرية تعيش فى ظلال الفقر لا تكون إلا عبودية، فالفقر يذل النفس ويستعبد الإنسان وسيحرص الحزب على التحرر منه بالوسائل الآتية:

1. رفع مستوى الأجور بين العمال والمستخدمين إلى الحد الذى يحفظ عليهم كرامتهم وكرامة البلاد وذلك بوضع كادر يتفق مع التطور الإجتماعى الحديث.
2. وضع نظام التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز عن الكسب.
3. تشجيع نظام التعاون وإعانة الأسر بالنسبة لعدد أفرادها.
4. إعفاء غير القادرين من الضرائب وقصرها على القادرين بنسب تصاعدية.
5. إستصلاح أراضى الدولة وتمليكها لمن لا ملك لهم ومعاونتهم على إستثمارها بجميع الوسائل.
6. تحديد الملكيات تحديداً مقبولاً وعدم تمكين الأجانب من الإمتلاك.
7. تشجيع الصناعات الحديثة وحمايتها من المنافسة الأجنبية.
8. إستخدام القوى الطبيعية والمعدنية وإستغلال الصحارى والغابات ومساقط المياة.
9. إيجاد سياسة إنشاء وتعمير وبناء مساكن جديدة فى الأحياء المتهدمة.
10. تخويل الدولة حق الإشراف على المرافق العامة والشركات وتحويلها إلى مصلحة الأمة ووضع حد للمنافسة والإحتكار.
11. تنظيم الهجرة وتوزيع السكان على المدن التى تستصلح بين الصحارى التى يمكن إستخدامها والإستفادة منها.

نشر التعليم

مادة "3" التعليم هو أساس الكرامة فالإنسان غير المتعلم لا يستطيع أن يعرف حقوقه وواجباته ومن ثم يفقد حريته، ولهذا يحرص الحزب على أن يعمم التعليم بالوسائل الآتية:

1. مكافحة الأمية بين جميع المصريين - ذكوراً وإناثاً – وجعل التعليم إجبارياً ومجانياً بجميع درجاته.
2. التوسع فى سياسة التعليم المهنى والفنى.

[455] نقلنا نص البرنامج من دفتر محاضر جلسات الحزب، وهو مثبت بمحضر الجلسة الرابعة عشر المنعقدة فى مساء السبت 31 من أغسطس 1946 (الصفحات من 43-47)، وهذا الدفتر عبارة عن مخطوط محفوظ لدى محمد حسن عمارة.

3. إنشاء مكتبات عامة ومتنقلة وساحات للتسلية البريئة.
4. تحويل السجون إلى معاهد إصلاح ونشر الحرف والصناعات بين نزلائها.

الشئون الصحية

مادة "4" لما كان العقل السليم فى الجسم السليم، ولكى ننشئ جيلاً سليماً تعتمد عليه البلاد فى تطورها الحديث، فسيعمل الحزب على نشر الصحة بالوسائل الآتية:

1. تنظيم التفتيش الصحى فى المؤسسات ودور الصناعات وفى المتاجر والمزارع.
2. القضاء على الأمراض المتوطنة بجميع الطرق العلمية الحديثة.
3. إنشاء مستشفيات جديدة، وتعميم نظام المستشفيات المجانية فى المدن والقرى.
4. بناء مساكن صحية بأجور منخفضة،على ألا ينتفع بها إلا العمال وصغار الموظفين، ويمكن تمليكها لهم بأقساط توازى تكاليفها وإحتساب أجور سكناهم من هذه الأقساط.
5. تعميم نظام التأمين الصحى وجعله إجبارياً لجميع أفراد الشعب.
6. إتباع نظام التغذية فى المدارس ودور الصناعات.
7. ردم البرك والمستنقعات، وتعميم المتنزهات فى أنحاء البلاد.

سياسة الحزب

مادة "5" يهدف الحزب فى سياسته إلى ما يأتى:

1. توطيد دعائم الدستور المصرى والولاء للعرش.
2. مصر دولة ديمقراطية تتعاهد مع الدول التى تسعى إلى سلام العالم وسعادته على قدم المساواة مع عدم الإعتراف بأى إمتياز أو تعاهد لا يقره الشعب المصرى.
3. الجيش المصرى هو عدة الدفاع عن سلامة الوطن، وهو موضع الفخر والتمجيد، وسيحرص الحزب على تقويته وتدعيمه بما يتفق مع كرامة البلاد وصون سيادتها.
4. جعل التجنيد إجبارياً لجميع المصريين وإلغاء البدل العسكرى وقصر مدة الخدمة فيه إلى سنة واحدة.
5. تعديل قانون الإنتخابات تعديلاً يحقق إرادة الشعب فى إختيار ممثليه تمثيلاً ديمقراطياً.
6. كفالة الحريات ومقاومة العناصر الدكتاتورية التى تطغى على حقوقه وحرياته.
7. محاربة الوساطة والمحسوبية وإستغلال النفوذ وتطهير سمعة الحكم.
8. المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات.

مبادئ عامة

مادة "6" للعمال الحق فى إنشاء نقاباتهم وإتحاداتهم دون تمييز بين طائفة وأخرى لأن المصريين أمام القانون سواء.

مادة "7" النقابات هيئات محترمة ولها الشخصية المعنوية التى تكفل لها حق النيابة عن العمال وحق الإشتراك فى وضع القوانين المنظمة لحقوقهم.

مادة "8" الدستور منظم العلاقات بين الدولة والشعب، ولما كانت الديمقراطية أساس الحكم فى مصر فقد كفل دستورها جميع الحريات وجعل الأمة مصدر السلطات.

ملحق (9)

محضر جلسة حزب العمال الإشتراكى المنعقد فى 8 نوفمبر عام 1947 [456]

حزب العمال الإشتراكى المصرى
42 ش قنطرة الدكة – مصر

توحيد الصفوف

فى مساء السبت 8 نوفمبر عام 1947 إجتمع مجلس إدارة حزب العمال الإشتراكى بدار الحزب بشارع قنطرة الدكة برياسة الزميل سيد قنديل رئيس الحزب وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة السكرتير العام وبحضور أعضاء المجلس... وبعد إفتتاح الجلسة نظر المجلس فى أعمال الحزب وأصدر القرارات الآتية:

"لما ثبت من تهاون الزميل سيد قنديل وتعمده عدم تنفيذ لوائح الحزب وقراراته، وإتصاله بهيئات وجماعات لا صلة للحزب بها ولا فائدة له من الإتصال بها توصلاً منه للظهور وإيجاد شخصية له وسط هذه النواحى، ولما يبدو منه من إيجاد التفرقة بين الأعضاء والتحيز لبعضهم، وغير ذلك مما يعطل أعمال الحزب ويحد من نشاطه"...لهذا قرر المجلس:

أولاً – إقالة الزميل سيد قنديل من رياسة الحزب.
ثانياً – إنتخاب الزملاء "على فهمى خليل" رئيساً للحزب والزميل محمد صالح عبد الله، وكيلاً أول، والزميل على صالح درويش، وكيلاً ثانياً، والزميل حسين بكر، مراقباً.
ثالثا – إعتبار الزملاء محمد صبحى، شعبان عطية، عبد الحميد السيد منفصلين من عضوية المجلس.

ولما كان الحزب رائده تنظيم صفوف العمال وتوحيد كلمتهم وتضافر الجهود لرفع مستوى الطبقة العاملة فقد عمل المجلس على الإتصال بالزعيم عباس حليم وتم التفاهم على التضامن وتوحيد الصفوف، وحيث أن توحيد الصفوف يحتاج إلى قيادة موحدة فقد قرر المجلس:

رابعاً – إعتبار الحركة العمالية موحدة الصفوف تحت لواء حزب العمال رياسة حضرة صاحب السعادة اللواء محمد صالح حرب باشا بزعامة النبيل عباس حليم.
خامساً – أن تكون الدار الكائنة بشارع قنطرة الدكة 42 فرعاً للحزب يشرف على تنظيم حركة العمال بالأزبكية والجمالية وباب الشعرية وبولاق.

وإنتهت الجلسة على ذلك.

الرئيس:	على فهمى خليل
الوكيل الأول:	محمد صالح عبد الله
الوكيل الثانى:	على صالح درويش
السكرتير العام:	محمد حسن عمارة
أمين الصندوق:	محمد على الحسينى
المراقب:	حسين بكر

[456] أصل هذه الوثيقة مكتوب بخط اليد، وعثرنا عليها لدى محمد حسن عمارة وهى تسجل فشل محاولة قيام العناصر العمالية الصميمة بإدارة أمور حزب العمال المصرى، كما تسجل نجاح عباس حليم فى القضاء على تلك المحاولة الإستقلالية لتأسيس حزب يدير العمال شئونه بأنفسهم,

ملحق (10)

عريضة مرفوعة من بعض أعضاء حزب العمال إلى اللواء محمد صالح حرب رئيس الحزب[457]

حضرة صاحب السعادة اللواء محمد صالح حرب باشا رئيس حزب العمال

بعد تقديم واجب الإحترام.. نتشرف بتقديم المقترحات المدونة بعد، وذلك بناء على قرار مجالس إدارات فروع القاهرة، رجاء التكرم بعرضها على المجلس الأعلى للحزب للنظر فيها والعمل على تنفيذها للنهوض بالحزب وتبوئه المكانة اللائقة به بين المجتمع وهى:

لما كانت الهيئات والجماعات لا يكتب لها النجاح إلا فى ظل النظام..!

ولما كان النظام لا يأتى إلا عن طريق دستور الجماعة أو الهيئة..!

ولكى يقوم حزب العمال بواجبه ويؤدى رسالته على الوجه الأكمل، ولكى لا يكون شأنه شأن الأحزاب الأخرى. لهذا نرى أن الإصلاح الذى ننشده للحزب يجب أن يقوم على النظم الآتية وفقاً لدستوره كالآتى:

أولاً – نظام الهيئات:

1. أن تراعى نسبة العمال والعماليين فى هيئات الحزب، وهى كما تنص المادة "1" من الدستور "الثلثان من العمال والثلث من العماليين".
2. لكى يكون التوازن قائماً بين الطرفين، ولكى يشعر العمال وهم الأغلبية فى الأمة أن هذا حزبهم حقاً.. أن يكون منصب نائب الرئيس والوكيل الأول والسكرتير العام من العمال.
3. تألف هيئة من العمال "النقابيين" وبعض العماليين، يطلق عليها "هيئة الشئون العمالية" يكون إختصاصها النظر فى مشاكل العمال وشكاياتهم فردية كانت أو جماعية، ودراسة وبحث قوانين العمال وتشريعاتهم، والعمل على تعديلها وفقا لمصلحة العمال، ولها أن تؤلف لجاناً فرعية تقوم كل لجنة بعمل خاص، على أن تتقدم هذه اللجان بنتيجة دراساتها وأعمالها إلى مجلس الهيئة.. وقد نص دستور الحزب على هذه الهيئة بأن أشار إليها فى المادة "3" حيث أنه جاء فى نص المادة "أن يكون ضمن الأعضاء المراقب العام للشئون العمالية".

ثانياً – نظام أمانة الصندوق، الحسابات، الإشتراكات:

1. أن يكون لأمين الصندوق مساعد أو مساعدان، يتسلمان عهده من أمين الصندوق.. على أن يتناوب الجميع الحضور إلى دار الحزب يومياً حتى لا يتعطل العمل.
2. أن ينتخب أو يعين مراقب أو مراقبان للحسابات. تكون مهمتهما مراجعة عهده أمين الصندوق وحسابات الحزب وأن يقدما تقريراً شهرياً عن ذلك للمجلس وأن يقدما كل ستة شهور ميزانية عامة لإيرادات ومصروفات الحزب.
3. أن يكون إشتراك عضو المجلس الأعلى شهرياً للعمال عشرة قروش وللعماليين عشرين قرشاً تدفع إلى صندوق الحزب.
4. أن يدفع عضو مجلس إدارة الفرع الإشتراك الشهرى كالآتى: العمال خمسة قروش والعماليون عشرة قروش ويعفى من ذلك عضو المجلس الأعلى، على أن يكون الدفع لصندوق الفرع.
5. يدفع كل فرع عشرين فى المائة من مجموعة إشتراكاته الشهرية لصندوق الحزب.
6. يقوم الحزب بعمل المطبوعات اللازمة لإدارة الحزب وفروعه وعمل الشارات.. على أن يضيف 10% من نفقاتها الفعلية ويحدد ثمنها بعد الإضافة المذكورة لتوزيعها على الفروع بحيث أن يكون تحديد السعر بعد إضافة 10% أخرى تكون من نصيب الفروع.
7. يعمل الحزب وفروعه على تحصيل تبرعات من الأعضاء والأنصار حتى يتمكن من حفظ كيانه المالى.

ثالثاً – أنظمة عامة:

1. أن يكون للحزب دار خاصة متعددة الغرف، حتى يمكن توزيع الإختصاص على القائمين بأمره وحتى تحدد مسئولية كل عضو.
2. أن تؤلف هيئة تختص بمباشرة أعمال الفروع وحسن سيرها ونظامها حتى لا تتدهور الفروع ويكون مصيرها الإنحلال.
3. أن يعدل شرط السن بعضو الحزب المنصوص عنه بالمادة "15" على أن يكون الحد الأدنى لسن العضو 15 سنة، وذلك ضماناً لتكتيل العمال فى تنفيذ قرارات الحزب حيث أن هناك من هم فى هذا السن زملاء لكبار السن من العمال.
4. أن تنظم محاضرات إسبوعية بدار الحزب وفروعه تشرف عليها هيئة خاصة.. تتضمن هذه المحاضرات رسالة الحزب وأهدافه والنواحى الإجتماعية والإقتصادية كما تتضمن أيضا السياسة الدولية داخلية وخارجية.

[457] أصل هذه الوثيقة عبارة عن مسودة خطية لعريضة كتبت على الآلة الكاتبة ولم تصلنا، وقد عثرت على هذه المسودة لدى محمد حسن عمارة وهى تحدد مطالب زعماء النقابات من أعضاء الحزب بعد عودتهم إلى حظيرته أثر حل حزب العمال الإشتراكى. وهى ليست ذات تاريخ محدد.

5. أن ينشئ الحزب جريدة تنطق بلسانه على أن يساهم فيها كل عضو من أعضاء الحزب وكذا الفروع.
6. أن يعين موظفون لأعمال الحزب حتى لا يتعطل العمل.

(توقيعات)

ملحق (11)

تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى عباس حليم عن الحركة العمالية. فى 15 يوليو عام 1951 [458]

الحركة العمالية

الحركة لا قيادة لها وقد إنصرف العمال عن الحزب للأسباب الآتية:

أولاً – إنشار دعوة الشيوعيين بأنه لا يمكن أن يقوم حزب للعمال وعلى رأسه نبيل من الأسرة المالكة، ودعوة الوفديين بأنك تتزعم الحركة العمالية لحساب السراى.
ثانياً – عدم إهتمام الحزب بالشكاوى العمالية التى تصل إليه.
ثالثاً – (فتحى كامل وحسن عبد الرحمن والسيد قنديل وكامل عز الدين) تعمد رؤساء النقابات الموجودون بالحزب حالياً إهمال شأن الحزب والدعاية ضده لأنه إذا كبر إشتركت فيه العمال وإستغنت عن النقابات كما حدث سنة 1946 أيام نشط الحزب وحقق كل شكوى وصلت إليه.
رابعاً – عدم وجود دعاية كافية للحزب ومبادئه.
خامساً – عدم حضور النبيل إجتماعات العمال.
سادساً – كثرة الإتهامات الملصقة بمن يحيطون بالنبيل وخلو الجو من الشخصية الجريئة التى تكشف الستار عما يحدث.

وقد دعت هذه الأسباب إلى النتائج الآتية:

1. نشاط الحزب الإشتراكى فى دعوة العمال إلى الإشتراك فيه ويبلغ عدد المنضمين إليه حتى الآن عشرة عمال من المنظمين وقد إستعان الحزب بالأستاذ محمود سعد لضم النقابات للحزب فإشترك هو وصادق أفندى عازر فى دعوة النقابات فلم تستجب النقابات للدعوة.
2. نشاط جمعية أنصار السلام التى يرأسها البندارى باشا فى دعوة النقابات للإشتراك فى أنصار السلام ويستخدمون لذلك شخصاً معروفاً بميوله الشيوعية هو سيد ترك سكرتير مؤتمر نقابات النقل الوهمى الذى يرأسه حسن عبد الرحمن. وقد زار سيد ترك وحسن عبد الرحمن السويس والإسماعيلية فى العيد الماضى وإتصلا ببعض أعضاء نقابات النقل لضمهم إلى المؤتمر ودعوتهم إلى إتحاد عام للنقابات. وقد علمت من مصدر ثقة أن سيد ترك كان لا ينام الليل فى هذه الرحلة ويذهب إلى بيوت العمال ويجمع توقيعاتهم على نداء السلام لمصلحة جمعية أنصار السلام المنضم إليها، ولكن كل هذه الحركة لم تنجح فى ضم العمال لأنصار السلام لسبب واحد، هو أن كل الإمضاءات على نداء السلام مزورة.
3. إنفراد عبد العزيز مصطفى بإتحاد نقابات النقل المشترك بمدينة القاهرة وإكتفاؤه بالرياسة وإفتقاره إلى موجهٍ مما جعله لا يعمل شيئاً وهو يريد أن يعمل، ولكنه لا يتذكر أفضال النبيل عليه ولا يثق بالموجودين فى الحزب.
4. إصرار فتحى كامل على محو الحزب إن لم يكن له الرأى الأول فى تنظيم إتصالات دورية بين النبيل وبينه، وقد ضم إليه فى الرأى سيد قنديل وعينه باشكاتباً لنقابة ماتوسيان وهما يعملان الآن لإيجاد حركة نقابية مقرها هذه النقابة (ماتوسيان) بعيدة عن الحزب وقد علمت أنهما سيتمسكان بإسم مؤتمر النقابيين.
5. تصدر النقابات بصفة دورية نشرات من منظمى الشيوعية المصرية ضد النبيل وأعوانه ولا يصلها شئ بالمرة عن نشاط الحزب وأغراضه مما جعل كثيراً من النقابات على صلة تامة بالخلايا وخصوصا فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار وكفر الزيات والإسكندرية.

الإعانات للعمال الوفديين

طلب محمد السكرى رئيس دار النقابات بشارع نجيب الريحانى أن تعطى النقابات الموجودة بالدار الإعانات المخصصة للنقابات النموذجية من الشئون الإجتماعية.

إدمون فهمى

ويقوم شخص إسمه إدمون فهمى المحامى بالإتصال بالنقابات الموجودة بشارع نجيب الريحانى لتأليف حزب عمال جديد يشتغل لحساب الشيوعية.

[458] أصل هذه الوثيقة مكتوب بخط اليد على أربع ورقات من الحجم الصغير، وقد عثرت عليها لدى عباس حليم وسمح لى بالإحتفاظ بها، وهى إلى جانب ما تسجله من معلومات بعضها لا يخلو من الصحة، تبين الأسلوب الذى كان يتبعه عباس حليم فى مراقبة أحوال الحركة العمالية، فهو لم يتورع عن سلوك سبيل الجاسوسية مستعيناً بالعناصر الإنتهازية التى عملت مع البوليس السياسى.

الإخوان والعمال

طلب الإخوان المسلمون من الأستاذ عبد العليم المهدى أن يتولى رياسة قسم العمال التابع للإخوان فإعتذر لأنه ما زال يصر على أنه عضو بحزب العمال وكان الوسيط الأستاذ محمد فهمى المحرر الإقتصادى بجريدة الإخوان السابقة وأحد أيدى المرحوم الشيخ حسن البنا.

حسن عبد الرحمن وقانون من أين لك هذا؟

إشترى حسن عبد الرحمن راديو فى قهوته بمبلغ 200 جنيه دفعهم فوراً ويجلس فى القهوة كل ليله نصف دستة على الأقل من البوليس السياسى ويتولى حسن عبد الرحمن إرشادهم عن كل من يجلس فى القهوة وهو يشغل كل أماكن الفراغ الموجودة حول القهوة دون تصريح ويذيع أشرطة أم كلثوم كل ليلة حتى الواحدة صباحاً وقد إشتكاه الجيران لقسم الأزبكية وكان ذلك بحضورى، إستدعى إلى هناك فمال على أذن الضابط فسمح له بالإنصراف.

يمثل دور رمسيس جبراوى

وقد إكتشفت بالداخلية بأن فيه كشفاً بأسماء الذين يرافقون النبيل فى ذهابه إلى المحكمة وقيل أن الذى يعطى هذه الكشوفات حسن عبد الرحمن الذى يأخذ مرتباً شهرياً من المصاريف السرية من يد اللواء عمر حسن رئيس القسم المخصوص.

ويقوم حسن عبد الرحمن بالدعوة إلى تأليف الإتحاد العام للنقابات ويقدم إلى الجهات المختصة كل يوم قائمة بأسماء النقابات التى توافق على تأليف هذا الإتحاد ويكتبها له السيد ترك.

مصلحة العمل

أما فتحى كامل وسيد قنديل فهما دائما يتلقون النصيحة من مصلحة العمل بالبعد عن النبيل وأن يعملا مستقلين ليضمنا والعمال مساعدة الوزارة لهم.

نائب وفدى

النائب المحترم عبد المجيد عبد الحق دائما يضع نفسه تحت إشارة فتحى كامل وبسببه أدخل النور والتليفون نقابة ماتوسيان وهو نائب وفدى وإن كان شقيق عبد الحميد عبد الحق باشا.

1951/7/15

محمد محمود قابل (توقيع)

مراجع البحث

أولاً – الوثائق

- برنامج لجنة العمال للتحرير القومى، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، القاهرة 1945.
- دستور حزب العمال المصرى، القاهرة 1944.
- لائحة النظام الأساسى للإتحاد العام للنقابات المصرية، مطبعة الكواكب 1952.
- مشروع لائحة النظام الأساسى لمؤتمر نقابات عمال مصر، مطبعة الرسالة 1946.
- مكتب العمل، تقرير سنوى لعام 1935، أعده جريفز مدير المكتب، المطبعة الأميرية 1935.
- مجموعة أوراق تتعلق بالإتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى موجودة لدى السيد/ محمد حسن عمارة السكرتير العام السابق للإتحاد.
- مجموعة أوراق تتعلق بنشاط مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ومؤتمر نقابات عمال مصر موجودة لدى السيد/ محمد يوسف المدرّك النقابى اليسارى المعروف.
- محاضر جلسات حزب العمال الإشتراكى المصرى، دفتر مكتوب بخط اليد مكون من 133 صفحة من الحجم المتوسط ويسجل 45 جلسة من جلسات مجلس إدارة الحزب، موجودة لدى السيد/ محمد حسن عمارة.
- هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر وبعض المقترحات تتعلق بالتشريع الإجتماعى المزمع سنه، إصدار وزارة الداخلية، المطبعة الأميرية 1932.
- مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ، يناير 1940، أغسطس 1942.

ثانياً – المصادر العربية

- إبراهيم الغطريفى: تطور تشريع العمل، دار النهضة العربية 1965.
- أحمد أحمد الحتة، الدكتور: تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر، القاهرة 1958.
- أحمد طه وآخرون: الطبقة العاملة والكفاح المصرى السودانى المشترك، دار الجماهير 1965.
- جورج جندى وجاك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، دار الكتب المصرية 1947.
- حسين خلاف، الدكتور: نقابات العمال فى مصر، بحث فى تشريع العمل المقارن، الطبعة الأولى، الأنجلو 1946.
- راشد البراوى وعليش: التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، الطبعة الخامسة، النهضة 1954.
- سعد عبد السلام حبيب: مشاكل العمل والعمال، النهضة 1951.
- سيد قنديل: نقابتى، الرسالة العمالية الأولى، المطبعة الإبراهيمية، بدون تاريخ.
- شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1882-1956، الطبعة الأولى، القاهرة 1957.
- صلاح على عيسى السودانى: الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت، فن الطباعة، بدون تاريخ.
- طلعت حرب: مجموعة خطب طلعت حرب، عنيت بجمعها مطبعة مصر، القاهرة 1927.
- عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، القاهرة 1322هـ، طبعة بولاق.
- عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، تاريخ مصر القومى 1908-1919، النهضة 1962.
- عبد الرحمن الرافعى: ثورة 1919، تاريخ مصر القومى 1914-1921، الجزء الأول، النهضة 1955.
- عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثانى، النهضة 1949، الجزء الثالث، النهضة 1951.
- عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918-1936، بحث للماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور محمد أنيس، كلية الآداب جامعة القاهرة، غير منشور.
- عبد المنعم ناصر الشافعى، الدكتور: بعض مشاكل العمل فى مصر، النهضة 1939.
- على الجرتلى، الدكتور: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف 1952.
- محمد أنيس، الدكتور: دراسات فى وثائق ثورة 1919، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى، الأنجلو المصرية 1963.
- محمد حسن عمارة: 40 عاماً فى الحركة العمالية، مذكرات نقابى مخضرم، مخطوط يقع فى 50 صفحة من الحجم المتوسط، موجود لدى السيد محمد حسن عمارة.
- محمد حسين هيكل، الدكتور: مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، مطبعة مصر 1953.
- محمد فريد: تاريخ مصر من 1891، مخطوط فى سبع كراسات منهما إثنتان مقدمة تاريخية، دار الوثائق.
- محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة، مصر محمد على، الطبعة الأولى، القاهرة 1948.
- محمد يوسف المدرّك: عمال مصر مع عمال العالم، القاهرة 1957.
- مليكة عريان: مركز مصر الإقتصادى، القاهرة 1923.

- نخبة من قادة الرأى فى مصر: محاضرات فى الديمقراطية ومظاهرها، عنى بنشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية، القاهرة 1945.
- نورمان ماكنزى: موجز تاريخ الإشتراكية، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، دار القلم 1960.
- والتر لاكور: الإتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، الترجمة العربية، بيروت 1959.
- يس مصطفى ومحمد فتحى: النصيحة إلى العمال فى مصر، دار الطباعة الحديثة 1950.

ثالثاً – الدوريات

أ – دوريات عمالية:

- مجلة التأمينات الإجتماعية، العددين 16، 18.
- جريدة إتحاد العمال، لسان حال إتحاد نقابات عمال وادى النيل، 1924.
- جريدة الصفاء، لسان حال الإتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى، عام 1931.
- مجلة الضمير، لسان حال لجنة العمال للتحرير القومى، عام 1945.
- جريدة العامل المصرى، إصدار حسنى الشنتناوى، عام 1930.
- جريدة العمل، لسان حال حزب العمال المصرى عام 1948.
- المؤتمر، نشرة غير دورية يصدرها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، 1945، 1946.
- نشرات مؤتمر النقابيين، عام 1950.
- نشرة نقابة مستخدمى المحال التجارية بالقاهرة، اول مايو عام 1946.

ب – دوريات عامة:

- مجلة أبو الهول، 1931.
- الأهرام، 1908-1952.
- الإخوان المسلمون، 1946.
- الأيام، لسان حال السودانيين بمصر، 1948.
- مجلة الباشكاتب، يوليو 1934.
- البلاغ، 1931-1939.
- الجماهير، 1947.
- الجهاد، 1935.
- رابطة الشباب، العدد 160.
- السياسة، 1931.
- صوت الأمة، 1946.
- الضياء، 1931.
- الطليعة، مارس، نوفمبر 1965.
- مجلة كلية الحقوق، العدد الأول، مجلة تشريعية قضائية، إصدار حسنى الشنتناوى، العمل والعمال فى مصر، عدد خاص بتشريع العمل، 1934.
- كوكب الشرق، 1930-1934.
- اللواء، 1908-1910.
- المساء، إصدار أحمد محرم، 1931-1934.
- المصرى، 1941-1952.
- الوادى، 1932.
- الإجبسيان جازيت، 1931-1934.
- مجلة المجتمع الجديد، أغسطس 1947.
- مصر، 1931.
- المقطم، 1939.
- الوفد المصرى، 1938، 1945-1946.

رابعاً – المصادر الأجنبية

- BADAOUI, Zaki: Les Problemes du Travail et les Organisations Ouvriers en Egypte, Alexandrie 1948.

- BAER, Gabriel: Egyptian Gilds in Modern Times, 1964.
- BONNE, Alfred: State and Economics in the Middle East, A Society in Transition, First Edition, London, 1948.
- BUTLER, Arthur, D: Labor Economics and Institutions, The Macmillan Company, New York.
- COLOMBE, Marcel: L'evolution de l'Egypte 1924-1950, Paris 1950.
- CROUCHLEY, A.E.: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo 1936.
- GIBB & BOWEN: Islamic Society and the West, Vol. I, Oxford 1957.
- GIRARD: Description de l'Egypte, Tome 17.
- ISSAWI, Charles: Egypt at mid-century, An economic survey, Oxford 1954.
- LAQUEUR, Walter: Communism and Nationalism in the Middle East, London 1956.
- MARTIN, Germain: Les Bazars du Caire et les Petits me- tiers Arabes, Le Caire 1910.
- National Bank of Egypt 1898-1948, Cairo 1948.
- VALLET, J.: Contribution al'etude de la Condition des Ouvriers de la Grande Industrie au Caire, Valence 1911.